

إنسانيات

عولمة الفقر

ميشيل تشوسودوفيسكى

ترجمة: محمد مستجير مصطفى





(سلسلة إقرأ)



اللهم إنا نسألك الفردوس الأعلى
لنا ولوالدينا ولأصحاب الحقوق علينا



تنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

عولمة الفقر

ميشيل تشوسودو فيسكى

ترجمة

محمد مستجير مصطفى



مقدمة



لا تتركز الأزمة العالمية فى منطقة بذاتها من العالم، فالاقتصادات القومية متداخلة، والعمليات المصرفية التجارية وملكية المشروعات التجارية (التى تسيطر عليها نحو ٧٥٠ شركة عالمية) تتجاوز الحدود الاقتصادية، والتجارية الدولية متكاملة، والأسواق المالية فى العالم أجمع ترتبط بحلقات وصل فورية من الحواسب الآلية، والأزمة المالية أكثر تعقيداً من أزمة ما بين الحربين، ونتائجها الاجتماعية وآثارها الجيوسياسية بعيدة المدى، وخاصة فى فترة الشكوك التى أعقبت الحرب الباردة.

و«تضبط» حركة الاقتصاد العالمى، «عملية عامية لجباية الديون» تقيد مؤسسات الدولة القومية، وتسهم فى تدمير العمالة والنشاط الاقتصادى، ووصل عبء الدين الخارجى فى العالم النامى إلى تريولى دولار[١]: وتزعزت بلدان بأسرها نتيجة انهيار العملات الوطنية مما أدى فى كثير من الحالات إلى نشوب الشقاق الاجتماعى والنزاعات العرقية والحروب الأهلية. ويلقى هذا الكتاب الضوء على

عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية التى يفرضها الدائنون الدوليون على البلدان النامية منذ أوائل الثمانينيات.

وإصلاحات الاقتصاد الكلى انعكاس ملموس للنظام الرأسمالى فيما بعد الحرب وتطوره المدمر، وتلعب إدارة الاقتصاد الكلى المتبعة على المستويين الوطنى والدولى دوراً رئيسياً فى ظهور نظام اقتصادى عالمى جديد : و«تنظم» الإصلاحات عملية التراكم الرأسمالى على المستوى العالمى، غير أن هذا ليس نظام سوق «حرة»؛ فرغم أن ما يسمى «برنامج التكييف الهيكلى» الذى ترعاه مؤسسات بريون وودز يستند إلى خطاب نيوليبرالى فإنه يشكل إطاراً تداخلياً جديداً.

ومنذ أزمة الدين فى أوائل الثمانينيات والسعى إلى تحقيق أقصى ربح توجهه سياسة الاقتصاد الكلى، بما يؤدى إلى تفكيك مؤسسات الدولة، وتمزيق الحدود الاقتصادية، وإفقار الملايين من الناس.

تدويل إصلاح الاقتصاد الكلى

لعبت مؤسسات بريتون وودز دوراً رئيسياً فى عملية إعادة الهيكلة اقتصادية هذه، ورغم أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشكلان بيروقراطية دولية قوية (تحت مظلة حكومة دولية من الناحية الرسمية) فإن قاعدة السلطة السياسية ليست هى المؤسسات المالية الدولية وحملة أسهمها الرئيسيون (أى حكومات الدول الغنية)، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية هياكل إدارية، إنها هيئات ضابطة تعمل داخل نظام رأسمالى، وتستجيب للمصالح الاقتصادية والمالية السائدة. والرهان المطروح هو قدرة البيروقراطية الدولية على الإشراف على الاقتصادات الوطنية من خلال التلاعب العمدى بقوى السوق.

ويتصدى الجزء الأول من هذا الكتاب لطبيعة النظم الاقتصادى العالمى، ويبحث الأدوات الفعلية للتدخل فى السياسة، وإذ يركز الكتاب على المناطق الرئيسية فى العالم النامى فإنه ينطلق لبحث إعادة تشكيل الاقتصادات الوطنية، بما فى ذلك تدمير بلدان بأسرها (مثل الصومال ورواندا ويوغوسلافيا) بفعل الإصلاحات التى يرعاها صندوق النقد الدولي / البنك الدولي.

اقتصاد العمل الرخيص

ويدور تحليلنا للنظام الاقتصادى العالمى على دور البطالة العالمية. وفى هذا السياق لعبت الإصلاحات التى يرعاها صندوق النقد الدولي دوراً حاسماً فى «ضبط تكاليف العمل» فى عدد كبير من البلدان المفردة، غير أن هذا «التقليل من تكاليف العمل» يقوض توسع الأسواق الاستهلاكية، أى أن إفقار قطاعات واسعة من سكان العالم تحت وطأة اصلاح الاقتصاد الكلى قد أدى إلى انكماش درامى للقوة الشرائية.

وبدورها ارتدت المستويات المنخفضة للدخول - فى كل من البلدان النامية والمتقدمة - على الإنتاج، وأسهمت فى سلسلة جديدة من إغلاقات المصانع والإفلاسات. والحركة فى كل مرحلة من مراحل هذه الأزمة هى نحو فائض إنتاج عالمى وهبوط فى الطلب الاستهلاكى، فإصلاحات الاقتصاد الكلى المطبقة على

نطاق العالم ـ بتخفيضها قدرة المجتمع على الاستهلاك ـ تعوق فى النهاية توسع رأس المال .

ففى ظل نظام يولد فائض الإنتاج لا تستطيع الشركات الدولية والشركات التجارية «توسيع» أسواقها إلا بتقويضها أو تدميرها للقاعدة الإنتاجية المحلية فى البلدان النامية ـ أى بتفكيك الإنتاج المحلى الموجه إلى السوق الداخلية . وفى هذا النظام يقوم توسيع الصادرات فى البلدان النامية على انكماش القوة الشرائية الداخلية ، فالفقر أحد مدخلات جانب العرض ، وتفتح «الأسواق الناشئة» عن طريق الإزاحة المتزامنة لنظام إنتاجي موجود ، وتدفع المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الإفلاس ، أو تجبر على الإنتاج من أجل موزع عالمى ، وتخصخص منشآت الدولة أو تغلق ، ويتم إفقار المنتجين الزراعيين المستقلين .

وهكذا فإن النظام الاقتصادى العالمى يتسم بقوتين متناقضتين : دعم اقتصاد عالمى رخيص العمل من ناحية والبحث عن أسواق استهلاكية جديدة من الناحية الأخرى ، والقوة الأولى تقوض الثانية ، فتوسيع الأسواق أمام الشركات العالمية يتطلب تجزئة الاقتصاد المحلى وتدميره . وتزال الحواجز أمام حركة الأموال والسلع ، ويحرر الائتمان ، وينزع رأس المال الدولى ملكية الأرض وملكية الدولة . .

الديون وإصلاح الاقتصاد الكلى فى البلدان المتقدمة

تركز بحثنا فى هذا الكتاب إلى حد كبير على تجارب البلدان النامية ، غير أن عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العالمى ـ منذ سقوط سور برلين فى عام ١٩٨٩ وانهيار الاتحاد السوفييتى ـ اتخذت وجهاً جديداً وتطور «إجماع سياسى» على سياسة الاقتاد الكلى ، واعتنقت الحكومات فى كل أنحاء العالم بجلاء جدول أعمال سياسى نيوليبرالى ، ومنذ أوائل التسعينيات احتذت إصلاحات الاقتصاد الكلى التى اتبعت فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OCDE) كثيراً من المكونات الأساسية «لبرامج التكييف الهيكلى» المطبقة فى العالم الثالث وفى أوربا الشرقية .

غير أن الآليات المؤسسية تختلف عن تلك التى عرضناها فى هذا الكتاب ـ أى أن مؤسسات بريتون وودز لم تلعب دوراً هاماً فى «الإشراف السياسى» فى البلدان

المتقدمة، ويميل الدائنون فى الغرب إلى ممارسة ضغوطهم على الحكومات الوطنية بدون وساطة البيروقراطية القائمة في واشنطن، وتصنف الأسواق المالية ديون المنشآت شبه العامة والمرافق العامة وحكومات الدول والمقاطعات والبلديات و«تقيمها» بعناية (مثل تقييمات مودى وستاندارد وبور)، ويصبح وزراء المالية بصورة متزايدة مسئولين أمام بيوت الاستثمار الكبرى والبنوك التجارية، وقد كان تخفيض مودى لقيمة دين الدولة السويدى فى عام ١٩٩٥ أداة فى قرار حكومة الأقلية الاشتراكية الديموقراطية بتقييد برامج الرعاية الرئيسية، بما فيها علاوات الأطفال وإعانات التأمين ضد البطالة(٢) وبالمثل كان تقييم مودى لدين كندا العام عاملاً رئيسياً فى اتباع كندا لبرنامج تكييف هيكلى فى ١٩٩٥ - ١٩٩٦ يتضمن استقطاعات كبيرة فى البرامج الاجتماعية وتسريحات للموظفين المدنيين. وفى الولايات المتحدة، كان من شأن «تعديل الميزانية المتوازنة» الذى كثر الجدال حوله والذى طالب به وول ستريت فى عام ١٩٩٥ (وهزم بأغلبية ضئيلة فى مجلس الشيوخ) أن يرسخ حقوق دائنى الدولة فى الدستور الأمريكى.

وفى مجموعة بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية نمت الديون العامة متجاوزة الحدود طيلة الثمانينيات (فزادت عن ١٣ تريليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٥). ومن السخريات أن عملية «سداد هذا الدين العالمى» ذاتها أدت إلى زيادته من خلال الخلق المنظم لديون جديدة. ففى الولايات المتحدة - وهى أكبر دولة مدينة فى العالم وبكثير - زاد الدين العام إلى خمسة أمثاله فى فترة ريجان - بوش (٥ تريليون دولار أمريكى فى ١٩٩٦)(٤). وأدى تراكم الديون العامة الكبيرة فى البلدان الغربية بدوره إلى تزويد المصالح المالية والمصرفية «بأداة سياسية»، فضلاً عن القدرة على أن تملى على الحكومات السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

الاحتكارات العالمية

ومع تعمق الانكماش تخيم على الاقتصاد العالمى حفنة من البنوك الدولية والاحتكارات العالمية، وهذه المصالح الصناعية والمالية القوية فى نزاع متزايد مع مصالح المجتمع المدنى. فرغم أن روح الليبرالية الأنجلو ساكسونية ترتبط «بتشجيع المنافسة» فإن سياسة الاقتصاد الكلى فى مجموعة السبعة قد عززت فى الممارسة

(عن طريق الضوابط المالية والنقدية الشديدة) موجهة من عمليات اندماج الشركات فضلاً عن الإفلاس المخطط للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وسيطرت الشركات الكبيرة متعددة الجنسية (وخاصة فى الولايات المتحدة وكندا) على الأسواق المحية (ولاسيما فى اقتصاد الخدمات) من خلال نظام تراخيص الشركات[٥]، فالمنشآت الصغيرة أما أن تدمر أو تحتجز باعتبارها «مرخصاً لها» فى شبكة موزع عالمى. وتمكّن هذه العملية برأسمال الشركات الكبيرة («المرخصة») من تحقيق السيطرة على رأس المال البشرى والمنظمين، وبذا يتملك نصيباً كبيراً من عائدات الشركات الصغيرة و / أو تجار التجزئة فى الوقت الذى يتحمل فيه المنتج المستقل الجانب الأكبر من مصروفات الاستثمار.

ويمكن ملاحظة عملية موازية فى أوربا الغربية، فمع معاهدة ماستريشت أخذت عملية إعادة الهيكلة السياسية فى الاتحاد الأوربى تراعى بصورة متزايدة المصالح المالية السائدة على حساب وحدة المجتمعات الأوربية. وفى هذا النظام كرست سلطة الدولة عمداً تقدم الاحتكارات الخاصة؛ فرأس المال الكبير يدمر رأس المال الصغير فى كل أشكاله، ومع الاندفاع نحو تكوين كتل اقتصادية فى كل من أوربا وأمريكا الشمالية استؤصل المنظم الإقليمى والمحلى، وحولت حياة المدن، واكتسحت الملكية الفردية الصغيرة. وتوفر «التجارة الحرة» والتكامل الاقتصادى قدرة أكبر على الحركة للمنشأة العالمية فى ذات الوقت الذى تكبح فيه (عن طريق الحواجز غير الجمركية والمؤسسية) حركة رأس المال المحلى الصغير[٦]. وإذا كان «التكامل الاقتصادى» (تحت سيطرة المنشأة العالمية) يعطى مظهر الوحدة السياسية فإنه كثيراً ما يشجع التكتلية والشقاق الاجتماعى فيما بين المجتمعات الوطنية وداخلها.

الزعزعة المالية

ويقترن بتحلل «الاقتصاد الحقيقى» تحت وطأة إصلاح الاقتصاد الكلى نظام مالى عالمى غير مستقر للغاية. ومنذ يوم الاثنين الأسود، ١٩ أكتوبر ١٩٨٧، الذى اعتبره المحللون أقرب ما يكون إلى انهيار بورصة نيويورك تكشف نموذج شديد التقلب اتسم بتشنجات كثيرة ومتزايدة الخطورة فى البورصات الرئيسية، وانهيار

العملات الوطنية فى أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية، فضلاً عن تدهور «الأسواق المالية الطرفية» الجديدة (مثل المكسيك وبانجوك والقاهرة وبومباى) الذى أسرع به «الاستيلاء على الأرباح» والانسحاب المفاجئ لكبار المستثمرين المؤسسين، وبذا أصبحت البورصات الطرفية وسيلة جديدة لانتزاع الفائض من البلدان النامية.

كما تفتحت بيئة مالية عالمية جديدة؛ فقد عبدت موجة اندماج الشركات فى أواخر الثمانينيات الطريق أمام تعزيز جيل جديد من الماليين تجمعوا حول البنوك التجارية والمستثمرين المؤسسين وشركات السمسرة فى البورصة وشركات التأمين الكبيرة إلخ.. وفى هذه العملية تداخلت وظائف البنوك التجارية مع وظائف بنوك الاستثمار وسماسرة البورصة[٧].

وإذا كان «مديرو الأعمال» هؤلاء يلعبون دوراً قوياً فى الأسواق المالية فإنهم يبتعدون بصورة متزايدة عن وظائف المنظم فى الاقتصاد الحقيقى، وتشمل أنشطتهم (التى تفلت من ضبط الدولة) عمليات المضاربة الآجلة على السلع، والأوراق الثانوية، والتلاعب بأسواق العملة. ويشارك الفاعلون الماليون الرئيسيون روتينياً فى «ودائع الأموال الساخنة» فى «الأسواق الناشئة» فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، فضلاً عن عمليات غسيل الأموال وتطور «البنوك الخاصة» (المتخصصة) («التى تقدم المشورة للعملاء الأغنياء») فى كثير من الملاذات المصرفية اللاإقليمية. ويبلغ رقم الأعمال اليومى للتعاملات فى الصرف الأجنبى نحو تريليون دولار يومياً ١٥٪ منها فقط هو الذى يتجاوب مع التجارة السلعية وتدفقات رأس المال الفعلية[٨]. وداخل هذه الشبكة المالية العالمية تنتقل الأموال بسرعة فائقة من ملاذ مصرفى إلى آخر فى شكل تحويلات إلكترونية غير ملموسة، وازداد تشابك أنشطة الأعمال «القانونية» و«غير القانونية» وتراكمت مبالغ هائلة من الثروة الخاصة غير المعلنة. وبتشجيع برنامج التكييف الهيكلى وما ارتبط به من تحرير للنظام المالى وسعت (المافيات) الإجرامية دورها فى المجالات المصرفية الدولية[٩]. وأصبحت الحكومات الوطنية فى عديد من البلدان النامية تحت وصاية مثل هذه الكتل الإجرامية، كما اكتسبت هذه الأخيرة قدراً كبيراً من ممتلكات الدولة فى ظل برامج الخصخصة التى يدعو لها البنك الدولى. ويحدد تحليلنا لبيرو

وبوليفيا والاتحاد السوفييتي السابق (الفصول ١٠ و١١ و١٢) العلاقة بين سياسة الاقتصاد الكلي وغسيل الأموال القذرة على أيدى (المافيات) الإجرامية.

جباية الدين على المستوى العالمى

وصل النظام المالى العالمى إلى مفترق طرق خطير: ففى قلب الأزمة الاقتصادية توجد أسواق الدين العام حيث يجرى التعامل يومياً فيما قيمته مئات المليارات من الدولارات من المستندات الحكومية وأذونات الخزانة وتصحب محنة سوق السندات والتجارة الواسعة فى الديون المقومة بالدولار الأمريكى (فى علاقة تكاد تكون تكافلية) منافسات حادة بين أمريكا وأوربا واليابان على أسواق العملات العالمية. ويرجع هبوط الدولار الأمريكى كذلك إلى الحصة الكبيرة من الدين العام الأمريكى المملوكة لمؤسسات مالية ألمانية ويابانية فضلاً عن المقادير الكبيرة من أوراق الدولارات الأمريكية المتداولة فى العالم الثالث وأوربا الشرقية. ورغم أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكى لا يعتبر رسمياً «تخلفاً عن أداء دين السيادة» فإنه مع ذلك يشير إلى تقلص فعلى للقيمة الحقيقية للدين الأمريكى العام الذى يجرى التعامل به فى أسواق رأس المال الدولية[١٠].

وفضلاً عن ذلك فإن شيئاً لم يحل وسط الآثار المبهمة للأزمة المالية المكسيكية فى عام ١٩٩٥؛ «فحزمة الإنقاذ» التى أيدتها الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية كان القصد منها إلى حد كبير هو السماح للمكسيك بالوفاء بالتزامات خدمة دينها للبنوك الدائنة والمؤسسات المالية الدولية (فى سندات Tesobonoy) قصيرة الأجل مقومة بالدولار وأعيد بيسر تدوير الديون الخاصة وتحويلها إلى ديون عامة. وسيظل الاقتصاد المكسيكى معاقاً لسنوات قادمة، بما يؤدى إلى تصدعات سياسية واجتماعية أعمق؛ فبمقتضى الصفقة ستفتح البنوك المكسيكية أمام الملكية الأجنبية، وتودع كل عائدات تصدير البلاد للنفط فى حساب مصرفى فى نيويورك يديره الدائنون الدوليون.

غير أن الأزمة المكسيكية ليست سوى جزء صغير فى لغز مالى معقد؛ فقد تمت محاكاة آلية جباية الديون نفسها إلى جانب اتباع إصلاحات السوق على طريقة

صندوق النقد الدولى فى كل المناطق الرئيسية من العالم النامى. وقد ألمح صندوق النقد الدولى فى هذا الصدد إلى أن البلدان المدينة الأخرى يمكن أن تلقى مصير المكسيك، «ومن ثم فستقوم بتطبيق إشراف أقوى لضمان سير النقاهة جيداً...»[١١].

تحويل الديون الخاصة

منذ أوائل الثمانينيات محيت مقادير كبيرة من ديون الشركات والبنوك التجارية الكبيرة فى البلدان النامية وحولت إلى دين عام، وبالمثل منحت قروض ثنائية ومتعددة الأطراف إلى البلدان النامية لتمكين البلدان من السداد للبنوك التجارية ـ أى أن الدين التجارى قد حول فى يسر إلى دين رسمى (ثنائى ومتعدد الأطراف) مما يقلل من «تعرض» البنوك التجارية.

وعملية «تحويل الدين» هذه سمة رئيسية للأزمة: فقد حولت الخسائر التجارية والمصرفية، بما فى ذلك القروض السيئة، بانتظام إلى الدولة وليست «مساعدة الطوارئ» المقدمة للمكسيك سوى مثال لهذه العملية.

وبالمثل حول عبء خسائر الشركات، أثناء (هوجة) الدمج فى الولايات المتحدة فى أواخر الثمانينيات، إلى الدولة عن طريق تملك المنشآت المفلسة، ويجرى عندئذ إغلاقها ثم إلغاء ديونها باعتبارها خسائر ضريبية. وبدورها حولت «القروض السيئة» للبنوك التجارية الكبيرة روتينياً إلى خسائر ضريبية وإلى حد كبير تستند «حزم إنقاذ» الشركات والبنوك التجارية المختلة إلى المبدأ نفسه وهو تحويل عبء ديون الشركات إلى كاهل خزانة الدولة.

كذلك فبدلاً من أن تشجع إعانات الدولة الكثيرة فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية خلق الوظائف استخدمتها الشركات الكبيرة روتينياً فى تمويل اندماجاتها، وإدخال تكنولوجيا توفر العمل، ونقل الإنتاج إلى ملاذات العمل الرخيص فى العالم الثالث وأوربا الشرقية، ولم يقتصر الأمر على تحمل الدولة لتكاليف إعادة هيكلة الشركات بل أسهم الانفاق العام مباشرة فى زيادة تركيز الملكية وتقليص كبير فى القوى العاملة الصناعية. وبدورها أدت سلسلة إفلاسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعمليات تسريح العمال (وهم أيضاً من دافعى

الضرائب) إلى إنكماش كبير للعائدات الضريبية .

أزمة المالية العامة للدولة

أطلقت أزمة الدين فى الغرب تطور نظام ضريبى تنازلى للغاية ، مما أسهم بدوره فى زيادة الدين العام ، مع تضييق ضرائب الشركات أعيد تدوير العائدات الضريبية الجديدة التى جبيت من العاملين بأجر (من الفئات الدنيا والمتوسطة) من بين السكان (بما فى ذلك ضرائب القيمة المضافة) نحو خدمة الدين العام[١٢] . وفى الوقت الذى كانت الدولة فيه تجبى الضرائب من مواطنيها كانت تدفع «أتاوة» (فى شكل منح وإعانات) للمنشآت الكبيرة .

وبالاستناد إلى التكنولوجيات المصرفية الجديدة أسهم هروب أرباح الشركات إلى الملاذات المصرفية اللاإقليمية فى جزر البهاما وسويسرا وجزر شانيل ولوكسمبورج إلخ . . . فى زيادة تفاقم أزمة المالية العامة . وعلى سبيل المثال تعد جزر كايمان ـ وهى مستعمرة للتاج البريطانى فى البحر الكاريبى ـ خامس مركز مصرفى فى العالم (من حيث حجم الودائع ، ومعظمها من شركات شل)[١٣] . ولاتساع عجز الميزانية فى الولايات المتحدة علاقة مباشرة بالتهرب الواسع من الضرائب وهروب أرباح الشركات غير المعلنة . وتستخدم مقادير كبيرة من الأموال المودعة فى جزر كايمان والبهاما بدورها (والتى تسيطر على جزء منها منظمات إجرامية) فى تمويل استثمارات المشاريع فى الولايات المتحدة .

تحت الوصاية السياسية لرأس المال المالى

انطلقت فى البلدان المتقدمة حلقة مفرغة ، فقد أصبح متلقو «هبات» الحكومات دائنين للدولة ، وتملكت البنوك والمؤسسات المالية ـ وهى فى الوقت نفسه التى تتلقى إعانات الدولة ـ الدين العام الذى أصدرته الخزانة لتمويل المشروعات الكبرية . وهنا وضع عبثى للغاية ، فالدولة «تمول مديونيتها» ، و«الهبات» الحكومية يعاد تدويرها نحو شراء السندات وأذونات الخزانة ، وتعتصر الحكومة بين مجموعات الأعمال التى تضغط من أجل الإعانات من ناحية ودائنيها الماليين من الناحية الأخرى . ولأن نسبة كبيرة من الدين العام فى حوزة المؤسسات المصرفية والمالية الخاصة فقد تمكنت هذه كذلك من ممارسة الضغط على الحكومات من أجل

مزيد من السيطرة على الموارد العامة.

«الاستقلال» الوهمى للبنك المركزى

عدلت لوائح البنوك المركزية فى كل من البلدان النامية والمتقدمة لتلبية متطلبات الأسواق المالية، وأصبحت البنوك المركزية تحت الوصاية المتزايدة لدائنى الدولة. وفى العالم الثالث وأوربا الشرقية ينظم صندوق النقد الدولى إلى حد كبير البنوك المركزية نيابة عن ناديى باريس ولندن.

وعلى البنوك المركزية فى الغرب أن تصبح «مستقلة» «محصنة من النفوذ السياسى»(١٤). وما يعنيه هذا فى الممارسة هو أن تصبح الخزانة الوطنية تحت رحمة الدائنين التجاريين الخاصين بصورة متزايدة. ولا يمكن أن يستخدم البنك المركزى بمقتضى لائحته الجديدة فى تقديم الائتمان للدولة، وعلى سبيل المثال تنص المادة ١٠٤ من معاهدة ماستريشت على أن «ائتمان البنك المركزى للحكومات تقديرى تماماً ولا يمكن إجبار البنك المركزى على تقديم هذا الائتمان»(١٥). ومن ثم فإن هذه اللوائح تؤدى مباشرة إلى توسيع الدين العام الذى تحوزه المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة.

وفى الممارسة يعمل البنك المركزى (الذى ليس مسئولاً أمام الحكومة ولا أمام الهيئة التشريعية) كبيروقراطية مستقلة تحت وصاية المصالح المالية والمصرفية الخاصة. وهذه الأخيرة (وليس الحكومات) هى التى تملى اتجاهات السياسة النقدية.

ولم تعد السياسة النقدية ـ فى كل من البلدان النامية والمتقدمة ـ وسيلة لتدخل الدولة: فهى تنتمى إلى حد كبير إلى المملكة المصرفية الخاصة. وعلى نقيض الندرة الواضحة لأموال الدولة يحدث «خلق النقود» (مما يتضمن تحكماً فى الموارد الحقيقية) فى الشبكة الداخلية للنظام المصرفى الدولى. لخدمة الثروة الخاصة فحسب ولدى الفاعلين الماليين الأقوياء القدرة على خلق النقود وتحريكها دون عائق فحسب بل كذلك على التلاعب فى أسعار الفائدة، والإسراع بانهيار العملات الرئيسية، كما حدث فى الهبوط المثير للجنيه الاسترلينى فى سبتمبر ١٩٩٢، وما يعنيه هذا ـ فى الممارسة ـ هو أن البنوك المركزية لم تعد قادرة على ضبط خلق

النقود من أجل المصالح العامة للمجتمع (مثل تعبئة الإنتاج وتوليد العمالة).

وعرض النقود أداة أساسية لتنظيم تعبئة الموارد البشرية والمادية. وهذه الأداة فى أيدى الدائنين الخاصين. ويشكل «تجميد خلق النقود» (التى تستخدم لتمويل نفقات الحكومة) والذى يفرضه صندوق النقد الدولى فى كل من العالم الثالث وأوربا الشرقية أداة قوية قادرة على شل اقتصاديات بأسرها. وعلى سبيل المثال أدت القيود التى دعا إليها صندوق النقد الدولى على أئتمان البنك المركزى لمنشآت الدولة فى الاتحاد الروسى منذ عام ١٩٩٢ إلى تحلل قطاعات بأسرها من الاقتصاد الروسى (انظر الفصل ١٢).

أزمة الدولة

دفع النظام الديموقراطى فى الغرب إلى مأزق؛ فأولئك المنتخبون للمناصب العليا يتصرفون على نحو متزايد كبيروقراطيين، وأصبح دائنو الدولة هم المستودع للسلطة السياسية الحقيقية يعملون فى خفاء فى الخلفية، وتفتحت أيديولوجية سياسية موحدة. ويمتد «الإجماع» على إصلاح الاقتصاد الكلى عبر كل ألوان الطيف السياسية. ففى الولايات المتحدة ضم الديموقراطيون والجمهوريون أيديهم معاً، وفى الاتحاد الأوربى أصبحت الحكومات الاشتراكية راعية «الدواء الاقتصادى القوى». ويجرى التعامل فى مصير السياسة العامة فى الأسواق الأمريكية والأوربية، وتطرح الخيارات السياسية آلياً عبر نفس الشعارات الاقتصادية المختزلة: «جيب أن نقلل العجز، يجب أن نكافح التضخم»؛ «الاقتصاد يغلى، فلنكبحه!».

كما تخللت مصالح المؤسسة المالية (وخاصة فى الولايات المتحدة) الدرجات العليا من الخزانة والبنوك متعددة الأطراف؛ فروبرت روبين وزير الخزانة الأمريكية فى عهد كلينتون من كبار الموظفين المصرفيين التنفيذيين فى جولدمان ساخس، وكان لويس بريستون رئيس البنك الدولى السابق رئيساً تنفيذياً فى ج. ب. مورجان وهلم جرا. وفى الوقت الذى يشارك فيه الماليون فى السياسة ازداد اكتساب السياسيين لمصالح مالية فى دوائر الأعمال.

ويعانى نظام الدولة فى الغرب ـ الذى يشوهه تنازع المصالح ـ الأزمة نتيجة علاقته المتضاربة بالمصالح الاقتصادية والمالية الخاصة. وفى ظل هذه الظروف

أصبحت ممارسة الديموقراطية فى البلدان المتقدمة بدورها طقوساً، فما من بديل سياسى يطرح على الناخبين، ولم يعد لنتائج الاقتراع - كما هو الشأن فى دولة الحزب الواحد - أثر حقيقى على المسار الفعلى لسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية. وبدورها أصبحت الدولة - فى ظل جدول الأعمال السياسى النيوليبرالى - متزايدة القمع لحقوق المواطنين الديموقراطية.

الأزمة الاقتصادية العالمية

شهدت انكماشات الثلاثينيات - الذى تركز أساساً فى البلدان الرأسمالية المتقدمة - (ورغم انهيار أسعار السلع) تخفيفاً للتبعية الاستعمارية مما أتاح لكثير من البلدان النامية فرصة مؤقتة «لالتقاط الأنفاس». وأثناء الثلاثينيات سجل نمو اقتصادى كبير فى بلدان «انفصلت» جزئياً عن السوق العالمى (مثل أمريكا اللاتينية) أو انعزلت (سياسياً) (مثل الاتحاد السوفييتى فى ظل خطط السنوات الخمس الأولى). أما الأزمة الاقتصادية الحالية فإنها على العكس تماماً شددت قبضة البلدان الغنية على مستعمراتها السابقة، وأدخلت البلدان «الاشتراكية» السابقة فى فلك السوق العالمى. ويشهد نظام السوق العالمى - مع بعض الاستثناءات - انهيار «الاقتصاد القومى» (أى الصناعة القومية الموجهة إلى السوق المحلى). وفى العالم الثالث والكتلة الشيوعية السابقة ألغيت الهياكل التجارية الإقليمية، وفكك جانب كبير من القاعدة الصناعية (التى كانت تزود السوق الداخلى فيما سبق).

وفى كل من الجنوب والشرق كان ضغط مستويات المعيشة منذ أوائل الثمانينيات (فضلاً عن انهيار المؤسسات) أشد كثيراً مما عانته البلدان الغنية فى الثلاثينيات، فعولمة الفقر فى أواخر القرن العشرين لم يسبق لها مثيل فى التاريخ العالمى، غير أن هذا الفقر ليس نتيجة «ندرة» الموارد البشرية والمادية، بل هو بالأحرى نتيجة نظام من فائض العرض العالمى القائم على البطالة، والخفض العالمى لتكاليف العمل إلى أدنى حد.

وليست هناك «حلول» مباشرة وميسورة لأزمة مالية عالمية تحوم بصورة خطرة فى السنوات القادمة. ولا يمكن لمجرد اتهام الحكومات الوطنية والبيروقراطية

القـائمـة فى واشنطن أن يشـكل أسـاسـاً لفـعـل اجـتـمـاعى، بل لابـد من إبراز دور الفاعلين الماليين، بما فيـهم البنوك والشـركات متعددة الجنسيـة. ولابد أن تصـوب الحـركات الاجـتمـاعيـة والمنظمـات الشعبيـة ـ التى تعـمل متـضامنة على المستـويين الوطنى والدولى، نيرانها إلى مختلف المصـالح المالية التى تتغذى على هذا النموذج الاقتصادى المدمر.

وهناك حاجة إلى جانب الآليات المالية الملموسة التى تكفل إلغاء الدين الخارجى للبلـدان النامية وتخـفيض الديون العامة للبلدان المتقدمـة إلى سيـاسـات ضـابطة ترصـد بعناية أنشطة مـؤسـسـات بريتـون وودز و«تمقـرط» هيـاكل البنوك المركزية(١٦). غير أن هذه التدابير بذاتها ليست كافية، فهى لا تثير التساؤل عن دور الدائنين ومشروعيتهم، ولا تعدل عمل الرأسمالية العالمية. فتراكم الديون العامة الكبيرة (والضغوط التى يمارسها الدائنون على الدولة القومية فى كل أنحاء العالم) فى قلب هذه الأزمة، مما يتطلب «ضبطاً اجتماعياً» وتدخلاً فى الأسواق المالية، وبالتحديد فى شكل «نزع سلاحى مالى» يتبعه المجتمع بالقوة، وفى مواجهةهذه المصالح المالية(١٧).

ويجب على المجتمع الدولى أن يعترف بفشل النظام النيوليبرالى السائد، ومع تعمق الأزمة الاقتصادية تقل كثيراً المسارات السياسية المتاحة، غير أنه فى غياب الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لا يمكن استبعاد انهيار مالى عالمى. والأمور ذات الأهمية الحاسمة وضع قواعد جديدة تحكم التجارة العالمية، فضلاً عن تطوير جدول أعمال توسعى («من جانب الطلب») لسياسة الاقتصاد الكلى يتجه إلى تخفيف الفقر وخلق العمالة والقوة الشرائية على نطاق العالم(١٨).

وتبقى مسألة ما إذا كان من الممكن إخضاع هذا النظام الاقتصادى العالمى القائم على التراكم القاسى للثروة الخاصة لعملية إصلاح جاد، وبالتحديد ما إذا كان تغيير القواعد فى التجارة والمالية العالميتين (بما يتضمن إعادة تشكيل منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز) ممكناً أصلاً فى ظل الهيكل السياسى والاجتماعى القائم.

وليست هناك «حلول تقنية» لهذه الأزمة، وليس من المحتمل أن تنفذ إصلاحات

جادة دون صراع اجتماعى مستمر. والمطروح هنا هو التركيز الشديد للثروة المالية وتحكم أقلية اجتماعية فى الموارد الحقيقية. كما تتحكم هذه الأقلية فى «خلق النقود» داخل النظام المصرفى الدولى.

و«إعادة السيطرة على السياسة النقدية» بأن ينتزع المجتمع البنك المركزى من قبضة الدائنين الخاصين جزء لا يتجزأ من هذا الصراع، الذى لابد أن يكون ذا قاعدة واسعة وديموقراطيا، يشمل كل قطاعات المجتمع على كل المستويات وفى كل البلدان، ويوحد فى قوة دافعة كبرى العمال والمزارعين والمنتجين المستقلين والمهنيين والفنانين والموظفين المدنيين ورجال الدين والطلاب والمثقفين، «فعولمة» هذا النضال أمر أساسى، يتطلب درجة من التضامن والتدويل لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العالم. والنظام الاقتصادى العالمى يتغذى على الانقسام الاجتماعى فيما بين البلدان وداخلها، ووحدة الهدف والتنسيق بين مختلف المجموعات والحركات الاجتماعية على نطاق العالم حاسم، وهناك حاجة إلى قوة دافعة كبرى تجمع معاً الحركات الاجتماعية فى كل مناطق العالم الرئيسية فى سعى مشترك والتزام بالقضاء على الفقر وتحقيق السلام العالمى الدائم.

الحواشى

(١) يبلغ إجمالى ديون كل البلدان النامية نحو ١,٩ مليار دولار أمريكى (١٩٩٤). انظر البنك الدولى «جداول الديون العالمية، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥»، واشنطن، ١٩٩٤.

(٢) See Hugh Carnegy, "Moody's Deals Rating Blow to Sweden", Financial Times, London, 6 January 1995. p. 16. see also Hugh Carnegy, "Swedish Cuts Fail to Convince Markets", Financial Times, London, 12 January 1995, p. 2.

(٣) بلغ إجمالى خصوم حكومات بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية معاً نحو ٧٢,٩ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى. انظر منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، "Perspetive de L'OCDE"، ديسمبر ١٩٩٤، المرفق: الجدول ٣٣.

(٤) يقابل تقدير الدين العام الأمريكى فترة يوليو ـ سبتمبر ١٩٩٥ ـ انظر "The Debt's the limit"، فى "inverter's Business Dailey"، ١٩٩٥، 13April p. 81.

(٥) انظر Franchise directery handbook، خريف ١٩٩٢.

(٦) وعلى سبيل المثال ففى حين تتحرك المنشآت الكبيرة متعددة الجنسية داخل إطار منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية تمنع الحواجز غير الجمركية رأس المال المحلى الصغير فى إحدى المقاطعات الكندية من توسيع نشاطه إلى مقاطعة كندية أخرى.

(٧) فى الولايات المتحدة ينظم قانون جلاس سيتجال، الصادر فى عام ١٩٣٣، أثناء الكساد الكبير التقسيم بين البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، وذلك لضمان الفصل بين ضمان السندات والإقراض، لتجنب تنازع المصالح، ولمنع انهيار البنوك التجارية. وقد أشار الاتحاد المصرفى مؤخراً إلى أهمية تعديل قانون جلاس سيتجال للسماح بالاندماج الكامل بين العمليات المصرفية التجارية والاستثمارية. انظر موقف رئيس الاتحاد المصرفى "New Ball Game in Washington" فى "ABA Banking Journal"، يناير ١٩٩٥، ص ١٧.

(٨) نبلغ حصيلة صفقات العملات الأجنبية (بما فيها تجارة المشتقات فى الأوراق الآجلة والخيارات والمقايضات) نحو ٩٠٠ مليار دولار أمريكية (تقدير عام ١٩٩٢). ومن هذا المبلغ يتعلق أقل من خمسة فى المائة بالتجارة السلعية وعشرة فى المائة يتعلق بتدفقات رأس المال» انظر "Economist"، ١٥ أغسطس ١٩٩٢، ص ٦١.

(٩) للتحليل التفصيلى لدور المنظمات الإجرامية فى الأعمال المصرفية والمالية انظر Alain Labrousse and Alain Wallon (editors), La Planete des drogues, Editions du Seuil, Paris, 1993 and Observatoire géopolitique des drogues, La drogue,

nouveau désordre mondial, Hachette, coll. pluriel - Intervention, Paris, 1993.

(١٠) لمزيد من التفاصيل انظر "D.H. Gowland" في "International Bond Markets, Routledge, New York، ١٩٩١، انظر أيضاً Hayes Hubbard, Investment Banking, Harvard Business School Press, Boston, 1990.

(١١) See Dayid Duchan and Peter Norman, "IMF Urges Close Watch on Weaker Economies", Financial Times, London, 8 February 1995, p. 1.

(١٢) انخفض إسهام الشركات الكبيرة في الإيرادات الاتحادية في الولايات المتحدة من ١٣,٨ في المائة في عام ١٩٨٠ (بما يشمل الضرائب على الأرباح الجانبية) إلى ٨,٣ في المائة في عام ١٩٩٢. انظر "US statistical Abstract"، ١٩٩٢.

(١٣) Estimate of Jack A. Blum presented at Jornadas: Drogas, desarrollo y estado de derecho, Bilbao, October 1994, See also Jack Blum and Alan Bloch, "Le blanchiment de l'argent dans les Antilles" in Alain Labrousse and Alain Wallon (editors), La planete des drogues, Editions du seuil, Paris, 1993.

(١٤) See Carlo Cotterelli, Limitig Central Bank Credit to the Government, International Monetary Fund, Washington, 1993, p. 5.

(١٥) المصدر السابق ص ٥.

(١٦) انظر الاقتراح الوارد في «إعلان كوبنهاجن البديل» الذي اعتمدته نحو ٦٢٠ منظمة وشبكة غير حكومية في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، مارس ١٩٩٥.

(١٧) صاغ تعبير «نزع السلاح المالي» الائتلاف المسكوني للعدالة الاجتماعية، "The Power of Global Finance", Third World Resurgence, No 56, March 1995, p. 21.

(١٨) يتطلب هذا تعديلاً جوهرياً في قواعد التجارة الدولية كما حددت في الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي ومواد اتفاق منظمة التجارة العالمية.

الجـــزء الأول

الفقر العالمى وإصلاح الاقتصاد الكلى

الفصل الأول

عولمة الفقر

أدت برامج «تثبيت الاقتصاد الكلى» و«التكييف الهيكلى» التى فرضها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على البلدان النامية (كشرط لإعادة التفاوض فى ديونها الخارجية منذ أوائل الثمانينيات إلى إفقار مئات الملايين من الناس. وفى تناقض مع روح اتفاقية بريتون وودز التى قامت على «إعادة البناء الاقتصادى» وثبات أسعار الصرف الرئيسية أسهم برنامج التكييف الهيكلى إلى حد كبير فى زعزعة العملات الوطنية، وتدمير اقتصادات البلدان النامية.

وانهارت القوة الشرائية الداخلية، وظهرت المجاعات، وأغلقت العيادات والمدارس، وأنكر على مئات من الأطفال الحق فى التعليم الأولى،وأدت الإصلاحات فى عديد من مناطق العالم النامى إلى انبعاث الأمراض المعدية ومن بينها السل والملاريا والكوليرا. ورغم أن ولاية البنك الدولى تتمثل فى «مكافحة الفقر» وحماية البيئة فإن دعمه للمشاريع الكهرومائية والزراعية ـ الصناعية الضخمة قد أسرع كذلك بعملية نزع الغابات وتدمير البيئة الطبيعية، مما أدى إلى

التشريد الإجبارى لعدة ملايين من الناس وإبعادهم.

الجيوبوليتيكا العالمية

أدت إعادة هيكلة الاقتصاد الكلى - فى أعقاب الحرب الباردة - كذلك إلى دعم المصالح الجيوسياسية العالمية. ويستخدم التكييف الهيكلى فى تقويض اقتصاد الكتلة السوفييتية السابقة، وتفكيك نظام منشآت الدولة فيها. ومنذ أواخر الثمانينيات فرض «الدواء الاقتصادى» لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى على أوربا الشرقية ويوغوسلافيا والاتحاد السوفييتى السابق مما كانت له آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة.

وطبق برنامج التكييف الهيكلى منذ التسعينيات - وإن اختلفت آليات الإنفاذ - على البلدان المتقدمة، ففى حين أن علاجات الاقتصاد الكلى (فى ظل ولاية الحكومات الوطنية) تميل إلى أن تكون أقل وحشية من تلك المفروضة على الجنوب والشرق فإن الدعامات النظرية والأيديولوجية متماثلة عموماً. وتُخدم المصالح

المالية العالمية نفسها، ويطبق المذهب النقدى على نطاق عالمي، وتضرب عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية أيضاً قلب البلدان الغنية، والنتائج هى البطالة وانخفاض الأجور وتهميش قطاعات واسعة من السكان، وتقييد المصروفات الاجتماعية، ويلغى كثير من إنجازات دولة الرعاية. وقد شجعت سياسات الدول تدمير المنشئات الصغيرة والمتوسطة، ويصيب انخفاض مستويات استهلاك الغذاء وسوء التغذية وفقراء الحضر فى البلدان الغنية أيضاً. ووفقاً لدراسة حديثة صنف ٣٠ مليوناً فى الولايات المتحدة باعتبارهم «جوعى»(١).

ومنذ منتصف الثمانينيات تتوافر وثائق كافية عن أثر التكييف الهيكلى، بما فى ذلك انتقاص حقوق المرأة الاجتماعية، والآثار البيئية الضارة للإصلاح الاقتصادى، وإذا كانت مؤسسات بريتون وودز قد اعترفت «بالأثر الاجتماعى للتكييف» فإن تحولاً فى اتجاه السياسة لا يبدو فى الأفق، والواقع أن الوصفات السياسية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى (التى أصبحت تفرض الآن باسم «تخفيف الفقر») قد أصبحت منذ أواخر الثمانينيات ـ وهو ما يتوافق مع انهيار الكتلة الشرقية ـ متزايدة الشدة والصلابة.

الاستقطاب الاجتماعى وتركيز الثروة

تمكنت أقلية اجتماعية متميزة ـ فى الجنوب والشرق والشمال ـ من تجميع مقادير هائلة من الثروة على حساب الأغلبية العظمى من السكان ـ ويتغذى هذا النظام المالى الدولى الجديد على الفقر الإنسانى وتدمير البيئة الطبيعية، ويولد الفصل الاجتماعى، ويشجع العنصرية والشقاق العرقى، ويقوض حقوق المرأة، وكثيراً ما يدفع البلدان إلى مواجهات مدمرة بين القوميات. وفضلاً عن هذا فإن هذه الإصلاحات ـ حين تطبق فى نفس الوقت فى أكثر من ١٠٠ بلد ـ تؤدى إلى «عولمة الفقر»، وهى عملية تقوض العيش البشرى، وتدمر المجتمع المدنى فى الجنوب والشرق والشمال.

دور المؤسسات العالمية

تلعب المؤسسات العالمية دوراً هاماً فى عملية إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية، ويمثل التصديق على إتفاق الجات وتكوين منظمة التجارة العالمية فى عام

١٩٩٥ علامة بارزة فى تطوير النظام الاقتصادى العالمى ؛ وتتمثل ولاية منظمة التجارة العالمية فى تنظيم التجارة العالمية لصالح البنوك الدولية والشركات عبر القومية ، فضلاً عن «الإشراف» على إنفاذ السياسات التجارية الوطنية . وينتهك اتفاق الجات حقوق الشعوب الأساسية ، وخاصة فى مجالات الاستثمار الأجنبى ، والتنوع البيولوجى ، وحقوق الملكية الفكرية .

وبعبارة أخرى تبّدى «تقسيم ثلاثى جديد للسلطة» يستند إلى التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية فى «الإشراف» على السياسات الاقتصادية للبلدان النامية ، وفى ظل النظام التجارى الجديد (الذى نشأ عن استكمال جولة أوروجواى فى مراكش وإقامة منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٥)أعيد تحديد العلاقة بين المؤسسات القائمة فى واشنطن الحكومات الوطنية ، فلم يعد إنفاذ التعليمات السياسية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى معلقاً فحسب على اتفاقات مخصصة على مستوى البلدان (وهى ليست وثائق «ملزمة قانوناً») ، بل أصبحت كثير من بنود برنامج التكيف الهيكلى (مثل تحرير التجارة ونظام الاستثمار الأجنبى) مكرسة بشكل دائم فى مواد اتفاق منظمة التجارة العالمية . وأرست هذه المواد أسس «توجيه» البلدان (وانفاذ «المشروطيات») وفقاً للقانون الدولى .

وصفة صندوق النقد الدولى

تطبق «الوصفة نفسها ؛ التقشف فى الميزانية وتخفيض سعر العملة وتحرير التجارة والخصخصة فى ذات الوقت فى أكثر من ١٠٠ من البلدان المدينة . وتفقد الدول المدينة السيادة الاقتصادية ، والسيطرة على السياسة المالية والنقدية ، ويعاد تنظيم البنك المركزى ووزارة المالية (وغالباً بتواطؤ البيروقراطيات المحلية) وتفكك مؤسسات الدولة وتفرض «وصاية اقتصادية» ، وتقيم المؤسسات المالية الدولية «حكومة موازية» تتجاهل المجتمع المدنى ، وتوضع البلدان التى لا تتوافق مع «أهداف الأداء» لدى صندوق النقد الدولى فى القائمة السوداء .

ورغم أن برنامج التكييف الهيكلى يعتمد باسم «الديموقراطية» و«سلامة الحكم» المزعوم فإنه يتطلب تعزيز جهاز الأمن الداخلى : ويدعم القمع السياسى -

بتواطؤ النخب فى العالم الثالث ـ عملية «قمع اقتصادى» موازية.

و«سلامة الحكم» وإجراء انتخابات متعددة الأحزاب شروط مضافة يفرضها المانحون والدائنون، غير أن طبيعة الإصلاحات الاقتصادية ذاتها تستبعد دمقرطة حقيقية ـ أى أن إنفاذها يتطلب حتماً (على عكس «روح الليبرالية الأنجلوساكسونية») مساندة العسكريين والدولة المتسلطة ويشجع التكييف وجود مؤسسات كاذبة وديموقراطية برلمانية زائفة، تدعم بدورها عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية.

والوضع فى كل أنحاء العالم الثالث هو وضع اليأس الاجتماعى وعجز سكان أفقرهم فعل قوى السوق. وتقمع التمردات المناهضة لبرامج التكييف الهيكلى والهبات الشعبية بقسوة: كاراكاس، ١٩٨٩؛ بعد أن طنطن الرئيس كارلوس أندريس بيريز بشجب صندوق النقد الدولى لممارسته «شمولية اقتصادية لا تقتل بالرصاص وإنما بالجوع» يعلن حالة الطوارئ ويرسل وحدات نظامية من المشاة والبحرية إلى مناطق الأكواخ (Banios de sanches) فوق التلال المطلة على العاصمة، وكانت تمردات كاراكاس المضادة لصندوق النقد الدولى قد اشتعلت نتيجة زيادة سعر الخبز بنسبة ٢٠٠ فى المائة. وأطلقت النيران دون تمييز على الرجال والنساء والأطفال «وذكر أن مشرحة كاراكاس قد وصلها نحو ٢٠٠ جثة فى الأيام الثلاثة الأولى.. وحذرت من أنها لم يعد لديها توابيت». وتذكر الأرقام غير الرسمية أن أكثر من ألف شخص قد قتلوا. تونس، يناير ١٩٨٤: اضطرابات الخبز التى قام بها أساساً الشباب العاطلون احتجاجاً على رفع أسعار الأغذية؛ نيجيريا، ١٩٨٩: اضطرابات الطلاب المضادة لبرنامج التكييف الهيكلى التى أدت إلى إغلاق مجلس القوات المسلحة الحاكم لست من جامعات البلاد؛ المغرب، ١٩٩٠: اضراب عام وهبة شعبية ضد اصلاحات الحكومة التى رعاها صندوق النقد الدولى؛ المكسيك، ١٩٩٣: عصيان جيش تحرير زاباتا فى منطقة شياباس جنوبى المكسيك؛ حركات الاحتجاج فى الاتحاد الروسى وقصف البرلمان الروسى فى ١٩٩٣ وما إلى ذلك، فالقائمة طويلة.

الإبادة الاقتصادية

يؤدى التكييف الهيكلى إلى نوع من «الإبادة الاقتصادية» يجرى بالتلاعب الواعي والعمدى بقوى السوق، وأثرها الاجتماعى مدمر إذا ما قورنت بالإبادة فى مختلف فترات التاريخ الاستعمارى (مثل العمل الإجبارى والعبودية). وتؤثر برامج التكييف الهيكلى تأثيراً مباشراً على معيشة أكثر من أربعة مليارات شخص، ويشجع تطبيق برنامج التكييف الهيكلى فى عدد كبير من البلدان المدنية المفردة «تدويل» سياسة الاقتصاد الكلى تحت السيطرة المباشرة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى نيابة عن المصالح المالية والسياسية القوية (ناديي باريس ولندن ومجموعة السبعة). وهذا الشكل الجديد من أشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية ـ شكل «الاستعمار السوقى» ـ يخضع الشعوب والحكومات من خلال الفعل الحيادى فى الظاهر لقوى السوق. فقد عهد الدائنون الدوليون والشركات متعددة الجنسية للبيروقراطية الدولية القائمة فى واشنطون بتنفيذ مخطط اقتصادى عالمى يؤثر على معيشة أكثر من ٨٠ فى المائة من سكان العالم. ولم يسبق فى أى وقت فى التاريخ أن لعبت السوق «الحرة» ـ التى تعمل فى العالم من خلال أدوات الاقتصاد الكلى ـ مثل هذا الدور الهام فى تشكيل مصير دول «ذات سيادة».

تدمير الاقتصاد الوطنى

تنكر إعادة هيكلة الاقتصاد العالمى تحت توجيه المؤسسات المالية القائمة فى واشنطون على البلدان النامية المفردة ـ بصورة متزايدة ـ إمكانية بناء اقتصاد وطنى: فتدويل سياسة الاقتصاد الكلى يحول البلدان إلى أراض اقتصادية مفتوحة، والاقتصادات القومية إلى «احتياطيات» من العمل الرخيص والموارد الطبيعية. ويميل تطبيق «الدواء الاقتصادى» لصندوق النقد الدولى إلى زيادة هبوط أسعار السلع عالمياً لأنه يجبر البلدان المفردة على أن توجه اقتصاداتها الوطنية فى آن واحد إلى سوق عالمية آخذة فى الانكماش.

ويكمن فى قلب النظام الاقتصادى العالمى هيكل غير متساو للتجارة والإنتاج

والائتمان يحدد دور البلدان النامية ومركزها في الاقتصاد العالمي. فما هي طبيعة هذا النظام الاقتصادي العالمي المتفتح؟ وعلى أي أساس من الفقر العالمي وعدم المساواة في الدخل يقوم؟ مع نهاية القرن سيزيد سكان العالم عن ستة مليارات منهم خمسة مليارات يعيشون في البلدان الفقيرة. وفي حين أن البلدان الغنية التي يعيش فيها نحو ١٥ في المائة من سكان العالم تسيطر على ما يقرب من ٨٠ في المائة من إجمالي الدخل العالمي فإن نحو ٥٦ في المائة من سكان العالم، يمثلون مجموعة «البلدان منخفضة الدخل» (ومن بينها الهند والصين)، ويبلغ تعدادهم أكثر من ثلاثة مليارات نسمة، قد تلقوا في عام ١٩٩٣، ما يقرب من ٥ في المائة من إجمالي الدخل العالمي، أي أقل من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا وأراضيها فيما وراء البحار. ويبلغ إجمالي ناتج كل أفريقيا جنوب الصحراء - والتي يزيد تعداد سكانها عن ٦٠٠ مليون نسمة - ما يقرب من نصف إجمالي ناتج ولاية تكساس. وتحصل البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل معاً (بما فيها البلدان «الاشتراكية» السابقة والاتحاد السوفييتي السابق) والتي تمثل ٨٥ في المائة من سكان العالم على ما يقرب من ٢٠ في المائة من إجمالي الدخل العالمي (انظر الجدول ١ / ١).

وقد انخفضت مكاسب الأجور الحقيقية في القطاع الحديث في كثير من بلدان العالم الثالث المدينة بأكثر من ٦٠ في المائة منذ بداية الثمانينيات، والوضع أكثر سوءاً في القطاع غير النظامي وقطاع العاملين، ففي نيجيريا في ظل الحكم العسكري للجنرال إبراهيم بابا نجيدا مثلاً انخفض الحد الأدنى للأجور بنسبة ٨٥ في المائة في مجرى الثمانينيات. وكانت الأجور في فيتنام أقل من ١٠ دولارات أمريكية شهرياً في حين ارتفع السعر المحلي للأرز على المستوى العالمي نتيجة لبرنامج صندوق النقد الدولي الذي تنفذه حكومة هانوي: وعلى سبيل المثال حصل المدرس الثانوي في هانوي خريج الجامعة في عام ١٩٩١ على أجر شهري يقل عن ١٥ دولاراً أمريكياً[٢] (انظر الفصل ١٢). وفي بيرو - في أعقاب صدمة فوجي Fugishock التي نفذها الرئيس البيرتو فوجيموري برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أغسطس ١٩٩٠ - ارتفعت أسعار الوقود ٣١ مرة بين يوم وليلة في حين زاد سعر الخبز ١٢ مرة. وهبط الحد الأدنى الحقيقي للأجور بأكثر من

الجدول ١/١: توزيع الدخل العالمى (١٩٩٣)

	السكان (بالملايين) فى منصف عام ١٩٩٣	النسبة إلى سكان العالم	الدخل بالنسبة للفرد (بالدولار الأمريكى)	إجمالى الدخل بمليارات الدولارات	النصيب من الدخل العالمى
العالم الثالث منخفض الدخل	٣٠٧٧٨	٥٦,٠	٣٧٩	١١٦٦,٥	٤,٩
إفريقيا جنوب الصحراء	٥٩٩,٠	١٠,٩	٥٢٠	٣١١,٥	١,٣
جنوب آسيا	١١٩٤,٤	٢١,٧	٣١٠	٣٧٠,٣	١,٥
الصين	١١٧٨,٤	٢١,٤	٤٩٠	٥٧٧,٤	٢,٤
العالم الثالث متوسط الدخل	١٢١٨,٩	٢٢,٢	٢٣٩٧	٢٩٢١,٧	١٢,٢
إجمالي العالم الثالث	٤٢٩٦,٧	٧٨,١	٩٥١	٤٠٨٨,٦	١٧,١
أوربا الشرقية والاتحاد السوفييت السابق	٣٩,٢,٣	٧,١	٢٦٦٥	١٠٤٥,٥	٤,٤
إمالي الديون الفقيرة*	٤٦٨٩,٠	٨٥,٢	١٠٩٥	٥١٣٣,٧	٢١,٥
بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**	٨١٢,٢	١٤,٧	٢٢٩٢٤	١٨٦١٨,٩	٧٧,٩
إجمالي البلدان الغنية	٨١٢,٤	١٤,٨	٢٣٠٩٠	١٨٧٦٨,٣	٧٨,٥
الإجمالي العالمى	٥٥٠١,٥	١٠٠,٠	٤٣٤٣,٠	٢٣٨٩٢	١٠٠,٠

المصدر: تقديرات من بيانات البنك الدولى فى «تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٥، واشنطن دى سى، ١٩٩٥، ص ص ١٦٢ - ١٦٣.

(*) مع استبعاد البلدان منخفضة الدخل فى الاتحاد السوفييتى السابق.

إجمالى البلدان الفقيرة هو مجموع العالم الثالث وأوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق.

(**) مع استبعاد إيسلندة والمكسيك وتركيا.

ملحوظة: تختلف الفئات والأوزان عن البنك الدولى، وأدرجت طاجيكستان وجيورجيا وأرمينيا فى فئة أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق.

الشكل ١/١ النسبة من سكان العالم ومن الدخول (١٩٩٣)

العالم الثالث منخفض الدخل
إفريقيا جنوب الصحراء
جنوب آسيا
الصين
العالم الثالث متوسط الدخل
إجمالى العالم الثالث
أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق
إجمالى الدخل المتوسط
إجمالى البلدان الفقيرة
بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
إجمالى البلدان الغنية

٠ ٢٠ ٤٠ ٦٠ ٨٠ ١٠٠

النصيب من سكان العالم (النسبة المئوية)
النصيب من الدخل العالمى (النسبة المئوية)

المصدر: البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٥.

٩٠ فى المائة (بالمقارنة بمستواه فى منتصف السبعينيات) (انظر الفصل العاشر).

(دولرة) الأسعار

رغم وجود تفاوتات كبيرة فى تكاليف المعيشة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، أدى تخفيض سعر العملة، مقترناً بتحرير التجارة وإطلاق أسواق السلع المحلية، (فى ظل برنامج التكييف الهيكلى) إلى «دولرة» الأسعار المحلية. وبشكل متزايد تصل الأسعار المحلية للمواد الغذائية الأساسية إلى مستويات السوق العالمى. وهذا النظام الاقتصادى العالمى وإن كان يقوم على تدويل أسعار السلع وعلى سوق سلعى عالمى متكامل تماماً، يعمل بصورة متزايدة على أساس فصل صارم بين «سوقى عمل» متمايزين. وبعبارة أخرى يتسم نظام السوق العالمى هذا بازدواجية فى هيكل الأجور وتكاليف العمل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ففى حين توحد الأسعار وتصل إلى المستويات العالمية فإن الأجور «تكاليف العمل» فى العالم الثالث وأوربا الشرقية أدنى ٧٠ مرة عنها فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

وتستند تفاوتات الدخول بين الأمم إلى تفاوتات بالغة الاتساع فى الدخول بين المجموعات الاجتماعية ومجموعات الدخل داخل الأمم، ففى كثير من بلدان العالم الثالث يتركز ما لا يقل عن ٦٠ فى المائة من الدخل القومى فى أيدى العشرين فى المائة الأعلى من السكان، وفى كثير من البلدان النامية منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل تحصل ٧٠ فى المائة من الأسر الريفية على دخل بالنسبة للفرد يتراوح بين ١٠ و ٢٠ فى المائة من المتوسط القومى. وهذه التفاوتات الهائلة فى الدخل فيما بين البلدان وداخلها هى نتيجة هيكل التجارة السلعية، وتقسيم العمل الدولى غير المكافئ الذى يضفى على العالم الثالث ــ وفى الآونة الأخيرة على بلدان الكتلة السوفيتية السابقة ــ وضعاً تابعاً فى النظام الاقتصادى العالمى. وقد اتسعت التفاوتات فى مجرى الثمانينيات والتسعينيات نتيجة « لإعادة صياغة » الاقتصادات القومية فى ظل برنامج التكييف الهيكلى (٢).

إضفاء « طابع العالم الثالث » على الكتلة الشرقية السابقة

لكن بلدان الكتلة الاشتراكية السابقة ــ التى افتقرت نتيجة الإصلاحات التى

رعاها صندوق النقد الدولى ـ أصبحت اليوم تصنف من جانب البنك الدولى باعتبارها «اقتصادات نامية» إلى جانب بلدان العالم الثالث «منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل» وتظهر جمهوريات آسيا الوسطى قريبة من سوريا والأردن وتونس فى فئة «الدخل المتوسط الأدنى»، فى حين يأتى الاتحاد الروسى بعد البرازيل بدخل بالنسبة للفرد يبلغ ٣٠٠٠ دولار أمريكى. ويعكس هذا التحول فى التصنيف حصيلة الحرب الباردة وإضفاء «طابع العالم الثالث» على أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق.

الأيديولوجية الاقتصادية تشوه أسباب الفقر العالمى

عزز الخطاب الاقتصادى السائد قبضته فى المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث فى العالم أجمع، منذ أوائل الثمانينيات: فالتحليل الانتقادى يثبط بشدة، وينبغى النظر إلى الواقع الاجتماعى والاقتصادى عبر مجموعة واحدة من العلاقات الاقتصادية الزائفة تخدم غاية هى إخفاء فعل النظام الاقتصادى العالمى. وتنتج أبحاث الاتجاه الاقتصادى السائد نظرية دون وقائع «النظرية الخالصة» ووقائع دون نظرية «الاقتصاديات التطبيقية». ولا تعترف الدوجما الاقتصادية السائدة بخروج أو نقاش لنموذجها النظرى الرئيسى: إن وظيفة الجامعات الرئيسية هى إنتاج جيل من الاقتصاديين المخلصين موضع الثقة، غير القادرين على كشف ستر الأسس الاجتماعية للاقتصاد السوقى العالمى. وبالمثل يتزايد إدراج مثقفى العالم الثالث دعماً للنموذج النيوليبرالى؛ وتدويل «العلم» الاقتصادى يدعم بلا تحفظ عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية.

وتخلق هذه الدوجما النيوليبرالية «الرسمية» كذلك «نموذجها المضاد» الذى يجسد خطاباً أخلاقياً للغاية. ويركز هنا الأخير على «التنمية المستدامة» و«تخفيف الفقر» فى ذات الوقت الذى يشوه فيه و«يختزل» القضايا السياسية المتعلقة بالفقر وحماية البيئة وحقوق المرأة الاجتماعية . ونادراً ما تتحدى هذه «الأيديولوجية المضادة» تعاليم السياسة النيوليبرالية، إنها تتطور إلى جوار الدوجما النيوليبرالية الرسمية وفى تناسق معها وليس فى معارضتها.

وداخل هذه الأيديولوجية المضادة (التى تمولها مؤسسات الأبحاث بسخاء)

يجد باحثو التنمية مخبأ مريحاً، ودورهم هو أن يخلقوا (داخل هذا الخطاب المضاد) مظهر جدال نقدى، دون أن يتصدوا للأسس الاجتماعية لنظام السوق العالمى .ويلعب البنك الدولى فى هذا الصدد دوراً رئيسياً بتشجيع البحث عن الفقر وما يسمى «الأبعاد الاجتماعية للتكييف». ويوفر هذا التركيز الأخلاقى والمقولات الكامنة خلفه (مثل تخفيف الفقر وقضايا الجنسين والإنصاف إلخ...) «وجهاً إنسانياً» لمؤسسات بيرتون وودز، ومظهر الالتزام بالتغيير الاجتماعى. غير أنه بقدر ابتعاد هذا التحليل وظيفياً عن فهم اصلاحات الاقتصاد الكلى الرئيسية فإنه نادراً ما يشكل تهديداً لجدول الأعمال الاقتصادى النيوليبرالى.

التلاعب فى أرقام الفقر العالمى

وفى حين اتسعت التفاوتات الاجتماعية وتفاوتات الدخل فيما بين الأمم وداخلها، يتزايد إخفاء واقع الفقر العالمى بالتلاعب فى إحصاءات الدخل.

فالبنك الدولى «يقدر» أن ١٨ فى المائة من سكان العالم الثالث «بالغى الفقر» و٣٣ فى المائة «فقراء». وفى دراسة رئيسية للبنك الدولى كانت مرجعاً فى قضايا الفقر العالمى حدد «خط الفقر الأعلى» بشكل تعسفى بأنه دخل بالنسبة للفرد يبلغ دولاراً أمريكياً يومياً بما يعنى دخلاً سنوياً بالنسبة للفرد يبلغ ٣٧٠ دولاراً(٤). واعتبرت مجموعات السكان التى يزيد الدخل بالنسبة للفرد فيها عن دولار يومياً بشكل تعسفى «غير فقيرة» وبعبارة أخرى تخدم أرقام البنك الدولى ـ عن طريق التلاعب فى إحصاءات الدخل ـ غرضاً مفيداً هو تصوير الفقراء فى البلدان النامية باعتبارهم أقلية.

ويزدحم «القياس العلمى للفقر» بالمعايير المزدوجة، وعلى سبيل المثال «يقدر» البنك الدولى أن ١٩ فى المائة فقط من سكان أمريكا اللاتينية والكاريبى هم «الفقراء»، وذلك تشويه بشع حين نعرف أنه فى الولايات المتحدة (التى يبلغ الدخل السنوى بالنسبة للفرد فيها نحو ٢٠٠٠ دولار أمريكى) يذكر (مكتب التعداد الأمريكى) أن واحداً من كل خمسة أمريكيين دون خط الفقر(٥).

الحواشى

(١) وفقاً لمركز جامعة توفت المعني بالجوع والفقر وسياسة التغذية.

(٢) مقابلات أجراها المؤلف فى مدينتى هانوى وهوشى منه في يناير ١٩٩١.

(٣) جدير بالذكر فى هذا الصدد أن نصيب البلدان النامية من إجمالى الدخل العالمى هبط كثيراً منذ نشوب أزمة الدين. ففى حين زاد نصيب مجموعة البلدان منخفضة الدخل من سكان العالم بأكثر من ٢ فى المائة فى فترة الثلاث سنوات بين عامى ١٩٨٨ و١٩٩١ هبط نصيبها من الدخل العالمى من ٥,٤ فى المائة إلى ٤,٩ فى المائة. وبالمثل هبط نصيب إفريقيا جنوب الصحراء من الدخل العالمى فى الفترة نفسها من ٠,٩ إلى ٠,٧ فى المائة. وفى عام ١٩٩٣ أعاد البنك الدولى تحديدا أساس قياس ومقارنة الدخل بالنسبة للفرد. وقد صححت الأرقام الواردة فى الجدول ١ / ١ / كمراعاة الاختلافات فى القوة الشرائية.

(٤) انظر البنك الدولى، «تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠، الفقر»، واشنطن دى سى. ١٩٩٠.

(٥) قدر مكتب التعداد الأمريكى (استناداً إلى شراءحزمة تغذية دنيا) مستوى الفقر فى الولايات المتحدة بنسبة ١٨,٢ فى المائة فى عام ١٩٨٦، انظر Bruce E. Kaufman "The Economics of Labor and Labor Markets"، الطبعة الثانية، أورلاندو، ١٩٨٩، ص ٦٤٩. وتؤكد التقديرات الرسمية الأحدث مستوى فقر يصل إلى ٢٠ فى المائة.

الفصل الثانى

توجيه البلدان من خلال «مشروطيات» القروض

الدين العالمى

كيف أخضعت البلدان ذات السيادة لوصاية المؤسسات المالية الدولية؟ لأن البلدان كانت مدينة فقد تمكنت مؤسسات بريتون وودز من إلزامها ـ عن طريق ما يسمى «بالمشروطيات» المرتبطة باتفاقيات القروض ـ بإعادة توجيه سياسة اقتصادها الكلى توجهاً «مناسباً» وفقاً لمصالح الدائنين الرسميين والتجاريين.

وقد زاد عبء دين البلدان النامية بثبات منذ أوائل الثمانينيات بالرغم من مختلف مشاريع إعادة الجدولة وإعادة الهيكلة وتحويل الديون التى قدمها الدائنون، والواقع أن هذه الإجراءات ـ مصحوبة بالإقراض ذى الأساس السياسى من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ـ قد أدت إلى زيادة الدين القائم للبلدان النامية مع ضمان السداد الناجز لمدفوعات الفوائد.

وقد كان إجمالى الدين القائم طويل الأجل للبلدان النامية (من المصادر

الرسمية والخاصة) نحو ٦٢ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٧٠ . وزاد إلى سبعة أمثاله فى مجرى السبعينيات ليصل إلى ٤٨١ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ . ويبلغ إجمالى دين البلدان النامية (بما فيها الديون قصيرة الأجل) أكثر من تريولي دولار (١٩٩٦) ، أى ما يمثل ٣٢ ضعفاً لعام ١٩٧٠ (انظر الجدول ١ / ٢) .

مشروع مارشال للدول الغنية

فى حين تدهورت أسعار السلع ، مما أدى - منذ أوائل الثمانينيات - إلى انخفاض قيمة الصادرات فقد خصصت حصة متزايدة على الدوام من عائدات التصدير خدمة الدين (انظر الأشكال من ١ / ٢ إلى ٤ / ٢) .

وبحلول منتصف الثمانينيات كانت البلدان النامية قد أصبحت مصدرة صافية لرأس المال لصالح البلدان الغنية ، وبعبارة أخرى كان تدفق قيمة الدين الفعلية يفوق تدفقات رأس المال الجديدة (فى شكل قروض واستثمار أجنبى ومعونة أجنبية)[١] . وحتى منتصف الثمانينيات كانت المؤسسات المالية الدولية قد أعادت

الجدول ١/٢: الديون الخارجية للبلدان النامية (بمليارات الدولارات الأمريكية)

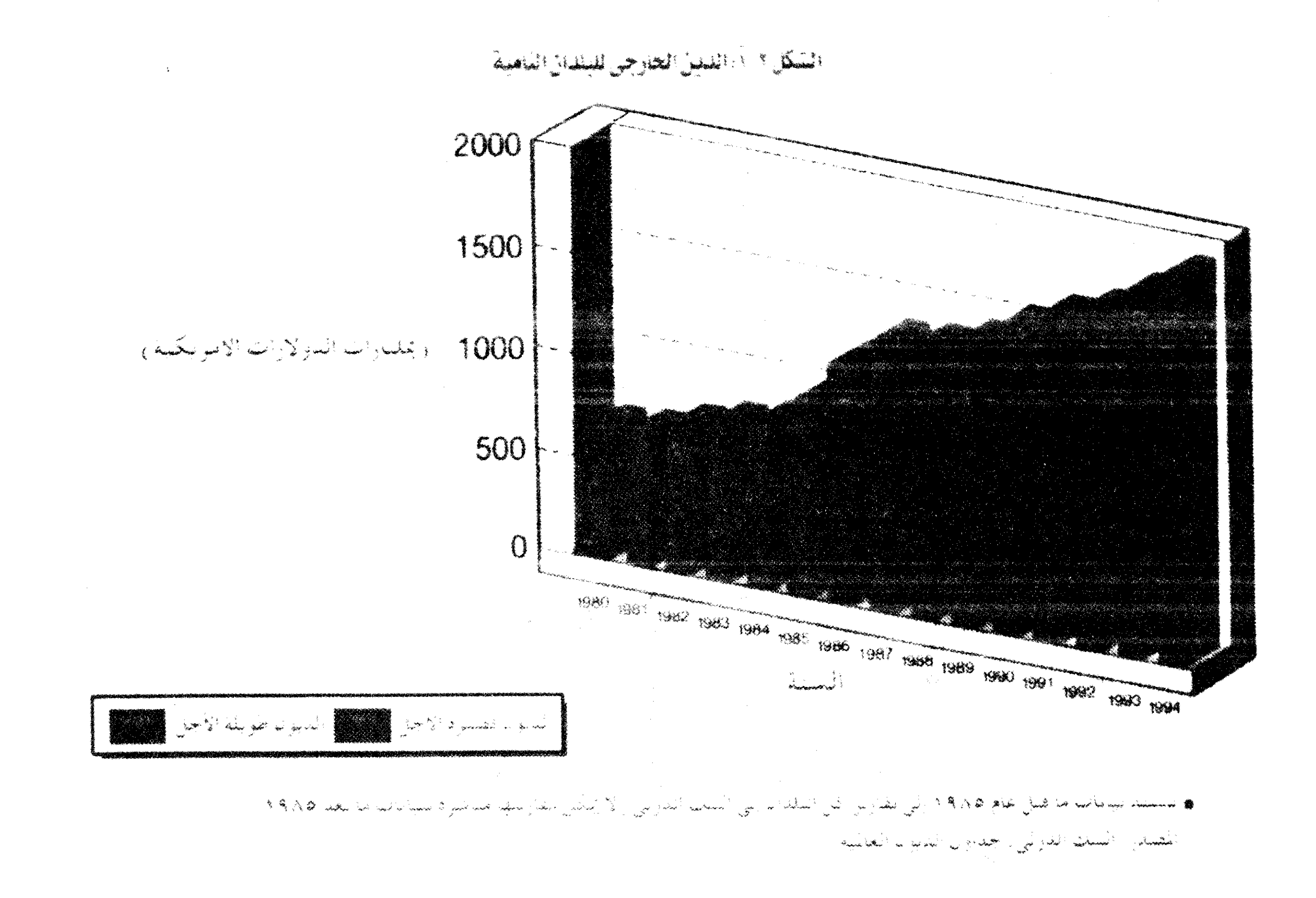
	إجمالي الدين الخارجي	الديون طويلة الأجل	الديون قصيرة الأجل	استعمال ائتمان صندوق النقد الدولي
١٩٨٠	٦٥٨	٤٨١	١٦٤	١٢
١٩٨١	٦٧٢	٤٩٨	١٥٩	١٤
١٩٨٢	٧٤٥	٥٥٧	١٦٨	٢٠
١٩٨٣	٨٠٧	٦٣٣	١٤٠	٣٣
١٩٨٤	٨٤٣	٦٧٥	١٣٢	٣٦
١٩٨٥	٩٩٠	٨٠٩	١٤١	٤٠
١٩٨٦	١٢١٨	٩٩٦	١٧٩	٤٣
١٩٨٧	١٣٦٩	١١٢٨	١٩٨	٤٣
١٩٨٨	١٣٧٥	١١٢٧	٢١٣	٣٥
١٩٨٩	١٤٢٧	١١٥١	٢٤٤	٣٢
١٩٩٠	١٥٣٩	١٢٢٦	٢٧٨	٣٥
١٩٩١	١٦٢٧	١٢٨٦	٣٠٣	٣٨
١٩٩٢	١٦٩٦	١٣٢٨	٣٢٩	٣٨
١٩٩٣	١٨١٢	١٤٢٤	٣٤٩	٣٩
١٩٩٤*	١٩٤٥	١٥٨٣	٣٦٦	٤١

(*) أرقام تقديرية.

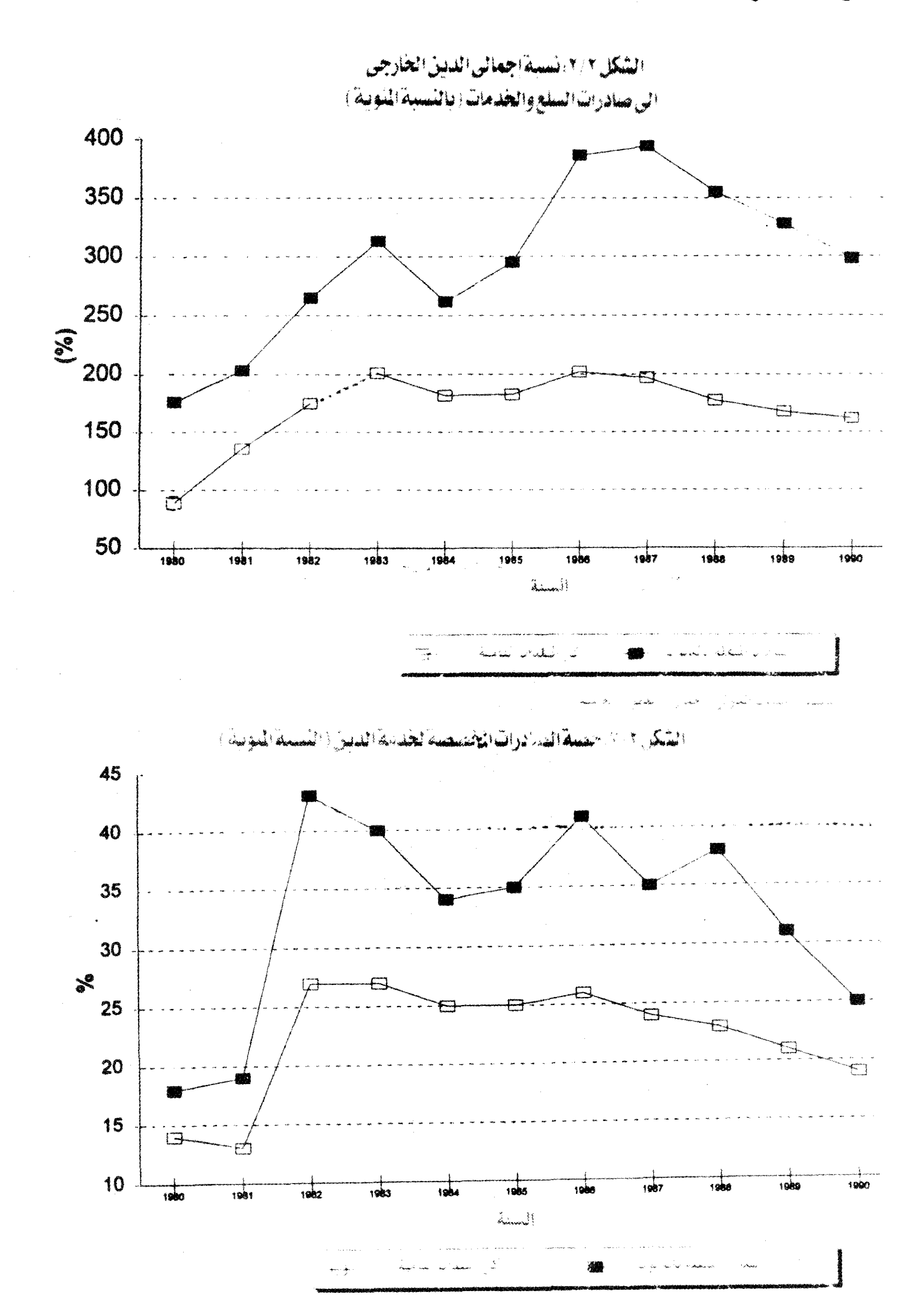
ملحوظة فنية: تستند بيانات أرقام ما قبل عام ١٩٨٥ إلى تقارير كل البلدان إلى البنك الدولي وليست قابلة للمقارنة مباشرة مع بيانات ما بعد عام ١٩٨٥.

المصدر: البنك الدولي «جداول الديون العالمية»، عدة أعداد، واشنطن دي سي.

الشكل ٢-١: الدين الخارجي للبلدان النامية



المصدر: البنك الدولي، جداول الديون العالمية



الشكل ٢/٢: نسبة إجمالي الدين الخارجي
إلى صادرات السلع والخدمات (بالنسبة المئوية)

الشكل ٢/٣: حصة الصادرات المخصصة لخدمة الدين (النسبة المئوية)

الشكل ٢/٤: حصة الصادرات المخصصة لخدمة الدين حسب المنطقة الجغرافية
(النسبة المئوية)



• عام ١٩٩٤ أرقام تقديرية

المصدر: البنك الدولي، جداول الديون العالمية

تمويل الدين أساساً نيابة عن البنوك التجارية والدائنين الرسميين. غير أن كثيراً من القروض التى منحتها المؤسسات الدولية فى بداية أزمة الدين قد استحقت، وطالبت المؤسسات المالية الدولية القائمة فى واشنطن بسداد هذه القروض. وبمقتضى مواد اتفاق مؤسسات بريتون وودز لا يمكن إعادة جدولة هذه القروض.

إقراض قائم على السياسة

هناك علاقة وثيقة - تكاد تكون «تكافلية» بين سياسة إدارة الدين وإصلاح الاقتصاد الكلى. وتقتصر خدمة الدين على ضمان استمرار الدول المدينة المفردة رسمياً فى الوفاء بالتزاماتها المالية. ومن خلال «الهندسة المالية» وفن إعادة جدولة الديون الدقيق، يؤجل سداد الدين الأصلى فى حين تنفذ مدفوعات الفائدة، وتحول الديون إلى أسهم، و«تقرض» نقود «جديدة» للدول التى وصلت إلى حافة الإفلاس لتمكينها من سداد متأخراتها من فوائد الديون «القديمة» حتى تتجنب الإعسار مؤقتاً، وهلم جرا. وفى هذه العملية يكون الولاء الرسمى للمدينين المفردين بالغ الأهمية، فالدائنون لا يقبلون إعادة الجدولة إلا بالنسبة للدول التى تلتزم «بالمشروطيات الأساسية» المرتبطة باتفاقات القروض.

ويتمثل الهدف فى فرض مشروعية علاقة خدمة الدين مع الإبقاء على الدول المدينة على إسار يمنعها من اتباع سياسة اقتصادية قومية مستقلة. واستنباط جيل جديد من «القروض القائمة على السياسة»، وقدمت الأموال «لمساعدة البلدان على التكيف». وتضمنت اتفاقات قرض البنك الدولى هذه «مشروطيات» شديدة: فالأموال لا تمنح إلا إذا التزمت الحكومة بإصلاحات التكييف الهيكلى فى ذات الوقت الذى نحترم فيه المواعيد الدقيقة للغاية لتنفيذها.

وبدوره لم يكن اتباع الوصفات السياسية لصندوق النقد الدولى بمقتضى برنامج التكييف الهيكلى شرط فحسب للحصول على قروض من المؤسسات متعددة الأطراف، بل وفر كذلك «الضوء الأخضر» لنادبى باريس ولندن والمستثمرين الأجانب والمؤسسات المصرفية التجارية والمانحين الثنائيين. وواجهت البلدان التى رفضت قبول تدابير الصندوق السياسية التصحيحية صعوبات خطيرة فى إعادة جدولة دينها و/أو الحصول على قروض تنمية ومساعدات دولية جديدة.

كما امتلك صندوق النقد الدولى الوسيلة لتمزيق اقتصاد قومى ما بتجميد الائتمان قصير الأجل لدعم التجارة السلعية.

وربط ما يسمى «بالمشروطيات» «بالدفع السريع للفروق القائمة على السياسية»، وبعبارة أخرى فإن منح قروض صندوق النقد الدولى هذه يخضع لاعتماد برنامج شامل تثبيت الاقتصاد الكلى والاصلاح الاقتصادى الهيكلى - أى أن اتفاقات القروض لم تكن مرتبطة بأى حال ببرنامج استثمار كما هو الشأن فى إقراض المشاريع التقليدى، فالقروض تستهدف دعم تغييرات سياسية: وتراقب مؤسسات بريتون وودز بدقة هذه الأخيرة، ويستند تقييمها إلى «الأداء السياسى». وبعبارة أخرى فبعد أن يوقع اتفاق القرض، يمكن وقف المدفوعات إذا لم تتوافق الحكومة، مع خطر وضع البلد فى القائمة السوداء من جانب ما يسمى «مجموعة التنسيق» بين المانحين الثنائيين ومتعددى الأطراف[٢].

وطبيعة اتفاقات القروض هذه لا تشجع الاقتصاد الحقيقى، لأن أياً من الأموال لا يوجه إلى الاستثمار، غير أنها خدمت هدفاً هاماً آخر: فقروض التكييف حولت الموارد بعيداً عن الاقتصاد المحلى، وشجعت البلدان على الاستمرار فى استيراد كميات كبيرة من السلع الاستهلاكية، بما فيها الأغذية الأساسية ،من البلدان الغنية. وبعبارة أخرى فإن الأموال التى تمنح لدعم «تكييف» الزراعة مثلاً لم يقصد بها الاستثمار فى مشاريع زراعية، ويمكن أن تنفق القروض بحرية على الواردات السلعية بما فيها المواد الاستهلاكية المعمرة والسلع الترفيهية[٣]. وكانت نتيجة هذه العملية ركود الاقتصاد المحلى، وتوسيع أزمة ميزان المدفوعات، ونمو عبء الدين.

زيادة الدين

مثلت «قروض الدفع السريع» (المخصصة نظرياً للواردات السلعية) «نقوداً وهمية» لأن المبالغ الممنوحة للدول المدينة كانت دائماً أقل من المبالغ المسددة فى شكل خدمة الدين، فلنأخذ مثلاً بلداً نامياً يبلغ إجمالى رصيد دينه ١٠ مليارات دولار ويدين بمليار دولار (سنوياً) فى التزامات خدمة الدين لناديى باريس ولندن، إلا أنه مع انكماش عائدات التصدير يعجز البلد عن أداء هذه الالتزامات، ومالم

تأت قروض جديدة «لسداد الديون القديمة» فستتراكم المتأخرات، وسيوضع البلد في القائمة السوداء الدولية.

وفي مثلنا هذا يمنح قرض دفع سريع يبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في شكل دعم لميزان المدفوعات مخصص لشراء الواردات السلعية، ويعمل القرض «كمنشط» إذ يسمح بإعادة توجيه عائدات صادرات البلاد من العملات الأجنبية إلى مدفوعات الفائدة، وبذا يمكن الحكومة من تلبية مواعيد استحقاق الدائنين التجاريين الرسميين، ويجمع مليار دولار من خدمة الدين من خلال قرض جديد يبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

ويبلغ صافي تدفق الموارد الخارجية ٥٠٠ مليون دولار. والقرض «وهمي» لأن الأموال التي قدمت (من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) سرعان ما يستولي عليها الدائنون الرسميون و / أو التجاريون. وفضلاً عن هذا فقد أدت هذه العملية إلى زيادة رصيد الدين بمقدار ٥٠٠ مليون دولار لأن القرض الجديد قد استخدم لسداد نسبة الفائدة في خدمة الدين وليس الدين الأصلي.

برنامج الظل لصندوق النقد الدولي

ودائماً ما تطلب إصلاحات جوهرية قبل إجراء مفاوضات القرض الفعلية، فعلى الحكومة أن تقدم شاهداً لصندوق النقد الدولي على أنها «تلتزم جدياً بالإصلاح الاقتصادي». وكثيراً ما تأخذ هذه العملية شكل ما يسمى «خطاب النوايا» المقدم إلى صندوق النقد الدولي، والذي يحدد اتجاهات الحكومة الرئيسية في سياسة الاقتصاد الكلي وإدارة الدين. كما أجريت هذه العملية في إطار ما يسمى «برنامج الظل لصندوق النقد الدولي» حيث يقدم الصندوق التوجيهات السياسية والمشورة الفنية للحكومة دون دعم إقراض رسمي. وينطبق برنامج الظل على البلدان التي لا تسير إصلاحاتها الاقتصادية (وفقاً لصندوق النقد الدولي) «على الخط» [مثل بيرو في ظل ألبرتو فوجيموري(١٩٩٠ - ١٩٩١) أو البرازيل في ظل فرناندو كولور دي ميلو وايتامار فرانكو (١٩٩٠ - ١٩٩٤)]. كما نفذ برنامج الظل في بلدان الكتلة السوفييتية السابقة في شكل المساعدة التقنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قبل عضويتها الرسمية في مؤسسات بريتون

وودز و / أو توقيع اتفاقات قروض.

و« الأداء المرضى » لبرنامج الظل شرط مسبق لمفاوضات القروض الرسمية. وما أن يمنح القرض حتى تراقب مؤسسات واشنطن بدقة الأداء السياسى على أساس ربع سنوى. ويمكن وقف عمليات الدفع التى تمنح فى عدة « شرائح » إذا لم تكن الإصلاحات « على الخط »، وفى هذه الحالة يعود البلد إلى « القائمة السوداء »، مع خطر إجراءات ثأرية فى مجال تدفقات التجارة ورأس المال. كما يمكن وقف الدفع إذا تخلف البلد عن التزامات خدمة دينه الجارية، إلا أن البلد يمكن أن يظل مع ذلك يتلقى مساعدة تقنية من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أى أن برنامج ظل جديد (كما فى حالة كينيا فى ١٩٩١) يوضع بما يؤدى إلى جولة ثانية من المفاوضات السياسية.

ورقة الإطار السياسى

تلزم الحكومة فى كثير من البلدان النامية ـ بمقتضى اتفاقها مع مؤسسات واشنطن ـ على تحديد أولوياتها فيما يسمى « ورقة الإطار السياسى ». ورغم أن هذه الورقة من الناحية الرسمية وثيقة حكومية تحددها السلطات الوطنية فإنها تكتب تحت الإشراف الدقيق لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وفق صيغة نمطية معدة من قبل. وهناك فى هذا السياق تقسيم واضح للمهام بين المنظمتين الشقيقتين، فصندوق النقد الدولى يعنى بالمفاوضات السياسية الرئيسية فيما يتعلق بسعر الصرف وعجز الميزانية فى حين أن البنك الدولى أكثر اشتراكاً فى عملية الإصلاح الفعلية من خلال مكتبه التمثيلى على مستوى البلد وبعثاته الفنية الكثيرة.

ويراقب صندوق النقد الدولى أداء البلد الاقتصادى فى إطار « مشاورات المادة الرابعة » (المراجعة المنتظمة لاقتصاد البلد العضو) على أساس سنوى. وتتيح هذه المراجعة ـ إلى جانب الرصد ربع السنوى الأدق لأهداف الأداء بمقتضى اتفاقات القروض ـ أساس ما يسمى « أنشطة صندوق النقد الدولى الإشرافية » على سياسات الأعضاء الاقتصادية.

والبنك الدولى موجود فى كثير من الوزارات : فالإصلاحات فى مجالات الصحة

والتعليم والصناعة والزراعة والنقل والبيئة إلخ.. تدخل في ولايته، وفضلاً عن ذلك يشرف البنك الدولي منذ أواخر الثمانينيات على خصخصة منشآت الدولة، وهيكل الاستثمار العام، وتكوين المصروفات العامة، عن طريق ما يسمى مراجعة المصروفات العامة.

التسهيلات الإقراضية للمؤسسات المالية الدولية

استخدمت مؤسسات بريتون وودز عديداً من «التسهيلات الإقراضية» لدعم قروضها القائمة على السياسة.

صندوق النقد الدولي

ترتيبات الدعم، مرفق التمويل التعويضي والطارئ، تسهيل التمويل الموسع، تسهيلات التكييف الهيكلي المتقدم، تسهيل التحويل النظامي، تسهيل إقراض الطوارئ للبلدان بعد النزاعات.

البنك الدولي

قروض التكييف الهيكلي وقروض التكييف القطاعي. وقد عمل تسهيل التمويل النظامي الذى طبق في بلدان الكتلة الشرقية السابقة بشكل عام وفق نفس مشروطيات قروض التكييف الهيكلي.

المرحلة الأولى «التثبيت الاقتصادى»

تنظر المؤسسات المالية الدولية إلى التكييف الهيكلي على أنه يتألف من مرحلتين متمايزتين: تثبيت الاقتصاد الكلي «في الأجل القصير» (الذى يتضمن تخفيض سعر العملة: وتحرير الأسعار وميزانيات التقشف) يعقبه تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية أكثر أساسية (والتي تسمى «ضرورية»). غير أنه غالباً ما تنفذ هذه الإصلاحات «الهيكلية» جنباً إلى جنب مع عملية «التثبيت الاقتصادى». وتتوجه عملية تثبيت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى كل من عجز الميزانية وميزان المدفوعات. ويتطلب هذا على حد قول البنك الدولي: «تصحيح سياسة الاقتصاد الكلي... فالإبقاء على عجز الميزانيات صغيراً يساعد في التحكم

فى التضخم وتفادى مشاكل ميزان المدفوعات، والإبقاء على سعر صرف واقعى يفيد فى زيادة القدرة على المنافسة وتعزيز العملات القابلة للتحويل»(٤).

تدمير عملة البلد

سعر الصرف هو أهم أداة لإصلاح الاقتصاد الكلى : ويؤثر تخفيض سعر العملة (بما فى ذلك توحيد سعر الصرف وإلغاء ضوابط الصرف) على علاقات العرض والطلب الأساسية داخل الاقتصاد القومى. ويلعب صندوق النقد الدولى دوراً سياسياً رئيسياً فى قرارات تخفيض سعر العملات. وينظم سعر الصرف الأسعار الحقيقية التى تدفع للمنتجين المباشرين فضلاً عن القيمة الحقيقية للأجور.

ودائماً ما يقول صندوق النقد الدولى إن سعر الصرف «مبالغ فيه»، وغالباً ما يطلب تخفيض سعر العملة (كشرط مسبق) قبل المفاوضات حول فرض التكييف الهيكلى فزعزعة العملة الوطنية هدف رئيسى «لجدول الأعمال الخفى» لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ويؤدى «التخفيض الأقصى لسعر العملة» ـ الذى يترتب عليه ارتفاعات أسعار مباشرة وفجائية ـ إلى ضغط درامى للدخول الحقيقية، وفى الوقت نفسه تخفض قيمة التكاليف للعمال معبراً عنها بالعملة الصعبة. كما يؤدى تخفيض سعر العملة إلى تخفيض القيمة الدولارية للمصروفات الحكومية مما يسهل توفير عائدات الدولة لتوجه إلى خدمة الدين الخارجى.

ويفرض صندوق النقد الدولى توحيد سعر الصرف فى سباق أحكام المادة الثامنة من مواد اتفاق الصندوق. وتمنع البلدان التى تقبل المادة الثامنة من اتباع أساليب تعدد أسعار الصرف أو ضوابط الصرف الأجنبى دون موافقة صندوق النقد الدولى. وقد قبل سبعة وثمانون بلداً من أعضاء الصندوق أحكام المادة الثامنة.

الآثار الاجتماعية لتخفيض سعر العملة

الأثر الاجتماعى لتخفيض سعر العملة الذى يرعاه صندوق النقد الدولى قاسية وعاجلة : فالأسعار المحلية للمواد الغذائية الرئيسية والعقاقير الأساسية والوقود والخدمات العامة تزيد بين يوم وليلة. ورغم أن تخفيض سعر العملة يطلق حتماً التضخم و«دولرة» الأسعار المحلية فإن صندوق النقد الدولى يجبر الحكومة (كجزء من الحزمة الاقتصادية) على ارتفاع ما يسمى «برنامج مكافحة التضخم»، وليس

لهذا الأخير كبير صلة بالأسباب الحقيقية للتضخم (أى تخفيض سعر العملة) وإنما هو يقوم «على انكماش الطلب» مما يتطلب فعل المستخدمين العموميين، وإجراء استقطاعات ضخمة فى برامج القطاع الاجتماعى، وعدم ربط الأجور بالأسعار. وعلى سبيل المثال أدى تخفيض سعر الفرنك الإفريقى فى إفريقيا جنوب الصحراء الذى فرضه صندوق النقد الدولى والخزانة الفرنسية فى عام ١٩٩٤ (بجرة قلم) إلى انكماش القيمة الحقيقية للأجور والمصروفات الحكومية (معبراً عنها بالعملة الصعبة) بنسبة ٥٠ فى المائة فى حين أعيد توجيه إيرادات الدولة بكثافة إلى خدمة الدين.

وفى بعض الحالات كان تخفيض سعر العملة أساساً لتنشيط قصير الأجل للزراعة التجارية الموجهة إلى سوق التصدير. غير أن الأغلب أن تؤول المنافع الكامنة للمزارع التجارية الكبرى ومصدرى الصناعات الغذائية (فى شكل تخفيض الأجور الحقيقية للعمال الزراعيين). وتكتسح «المكاسب قصيرة الأجل» لتخفيض سعر العملة دائماً حين تجبر بلدان العالم الثالث المنافسة على تخفيض سعر العملة (باتفاقات مماثلة مع صندوق النقد الدولى).

«دولرة» الأسعار المحلية

يؤدى تخفيض سعر العملة إلى «إعادة ترتيب الأسعار المحلية» عند المستويات السائدة فى الأسواق العالمية. وتؤدى عملية «الدولرة» هذه إلى ارتفاعات فجائية فى أسعار معظم السلع، بما فيها المواد الغذائية الرئيسية ومواد الاستهلاك المعمرة والبنزين والوقود فضلاً عن المدخلات والمواد الأولية المستخدمة فى الإنتاج (مثل المدخلات الزراعية والمعدات إلخ..). وفى هذا الصدد ستتكيف الأسعار المحلية مع مستويات السوق العالمى بغض النظر عن اتجاه السياسة النقدية.

وبشكل تخفيض سعر العملة - وليس عرض النقود - العامل الرئيسى الذى يطلق دوامة التضخم، وينكر صندوق النقد الدولى الأثر التضخمى لتخفيض سعر العملة: وتفرض قيود مشددة فى أعقاب تخفيض سعر العملة بعد أن تكون ارتفاعات الأسعار قد حدثت بغية «مكافحة الضغوط التضخمية». وهذا التجميد لخلق النقود يلزم الحكومة بتقييد المصروفات الحقيقية، وتخفيض الأجور الحقيقية،

وتسريح الموظفين المدنيين.

منع تأشير الأجور

وغنى عن البيان أن الضغوط تتصاعد داخل المجتمع من أجل زيادة الأجور الأسمية لتقويض الانخفاض الشديد فى الدخول الحقيقية، إلا أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولى لا يسمح رسمياً بتأشير الدخول الحقيقية (والمصروفات الاجتماعية)، فالصندوق يشترط «تحرير سوق العمل»، وإلغاء أحكام غلاء المعيشة فى الاتفاقات الجماعية، والإلغاء التدريجى لتشريع الحد الأدنى للأجور. وتستند الحجة التى تقدم تأييداً لمنع التأشير إلى «الأثر التضخمى لمطالب الأجور».

تحليل آثار تخفيض سعر العملة

ينبغى تحليل آثار تخفيض سعر العملة بالنسبة للمتغيرات التالية:

- مستوى الأسعار المحلية (س).
- الأجور الأسمية (ج)، الأجور الحقيقية (ج / س).
- المصروفات الحكومية الأسمية (ص)، المصروفات الحكومية الحقيقية (ص / س).
- العرض الأسمى للنقود (ن) العرض الحقيقى للنقود (ن / س).

وتؤدى دولرة الأسعار المحلية إلى انكماش فى:

- الأجور الحقيقية (ج / س) والقيمة الحقيقية للمصروفات الحكومية (ص / س).

وقد يزيد العرض الأسمى للنقود (ن) لكن القيمة الحقيقية لعرض النقود (/ س) تنخفض كثيراً. وبعبارة أخرى يتضمن تخفيض سعر العملة عملية انكماش نقدى (ن / س) وضغطاً شديداً للقيمة الحقيقية للمصروفات الحكومية (ص / س) وللأجور (ج / س). كما تنخفض الأسعار الحقيقية المدفوعة للمنتجين المباشرين نتيجة تخفيض سعر العملة.

السيطرة على البنك المركزى

يراقب صندوق النقد الدولى بشدة إعادة هيكلة البنك المركزى ويقدم الموارد لها. ويشترط الصندوق ما يسمى «استقلال البنك المركزى عن السلطة السياسية» باعتباره «علاجاً لميل الحكومات إلى التضخيم»(٥). ويعنى هذا فى الممارسة أن صندوق النقد الدولى وليس الحكومة هو الذى يتحكم فى خلق النقود. وبعبارة أخرى تمنع الاتفاقات الموقعة بين الحكومة وصندوق النقد الدولى تمويل البنك المركزى للمصروفات الحكومية وتقديم الائتمان عن طريق خلق النقود ـ أى أن صندوق النقد الدولى يصبح ـ نيابة عن الدائنين ـ فى مركز يمكنه من أن يشل عملياً تمويل التنمية الاقتصادية الحقيقية. وإذ يعجز البلد عن استخدام السياسة النقدية المحلية فى تعبئة موارده الداخلية فإنه يزداد اعتماداً على المصادر الدولية للتمويل، مما يؤدى إلى نتيجة إضافية هى زيادة مستوى المديونية الخارجية.

ومن الشروط الهامة الأخرى التى يضعها صندوق النقد الدولى «استقلال البنك المركزى كذلك عن البرلمان»(٦)، أى أنه حالما يعين كبار المسئولين عن البنك المركزى فإنهم ليسوا مسئولين أمام الحكومة ولا أمام البرلمان. ويتزايد ولاؤهم للمؤسسات المالية الدولية، وكبار المسئولين فى البنك المركزى ـ فى كثير من البلدان النامية ـ هم من العاملين السابقين فى المؤسسات الدولية وبنوك التنمية الإقليمية. وفضلاً عن ذلك يتلقى مسئولو البنك المركزى «راتباً إضافياً» بالعملة الصعبة تموله المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف.

زعزعة المالية العامة للدولة

تفرض مؤسسات بريتون وودز فصل المستخدمين العموميين واقتطاعات كبيرة فى برامج القطاع الاجتماعى. وتمس تدابير التقشف هذه كل فئات المصروفات العامة. وفى بداية أزمة الدين تقصر المؤسسات المالية الدولية تدخلها على تحديد أهداف عامة لعجز الميزانية بغية توفير إيرادات الدولة لخدمة الدين. ومنذ الثمانينيات يراقب البنك الدولى عن كثب هيكل المصروفات العامة خلال ما يسمى بمراجعة المصروفات العامة. وفى هذا السياق يوضع تكوين المصروفات فى كل من الوزارات تحت إشراف مؤسسات بريتون وودز، ويوصى البنك الدولى بتحويل «فعال التكلفة» من فئات المصروفات المنتظمة إلى «المصروفات الموجهة». ويرى البنك الدولى أن على مراجعة المصروفات العامة أن «تشجع تخفيف الفقر

بطريقة كقوة وفعالة التكلفة».

وفيما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية تصر المؤسسات المالية الدولية على مبدأ استعادة التكاليف، وانسحاب الدولة تدريجياً من مجال الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. وينتمى مفهوم التوجيه فى القطاعات الاجتماعية إلى تحديد ما يسمى «بالمجموعات المتضررة». وقد كانت تدابير التقشف فى القطاعات الاجتماعية - التى تتطلب التحول من البرامج النظامية إلى البرامج الموجهة - مسئولة إلى حد كبير عن انهيار المدارس والعيادات الصحية والمستشفيات، فى الوقت الذى تضفى فيه مظهر المشروعية على المؤسسات القائمة فى واشنطن.

عجز الميزانية: هدف متحرك

تحدد الأهداف الأولية لعجز الميزانية فى اتفاقات القروض. إلا أن صندوق النقد الدولى طبق منذ أوائل التسعينيات مفهوم «الهدف المتحرك» لعجز الميزانية: فيحدد أولاً هدف ٥ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى، وتلبى الحكومة هدف صندوق النقد الدولى، وفى مفاوضات القروض التالية، أو فى نفس اتفاق القرضين، يخفض الصندوق الهدف إلى ٣,٥ فى المائة على أساس أن أنماط المصروفات الحكومية «تضخمية»، فإذا لبى هذا الهدف يصر الصندوق على تخفيض عجز الميزانية إلى ١,٥ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى وهكذا. ويؤدى هذا الأسلوب فى النهاية إلى تفاقم أزمة العامة للدولة، ومن ثم إلى انهيار برامج الدولة فى حين يوفر إيرادات الدولة (فى الأجل القصير) لسداد الفائدة على الدين الخارجى.

توجيه انهيار استثمار الدولة

تطلق أهداف الميزانية التى تفرضها مؤسسات بريتون وودز - إلى جانب آثار تخفيض سعر العملة - انهياراً فى الاستثمار العام. وتوضع قواعد جديدة تتعلق بكل من المصروفات المتكررة ومصروفات التنمية: وتوضع «أسقف» دقيقة لكل فئات المصروفات، ولا يعود مسموحاً للدولة بأن تعبئ مواردها لبناء التنمية الأساسية العامة أو الطرق أو المستشفيات إلخ.. أى أن الدائنين لا يصبحون فحسب «سماسرة» كل مشاريع الاستثمار العام الرئيسية بل يقررون كذلك فى

إطار «برنامج الاستثمار العام» (الذى يوضع بالإشراف الفنى للبنك الدولى) أى أنواع البنية الأساسية العامة تموله «جماعة المانحين» وأيها لا تموله. ويطرح مفهوم الاستثمار الموجه، ويقيد كثيراً تكوين رأس المال فى البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

وبمقتضى برنامج الاستثمار العام تشترط كل قروض المشاريع نظاماً للمشتريات والعطاءات الدولية («العطاءات التنافسية») يعهد بتنفيذ مشاريع الأشغال العامة لشركات البناء والهندسة الدولية. وتنتزع هذه بدورها مبالغ كبيرة فى شكل أنواع من رسوم الاستشارة والإدارة. وعادة ما تستبعد شركات البنك المحلية (سواء عامة أو خاصة) من عملية العطاءات رغم أن جانباً كبيراً من أعمال البناء الفعلية ستضطلع به الشركات المحلية (مستخدمة العمل المحلى بأجور منخفضة جداً) فى صفقات تعاقد من الباطن منفصلة مع الشركات غير القومية. وبعبارة أخرى فإن أموال القروض المخصصة لمشاريع البنية الأساسية «يعاد تدويرها» لصالح المقاولين متعددى الجنسية.

وفى حين أن تمويل المشاريع يمنح فى شكل «قروض لينة» بأسعار فائدة ميسرة وفترات سداد طويلة فإن التكاليف الفعلية (وسعر الفائدة الكامن خلف هذه التكاليف) شديدة الارتفاع بالنسبة للبلد. وبعبارة أخرى أن برنامج الاستثمار العام تحت إشراف البنك الدولى يقوم على زيادة الدين الخارجى مع الإسهام فى تسريح الموارد المحلية.

تحرير الأسعار

يدعى صندوق النقد الدولى ـ البنك الدولى أن من الضرورى ـ القضاء على ما يسمى تشوهات الأسعار. ويتمثل «تصحيح الأسعار» فى إلغاء كل الإعانات وضوابط الأسعار. وأثر ذلك على مستويات الدخول الحقيقية (فى كل من القطاع النظامى وغير النظامى) أثر مباشر.

وإطلاق أسعار الحبوب المحلية فضلاً عن تحرير أسعار الواردات من المواد الغذائية الأساسية سمة أساسية لهذا البرنامج. كما يتعلق برنامج تحرير الأسعار بأسعار المدخلات والمواد الأولية، وتؤدى التدابير الكامنة ـ إلى جانب تخفيض سعر العملة

-إلى ارتفاعات كبيرة فى الأسعار المحلية للأسمدة والمدخلات الزراعية والمعدات إلخ . . يكون لها أثرها المباشر على هيكل التكاليف فى معظم مجالات النشاط الاقتصادى .

تسعير منتجات النفط والمرافق العامة

تنظم الدولة أسعار منتجات النفط تحت إشراف البنك الدولى . وتسهم ارتفاعات أسعار كل من الوقود والمرافق العامة (وعادة بنسبة عدة مئات فى المائة) فى زعزعة الإنتاج المحلى أى ارتفاع السعر المحلى للبنزين (فوق مستويات السوق العالمى كثيراً) يرتد على هيكل تكلفة الصناعة والزراعة المحليين ، وكثيراً ما تدفع تكاليف الإنتاج بشكل مصطنع إلى أعلى من سعر الشراء المحلى للسلعة ، مما يسرع بإفلاس عدد كبير من المنتجين الصغار والمتوسطين .

وفضلاً عن ذلك تعمل الارتفاعات الدورية فى سعر منتجات النفط التى يفرضها البنك الدولى (والتى تعتمد جنباً إلى جنب مع تحرير الواردات السلعية) « كرسم داخلى » يخدم أغراض إبعاد المنتجين المحليين عن سوقهم ، فارتفاع أسعار البنزين يسهم فى تمزيق الشحن الداخلى ، والارتفاع الزائد لأسعار النفط والديزل (بالنسبة للأجور المنخفضة جداً) إلى جانب رسوم الاستخدام الكثيرة ، ورسوم الجسور والطرق والطرق المائية الداخلية إلخ . يؤثر على كل هيكل تكاليف السلع المنتجة محلياً لصالح السلع المستوردة . وفى إفريقيا جنوب الصحراء يعد ارتفاع تكلفة النقل الذى فرضته المؤسسات المالية الدولية أحد العوامل الرئيسية التى تمنع المزارعين من بيع ناتجهم فى السوق الحضرى فى منافسة مباشرة مع السلع الزراعية المستوردة من أوربا وأمريكا الشمالية والتى تحصل على إعانات كثيرة .

ورغم اختلاف الأشكال فإن للرسوم على الوقود والمرافق العامة آثاراً مماثلة لرسوم العبور الداخلية التى فرضتها شركة الهند الشرقية البريطانية على الهند فى أواخر القرن الثامن عشر .

المرحلة الثانية: « الإصلاح الهيكلى »

يعقب « تثبيت » الاقتصاد الكلى (وهو شرط لتقديم صندوق النقد الدولى

لتمويل سد الفجوة وإعادة جدولة الديون الخارجية مع نادي باريس ولندن) تنفيذ ما يسمى الإصلاحات الهيكلية «الضرورية». وهناك توزيع للمهام بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهذه الإصلاحات الاقتصادية «الضرورية» «تدعمها» قروض التكييف الهيكلي وقروض التكييف القطاعي من البنك الدولي. وتتألف حزمة الإصلاحات الهيكلية التي سنناقشها فيما بعد من تدابير تتعلق بتحرير التجارة وإطلاق القطاع المصرفي، وخصخصة منشآت الدولة، والإصلاح الضريبي، وخصخصة الأرض الزراعية، و«تخفيف الفقر» و«سلامة الحكم».

تحرير التجارة

ترى مؤسسات بريتون وودز أن هيكل الرسوم الجمركية يشكل ما تسميه «تحيزاً مضاداً للتصدير» يثبط تنمية اقتصاد التصدير ـ أي أنه يشجع تنمية السوق المحلي على حساب قطاع التصدير مما يؤدي إلى سوء تخصيص المواد. غير أنه ليست هناك شواهد كثيرة على أن إلغاء الرسوم الجمركية قد سهل «تحول الموارد» لصالح الصادرات.

ويتألف برنامج تحرير التجارة دوماً من إلغاء حصص الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية وتوحيدها، وللانخفاض الناتج في العائدات الجمركية كذلك أثر كبير على مالية الدولة العامة، فهذه التدابير لا ترتد فحسب على عجز الميزانية، مما يزيد من تفاقم اختلالات المالية العامة، بل هي كذلك تمنع السلطات من «الترشيد» الانتقائي (عن طريق الرسوم الجمركية والحصص) لاستخدام العملات الأجنبية النادرة.

وفي حين يرمي إلغاء الحصص وتخفيض رسوم الحماية الجمركية إلى «جعل الصناعة المحلية أكثر قدرة على المنافسة» فإن تحرير التجارة يؤدي حتماً إلى انهيار الصناعة المحلية (الموجهة إلى السوق الداخلي). كما تغذي هذه التدابير تدفق السلع الترفيهية، في حين يقل عبء الضرائب على مجموعات الدخل المرتفع نتيجة لتخفيض رسوم الاستيراد على السيارات والسلع المعمرة. ولا تحل السلع الاستهلاكية المستوردة محل الإنتاج المحلي فحسب بل إن هذه الحمى الاستيرادية القائمة على أموال مقترضة (من خلال مختلف القروض سريعة الدفع) تسهم في

النهاية فى تضخم الدين الخارجى .

تصفية منشآت الدولة وخصخصتها

يشكل التكييف الهيكلى وسيلة للاستيلاء على الأصول الحقيقية للبلدان المدينة عن طريق برنامج الخصخصة فضلاً عن جمع التزامات خدمة الدين، وترتبط خصخصة منشآت الدولة حتماً بإعادة التفاوض بشأن الدين الخارجى للبلد، ويستولى رأس المال الأجنبى أو المشاريع المشتركة على أكثر المنشآت شبه العامة ربما مقابل الدين فى كثير من الأحوال . وتوجه حصيلة هذه المبيعات التى تودع فى الخزانة نحو ناديى لندن وباريس .ويكسب رأس المال الدولى السيطرة و / أو ملكية أكثر منشآت الدولة ربما بتكلفة منخفضة جداً، وفضلاً عن ذلك فمع وجود عدد كبير من البلدان المدينة التى تبيع (أدنتاجرفى) منشآتها العامة فى نفس الوقت يهبط سعر أصول الدولة .

وفى بعض البلدان يكرس الدستور ملكية الدولة « للقطاعات الاستراتيجية » (مثل النفط والغاز والاتصالات السلكية واللاسلكية) والمرافق العامة . وقد تتطلب خصخصة هذه القطاعات ـ كما حدث فى البرازيل ـ تعديلاً سابقاً للدستور (انظر الفصل التاسع) .

الإصلاح الضريبى

بتوجيه من البنك الدولى ينفذ عدد من التغييرات الأساسية فى الهيكل الضريبى . وتتجه هذه التغييرات إلى تقويض الإنتاج المحلى فى كل من جانبى الطلب والعرض . ويعنى إدخال ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات والتغييرات فى هيكل الضرائب المباشرة حتماً زيادة عبء الضرائب على المجموعات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل . ويندرج فى إطار البنك الدولى تسجيل صغار المنتجين الزراعيين ووحدات القطاع الحضرى غير النظامى لأغراض الضريبة . وفى حين يخضع المنتجون المحليون للضرائب الحكومية تتمتع المشاريع المشتركة ورأس المال الأجنبى بإعفاءات ضريبية سخية كوسيلة « لجذب الاستثمار الأجنبى » .

حيازة الأرض وخصخصة الأراضى الزراعية

تجرى الإصلاحات فى إطار قروض البنك الدولى للكيف الهيكلى. وكثيراً ما وضعت التشريعات المتعلقة بملكية الأرض بدعم فنى من الإدارة القانونية فى البنك الدولى. وتتمثل الإصلاحات في إصدار سندات ملكية للمزارعين وفى الوقت ذاته تشجيع تركز الأرض الزراعية في يد أقل. كما تتأثر حقوق الأرض العرفية. والاتجاه هو نحو مصادرة و / أو رهن أراضى صغار المزارعين، ونمو قطاع المنشآت الزراعية، وتكون طبقة من العمال الزراعيين الموسمين المعدمين.

كذلك كثيراً ما تسهم التدابير ـ تحت قناع التحديث ـ فى إعادة حقوق طبقة كبار ملاك الأراضى «القديمة»، ومن السخريات أن هؤلاء فى الأغلب أبطال «التحرير» الاقتصادى.

كما تخدم خصخصة الأرض هدف خدمة الدين، لأن حصيلة مبيعات الأراضى العامة ـ بمشورة البنك الدولى ـ تستخدم في توليد إيرادات للدولة توجهها الخزانة الوطنية للدائنين الدوليين.

إطلاق النظام المصرفى

يفقد البنك المركزى السيطرة على السياسة النقدية: فأسعار الفائدة تحددها البنوك التجارية في «السوق الحرة». ويلغى بالتدريج الائتمان الميسر للزراعة والصناعة، وعادة ما تؤدى التدابير الكامنة إلى ارتفاعات كبيرة فى كل من أسعار الفائدة الحقيقية والأسمية. وتتفاعل حركة أسعار الفائدة مع حركة الأسعار المحلية. وترفع أسعار الفائدة الأسمية إلى مستويات بالغة الارتفاع نتيجة التخفيض الدورى لسعر العملة وما يترتب عليه من «دولرة» الأسعار المحلية. كما يؤدى إطلاق النظام المصرفى إلى تدفق «النقود الساخنة» التى تجتذبها أسعار الفائدة المرتفعة ارتفاعاً مصطنعاً. ولا تعود البنوك التجارية قادرة على تقديم الائتمان للاقتصاد الحقيقى بأسعار معقولة.

وتؤدى هذه السياسة ـ مصحوبة بذبول بنوك الدولة للتنمية ـ إلى انهيار الائتمان لكل من الزراعة والصناعة المحلية. وفى حين يبقى الائتمان قصير الأجل للتجار المشتركين فى تجارة التصدير لا يعود للقطاع المصرفى المحلى متجهاً إلى تقديم الائتمان للمنتجين المحليين.

كما تشترط المؤسسات المالية الدولية خصخصة بنوك الدولة للتنمية وإطلاق النظام المصرفى التجارى. وجدير بالذكر أن من المسموح به للبنوك التجارية الأجنبية بمقتضى اتفاق أورجوارى التى دارت تحت مظلة الجات ووقعت فى عام ١٩٩٤ ـ حرية الدخول فى القطاع المصرفى المحلى.

والاتجاه هو نحو تصفية مؤسسات الدولة المصرفية (فى ظل برنامج الخصخصة) فضلاً عن إزاحة البنوك الخاصة المحلية. وتنفذ إعادة هيكلة القطاع المصرفى فى إطار برنامج لتكييف القطاع المالى، وتشمل هذا الأخير تصفية وبيع كل بنوك الدولة تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية مع استيلاء المصالح المالية الأجنبية على مؤسسات الدولة المصرفية الرئيسية.

وترتبط عملية التصفية ارتباطاً مباشراً بجمع التزامات خدمة الدين. وعلى سبيل المثال كثيراً ما كانت إعادة هيكلة الدين التجارى فى خطة برادلى مشروطة بالخصخصة السابقة لمؤسسات الدولة المصرفية وفق أحكام برنامج إعادة الهيكلة الاتحادى مع توجيه حصيلة هذه المبيعات نحو خدمة الدين التجارى.

تحرير تحركات رأس المال

يصر صندوق النقد الدولى على «الشفافية» و«حرية حركة» الصرف الأجنبى إلى داخل البلد وخارجه (عن طريق التحويلات الإلكترونية). وتمكن هذه العملية الشركات الأجنبية من ترحيل أرباحها بحرية بالعملات الأجنبية.

إعادة تدوير الأموال القذرة نحو خدمة الدين

غير أن هذه التدابير تخدم هدفاً آخر: فتحرير حركات رأس المال يشجع «ترحيل هروب رأس المال»، وبالتحديد عودة الأموال «السودا» و«القذرة» التى أودعتها نخب العالم الثالث منذ الستينيات فى حسابات مصرفية لا إقليمية. وتمثل «الأموال القذرة» حصيلة التجارة غير المشروعة و/أو النشاط الإجرامى، أما «الأموال السوداء»، هى الأموال التى تهربت من الضرائب.

وترتبط أزمة الاقتصاد المشروع تحت وطأة إصلاحات الاقتصاد الكلى ارتباطاً مباشراً بالنمو السريع للتجارة غير المشروعة، كما أن السهولة والسرعة التى يمكن

بها إجراء صفقات الأموال القذرة (عن طريق التحويلات الإلكترونية) يسهل تطور التجارة غير المشروعة على حساب الاقتصاد المشروع.

ويخدم تحرير تحركات رأس المال مصالح الدائنين، فهو يمثل وسيلة لتوجيه الأموال «القذرة» و«السوداء» المودعة لا إقليمياً نحو خدمة الدين الخارجي مع تزويد الطبقات الاجتماعية ذات الامتياز بآلية مريحة لغسل مبالغ كبيرة من الأموال التى حصلت عليها بصورة غير مشروعة.

وتسير هذه العملبة على النحو التالى: تحول العملة الصعبة من حساب مصرفى لا إقليمى إلى سوق ما بين البنوك فى بلد نام («حيث لا يسأل أى سؤال»). ثم تحول العملة الأجنبية إلى عملة محلية وتستخدم فى شراء أصول الدولة و/أو الأراضى العامة التى تطرحها الحكومة فى المزاد فى إطار برنامج الخصخصة الذى يرعاه البنك الدولى، وتوجه حصيلة هذه المبيعات من العملات الأجنبية إلى الخزانة الوطنية حيث تخصص لخدمة الدين.

«تخفيف الفقر» و«شبكة الأمان الاجتماعى»

أصبح «تخفيف الفقر» منذ أواخر الثمانينيات «شرطاً» لاتفاقات قروض البنك الدولى، ويساند «تخفيف الفقر» هدف خدمة الدين: «فتخفيف الفقر المتواصل» تحت سيطرة مؤسسات بريتون وودز يقوم على تخفيض ميزانيات القطاع الاجتماعى وإعادة توجيه المصروفات على أساس انتقائى ورمزى «لصالح الفقراء». ويستهدف «صندوق الطوارئ الاجتماعى» المقام (وفق نموذج بوليفيا وغانا) توفير «آلية مرنة» «لإدارة الفقر» فى حين يقوم فى الوقت نفسه تفكيك مالية الدولة العامة، ويعرف الفقراء فى هذا الإطار «بالمجموعات المستهدفة».

ويتطلب صندوق الطوارئ الاجتماعى نهج «هندسة اجتماعية»،إطاراً سياسياً «لإدارة الفقر» وتهدئة الاضطراب الاجتماعى بأقل تكلفة على الدائنين. ويقال إن ما يسمى «البرامج الموجهة» المخصصة «لمساعدة الفقراء» مقترنة «باستعادة التكلفة» و«خصخصة» الخدمات الصحية والتعليمية. تشكل طريقة «أكثر كفاءة» لتنفيذ البرامج الاجتماعية، فالدولة تنسحب، وكثير من البرامج الداخلة فى اختصاصات الوزارات تديرها منظمات المجتمع المدنى تحت مظلة صندوق الطوارئ

الاجتماعى. ويمول هذا الأخير أيضاً - فى ظل «شبكة الأمان الاجتماعى» - مدفوعات نهاية الخدمة و / أو مشاريع العمالة الدنيا المخصصة لعمال القطاع العام الذين يسرحون نتيجة برنامج التكييف.

ويكرس صندوق الطوارئ الاجتماعى رسمياً انسحاب الدولة من القطاعات الاجتماعية و«إدارة الفقر» (على المستوى الاقتصادى الجزئى) بواسطة هياكل تنظيمية منفصلة ومتوازية. وتولت كثير من المنظمات غير الحكومية التى تمولها «برامج المعونة» الدولية بالتدريج كثيراً من وظائف الخدمات على المستوى المحلى. ويوضع الإنتاج الصغير والمشاريع الحرفية، والتعاقد من الباطن مع شركات تجهيز الصادرات، وبرامج التدريب والاستخدام فى الجماعات المحلية إلخ.. تحت مظلة «شبكة الأمان الاجتماعى». ويُكفل بناء ضعيف للجماعات على المستوى المحلى وفى الوقت نفسه يجرى احتواء خطر الهبة الاجتماعية.

«سلامة الحكم»: تشجيع مؤسسات برلمانية زائفة

أصبحت «المقرطة» هى شعار السوق الحرة، ويضاف ما يسمى «سلامة الحكم» وإجراء انتخابات تعددية كشروط لاتفاقات القروض، غير أن طبيعة الإصلاحات الاقتصادية تحول دون مقرطة حقيقية.

آثار التكييف الهيكلى

تصبح حلول أزمة الدين سبباً لمزيد من المديونية، فحزمة صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى تستهدف نظرياً مساعدة البلدان على إعادة هيكلة اقتصاداتها بغية توليد فائض فى ميزانها التجارى يمكنها من سداد الدين وبدء عملية انتعاش اقتصادى. ولكن ما يحدث هو العكس تماماً، فعملية «شد الحزام» التى يفرضها الدائنون ذاتها تقوض الانتعاش الاقتصادى وقدرة البلدان على سداد دينها.

وبعبارة أخرى تسهم التدابير الكامنة فى توسيع الدين الخارجى:

(١) فالقروض الجديدة القائمة على السياسة التى تمنح لسداد الدين القديم تسهم فى زيادة رصيد الدين.

(٢) وتحرير التجارة يؤدى عادة إلى تفاقم أزمة ميزان المدفوعات فالواردات تحل

محل الإنتاج المحلى (فى دائرة واسعة من السلع) وتمنح قروض جديدة سريعة الدفع لتمكين البلدان من مواصلة استيراد السلع من السوق العالمى.

(٣) ومع استكمال جولة أوروجواى وتكوين منظمة التجارة العالمية أصبح جزء أكبر من فاتورة الواردات يتألف من «خدمات» تشمل دفع حقوق الملكية الفكرية، وبعبارة أخرى تزيد فاتورة الواردات دون تدفق مقابل للسلع («المنتجة»).

(٤) تضمن برنامج التكييف الهيكلى تحولاً هاماً عن الإقراض لمشاريع، وبالتالى تجميدا لتكوين رأس المال فى كل المجالات التى لا تخدم مباشرة مصالح اقتصاد التصدير.

وتدمر حزمة التثبيت الاقتصادى إمكانية «عملية تنمية اقتصادية وطنية أصيلة» يسيطر عليها واضعو السياسة الوطنية. وتفكك إصلاحات صندوق النقد الدولى - البنك الدولى بشدة القطاعات الاجتماعية فى البلدان النامية، وتحبط جهود ونضالات فترة ما بعد الاستعمار، وتلغى «بجرة قلم» إنجازات التقدم الماضى. ويقوم فى العالم النامى بأسره نمط متسق متكامل: فحزمة إصلاحات صندوق النقد الدولى - البنك الدولى تمثل برنامجاً متكاملاً للانهيار الاقتصادى والاجتماعى. وتؤدى تدابير التقشف إلى تحلل الدولة، وتعاد صياغة الاقتصاد الوطنى، ويدمر الإنتاج للسوق المحلى عن طريق ضغط الدخول الحقيقية، ويعاد توجيه الإنتاج المحلى نحو السوق العالمى. وتتجاوز هذه التدابير ذبول صناعات بدائل الواردات فهى تحطم كل نسيج الاقتصاد المحلى.

صندوق النقد الدولى يعترف ضمناً بفشل السياسة

ومن السخريات أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يعترفان ضمناً بفشل السياسة:

فرغم إجراء عدد من الدراسات عن الموضوع خلال العقد الماضى لا يستطيع المرء أن يقول بالتأكيد ما إذا كانت البرامج قد «نجحت» أو لا... فعلى أساس الدراسات القائمة لا يستطيع المرء أن يقول بالتأكيد ما إذا كانت البرامج التى يدعمها الصندوق قد أدت إلى تحسن فى مجال التضخم وفى أداء النمو والواقع أننا كثيراً

ما نجد أن البرامج قد ارتبطت بزيادة فى التضخم وهبوط فى دول النمو(٧).

وفى الوقت الذى يدعى فيه إلى وضع «أساليب تقييم محسنة» للبرامج التى يدعمها الصندوق تعجز الاختيارات التجريبية التى تقترحها إدارة الأبحاث فى صندوق النقد الدولى عن دحض الشواهد.

حجة «لولا ذلك»

وتبرر مؤسسات بريتون وودز التدابير على أساس كفاءة الاقتصاد الجزئى، فوفقاً للمؤسسات المالية الدولية لابد من الموازنة بين «التكلفة الاجتماعية» و«المنافع الاقتصادية» لتثبيت الاقتصاد الكلى. وشعار صندوق النقد الدولى ـ البنك الدولى هو: «ألم قصير مقابل ربح طويل».

ومع الاعتراف «بالبعد الاجتماعى للتكييف» أبرزت مؤسسات بريتون وودز كذلك ما يسمى «حجة لولا ذلك»: «إن الوضع سيىء، لكنه كان سيكون أسوأ لو لم تعتمد تدابير التكييف الهيكل». ووفقاً لتقرير أخير من البنك الدولى فإن:

أداء إفريقيا الاقتصادى المخيب للآمال فى مجموعة يمثل فشلاً فى التكيف [أكثر منه] فشلاً للتكييف.. ومزيد من التكييف ـ وليس قدراً أقل منه سيكون عوناً للفقراء والبيئة.. فالتكيف هو الخطوة الضرورية الأولى فى الطريق إلى الحد المتواصل من الفقر...»(٨).

وفى حين أن حزمة الاصلاح الاقتصادى تستهدف من حيث المبدأ تعزيز الكفاءة والتخصيص الأكثر ترشيداً للموارد الإنتاجية استناداً إلى آلية السوق فإن هذا الهدف يتحقق من خلال تعطيل واسع للموارد البشرية والمادية. والمقابل «لكفاءة الاقتصاد الجزئى» هو التقشف المبرمج على مستوى الاقتصاد الكلى. وبالتالى فإن من الصعب تبرير هذه التدابير على أسس الكفاءة وتخفيض الموارد.

الأثر الاجتماعى لإصلاح الاقتصاد الكلى

رصدت كثير من الوثائق الآثار الاجتماعية لهذه الإصلاحات (بما فيها أثرها على الصحة والتعليم وحقوق المرأة الاجتماعية والبيئة)(٩)، فقد أعلنت المؤسسات التعليمية وسرح المدرسون نتيجة نقص الأموال، وفى القطاع الصحى

هناك انهيار عام للرعاية العلاجية والوقائية نتيجة نقص المعدات والإمدادات الطبية وسوء ظروف العمل وانخفاض أجور العالمين الطبيين. و«يعوض» نقص أموال التشغيل جزئياً باقتضاء رسوم تسجيل واستخدام مثل الرسوم التى يتقاضاها «مشروع استعادة تكلفة الأدوية» فى اقتراح باماكو ورسوم «روابط المدرسين والآباء» والتى تتقاضاها الجماعات المحلية لتغطية النفقات التى كانت تتحملها وزارة التعليم فيما سبق.

غير أن هذه العملية تعنى خصخصة جزئية لخدمات اجتماعية حكومية أساسية، والاستبعاد الواقعى لقطاعات واسعة من السكان (وخاصة فى المناطق الريفية) العاجزة عن دفع مختلف الرسوم المرتبطة بخدمات الصحة والتعليم(١٠).

وينبغى أن نؤكد أن برنامج التكييف الهيكلى لم يؤد فحسب إلى زيادة مستويات الفقر الحضرى والريفى، بل تضمن كذلك تخفيضاً لقدرة الناس (بما فيهم الأسر المتوسطة) على دفع مقابل الخدمات الصحية والتعليمية المرتبطة بمشروع استعادة التكاليف.

وتجميد عدد خريجى كليات تدريب المدرسين وزيادة عدد التلاميذ لكل مدرس شروط صريحة فى قروض البنك الدولى لتكييف القطاع الاجتماعى، فتقيد ميزانية التعليم، وتخفض ساعات الاتصال التى يقضيها الأطفال فى المدارس، ويقام «نظام نوبة مزدوجة»؛ فالمدرس الآن يقوم بعمل اثنين، وبقية المدرسين يسرحون، ويحول ما ينشأ عن ذلك من وفورات للخزانة نحو الدائنين الخارجيين.

غير أن هذه المبادرات «فعالة التكلفة» مازالت تعتبر غير كاملة: ففى إفريقيا جنوب الصحراء اقترحت جماعة الدائنين مؤخراً صيغة («فعالة التكلفة») جديدة مبتكرة هى إلغاء راتب المدرس الضئيل تماماً (والذى لا يزيد فى بعض البلدان عن ١٥ - ٢٠ دولاراً أمريكياً شهرياً) مع منح قروض للمدرسين العاطلين ليقيموا «مدارسهم الخاصة» غير النظامية فى الأفنية الريفية والأكواخ الحضرية. وفى ظل هذا المشروع تبقى وزارة التعليم مع ذلك مسئولة عن مراقبة «جودة» التعليم.

إعادة هيكلة القطاع الصحى

ويسود نهج مماثل فى مجال الصحة : إذ يقال إن إعانات الدولة للصحة تخلق « تشوهات » غير مرغوبة فى السوق « يستفيد منها الأغنياء » . وفضلاً عن ذلك ، يرى البنك الدولى أن مصروفات تبلغ ٨ دولارات أمريكية للشخص سنوياً كافية تماماً لتلبية مستويات الخدمة الإكلينيكية المقبولة[١١] ، وأن رسوم الاستخدام ينبغى أن تقتضى على الرعاية الصحية الأولية من الجماعات الريفية الفقيرة على أساس كل من « العدالة الأكبر » و« الكفاءة » . وينبغى أن تسهم هذه الجماعات كذلك فى إدارة وحدات الرعاية الصحية الأولية بأن تحل محل الممرضين المؤهلين والمساعدين الطبيين (الذين تدفع أجورهم حتى الآن وزارة الصحة) متطوعين صحيين غير مدربين وشبه أميين .

والنتيجة : باستثناء عدد قليل من « الفتارين » الممولة خارجياً أصبحت المؤسسات الصحية فى إفريقيا جنوب الصحراء فى الواقع مصدراً للمرض والعدوى . ويؤدى نقص الأموال المخصصة للإمدادات الطبية ، بما فيها الحقن التى تستخدم مرة واحدة ، إلى جانب الارتفاعات (التى أوصى بها البنك الدولى) فى أسعار الكهرباء والماء والوقود (اللازمة لتعقيم الإبر) إلى زيادة حدوث العدوى (بما فى ذلك انتقال الإيدز) . كما يؤدى العجز عن شراء الأدوية الموصوفة ـ فى إفريقيا جنوب الصحراء مثلاً ـ إلى تخفيض مستويات الحضور والاستخدام فى المراكز الصحية الحكومية إلى حد أن البنية الأساسية الصحية والعاملين لم يعودوا يستخدمون بطريقة فعالة بالنسبة للتكلفة[١٢] .

ورغم أن مشروع استعادة الهيكلة قد يكفل سلامة تشغيل محدودة لعدد مختار من المراكز الصحية فإن الاتجاه هو نحو (أ) زيادة الاستقطاب الاجتماعى فى نظام تقديم الرعاية الصحية (ب) تضييق التغطية الصحية وزيادة النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على الخدمة الصحية وهى نسبة كبيرة أصلاً . وبعبارة أخرى تؤدى سياسة الاقتصاد الكلى إلى تعطيل كبير للمواد البشرية والمادية فى القطاعات الاجتماعية .

عودة ظهور الأمراض المعدية

عاد إلى الظهور فى إفريقيا جنوب الصحراء عدد من الأمراض المعدية التى كان من المعتقد أنها أصبحت تحت السيطرة ، ومن بينها الكوليرا والحمى الصفراء

والملاريا، وبالمثل زاد انتشار الملاريا وحمى الدنج إلى حد كبير فى أمريكا اللاتينية منذ منتصف الثمانينيات من حيث الإصابة بالطفيلي. وانخفضت بشدة أنشطة المكافحة والوقاية (فى ارتباط مباشر بانكماش المصروفات العامة فى ظل برنامج التكييف الهيكلى) وقد سلم بأن انتشار الطاعون فى الهند فى عام ١٩٩٤، «نتيجة مباشرة لسوء وضع الإصحاح الحضرى والبنية الأساسية الصحية الذى صحب ضغط الميزانية الوطنية والبلدية فى ظل برنامج التكييف الهيكلى الذى يرعاه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى عام ١٩٩١»[١٣].

وتعترف المؤسسات المالية الدولية تماماً بالآثار الاجتماعية للتكيف الهيكلى. إلا أن منهجية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تعتبر «القطاعات الاجتماعية» و«الأبعاد الاجتماعية للتكييف» شيئاً «منفصلاً» ـ أى أنه طبقاً للدوجما الاقتصادية السائدة ليست هذه «الآثار الجانبية غير المرغوبة» جزءاً من فعل نموذج اقتصادى، بل هى تنتمى إلى «قطاع» منفصل هو: القطاع الاجتماعى.

الحواشى

(١) انظر البنك الدولى «جداول الديون العالمية» عدة أعداد.

(٢) عادة ما تدفع القروض فى عدة شرائح. ويكون دفع كل شريحة مشروطاً بتنفيذ إصلاحات اقتصادية محددة..

(٣) تمثل هذه القروض ما يسمى «إعانة ميزانية المدفوعات».

(٤) World Bank., adjustment in Africa. Oxford University Press. Washington. 1994. p. 9.

(٥) Carlo Cottarelli, Limiting Central Bank Credit to the Covernment. IMF. Washington DC. 1993. p. 3.

(٦) .Carlo Cotarrelli, op. cit., p. 26.

(٧) Mohsin Khan, "The Macroeconomic Effects of Fund Supported adjustment Progrmas", IMF Staff Papers, Vol. 37, No.2, 1990, p. 196. p. 222.

(٨) World Bank, Adjustment in Africa, Oxford University Press, Washington 1994, p. 17.

(٩) بحثت دراسات مختلفة، من بينها دراسة لليونسيف بعنوان «تكييف هيكلى بوجه إنسانى» أثر سياسة الاقتصاد الكلى على عدد من المؤشرات الاجتماعية مثل معدل الوفيات والإصابة بالأمراض المعدية ووفيات الرضع ومستويات تغذية الأطفال ومستويات التعليم.

(١٠) جدير بالذكر أنه وفقاً لمخطط استعادة التكاليف الذى تقترحه المؤسسات المالية الدولية على البلدان المدنية ستخفض وزارة الصحة مدفوعاتها، وتحول تكلفة إدارة المراكز الصحية إلى الجماعات الريفية والحضرية المحلية الفقيرة، وفى ظل مخطط استعادة التكاليف ستكون هناك «لا مركزية فى القرار»، و«مشاركة الجماعةالمحلية ورقابتها»: وما يعنيه هذا هو أن الجماعات المحلية الفقيرة فى الريف والحضر - حين تصبح «معتمدة على ذاتها - ستتحمل عبء إعانة وزارة الصحة.

(١١) انظر البنك الدولى«تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٩٣، الاستثمار فى الصحة، واشنطن دى سى ١٩٩٣، ص ١٠٦.

(١٢) بالنسبة لمسألة استعادة التكاليف انظر UNICEF,"Revitalising Primary Health Care/Maternal and Child Health, the Bamako Initiative", report bty the Executive Director. February 1989. p. 16.

(١٣) See Madrid Delaration of Alternative Forum, The Other Voices of the Plante, Madrid, October 1994,

الفصل الثالث

اقتصاد العمل الرخيص العالمى

مقدمة

تصحب عولمة الفقراء عادة تشكيل اقتصادات البلدان النامية، وإعادة تحديد دورها فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد. وتلعب إصلاحات الاقتصاد الكلى على المستوى القومى (التى نوقشت فى الفصل السابق) والتى طبقت فى آن واحد فى عدد كبير من البلدان المفردة دوراً رئيسياً فى ضبط الأجور وتكاليف العمل على المستوى العالمى، والفقر العالمى أحد مدخلات جانب العرض، فالنظام الاقتصادى العالمى يتغذى على العمل الرخيص.

ويتسم الاقتصاد العالمى بإزاحة نسبة كبيرة من القاعدة الصناعية فى البلدان المتقدمة إلى مواقع رخيصة العمل فى البلدان النامية. وقد بدأت تنمية اقتصاد التصدير الرخيص فى العمل فى جنوب شرق آسيا فى الستينيات والسبعينيات أساساً فى «الصناعة كثيفة العمالة». واكتسب تطور الإنتاج الرخيص فى العمل، الذى اقتصر فى البداية على بضعة جيوب للتصدير (مثل هونج كونج وسنغافورة

وتايوان وكوريا الجنوبية) ، حافزاً على السبعينيات والثمانينيات .

ومنذ أواخر السبعينيات تطور «جيل جديد» من مناطق التجارة الحرة بأقطاب نمو رئيسية فى جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى والصين والبرازيل والمكسيك وأوربا الشرقية . وتمس عولمة الإنتاج الصناعى هذه دائرة واسعة من السلع المصنعة . وتضم صناعة العالم الثالث معظم فى مجالات التصنيع (السيارات ، صناعة السفن ، تجميع الطائرات ، إنتاج الأسلحة إلخ . .) .

وفى حين يستمر العالم الثالث فى القيام بدوره كمنتج رئيسى للمواد الأولية لم يعد الاقتصاد العالمى الجديد مهيكلاً وفق التقسيمات التقليدية بين «الصناعة» و«الإنتاج الأولى» (مثل الجدال حول شروط التبادل بين منتجى المواد الأولية والمنتجين الصناعيين) ويجرى نصيب متزايد من الصناعة العالمية فى جنوب شرق آسيا والصين وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية .

ويقوم هذا التطور العالمى لصناعات العمل الرخيص (فى مجالات أثقل وتزداد

تعقداً من مجالات الصناعة) على ضغط الطلب الداخلى فى اقتصادات العالم الثالث وتعزيز قوة عمل صناعية رخيصة وثابتة ومنضبطة فى بيئة سياسية «مأمونة». وتستند هذه العملية إلى تدمير الصناعة الوطنية للسوق الداخلى (صناعات بدائل الواردات) في بلدان العالم الثالث المفردة ودعم اقتصاد تصدير قائم على العمل الرخيص. ومع استكمال جولة أوروجواى فى مراكش، وإنشاء منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٥ ، امتدت حدود «مناطق التجارة الحرة» الرخيصة العمل هذه لتشمل كل الأراضى الوطنية للبلدان النامية.

الاصلاح الاقتصادى الكلى يدعم إزاحة الصناعة

تسهم إعادة هيكلة الاقتصادات القومية المفردة تحت إشراف مؤسسات بريتون وودز فى إضعاف الدولة، وتقوض الصناعة للسوق الداخلية، وتدفع المنشآت القومية إلى الإفلاس. ويعنى ضغط الاستهلاك الداخلى الناجم عن برنامج التكييف الهيكلى تخفيضاً مقابلاً فى تكلفة العمل. وهنا يكمن «جدول الأعمال الخفى» لبرنامج التكييف الهيكلى. ويدعم انكماش الأجور فى العالم الثالث وأوربا الشرقية إزاحة النشاط الاقتصادى من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة.

وتكرس عولمة الفقر تطور اقتصاد تصدير رخيص العمل على النطاق العالمى، وإمكانات الإنتاج هائلة بالنظر إلى كتلة العمال الرخيصين الهائلة التى أفقرت. وعلى العكس لا تتاجر البلدان الفقيرة فيما بينها : فالفقراء لا يمثلون سوقاً للسلع التى ينتجونها.

ويقتصر الطلب الاستهلاكى على نحو ١٥ فى المائة من سكان العالم، يعيشون أساساً فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الغنية (انظر الجدول ١ / ١). ففى هذا النظام وعلى عكس مقولة الاقتصادى الفرنسي چان بابتيست ساى الشهيرة (قانون ساى) لا يخلق العرض طلبه الخاص، بالعكس يعنى الفقر «انخفاض تكاليف الإنتاج»؛ فالفقر أحد «مدخلات» اقتصاد العمل الرخيص («فى جانب العرض»).

تشجيع التصدير الصناعى

«التصدير أو الموت»... هذا هو الشعار، ومفاهيم بدائل الواردات والإنتاج

للسوق الداخلى مفاهيم عتيقة. «وينبغى أن تتخصص البلدان وفقاً لمزاياها النسبية» التى تكمن فى وفرة قوة عملها وانخفاض سعرها؛ وسر «النجاح الاقتصادى» هو النهوض بالتصدير. وتحت رقابة وثيقة من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، تشجع نفس الأخيرة - إلى جانب المنتجين رخيصى العمل فى أوربا الشرقية - على الدخول فى منافسة قاتلة. فالجميع يريدون أن يصدروا إلى نفس الأسواق الأوربية والأمريكية الشمالية، ويجبر فائض العرض منتجى العالم الثالث على تخفيض أسعارهم، وتهبط أسعار السلع الصناعية (تسليم المصنع) فى الأسواق العالمية بنفس الطريقة التى تهبط بها أسعار السلع الأولية. وتسهم المنافسة فيما بين البلدان النامية وداخلها فى انكماش الأجور والأسعار. ويؤدى تشجيع الصادرات (حين يطبق فى آن واحد فى عدد كبير من البلدان المفردة) إلى فائض الإنتاج وتقلص عائدات التصدير. ومن السخريات أن تشجيع الصادرات يؤدى فى النهاية إلى انخفاض أسعار السلع وهبوط عائدات التصدير التى تسدد منها الديون الخارجية.

وفضلاً عن ذلك فإن تدابير التثبيت الاقتصادى المفروضة على الجنوب والشرق ترتد على اقتصادات البلدان الغنية: فالفقر فى العالم الثالث يسهم فى انكماش عالمى فى الطلب على الواردات، مما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادى والعمالة فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

ويحول التكييف الهيكلى الاقتصادات الوطنية إلى مساحات اقتصادية خالية والبلدان إلى أقاليم. وهذه الأخيرة «احتياطيات» للعمل الرخيص والموارد الطبيعية الرخيصة. ولكن لأن هذه العملية تستند إلى عولمة الفقر والانكماش العالمى للطلب الاستهلاكى، فإن تشجيع التصدير فى البلدان النامية لا يمكن أن ينجح إلا فى عدد محدود من المواقع رخيصة العمل. وبعبارة أخرى فإن تنمية أنشطة تصديرية جديدة فى عدد كبير من المواقع فى آن واحد تؤدى إلى زيادة المنافسة بين البلدان النامية فى كل من الإنتاج الأولى والصناعة. وبقدر ما لا يتسع الطلب العالمى فسيقترن خلق قدرة إنتاجية جديدة فى بعض البلدان بانحدار (وتعطيل) اقتصادى فى مواقع العالم الثالث المتنافسة.

التكييف العالمى

ماذا يحدث حين يطبق إصلاح الاقتصاد الكلى فى آن واحد فى عدد كبير من البلدان؟ فى اقتصاد عالمى يقوم على الاعتماد المتبادل يؤدى «مجموع» برامج التكييف الهيكلى على المستوى الوطنى إلى «تكييف عالمى» فى هياكل التجارة العالمية والنمو الاقتصادى.

وتأثير «التكييف العالمى» على شروط التبادل مفهوم جيداً: فالتطبيق المتزامن لسياسات تشجيع الصادرات فى بلدان العالم الثالث المفردة يؤدى إلى فائض عرض فى أسواق سلعية معينة، مقترناً بمزيد من الهبوط فى أسعار السلع العالمية. وفى كثير من البلدان التى تمر بتكييف هيكلى ارتفع حجم الصادرات كثيراً، لكن قيمة عائدات التصدير تدهورت، وبعبارة أخرى فإن هذا «التكييف الهيكلى العالمى» (القائم على تدويل سياسة الاقتصاد الكلى) يزيد انكماش أسعار السلع، ويشجع تحويلاً سلبياً للموارد الاقتصادية بين الدول المدينة والدائنة.

«تحلل» الاقتصادات الوطنية

تلعب برامج التكييف الهيكلى دوراً رئيسياً فى «تحلل» الاقتصاد الوطنى فى البلد المدين و«إعادة تركيب» «علاقة جديدة» بالاقتصاد العالمى. وبعبارة أخرى تعنى الاصلاحات الاقتصادية «تحللاً / إعادة تركيب» لهياكل الإنتاج والاستهلاك الوطنية، فانكماش الدخول الحقيقية يؤدى إلى تخفيض تكاليف العمل، وهبوط مستويات الاستهلاك الجماهيرى الضرورى للأغلبية الواسعة من السكان. ومن الناحية الأخرى تتسم «إعادة تركيب» الاستهلاك بتوسيع «استهلاك الدخل المرتفع» عن طريق تحرير التجارة والتدفق النشط للسلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الترفيهية لقطاع صغير من المجتمع. وهذا «التحلل / التركيب» للاقتصاد القومي ودمجه فى اقتصاد العمل الرخيص العالمى يقوم على انكماش الطلب الداخلى (ومستويات المعيشة الاجتماعية): فالفقر والأجور المنخفضة ووفرة عرض العمل الرخيص «مدخلات» فى جانب العرض، ويشكل الفقر وتخفيض تكاليف الإنتاج أداة (فى جانب العرض) لإعادة تنشيط الإنتاج الموجه إلى السوق الخارجي.

ويسرع التطبيق المتزامن لبرامج التكييف الهيكلى فى البلدان المدينة بنقل الصناعة المانيفاكتورية من مواقع الإنتاج القائمة فى البلدان المتقدمة إلى المواقع رخيصة العمل فى بلدان العالم الثالث وأوربا الشرقية . غير أن طاقة الإنتاج الجديدة (الموجهة إلى التصدير) التى تترتب على ذلك تتطور أمام خلفية عامة من النمو البطئ و / أو المنكمش للطلب العالمى . وهذا «الالتزام» الإيجابى يخلق طاقة إنتاجية جديدة (للتصدير) فى بلد مفرد أو أكثر من بلدان العالم الثالث يقترن بعملية «تعطيل الموارد الإنتاجية» والهبوط فى أماكن أخرى من النظام الاقتصادى العالمى .

ولا يكفل التحلل إعادة تركيب «ناجحة»، وبعبارة أخرى فإن أفول الصناعة المحلية للسوق الداخلى لا يكفل تطور علاقة جديدة «صحية» ومستقرة بالسوق العالمى - أى أن ضغط تكاليف العمل (دعماً للعرض) لا يكفل بذاته نمو قطاع التصدير ، واندماج الاقتصاد الوطنى فى العالم الثالث فى السوق الدولية (ولا هو يكفل تطور الصناعات التصديرية) ، فستحدد عوامل اقتصادية وجيو - سياسية وتاريخة معقدة الموقع الجغرافى لهذه الأقطاب الجديدة لإنتاج العمل الرخيص الموجه نحو السوق العالمية .

وتميل «إعادة التركيب» إلى أن تجرى فى مناطق وظيفية محددة من الاقتصاد العالمى . وتكون أقطاب دينامية جديدة لاقتصاد العمل الرخيص فى المكسيك وأوربا الشرقية وجنوب شرق آسيا يتعارض تعارضاً صارخاً مع الوضع السائد فى معظم إفريقيا جنوب الصحراء وأنحاء من أمريكا اللاتيية والشرق الأوسط .

البطالة العالمية

تحوى كثير من مناطق العالم - وإن لم تكن مندمجة «بنشاط» فى الاقتصاد العالمى رخيص العمل - مع ذلك «احتياطيات كبيرة للعمل الرخيص» تلعب دوراً هاماً فى ضبط تكاليف العمل على النطاق العالمى . وإذا كانت اضطرابات العمل - بما فيها الضغوط الاجتماعية على الأجور - تحدث فى أحد مواقع العالم الثالث فإن رأس المال العابر للجنسيات يمكن أن يحول موقع إنتاجه ، أو يتعاقد من الباطن (عن طريق الإسناد الخارجى) لمواقع بديلة رخيصة العمل ، وبعبارة أخرى فإن وجود «بلدان احتياطية» ذات إمدادات وفيرة من العمل الرخيص ، يميل إلى إضعاف حركة

الأجور وتكاليف العمل السائدة فى اقتصادات التصدير الأكثر نشاطاً (العمل الرخيص) (مثل جنوب شرق آسيا والمكسيك والصين وأوربا الشرقية).

وبعبارة أخرى فإن تحديد مستويات الأجورالوطنية فى البلدان النامية المفردة لا يتوقف فحسب على هيكل سوق العمل الوطنية بل يتوقف كذلك على مستوى الأجور السائد فى مواقع العمل الرخيص المنافسة. ومن هنا فإن مستوى تكاليف العمل محكوم بوجود «مجمع احتياطى من العمل الرخيص» يتألف من «الجيوش الاحتياطية» للعمل فى مختلف البلدان. و«فائض السكان العالمى» هذا هو الذى يحكم الهجرة الدولية لرأس المال الإنتاجى فى نفس الفرع الصناعى من بلد إلى آخر: فرأس المال الدولى (الشراء المباشر أو غير المباشر لقوة العمل) يتحرك من سوق عمل وطنية ما إلى سوق أخرى. ومن وجهة نظر رأس المال تتكامل «احتياطيات العمل الوطنية» فى مجمع احتياطى دولى واحد يدفع فيه العمال من مختلف البلدان إلى منافسة صريحة مع بعضهم بعضاً.

وتصبح البطالة العالمية «رافعة» لتراكم رأس المال العالمى «تضبط» تكلفة العمل فى كل من الاقتصادات الوطنية. وينظم الفقر الواسع التكلفة الدولية لعمل. كما أن الأجور محكومة على مستوى كل اقتصاد وطنى بالعلاقة بين المدينة والريف. وبشكل محدد فإن الفقر الريفي ووجود كتلة واسعة من العاطلين وعمال الزراعة المعدمين يتجهان إلى تشجيع انخفاض الأجور فى اقتصاد الصناعة الحضرى.

انخفاض الأجور

هبط نصيب الأجور من إجمالى الناتج المحلى فى كثير من اقتصادات التصدير رخيصة العمل هبوطاً شديداً فى مجرى الثمانينيات. وعلى سبيل المثال أدت برامج التكييف فى أمريكا اللاتينية إلى انكماش ملحوظ فى الأجور سواء كنصيب من إجمالى الناتج القومى أو كنسبة مئوية من القيمة المضافة فى الصناعة المانيفاكتورية. وفى حين تبلغ دخول المستخدمين فى البلدان المتقدمة ما يقرب من ٤٠ فى المائة من القيمة المضافة فى المانيفاكتورة فإن النسبة المقابلة فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا تبلغ نحو ١٥ فى المائة.

إغلاق المصانع والإزاحة الصناعية فى البلدان المتقدمة

يقترن تطور مصانع التصدير القائم على العمل الرخيص فى العالم الثالث بإغلاق المصانع فى المدن الصناعية فى البلدان المتقدمة. وقد أصابت الموجة الأولى لإغلاقات المصانع إلى حد كبير المجالات (كثيفة العمالة) من الصناعة الخفيفة. إلا أن كل قطاعات الاقتصاد الغربي (وكل فئات قوة العمل) قد تأثرت منذ الثمانينيات: إعادة هيكلة شركات صناعات الفضاء والطيران والصناعات الهندسية، وإزاحة مواقع إنتاج السيارات إلى أوربا الشرقية والعالم الثالث، وإغلاق صناعة الصلب إلخ...

واقترنت بتنمية الصناعة فى (الماكيلاز) ومناطق تجهيز الصادرات الواقعة إلى الجنوب مباشرة من ريوجراند عند الحدود الأمريكية ـ المكسيكية طيلة الثمانينيات عمليات تسريح صناعية وبطالة فى المراكز الصناعية فى الولايات المتحدة وكندا، وتوسعت عملية نقل المواقع هذه ـ فى ظل منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية ـ إلى الاقتصاد المكسيكى بأسره. وبالمثل تنقل الشركات اليابانية العابرة للجنسيات جزءاً هاماً من صناعتها المانيفاكتورية إلى مواقع الإنتاج فى تايلاند أو الفلبين حيث يمكن استئجار العمال الصناعيين مقابل ٣ أو ٤ دولارات أمريكية فى اليوم(٢). وتتوسع الرأسمالية الألمانية عائدة إلى «ليبنسراوم» (Lebensraum) ما قبل الحرب فيما وراء الأودر ـ نيس. وفى مصانع التجميع فى بولندا والمجر والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية تقل تكلفة العمل (التى تبلغ نحو ٢٠ دولاراً أمريكياً فى الشهر) كثيراً عنها فى الاتحاد الأوربى. وفى المقابل يحصل العمال فى مصانع السيارات الألمانية على أجور تبلغ ٢٨ دولاراً أمريكياً فى الساعة.

وفى هذا السياق تدمج البلدان «الاشتراكية» السابقة فى اقتصاد العمل الرخيص العالمى. وعلى الرغم من المصانع التى لا تعمل ومستويات البطالة المرتفعة فى جهورية ألمانيا الديموقراطية السابقة فقد كان من الأربح للرأسمالية الألمانية أن توسع قاعدتها الصناعية فى أوربا الشرقية.

ومقابل كل وظيفة تفقد فى البلدان المتقدمة وتنقل إلى العالم الثالث يوجد

انخفاض مماثل في الاستهلاك في البلدان المتقدمة. وفي حين تعرض عمليات إغلاق المصانع والتسريح عادة في الصحف كحالات معزولة وغير مرتبطة «لإعادة هيكلة الشركات» فإن أثرها المشترك على الدخول الحقيقية والعمالة مدمر. وتنهار أسواق الاستهلاك لأن عدداً كبيراً من المنشآت (في عديد من البلدان) تخفض في نفس الوقت قواها العاملة، وبدورها ترتد المبيعات الراكدة لتسهم في سلسلة جديدة من إغلاق المصانع والإفلاسات وهلم جرا...

الضغط العالمي للإنفاق الاستهلاكي

ويزيد من تفاقم ضغط مستويات الانفاق، في الشمال، تحرير سوق العمل: الدخول غير المرتبطة بالمؤشرات، والعمل لبعض الوقت، والمعاش المبكر، وفرض تخفيضات «تطوعية» مزعومة على الأجور. وبدورها تؤدى ممارسة الاستنزاف (الذى تنقل العبء الاجتماعي للبطالة إلى المجموعات العمرية الأصغر) إلى إبعاد جيل بأسره عن سوق الوظائف.

وبعبارة أخرى فإن عملية ذبول الصناعة في البلدان المتقدمة تسهم في انكماش الطلب في السوق، وهذا بدوره يقوض جهود البلدان النامية لبيع سلعها المصنوعة (المتقلصة) في السوق الغربية.

وتلك دائرة مغلقة: فنقل الصناعة إلى الجنوب والشرق يؤدى إلى التحلل الاقتصادى والبطالة في البلدان المتقدمة، وهذا بدوره يتجه إلى دفع الاقتصاد العالمي إلى انكماش عالمي. ويتسم هذا النظام بقدرة غير محدودة على الإنتاج، غير أن عملية توسيع الإنتاج ذاتها ـ عن طريق نقل الإنتاج المادى من اقتصادات «الأجور المرتفعة» إلى اقتصادات «الأجور المنخفضة» ـ تسهم في تقلص الإنفاق (من جانب من سرحوا مثلاً) مما يقود الاقتصاد العالمي في النهاية إلى طريق الركود العالمي.

الإزاحة داخل الكتل التجارية

تتزايد إزاحة النشاط الاقتصادى داخل الرصيف القارى لكل كتلة تجارية. فكل من أوربا الغربية وأمريكا الشمالية تنمى «أطرافاً رخيصة العمل» عند حدودها الجغرافية المباشرة. وفي السياق الأوربى، يمثل «خط الأودر ـ نيس» بالنسبة لبولندا

ما تمثله ريوجراند للمكسيك. ويقوم «الستار الحديدى» السابق بنفس دور ريوجراند ،فهو يفصل اقتصاد الأجور المرتفعة فى أوربا الغربية عن اقتصاد الأجور المنخفضة فى الكتلة السوفييتية السابقة.

غير أن منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية تختلف عن معاهدة ماستريشت التى تسمح «بحرية حركة» العمل «داخل» بلدان الاتحاد الأوربى. ففى إطار منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية تفصل ريوجراند بين سوقى عمل متمايزين: فتغلق الوحدات الإنتاجية فى الولايات المتحدة وكندا وتنقل إلى المكسيك حيث تقل الأجور بمقدار عشر مرات على الأقل. و«عدم تحرك العمل» وليس «التجارة الحرة» وإلقاء الحواجز الجمركية هو السمة الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية.

وفى ظل هذه المنطقة تستطيع الشركات الأمريكية أن تخفض تكاليف عملها بما يزيد عن ٨٠ فى المائة بالنقل أو إعطاء عقود من الباطن إلى المكسيك، ولا تقتصر هذه الآلية على المانيفاكتورة أو الأنشطة التى تستخدم العمل غير المؤهل: فليس ما يمنع إزاحة صناعات التقنية الرفيعة الأمريكية إلى المكسيك حيث يمكن استئجار المهندسين والعلماء مقابل بضع مئات من الدولارات شهرياً. ويمكن لإزاحة الإنتاج أن تمس نسبة كبيرة من اقتصادات الولايات المتحدة وكندا بما فيها قطاع الخدمات.

وقد قامت منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية منذ البداية الأولى على انكماش فى العمالة والأجور الحقيقية، فنقل الصناعات إلى المكسيك يدمر الوظائف، ويقلص الدخول الحقيقية فى الولايات المتحدة وكندا. وتفاقم المنطقة هذا الانكماش الاقتصادى. فالعمال المسرحون فى الولايات المتحدة وكندا لا يعاد توزيعهم فى مكان آخر من الاقتصاد، ولا تخلق مسارات جديدة للنمو الاقتصادى نتيجة إزاحة الصناعة. ويؤدى انكماش الانفاق الاستهلاكى الناجم عن التسريحات وإغلاق المصانع إلى انكماش عام فى المبيعات والعمالة وإلى مزيد من عمليات التسريح الصناعية.

وفضلاً عن هذا ففى حين تمكن منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية

الشركات الأمريكية والكندية من التغلغل فى السوق المكسيكى فإن هذه العملية تتم أساساً بإزاحة المنشآت المكسيكية القائمة. والاتجاه هو نحو مزيد من التركيز الصناعى، والقضاء على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن الاستيلاء على جزء من اقتصاد الخدمة فى المكسيك عن طريق نظام التراخيص. وتصدر الولايات المتحدة «انكماشها» إلى المكسيك، وباستثناء سوق صغيرة للاستهلاك المتميز فإن الفقر وانخفاض الأجور فى المكسيك ليسا مواتيين لتوسع الطلب الاستهلاكى وقد أدى اتفاق التجارة الحرة الذى وقع مع الولايات المتحة فى عام ١٩٨٩، إلى ذبول اقتصاد المصنع ـ الفرع فى كندا، فالفروع الكندية تغلق ويحل محلها مكتب مبيعات إقليمى.

وأسهم تكوين منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية فى تفاقم الانكماش الاقتصادى: فالاتجاه هو نحو تخفيض الأجور والعمالة فى كل من البلدان الثلاثة.. لقد تعززت طاقة الإنتاج، بيد أن عملية توسع الإنتاج ذاتها (عن طريق نقل الإنتاج من الولايات المتحدة وكندا إلى المكسيك) تسهم فى انكماش الإنفاق.

التنمية الدينامية للاستهلاك الترفى

أدت زيادة تركيز الدخل والثروة فى أيدى أقلية اجتماعية (فى البلدان المتقدمة وكذلك فى جيوب وفرة صغيرة فى العالم الثالث وأوربا الشرقية)إلى النمو الدينامى لاقتصاد السلع الترفيه: السفر والترفيه والسيارات والإلكترونيات وثورة الاتصالات إلخ... وحضارات «سينما السيارات» و«المناطق الحرة» التى أقيمت حول محاور النقل بالسيارات والنقل الجوى هى بؤرة اقتصاد استهلاك «الدخل الكبير» والترفيه التى تتجه إليها مقادير ضخمة من الموارد المالية.

وفى حين أن دائرة السلع الاستهلاكية المتاحة دعماً لأساليب حياة الدخل الكبير قد اتسعت بلا حدود تقريباً فقد كان هناك (منذ أزمة الدين فى أوائل الثمانينيات) انكماش مقابل فى مستويات استهلاك الأغلبية الواسعة من سكان العالم. وعلى خلاف التنوع الواسع للسلع المتاحة لأقلية اجتماعية فإن الاستهلاك الأساسى (لنحو ٨٥ فى المائة من سكان العالم) يقتصر على عدد قليل من المواد الغذائية الرئيسية والسلع الأساسية.

غير أن هذا النمو الدينامى للاستهلاك الترفى يوفر فترة مؤقتة من «التقاط الأنفاس» لاقتصاد عالمى يهزه الانكماش[٣]، إلا أن النمو السريع للاستهلاك الترفى يتناقض تناقضاً متزايداً مع ركود القطاعات التى تنتج السلع والخدمات الضرورية. وفى العالم الثالث وأوربا الشرقية يتناقض ركود إنتاج الأغذية والمساكن والخدمات الأساسية مع تنميةجيوب صغيرة من الامتياز الاجتماعى والاستهلاك الترفى، ونخب البلدان المدينة - بما فيها «الأبارتشيك» السابقون و(حيتان) الأعمال الجدد فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق - هم أبطال هذه العملية والمستفيديون منها. والتباينات الاجتماعية والفوارق فى الدخول فى المجر وبولندا شبيهة اليوم بتلك السائدة فى أمريكا اللاتينية. (وعلى سبيل المثال يمكن الآن شراء البورش - كاريرا من بورش هنغاريا فى قلب مدينة بودابست بمبلغ متواضع هو ٩٧٢٠٠٠٠ فورنيت، أى أكثر مما يستطيع العامل المجرى المتوسط كسبه طيلة حياته، أى ٧٠ عاماً من الدخول بمتوسط الأجور الصناعية «السنوية»)[٤].

وليس هيكل الأجور المنخفضة فى العالم الثالث، مقترناً بآثار إعادة الهيكلة الاقتصادية والانكماش فى البلدان المتقدمة، مواتياً لتنمية الاستهلاك الواسع والتحسن الكلى للقوة الشرائية. وهكذا يتجه النظام الإنتاجى العالمى بصورة متزايدة نحو إمداد أسواق محدودة - أى أسواق استهلاك الدخل الأعلى بالإضافة إلى جيوب صغيرة من الاستهلاك الترفى فى الجنوب والشرق.

وفى السياق السابق يؤدى انخفاض الأجور وتكاليف الإنتاج إلى هبوط القوة الشرائية ونقص الطلب. وهذه العلاقة التناقضية سمة أساسية لاقتصاد العمل الرخيص العالمى؛ فمن ينتجون ليسوا هم المستهلكون.

الاقتصاد الريعى

ومع ذبول صناعة المانيفاكتورة تطور «اقتصاد ريعى» فى البلدان الغنية. وهذا الاقتصاد الريعى - الذى يتركز فى قطاع الخدمات - يمتص أرباح صناعة العالم الثالث، ويخضع اقتصاد التكنولوجيا الرفيعة القائم على ملكية الدراية الصناعية وتعميمات الناتج والبحوث الإنمائية إلخ... قطاعات «الإنتاج المادى»، ويتملك

قطاع الخدمات القيمة المضافة فى الصناعة. وفضلاً عن هذا وإلى جانب رفع العوائد ورسوم التصريح باستخدام التكنولوجيا الغربية واليابانية، تؤول دخول منتجى العالم الثالث حتماً إلى ملكية الموزعين وتجار الجملة والتجزئة فى البلدان المتقدمة. ويظل الإنتاج الصناعى خاضعاً لرأس المال الاحتكارى. وتكون تنمية ما يسمى «بالصناعة» فى العالم الثالث نتيجة لعملية إعادة هيكلة عالمية للإنتاج. وأقطاب النمو فى البلدان المتقدمة موجودة فى «القطاعات غير المادية» التكنولوجيا الرفيعة بما فيها تعميم الناتج والابتكار واقتصاد الخدمات والاتصالات والنقل) وليس فى إنتاج المانيفاكتورة المادية فى ذاته.

وينبغى فهم هذا «النزع» الواضح للطابع الصناعى للبلدان المصنعة: فقد تغير معنى تعبير «الصناعة» تغييراً شديداً. وتمارس أقطاب النمو رفيعة التكنولوجيا تنمية سريعة على حساب الصناعات التقليدية القديمة التى تمت تاريخياً فى البلدان المتقدمة منذ مولد الثورة الصناعية.

عولمة الصناعة

إننا نتناول اقتصاداً عالمياً ينتج فيه عدد كبير من الاقتصادات الوطنية سلعاً مصنوعة للتصدير إلى أسواق بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، غير أن هذه البلدان - مع بعض الاستثناءات الهامة (مثل كوريا والبرازيل والمكسيك) لا يمكن أن تعتبر بلداناً «مصنعة حديثاً»: فعملية «التصنيع» هى أساساً نتيجة نقل الإنتاج إلى مناطق العمل الرخيص فى العالم الثالث. وهى محكومة بإعادة تشكيل الاقتصاد العالمى.

وبعبارة أخرى فإن لا مركزة الإنتاج المادى ونقله إلى العالم الثالث كانت مدفوعة بالدرجة الكبرى بالفوارق الكبيرة فى الأجور بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وأصبحت الأخيرة منتجة «للأساسيات الصناعية».وفى هذ ا السياق يجرى فائض إنتاج السلع الصناعية على مستوى عالمى، مما يقلل أسعار السلع المصنعة بنفس طريقة عملية فائض العرض التى تميز أسواق السلع الأولية. وأدى دخول الصين إلى تقسيم العمل الدولى فى أواخر السبعينيات - فى هذا الشأن - إلى تفاقم هيكل فائض العرض.

النمو الذى يدفعه الاستيراد فى البلدان الغنية

يتملك الاقتصاد الريعى مكتسبات المنتجين المباشرين. ويجرى الإنتاج المادى خارج الحدود فى اقتصاد العمل الرخيص فى العالم الثالث، غير أن أكبر زيادات فى إجمالى الناتج المحلى تسجل فى البلد المستورد. وفى هذا الشأن فإن نمو إجمالى الناتج المحلى فى البلدان الغنية «يدفعه الاستيراد». وتولد واردات العمل الرخيص (فى شكل سلع أولية ومصنعة) زيادة مماثلة فى الدخل فى اقتصاد الخدمات فى البلدان الغنية.

كما يسهم تطبيق برامج التكييف الهيكلى التى يدعولها صندوق النقد الدولى فى عدد كبير من البلدان المفردة بدوره فى دعم هذا الطراز الريعى من الاقتصاد: فكل بلد يلزم بأن ينتج (فى تنافس مع البلدان النامية الأخرى) نفس دائرة السلع الأولية والصناعية الأساسية للسوق العالمى، وفى حين تميز المنافسة الإنتاج السلعى المادى فى البلدان النامية فإن مسارات التجارة الدولية فضلاً عن أسواق تجارة الجملة والتجزئة فى البلدان المتقدمة تحكمها الشركات الاحتكارية. وهذا الازدواج بين المنافسة والاحتكار سمة أساسية لنظام التبادل العالمى. وتتناقض المنافسة الحادة بين «المنتجين المباشرين»، الذين كثيراً ما يوجدون فى بلدان مختلفة فى ظل هيكل فائض العرض العالمى، مع هيكل السيطرة الاحتكارية على التجارة الدولية والبراءات الصناعية وتجارة الجملة والتجزئة إلخ... من جانب عدد قليل من الشركات العالمية.

تملك غير المنتجين للفائض

ولأن السلع المنتجة فى البلدان النامية تستورد بأسعار دولية شديدة الانخفاض (فوب) فإن القيمة «المسجلة» لواردات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من البلدان النامية صغيرة نسبياً (أى بالمقارنة بإجمالى التجارة وبالنسبة لقيمة الإنتاج المحلى). ولكن ما أن تدخل هذه السلع مسارات الجملة والتجزئة فى البلدان الغنية حتى تتضاعف قيمتها عدة مرات. وكثيراً ما يكون سعر التجزئة للسلع المنتجة فى العالم الثالث أعلى ١٠ مرات من السعر الذى استوردت به، وهكذا تخلق «قيمة مضافة» مقابلة بشكل مصطنع داخل اقتصاد الخدمات فى البلدان الغنية دون أن

يجرى أى إنتاج مادى، وهى «قيمة» تضاف إلى إجمالى الناتج المحلى للبلد الغنى. وعلى سبيل المثال فإن سعر تجزئة البن أعلى من ٧ إلى ١٠ مرات من سعر (فوب) ويبلغ نحو ٢٠ مثلاً للسعر الذى يدفع للمزارع فى العالم الثالث (انظر الجدول ١ / ٣).

وبعبارة أخرى فإن الجانب الأكبر من مكتسبات المنتجين الأوليين يتملكه التجارة والوسطاء وتجار الجملة والتجزئة. وتوجد عملية تملك مماثلة بالنسبة لمعظم السلع الصناعية التى تنتج فى مواقع العمل الرخيص خارج الحدود.

مثال: صناعة الملابس

وعلى سبيل المثال ففى تجارة الملابس الدولية يقوم مصمم أزياء دولى بشراء قميص مصمم فى باريس بما بين ٣ و ٤ دولارات أمريكية فى بنجلاديش أو فيتنام أو تايلند(٥). ثم يعاد بيع الناتج فى السوق الأوربية بما يعادل ثمنه من خمس إلى عشر مرات: ويزيد إجمالى الناتج المحلى للبلد الغربى المستوردون أن يجرى أى إنتاج مادى.

وتمكننا البيانات المجموعة على مستوى المصنع فى بنجلاديش من أن نحدد بالتقريب هيكل تكاليف صناعة تصدير الملابس وتوزيع مكتسباتها: فسعر المصنع لدستة من القصمان يبلغ من ٣٦ إلى ٤٠ دولاراً أمريكياً (فوب)(٦). وكل المعدات والمواد الأولية مستوردة. وتباع القصمان بالتجزئة بنحو ٢٢ دولاراً أمريكياً للقميص أو ٢٦٦ دولاراً للدستة فى الولايات المتحدة (انظر الجدول ٢ / ٣)، ويتقاضى عمل النساء والأطفال فى مصانع الملابس فى بنجلاديش نحو ٢٠ دولاراً أمريكياً شهرياً أى ما يقل ٥٠ مرة على الأقل عن الأجور التى تدفع لعمال الملابس فى أمريكا الشمالية. ويؤول أقل من اثنين فى المائة من القيمة الإجمالية للسلع للمنتجين المباشرين (عمال الملابس) فى شكل أجور. وواحد فى المائة كربح صناعى للمنتج المستقل «القادر على المنافسة فى العالم الثالث.

ويقسم إجمالى الفارق بين سعر المصنع وسعر التجزئة (٢٦٦ ـ ٣٨ = ٢٢٨) دولاراًأمريكياً أساساً إلى ثلاثة عناصر مكونة:

(١) ربح تجارى للموزعين الدوليين وتجارة الجملة والتجزئة بما فيهم ملاك المراكز التجارية إلخ . (النصيب الأكبر من إجمالى الفارق) .

(٢) التكاليف الحقيقية للتداول (النقل ، التخزين إلخ . .)

(٣) الرسوم الجمركية التى تجبى على السلع عند دخولها إلى أسواق البلدان المتقدمة والضرائب غير المباشرة (ضرائب القيمة المضافة) التى تقتضى عند نقطة بيع السلعة بالتجزئة .

وفى حين يبلغ سعر التجزئة سبعة أمثال سعر المصنع فإن الربح لا يؤول بالضرورة إلى صغار تجار التجزئة فى البلدان المتقدمة ، فجزء كبير من الفائض الذى يولد على مستوى تجار الجملة والتجزئة تتملكه المصالح التجارية والعقارية والمصرفية القوية فى شكل ريع ومدفوعات فائدة .

وجدير بالذكر أن تدفق الواردات من العالم الثالث يمثل كذلك وسيلة لتوليد عائدات ضريبية للدولة فى البلدان الغنية فى شكل ضرائب مبيعات و / أو قيمة مضافة . وفى أوربا الغربية تتجاوز ضريبة القيمة المضافة كثيراً ١٠ فى المائة من سعر التجزئة . ومن هنا فإن عملية جباية الضريبة تتبع هيكل التبادل السلعى غير المتكافئ : وفى مثال تجارة الملابس تتملك الخزانة فى البلدان الغنية ما يكاد يبلغ ما

الجدول ٣/١: البن ـ تدرج الأسعار (بالدولارات الأمريكية)

	السعـــر	النسبة المئوية للنصيب التراكمى من القيمة المضافة
على باب المزرعة	٠,٥٠ ـ ٠,٢٥	٤
سعر (فوب) الدولى	١,٠	١٠,٠
سعر التجزئة النهائى	١٠,٠	١٠٠

المصدر : مثال مبنى على أسعار (فوب) تقريبية (فى أوائل التسعينيات) وأسعار التجزئة فى سوق أمريكا الشمالية (أوائل التسعينيات) . وتختلف الأسعار عند باب المزرعة كثيراً من بلد إلى آخر .

يتملكه البلد المنتج ونحو أربعة أمثال المبلغ الذى يؤول إلى عمال الملابس فى البلد المنتج (انظر الجدول ٣ / ٣).

الأجور وتكاليف العمل فى البلدان المتقدمة

يشترى رأس المال خدمات العمل فى الاقتصاد العالمى، فى عديد من أسواق العمل الوطنية المنفصلة والمتميزة - أى أن جزءاً من تكاليف العمل المرتبطة بالنقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة يدفع فى سوق «الأجور المرتفعة» فى البلدان الغنية، وعلى سبيل المثال يحصل تاجر التجزئة فى البلد المتقدم على أجر يومى يبلغ على الأقل ٤٠ مثلاً لأجر عامل المصنع فى بنجلاديش. ومن ثم فإن نصيباً أكبر نسبياً من إجمالى تكاليف عمل إنتاج وتوزيع السلع (بالدولار) سيؤول إلى عمال قطاع الخدمات فى البلدان مرتفعة الأجور.

غير أنه ليس ثمة علاقة بين «التبادل غير المتكافئ» بين عمال المصانع فى بنجلاديش وعاملى التجزئة فى الولايات المتحدة: فالشواهد المتاحة تؤكد أن عمال الخدمات فى البلدان الغنية يتقاضون أجوراً أقل كثيراً، كما أن أجورهم (التى تمثل قيمة مضافة حقيقية أى «تكلفة حقيقية») تمثل نسبة مئوية صغيرة نسبياً من إجمالى المبيعات.

الجدول ٣/٢: هيكل تكلفة مصدر الملابس من العالم الثالث (بالدولار الأمريكى)

المواد والملحقات (المستوردة)	٢٧
هالك المعدات	٣
الأجور	٥
صافى الربح الصناعى	٣
سعر المصنع (دستة القمصان)	٣٨
إجمالى سعر البيع	٢٢٨
سعر التجزئة (بالدستة) فى البلدان المتقدمة	٢٦٦
سعر التجزئة بما فيه ضرائب المبيعات (١٠ فى المائة)	٢٩٢,٦٠

المصدر: استناداً إلى هيكل التكاليف وأسعار البيع فى مصنع للملابس فى بنجلاديش، ١٩٩٢.

وفى مثالنا هذا تبلغ تكلفة العمل المرتبطة بإنتاج (دستة) من القمصان فى بنجلاديش ٥ دولارات أمريكية مقابل ٢٥ إلى ٣٠ ساعة عمل (بمقدار ١٥ ـ ٢٠ سنتاً للساعة) فإذا افترضنا أن عامل التجزئة فى الولايات المتحدة يتقاضى ٥ دولارات أمريكية فى الساعة ويبيع نصف دستة قمصان فى الساعة فإن تكاليف عمل إنتاج دستة من القمصان (٥ دولارات) تبلغ نصف تكاليف تجارة التجزئة (١٠ دولارات أمريكية) . غير أن هذه الأخيرة مازالت لا تمثل سوى نسبة صغيرة نسبياً من إجمالى السعر (٢٩٢,٢٠ دولاراً أمريكياً تشمل ضريبة المبيعات) أى أن الجانب الأكبر من الفائض يتم تملكه فى ربح تجارى وريع لغير المنتجين فى البلدان الغنية (انظر الجدول ٣ / ٢) .

وفى حين تعمل منشآت العالم الثالث فى ظل ظروف تقترب من «المنافسة الكاملة» فإن مشترى منتجاتها هم من الشركات التجارية ومتعددة الجنسية . ويبلغ صافى الربح الصناعى المتحقق للمنظم فى العالم الثالث «القادر على المنافسة» (٣ دولارات أمريكية) واحداً فى المائة من إجمالى قيمة السلعة ، ولأن مصانع العالم الثالث تعمل فى اقتصاد عالمى يتسم بفائض العرض فإن أسعار المصنع تميل إلى الانخفاض ، دافعة بهوامش الأرباح الصناعية إلى مجرد الحد الأدنى . وتسهل هذه العملية جمع التجار والموزعين الدوليين الأقوياء للفائض وتملكهم له .

القطاعات المنقولة والثابتة

لا يقتصر نقل الإنتاج المادى إلى مواقع العمل الرخيص على بضعة مجالات للصناعة الخفيفة ، بل هو يشمل كل مجالات الإنتاج المادى «القابلة للانتقال» دولياً . وتعرف «القطاعات المنقولة» بأنها قطاعات النشاط التى يمكن نقلها من موقع جغرافى إلى آخر إما عن طريق الاستثمار اللاإقليمى فى بلد عمل رخيص ، أو بإسناد الإنتاج من الباطن لمنتج مستقل فى العالم الثالث . وعلى العكس تشمل أنشطة «القطاعات الثابتة» فى البلدان المتقدمة الأنشطة التى لا يمكن بحكم طبيعتها ذاتها نقلها دولياً : البناء ، والأشغال العامة والزراعة ومعظم اقتصاد الخدمات .

عدم قابلية العمل للانتقال

يتحرك «رأس المال المنقول» نحو «احتياطيات العمل الثابت». وفى حين يتحرك رأس المال «بحرية» من سوق عمل إلى آخر فإن العمل يمنع من عبور الحدود الدولية، فأسواق العمل الوطنية (دوائر) مغلقة بحدود شديدة الحراسة ويقوم النظام على الإبقاء على احتياطيات العمل داخل حدود كل دولة.

وبمقتضى اتفاقية التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية ستقيد بشدة حركة المكسيكيين عبر الحدود الأمريكية - المكسيكية، للإبقاء على القوى العاملة

الجدول ٣/٣: الصناعة فى العالم الثالث توزيع المكتسبات

توزيع المكتسبات: دستة قصمان منتجة فى مصنع عمل رخيص فى العالم الثالث	المقدار بالدولارات الأمريكية	النسبة المئوية من سعر البيع
١ - المكتسبات المتحققة للبلد من العالم الثالث	٨,٠	٢,٧
١ / ١ الأجور	٥,٠	١,٧
٢ / ١ صافى الربح الصناعى	٣,٠	١
٢ - المكتسبات المتحققة للبلد المتقدم	٢٨٤,٦٠	٩٧,٣
١ / ٢ المواد والملحقات والمعدات المستوردة من البلدان الغنية	٣٠,٠	١٠,٢
٢ / ٢ الشحن والعمولات	٤,٠	١,٤
٣ / ٢ الرسوم الجمركية على سعر (الفوب)	٤,٠	١,٤
٤ / ٢ أجور العاملين فى تجارة الجملة والتجزئة	١٠,٠	٣,٤
٥ / ٢ إجمالى الربح التجارى والريع وغيره من دخول الموزعين	٢١٠	٧١,٨
٦ / ٢ ضرائب المبيعات (١٠ فى المائة من سعر التجزئة) المستحقة لخزانة دولة البلد المتقدم	٢٦,٦٠	٩,١
٣ - إجمالى سعر التجزئة (بما فيه ضرائب المبيعات)	٢٩٢,٦٠	١٠٠,٠

ملحوظة: لأغراض هذا الإيضاح حددت هوامش الشحن والعمولات والرسوم الجمركية وضرائب المبيعات بمستويات واقعية (وفقاً للمعلومات المتاحة). إلا أنه لا تتوافر معلومات عن تكاليف العمل فى تجارة الجملة والتجزئة. وفى هذا الإيضاح افترض أن تكلفة البيع بالتجزئة لدستة قمصان تبلغ تقريباً ٢٥ فى المائة من سعر فوب (١٠ دولارات أمريكية).

المكسيكية و«فى حدود اقتصاد العمل الرخيص». غير أنه بالنسبة لأنشطة اقتصادية ليست بطبيعتها «منقولة» دولياً، مثل البناء والأشغال العامة والزراعة فإن الاتفاق يسمح بالحركة الانتقائية للقوى العاملة التعاقدية الموسمية. وتخدم صادرات قوة العمل (إلى هذه الأنشطة «الثابتة») من كل من المكسيك ومنطقة الكاريبى أغراض ضغط الأجور المدفوعة للعمال الأمريكيين والكنديين، فضلاً عن تعويض دور النقابات.

قطاعات الإنتاج غير المادى

ومع عمليات النقل يتغير هيكل الصناعة فى البلدان المتقدمة تغيراً أساسياً فمع ذبول الإنتاج المادى تصبح الصناعات الجديدة فى نظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية إلخ.. هى أقطاب النمو الجديدة. وتذبل المراكز الصناعية القديمة المبنية بالحجر: ويغلق «نظام المصنع»، وينقل الإنتاج المادى فى الصناعة (التى تشكل قطاعاً «منقولاً») إلى اقتصادات الأجور المنخفضة، ويربط قطاع كبير من قوة العمل فى البلدان المتقدمة باقتصاد الخدمات و«القطاعات غير المادية» من النشاط الاقتصادى. وبالعكس انخفضت النسبة المئوية للقوى العاملة فى إنتاج السلع المادية انخفاضاً شديداً.

وهذا الازدواج بين الإنتاج «المادى» و«غير المادى» وبين القطاعات «المنقولة» و«الثابتة» أمر رئيسى لفهم الهيكل المتغير للاقتصاد العالمى. فالانكماش العالمى ليس أمراً لا يمكن التوفيق بينه وبين النمو الدينامى لقطاعات التكنولوجيا الرفيعة فالتصميمات والتكنولوجيا والوراية مملوكة لرأس المال الاحتكارى الدولى ويسيطر عليها هذا الرأسمال. ويخضع «الإنتاج غير المادى» والسيطرة على حقوق الملكية العقارية «الإنتاج المادى»، وتتملك القطاعات غير المادية الفائض من الإنتاج الصناعى المادى.

أثر الثورة العلمية

شهدت أواخر القرن العشرين تقدماً بعيد المدى فى الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا الحاسب الآلى وهندسة الإنتاج، وتمثل هذه الأخيرة رافعة حيوية فى عملية النقل الصناعى: فمراكز قرارات الشركات على اتصال مباشر

بمواقع الصناعة ومصانع التجميع فى العالم أجمع. وتمثل الابتكارات رفيعة التقنية فى الثمانينيات والتسعينيات، فى ظل الرأسمالية العالمية، أداة قوية لسيطرة الشركات وإشرافها على نطاق العالم، وتقلل المنشأة العالمية التكاليف على المستوى العالمى عن طريق قدرتها على الارتباط (أو التعاقد من الباطن) مع مواقع الإنتاج رخيصة العمل فى العالم كله: فالعمال يسرحون فى بلد (مرتفع الأجر)، والإنتاج ينقل إلى بلد آخر (منخفض الأجر)، ويكدح عدد أقل من العمال لساعات أطول ويتلقون أجوراً أدنى.

وفضلاً عن ذلك فإن الثورة التكنولوجية، فى الوقت الذى فتحت فيه مجالات عمل مهنيةجديدة فى البلدان المتقدمة، خفضت إلى حد بعيد إجمالى متطلبات الصناعة من العمل ففتحت خطوط تجميع جديدة تعمل بالريموت، فى حين فصل العمال فى تسهيلات الإنتاج القائمة. ومن ثم فإن التغير التكنولوجى، مقترناً بنقل الإنتاج وإعادة هيكلة المنشآت، يتجه إلى تشجيع موجه جديدة من عمليات الدمج وتملك الشركات فى الصناعات الرئيسية.

نقل اقتصاد الخدمات

ومع الثورة فى الاتصالات العالمية وتكنولوجيا المعلومات تنقل بعض أنشطة الخدمات فى البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى مواقع العمل الرخيص فى العالم الثالث وأوربا الشرقية. وبعبارة أخرى فإن جزءاً من اقتصاد الخدمات لم يعد «نشاطاً ثابتاً». ويمكن للمؤسسات التجارية والمالية أن تقلل عدد موظفيها فى عديد من الأنشطة المكتبية: وعلى سبيل المثال يمكن الآن نقل نظم المحاسبة فى الشركات الكبيرة وإدارتها بوفورات كبيرة بوصلات الحاسب الآلى والبريد الإلكترونى فى البلدان النامية حيث يمكن استئجار محاسبين مؤهلين وخبراء حاسب آلى بأقل من ١٠٠ دولار أمريكى فى الشهر، وبالمثل يمكن التعاقد من الباطن بسرعة على معالجة البيانات والكلمات (عن طريق البريد الإلكترونى مثلاً) لعاملين مكتبيين مقابل ٣ دولار يومياً فى الفلبين وهلم جرا. ولما كان أكثر من ٧٠ فى المائة من القوى العاملة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة فى قطاع الخدمات فإن الأثر المحتمل لنقل الأنشطة على الأجور والعمالة (فضلاً عن الانعكاسات الاجتماعية) أثر بعيد المدى.

الحواشى

(١) بدأ النقل الدولى للصناعة فى الستينيات مع التنينات الآسيوية الأربعة : هونج كونج وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية . واقتصر فى البداية على المجالات «الأيسر» لتصدير التجهيز والتجميع (مثل صناعة الملابس وتجميع الإلكترونيات).

(٢) الحدالأدنى للأجور فى بانجوك والبالغ ٤ دولارات يومياً ليس منفذاً فى المصانع الحديثة.

(٣) وفى وجه الإنفاق المدنى المنخفض تلعب المصروفات العسكرية كذلك دوراً هاماً فى تنشيط الطلب.

(٤) "In zwei Jahren über den Berg", Der Spiegel, No. 19,199, P. 194.

(٥) يبلغ رسم تجهيز الصادرات فى مدينة هوشى منه ٨٠ سنتاً للقميص (يناير ١٩٩١).

(٦) مقابلات أجراها المؤلف فى صناعة النسيج فى بنجلاديش عام ١٩٩٢.

الجـــزء الثانـى

إفريقيا

جنوب الصحراء

الفصل الرابع

الصومال : الأسباب الحقيقية للمجاعة

مكتبة الأسرة - عولمة الفقر ٢٠١٢

ماذا كانت الأسباب الكامنة؟ إن الصورة التليفزيونية العالمية تبرز ضحايا الحرب الأهلية والجفاف والسيول. وقد نسبت المجاعة فى الصومال آلياً لعوامل سياسية ومناخية «خارجية»: «غياب السحب الحاملة للأمطار وشذوذات الضغط الجوى»... ويشوه التاريخ، ولا يكشف سوى سطح الأحداث العالميةولونها. وقد كانت الصومال مكتفية بذاتها غذائياً حتى السبعينيات؛ فما الذى أسرع بانهيار المجتمع المدنى؟ ولماذا دمرت الزراعة الغذائية ورعى الرحل؟ كان الجفاف والتصحر والحرب الأهلية هى السبب «الرسمى» للمجاعة الصومالية. وكانت عملية «استعادة الأمل» والتدخل العسكرى الأمريكى فى عام ١٩٩٣ هما «الحل». فما هى أصول الأزمة الصومالية؟

تدخل صندوق النقد الدولى فى أوائل الثمانينيات

كانت الصومات اقتصاداً رعوياً يقوم على «التبادل» بين الرعاة الرحل وصغار المزراعين[١]. وكان الرعاة الرحل يمثلون ٥٠ فى المائة من السكان. وفى

السبعينيات أدت برامج إعادة التوطين إلى تطور قطاع كبير من الرعى التجارى، ومثلت الماشية ٨٠ فى المائة من عائدات التصدير حتى عام ١٩٨٣(٢). ورغم تكرار الجفاف فقد بقيت الصومال عملياً مكتفية بذاتها غذائياً حتى السبعينيات(٣).

وأسهم تدخل صندوق انقد الدولى ـ البنك الدولى فى أوائل الثمانينيات فى تفاقم أزمة الزراعة الصومالية، فقد قوضت الإصلاحات الاقتصادية علاقة التبادل الهشة بين «اقتصاد الرحل» و«اقتصاد الحضر» ـ أى بين الرعاة وصغار المزراعين ـ التى تتسم المعاملات النقدية بالمقايضة التقليدية. وفرض على الحكومة برنامج تقشف شديد للغاية لتوفير الأموال اللازمة لخدمة ديون الصومال لنادى باريس، والواقع أن حصة كبيرة من الدين الخارجى كانت مملوك للمؤسسات المالية فى واشنطن(٤). وطبقاً لتقرير لإحدى بعثات صندوق النقد الدولى:

... كان الصندوق وحده ـ من بين كبار متلقى مدفوعات خدمة الدين الصومالى وهو الذى يرفض إعادة الجدولة... وهو فى واقع الأمر يساعد على تمويل برنامج

تكييف، أحد أهدافه الرئيسية هو سداد صندوق النقد الدولي ذاته...(٥)

نحو تدمير الزراعة الغذائية

عزز برنامج التكييف الهيكلي اعتماد الصومال على الحبوب الأجنبية. ومنذ منتصف السبعينيات حتي منتصف الثمانينيات زادت المعونة الغذائية خمسة عشر مثلاً، بمعدل ٣١ في المائة سنوياً(٦). وأدى هذا التدفق لفائض القمح والأرز الرخيص على الأسواق المحلية ـ مقترناً بزيادة الواردات التجارية ـ إلى تشريد المنتجين المحليين، وإلى تحولات كبرى فى أنماط الاستهلاك الغذائي على حساب المحصولين التقليديين (الذرة والسرغوم). وأعقبت تخفيض سعر الشلن الصومالي الذى فرضه صندوق النقد الدولي في يونيو ١٩٨١ ـ عمليات تخفيض دورية، أدت إلى ارتفاعات فى أسعار الوقود والأسمدة ومدخلات الزراعة. وكان التأثيرعلى الإنتاج الزراعى مباشراً، وخاصة فى الزراعة البعلية، وإن لم يعف مناطق الزراعة المروية. وهبطت القوة الشرائية الحضرية هبوطاً شديداً، وعرقلت برامج الإرشاد الحكومية، وانهارت البنية الأساسية وأدى إطلاق سعر الحبوب وتدفق «المعونة الغذائية» إلى إفقار جماعات المزراعين(٧).

وخلال هذه الفترة كانت معظم الأراضى الزراعية مملوكة للبيروقراطيين وضباط الجيش والتجار ذوى الصلات بالحكومة(٨). وبدلاً من أن يشجع المانحون الإنتاج الغذائى للسوق المحلية كانوا يشجعون تنمية محاصيل الفواكه والخضروات والحبوب الزيتية والقطن ذات «القيمة المضافة العالية» للتصدير فى أفضل الأراضى المروية.

انهيار اقتصاد الماشية

منذ أوائل الثمانينيات زادت أسعار عقاقير الماشية المستوردة زيادةكبيرة نتيجة لانخفاض سعر العملة، وشجع البنك الدولى تقاضى رسوم استخدام عن الخدمات البيطرية للرعاة الرحل، بما فى ذلك تطعيم الماشية. وتعززت سوق خاصة للعقاقير البيطرية. وذوت الوظائف اتى تقوم بها وزارة الماشية، وأصبحت خدمات المعمل البيطرى للوزارة تمول بالكامل على أساس استعادة التكاليف. وعلى حد قول البنك الدولى فإن:

... الخدمات البيطرية أساسية لتنمية الماشية فى كل المناطق ويمكن أن يقدمها أساساً القطاع الخاص [...] ولما كان عدد قليل من البيطريين الخاصين هم الذين سيختارون العمل فى المناطق الرعوية النائية، فإن تحسن رعاية الماشية سيعتمد كذلك على «أشباه البيطريين الذين يتقاضون أجورهم من مبيعات الأدوية».

واقترنت خصخصة الصحة الحيوانية بغياب الأغذية الحيوانية الطارئة فى فترات الجفاف، والاتجار بالمياه، وإهمال المحافظة على المياه والمراعي. وترتبت على ذلك النتائج المتوقعة: فقد هلكت القطعان وكذلك الرعاة، الذين يملكون ٥٠ فى المائة من سكان البلاد. وكان «الهدف المستتر» لهذا البرنامج هو القضاء على الرعاة الرحل المشاركين فى اقتصاد التبادل التقليدى، ووفقاً لما يقوله البنك الدولى فإن «تكييف» حجم القطعان مفيد فى كل الأحوال لأنه - بنظرة ضيقة إلى الرحل فى إفريقيا جنوب الصحراء يعتبرهم - سبباً من أسباب تدهور البيئة(١٠).

كما خدم انهيار الخدمات البيطرية بشكل غير مباشر مصالح البلدان الغنية: ففى عام ١٩٨٤ انخفضت صادرات الماشية الصومالية إلى العربية السعودية وبلدان الخليج إذ أعيد توجيه واردات السعودية نحو موردين من استرالياوالجماعة الأوربية. غير أن الحظر الذى فرضته العربية السعودية على الماشية الصومالية لم يلغ مع القضاء على وباء طاعون الماشية.

تدمير الدولة

كذلك لعبت إعادة هيكلة المصروفات الحكومة تحت إشراف مؤسسات بريتون وودز دوراً حاسماً فى تدمير الزراعة الغذائية، فقد انهارت البنية الأساسية الزراعية وانخفضت المصروفات المتكررة فى الزراعة بنحو ٨٥ فى المائة عنها فى منتصف السبعينيات(١١). ومنع صندوق النقد الدولى الحكومة الصوماية من تعبئة الموارد المحلية. وحددت أهداف دقيقة لعجز الميزانية، وفضلاً عن ذلك تزايد تقديم المانحين «للمساعدة»لا فى شكل واردات رأسمالية ومعدات وإنما فى شكل «معونة غذائية»، وهذه الأخيرة تبيعها الحكومة فى السوق المحلية، وتستخدم حصيلة هذه المبيعات (أى ما يسمى «الأموال المناظرة») لتغطية التكاليف المحلية لمشاريع التنمية. ومنذ أوائل الثمانينيات أصبح «بيع المعونة الغذائية» مصدر الإيراد

الرئيسى للدولة، مما مكن المانحين من السيطرة على عملية الميزانية بأسرها[١٢].

واتسمت الإصلاحات الاقتصادية بتحلل البرامج الصحية والتعليمية[١٣]. وبحلول عام ١٩٨٩ كانت المصروفات على الصحة قد انخفضت بنسبة ٧٨ فى المائة عن مستواها فى عام ١٩٧٥، وطبقاً لأرقام البنك الدولى كان مستوى المصروفات المتكررة على التعليم فى عام ١٩٨٩ نحو ٤ دولارات أمريكية سنوياً لتلميذ المدرسة الابتدائية بدلاً من نحو ٨٢ دولاراً فى عام ١٩٨٢. وفيما بين ١٩٨١ و١٩٨٩ هبط الالتحاق بالمدارس بنسبة ٤١ فى المائة (رغم الزيادة الكبيرة فى عدد السكان فى سن التلمذة)، واختفت الكتب والمواد المدرسية من الفصول، وتدهورت المبانى المدرسية، وأغلق نحو ربع المدارس الابتدائية أبوابه، وهبطت رواتب المدرسين إلى مستويات سحيقة.

لقد قاد برنامج صندوق النقد الدولى - البنك الدولى الاقتصاد الصومالى إلى دائرة مفرغة: فقد دفع هلاك القطعان الرعاة الرحل إلى التضور جوعاً، الأمر الذى ارتد بدوره على منتجى الحبوب الذين كانوا يبيعون حبوبهم أويقايضونها بالماشية، وتحلل كل النسيج الاجتماعى للاقتصاد الرعوى. وارتد انهيار الإيرادات من العملات الأجنبية من صادرات الماشية المتدهورة والتحويلات (من العمال الصوماليين فى بلدان الخليج) على ميزان المدفوعات والمالية العامة للدولة، مما أدى إلى انهيار برامج الحكومة الاقتصادي والاجتماعية.

وشرد صغار المزارعين نتيجة لإغراق الحبوب الأمريكية المدعومة للسوق المحلى، مقترناً بالارتفاع فى أسعار المدخلات الزراعية، كما أدى إفقار سكان الحضر إلى انكماش استهلاك الأغذية، وتجمد دعم الدولة للمساحات المروية بدوره وهبط الإنتاج فى مزارع الدولة، وكان من الضرورى إغلاق هذه الأخيرة أو خصخصتها تحت إشراف البنك الدولى.

وطبقاً لتقديرات البنك الدولى انخفضت الأجور الحقيقية فى القطاع العام فى عام ١٩٨٩ بنسبة ٩٠ فى المائة عنها فى منتصف السبعينيات. وهبط متوسط الأجور فى القطاع العام إلى ٣ دولارات أمريكية فى الشهر، مما أدى إلى تحلل حتمى فى الإدارة المدنية[١٤]. واقترح البنك الدولى برنامجاً لإصلاح الأجور فى الخدمة

المدنية (في إطار إصلاح للخدمة المدنية)، على أن يتحقق هذا الهدف داخل نفس حدود الميزانية عن طريق فصل نحو ٤٠ في المائة من مستخدمي القطاع العام، وإلغاء إضافات الرواتب [١٥]. وبمقتضى هذه الخطة كانت الخدمة المدنية ستخفض إلى مجرد ٢٥٠٠٠ مستخدم بحلول عام ١٩٩٥ (في بلد يبلغ تعداده ستة ملايين نسمة). وأبدى عديد من المانحين اهتماماً شديداً بتمويل النفقات المرتبطة بتخفيض عدد الموظفين المدنيين[١٦].

وفي وجه الكارثة المحدقة لم يبذل مجتمع المانحين الدولي أي محاولة لإصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للبلاد، واستعادة مستويات القوة الشرائية، وإعادة بناء الخدمة المدنية : فقد دعت تدابير تكييف الاقتصاد الكلي التي اقترحها الدائنون في العام الذي سبق سقوط حكومة سياد بري في يناير ١٩٩١ (في ذروة الحرب الأهلية) إلى مزيد من تضييق الانفاق العام، وإعادة هيكلة البنك المركزي، وتحرير الائتمان (مما خنق عملياً القطاع الخاص) وتصفية معظم منشآت الدولة وتعريتها.

وفي عام ١٩٨٩ كانت التزامات خدمة الدين تمثل ١٩٤,٦ في المائة من عائدات التصدير. وألغى قرض صندوق النقد الدولي بسبب متأخرات الصومال القائمة. ووافق البنك الدولي على قرض تكييف هيكلي يبلغ ٧٠ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٩ لكنه جمد بعد بضعة أشهر نتيجة سوء أداء الاقتصاد الكلي الصومالي(١٧). وكان لابد من تسوية المتأخرات للدائنين قبل منح قروض جديدة وبدء التفاوض بشأن إعادة جدولة الديون، ووقعت الصومال في إسار خدمة الدين التكييف الهيكلي.

ظهور المجاعات في إفريقيا جنوب الصحراء: دروس الصومال

تبين خبرة الصومال كيف يمكن تخريب بلد ما بالتطبيق المتزامن «للمعونة» الغذائية وسياسة الاقتصاد الكلي، وهناك كثير من (الصومالات) في العالم النامي، وخدمة الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في الصومال شبيهة بالحزمة التي طبقت في أكثر من ١٠٠ بلد نام. لكن هناك بعداًهاماً آخرهو : أن الصومال اقتصاد

رعوى، وفى كل أنحاء إفريقيا تدمر ماشية الرحل والماشية التجارية على يد برنامج صندوق النقد الدولى ـ البنك الدولى بنفس الطريقة التى دمرت بها فى الصومال تقريباً . وفى هذا السياق أدت منتجات اللحوم والألبان المدعومة المستورد (دون رسوم) من الاتحاد الأوربى إلى القضاء على اقتصاد إفريقيا الرعوى، فقد زادت واردات غرب إفريقيا من لحوم الأبقار الأوربية إلى سبعة أمثالها منذ عام ١٩٨٤ : «وتباع لحوم الأبقار الرديئة من الاتحاد الأوربى بنصف ثمن اللحوم المنتجة محلياً، ولم يعد المزارعون الساحليون يجدون أحد على استعداد لشراء قطعانهم»(١٨) .

وتبين خبرة الصومال أن المجاعة فى أواخر القرن العشرين ليست نيتجة «العجز فى الأغذية» ، بالعكس أن ما يدفعها هو فائض عرض الحبوب الأساسية . ومنذ بداية الثمانينيات ألغيت القيود على أسواق الحبوب تحت إشراف البنك الدولى ، ويستخدم فائض الحبوب الأمريكى بانتظام (كما حدث فى الصومال) لتدمير الفلاحين، وزعزعة الزراعة الغذائية الوطنية . وتصبح هذه الأخيرة ـ فى هذه الظروف ـ أكثر عرضة لتقلبات الجفاف وتدهور البيئة .

وفى كل أنحاء القارة اتجه نمط «التكييف القطاعى» فى الزراعة تحت وصاية مؤسسات بريتون وودز بجلاء إلى تدمير الأمن الغذائى وعززت التبعية للسوق العالمى ، وزادت «المعونة» الغذائية إلى إفريقيا جنوب الصحراء أكثر من سبع مرات منذ عام ١٩٧٤ ، وأصبحت واردات الحبوب التجارية أكثر من الضعف . فقد اتسعت واردات الحبوب لإفريقيا جنوب الصحراء من ٣,٧٢ مليون طن فى عام ١٩٧٤ إلى ٨,٤٧ مليون طن فى ١٩٩٣ ، وزادت المعونة الغذائية من ٩١٠٠٠٠ طن فى عام ١٩٧٤ إلى ٦,٦٤ مليون طن فى ١٩٩٣(١٩) .

غير أن «المعونة الغذائي» لم تعد مخصصة للبلدان التى ضربها الجفاف فى الحزام الساحلى ، بل وجهت كذلك إلى بلدان كانت حتى عهد قريب مكتفية بذاتها غذائياً إلى حد أو آخر . وتأثرت زيمبابوى (التى كانت تعتبر «سلة خبز الجنوب الإفريقى) تأثراً شديداً بالمجاعة والجفاف اللذين اجتاحا الجنوب الإفريقى فى عام ١٩٩٢ ، وعانت البلاد هبوطاً بنسبة ٩٠ فى المائة فى محصولها من الذرة ، الموجود أساساً فى الأراضى الأقل إنتاجية(٢٠) . بيد أن من السخريات أن التبغ

للتصدير قد سجل فى ذروة الجفاف (بدعم من الرى الحديث والائتمان والأبحاث إلخ . . .) محصولاً وفيراً للغاية[٢١]. وفى حين «كانت المجاعة تجبر السكان على أن يأكلوا النمل الأبيض» استخدم جانب كبير من عائدات تصدير تبغ زيمبابوى لخدمة الدين الخارجى.

وفى ظل برنامج التكييف الهيكلى ازداد تخلى المزارعين عن المحاصيل الزراعية التقليدية، ففى مالاوى، التى كانت ذات يوم مصدرة صافية للأغذية انخفض محصول الذرة بنسبة ٤٠ فى المائة فى عام ١٩٩٢ فى حين تضاعف ناتج التبغ بين عام ١٩٨٦ وعام ١٩٩٣ . وخصص مائة وخمسين ألف هكتار من أجود الأراضى لزراعة التبغ(٢٢) . وطيلة الثمانينيات فرضت إجراءات تقشف قاسية على الحكومات الإفريقية، وقيدت المصروفات على التنمية الريفية كثيراً، مما أدى إلى انهيار البنية الأساسية الزراعية . وبمقتضى برنامج البنك الدولى تصبح المياه سلعة تباع للمزارعين الفقراء على أساس استعادة التكلفة . ونتيجة لنقص الأموال أجبرت الدولة على الانسحاب من إدارة موارد المياه والمحافظة عليها . وجفت عيون المياه والآبار بسبب الافتقار إلى الصياغة، أو «خصخصت» لصالح التجار المحليين والمزارعين الأثرياء. وأدى «إضفاء الطابع التجارى» على المياه والرى فى المناطق شبه الجافة إلى انهيار الأمن الغذائى وإلى المجاعة[٢٣].

ملاحظات ختامية

وإن كانت المتغيرات المناخية «الخارجية» تلعب دوراً فى إطلاق المجاعة وزيادة الأثر الاجتماعى للجفاف فإن المجاعات فى عصر العولمة من صنع الإنسان، إنها ليست نتاج «ندرة الأغذية» بل نتاج هيكل من فائض العرض العالمى يقوض الأمن الغذائى، ويدمر الزراعة الغذائية الوطنية. فهذا الفائض ـ الذى تنظمه وتسيطر عليه بشدة المنشآت الزراعية الدولية ـ يؤدى فى نهاية الأمر إلى ركود كل من إنتاج واستهلاك المواد الغذائية الأساسية، وإفقار المزارعين فى العالم كله. وفضلاً عن هذا فإن لبرنامج التكييف الهيكلى لصندوق النقد الدولى ـ البنك الدولى ـ فى عصر العولمة ـ علاقة مباشرة بعملية ظهور المجاعة، لأنه يقوض بانتظام كل فئات النشاط الاقتصادى التى لا تخدم مباشرة مصالح النظام السوقى العالمى، حضرية كانت أو ريفية.

الحواشى

(١) شهدت السبعينيات إفقار الرعاة الرحل فى حين كانت خصخصة الآبار والمراعى تدعم إثراء مصالح الماشية التجارية. وكما حدث فى البلدان النامية الأخرى شغلت المحاصيل النقدية للتصدير أفضل الأراضى، وبذا أضعفت الزراعة الغذائية وصغار الفلاحين.

(٢) منذ منتصف السبعينيات حدث كذلك ازدهار فى التحويلات النقدية من العمال الصوماليين فى دول الخليج عززه ازدهار النفط.

(٣) لم تكن هناك معونة غذائية تقريباً فى أوائل السبعينيات.

(٤) كان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يمتلكان ٢٠ فى المائة من ديون الصومال فى فترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥. انظر منظمة العمل "Generating Employment and Incomes in somalia", Joles & Oills Programe for Africa, Addis Ababa, 1989, P. 5.

(٥) منظمة العمل الدولية، المصدرالسابق، ص ١٦.

(٦) بحلول منتصف الثمانينات كان يزيد عن ٣٥ فى المائة من الاستهلاك الغذائى، انظر Hossein Farzin, "Food Aid: Positive and Negative Effects in Somalia?", The Journal of Developing Areas, January 1991, p. 265.

(٧) تذكر منظمة العمل الدولية أن مؤسسة التنمية الزراعية المملوكة للدولة لعبت دوراً هاماً فى دعم ارتفاع الأسعار المدفوعة للمزراعين عند باب المزرعة «كانت مؤسسة التنمية الزراعية تشجع زيادة إنتاج الذرة والسرغوم لا تخفيفه»، منظمة العمل الدولية المصدر السابق ص ٩. ومن الناحية الأخرى توحى بيانات البنك الدولى بزيادة إنتاج الذرة والسرغوم بعد إطلاق أسعار الحبوب فى عام ١٩٨٣.

(٨) See African Rights, Somalia, Operation Restore Hope: A Preliminary Assessment, London, May 1993, p. 18.

(٩) World Bank, Sub-Saharan Africa, From Crisis to Sustainable Growth, Washington DC, 1989, p. 98.

(١٠) المصدر السابق ص ص ٩٨ - ١٠١، والإفراط فى الرى يضر بالبيئة، لكن المشكلة لا يمكن أن تحل بتضييق معيشة الرعاة.

(١١) من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٩.

(١٢) كانت الأموال المناظرة من مختلف برامج المعونة السلعية هى المصدر الوحيد لتمويل مشاريع التنمية. كما تعتمد المصروفات المتكررة بدورها على المانحين.

(١٣) ظلت اعتمادات مصروفات الدفاع مرتفعة فى نسبتها المئوية وإن انخفضت قيمتها الحقيقية.

(١٤) لم تشكل أجور القطاع العام إلا مجرد ٠,٥ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى في عام ١٩٨٩.

(١٥) الموظفين المدنيين طيلة فترة خمس سنوات (١٩٩١ - ١٩٩٥).

(١٦) انخفاضاً يبلغ ٤٠ فى المائة فى عمالة القطاع العام طيلة فترة خمس سنوات (١٩٩١ - ١٩٩٥).

(١٧) دفعت الشريحة الأولى من قرض رابطة التنمية الدولية هذا، أما الشريحة الثانية فجمدت فى عام ١٩٩٠. وقد ألغى القرض فى يناير ١٩٩١ بعد سقوط حكومة سياد برى.

(١٨) LeslieCrawford, "West Africans Hurt by EC Beef Policy", Financial Times, 21 May 1993.

(١٩) أرقام عام ١٩٧٠ مأخوذة عن البنك الدولى «تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٩٢»، وأرقام عام ١٩٩٣ مأخوذة عن منظمة الأغذية والزراعة. Food Supply Situation and Crop Prospects in Sub-Saharan Africa, Special Report, No. 1, Rome, April 1993, p. 10.

(٢٠) See Haut Commissariat des Nations Unies pour les refugiés, "Afrique australe, la sécheresse du siecle," Geneva, July 1992.

(٢١) Ibid., p. 5.

(٢٢) See "tobacco, the Golden Leaf", Southern African Economist, May 1993, p. 49-51.

(٢٣) See World Bank, World Developm[illegible] Report, 1992, ch. 5.

الفصل الخامس

الإبادة الاقتصادية في راوندا

عرضت وسائل الإعلام الغربية الأزمة الرواندية التى أدت إلى المذابح العرقية فى عام ١٩٩٤ باعتبارها سرداً فياضاً للمعاناة البشرية، فى حين تجاهل الصحفيون بعناية الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة. وكما يحدث مع «البلدان الأخرى التى تمر بمرحلة انتقال» تصور النزاعات العرقية ونشوب الحرب الأهلية وكأنها أشياء «محتومة» و«ملازمة لهذه المجتمعات» «تشكل مرحلة أليمة فى تطورها من دولة الحزب الواحد إلى الديموقراطية والسوق الحرة». وقد صدمت وحشية المذابح المجتمع العالمى، لكن مالم تشر إليه وسائل الإعلام الدولية هو أن الحرب الأهلية قد سبقها نشوب أزمة اقتصادية عميقة الجذور. وكانت إعادة هيكلة النظام الزراعى هى التى أسرعت بإلقاء السكان إلى الفقر المدقع والإملاق.

وقاد هذا التدهور فى البيئة الاقتصادية ـ الذى أعقب مباشرة انهيار سوق البن الدولى وفرض مؤسسات بريتون وودز لإصلاحات اقتصاد كلى كاسحة ـ إلى تفاقم التوترات العرقية التى كانت تغلى، وأسرع بعملية الانهيار السياسى. ففى عام

١٩٨٧ بدأ نظام الحصص الذى أقيم فى ظل اتفاقية البن الدولية يتمزق، وهبطت الأسعار المالية، وأخذ الصندوق التسوية» (الصندوق الذى أقامته الدولة لتثبيت أسعار البن) الذى يشترى البن من المزارعين الرواندين بسعر ثابت يتحمل ديوناً كبيرة. وتلقى اقتصاد رواندا ضربة قاتلة فى يونيو ١٩٨٩ حين وصلت اتفاقية البن الدولية إلى طريق مسدود نتيجة للضغوط السياسية من واشنطن لصالح كبار تجار البن الأمريكيين. وفى ختام اجتماع تاريخى للمنتجين عقد فى فلوريدا هبطت أسعار البن فى غضون بضعة أشهر بأكثر من ٥٠ فى المائة(١). وأثار هبوط الأسعار الفوضى فى رواندا. وعديد من البلدان الإفريقية الأخرى. وإذ بلغت أسعار التجزئة أكثر من ٢٠ مثلاً لما يدفع للمزارع الإفريقى كانت البلدان الغنية تجمع ثروات هائلة.

تركة الاستعمار

ما هى مسئولية الغرب فى هذه المأساة؟ من المهم أولاً أن نؤكد أن النزاع بين

الهوتو والتوتسى كان أساساً من نتاج النظام الاستعمارى الذى مازالت كثير من سماته تسود اليوم. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر استخدم الاحتلال الاستعمارى الألمانى المبكر «موامى» (ملك) نجينيا (مملكة) نيانزا وسيلة لإقامة مراكزه العسكرية، غير أن الإصلاحات الإدارية التى بدأها البلجيك فى عام ١٩٢٦ كانت هى أساساً الحاسمة فى تشكيل العلاقات العرقية - الاجتماعية، فقد استخدم البلجيك النزاعات بين الأسر الحاكمة صراحة لتعزيز سيطرتهم على البلاد، واستخدمت الإدارة الاستعمارية شيوخ القبائل التقليديون فى كل تل لجلب العمل الإجبارى. وكان شيوخ القبائل التقليديون يقومون بعمليات الضرب الروتينية والعقوبات البدنية نيابة عن السادة المستعمرين. ووضع هؤلاء الشيوخ تحت الإشراف المباشر لمدير استعمارى بلجيكى مسئول عن جزء معين من الأراضى. وأرسى جو من الخوف والشك، وانهار تضامن الجماعات المحلية، وحولت علاقات التعامل التقليدية من أجل خدمة مصالح المستعمر. وكان الهدف هو إشعال النزاعات بين الجماعات العرقية كوسيلة لتحقيق السيطرة السياسية، ولمنع تطور التضامن بين المجموعتين العرقيتين الذى كان سيوجه حتماً ضد النظام الاستعمارى. وجعلت الأرستقراطية الملكية التوتسية مسئولة كذلك عن جمع الضرائب وإدارة القضاء، وقوض الاقتصاد المشاعى، وأجبر الفلاحون على ترك الزراعة الغذائية إلى المحاصيل النقدية من أجل التصدير، وحولت أراض المشاع إلى قطع قروية موجهة فحسب إلى زراعة المحاصيل النقدية (ما يسمى «بالزراعات الإلزامية»).

وعهد للمؤرخين الاستعماريين بمهمة «كتابة» - فضلاً عن تشويه - تاريخ راوندا - أورندى الشفاهى، وزيفت السجلات التاريخية: واعتبر الملوك منحدرين من ارستقراطية التوتسى الملكية وحدها، وصور الهوتو كفئة تابعة(٣).

وطور المستعمرون البلجيك طبقة اجتماعية - هى المسماة «بالزنوج المتطورين» - من بين أرستقراطية التوتسى، وأقيم النظام المدرسى لتعليم أبناء الشيوخ، ولتوفير من يحتاجهم البلجيك من عاملين إفريقيين. وبدورها تلقت مختلف البعثات التبشيرية والأسقفيات فى ظل حكم البلجيك الاستعارى اختصاصات تكاد تكون سياسية، وعلى سبيل المثال كثيراً ما استخدم الكهنة لإجبار الفلاحين على

الاندماج فى اقتصاد المحاصيل النقدية. وقد تركت هذه الانقسامات العرقية - الاجتماعية - التى تجلت منذ العشرينيات - أثراً عميقاً على المجتمع الرواندى المعاصر.

ومنذ الاستقلال فى عام ١٩٦٢ أصبحت العلاقات مع الدول الاستعمارية السابقة أكثر تعقيداً بكثير. غير أن نفس هدف دفع مجموعة عرقية ضد الأخرى («فرق تسد») الموروث عن الفترة الاستعمارية البلجيكية ظل سائداً فى مختلف التدخلات «العسكرية» و«حقوق الإنسان» و«الاقتصاد الكلى» التى اضطلع بها منذ بداية الحرب الأهلية فى عام ١٩٩٠ . واختزلت الأزمة الرواندية إلى جدول مستمر من الموائد المستديرة للمانحين (عقدت فى باريس) واتفاقات وقف إطلاق النار ومحادثات السلام. وأخضعت جماعة المانحين مختلف هذه المبادرات لرقابة وتنسيق شديدين فى دائرة معقدة من «المشروطيات» (والمشروطيات المضادة). وأصبح إطلاق القروض الثنائية ومتعددة الأطراف منذ نشوب الحرب الأهلية مشروطاً بتنفيذ عمية «المقرطة» المزعومة تحت الإشراف الدقيق لجماعة المانحين. وأخضعت المعونة الغربية لدعم ديموقراطية تعدد الأحزاب بدورها (فى علاقة تكاد تكون «تكافلية») لشرط التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى وهلم جرا. ومما زاد من وهمية هذه المحاولات أن السلطة السياسية الحقيقية قد بقيت منذ انهيار سوق البن فى عام ١٩٨٩ - إلى حد كبير على أى حال - فى أيدى المانحين. ويوضح بيان صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية فى أوائل عام ١٩٩٣ هذا الوضع بصورة حية. فقد أخضع استمرار المعونة الغذائية الأمريكية لشرط حسن السلوك فى سياسة الإصلاح ،والتقدم فى متابعة الديموقراطية.

وكانت «المقرطة» القائمة على نموذج مجرد من التضامن بين الإثنيات والتى طرحتها اتفاقية السلام فى أروشا التى وقعت فى أغسطس ١٩٩٣ شيئاً مستحيلاً من البداية، ويعرف المانحون ذلك. فقد كان الإفقار الوحشى للسكان، نتيجة كل من الحرب وإصلاحات صندوق النقد الدولى يستبعد قيام عملية مقرطة حقة. وكان الهدف هو استيفاء شروط «سلامة الحكم» (وهى عبارة جديدة فى قائمة مصطلحات المانحين) والإشراف على قيام ائتلاف حكومى زائف متعدد الأحزاب

تحت وصاية دائنى راوندا الخارجيين. والواقع أن التعدد الحزبى بمفهومه الضيق لدى المانحين قد أسهم فى إشعال مختلف التكتلات السياسية للنظام. ولم يكن غريباً حالما توقفت مفاوضات السلام أن يعلن البنك الدولى وقف مدفوعاته بمقتضى اتفاق القرض(٤).

الاقتصاد منذ الاستقلال

لعب تطور النظام الاقتصادى فيما بعد الاستعمار دوراً حاسماً فى تطور الأزمة الرواندية. ففى حين سجل بالفعل منذ الاستقلال تقدم فى تنويع الاقتصاد الوطنى فقد أبقى إلى حد كبير على اقتصاد التصدير بالأسلوب الاستعمارى القائم على البن (الزراعات الإلزامية) الذى أقيم فى ظل الإدارة البلجيكية، والذى يزود رواندا بأكثر من ٨٠ فى المائة من عائدتها من العملات الأجنبية. وتطورت طبقة ريعية لها مصالح فى تجارة البن وعلاقات وثيقة بمركز السلطة السياسية. وبقيت مستويات الفقر مرتفعة إلا أن تقدماً اقتصادياً واجتماعياً تحقق مع ذلك فى السبعينيات والجزء الأول من الثمانينيات، ووصل نمو إجمالى الناتج المحلى إلى ٤,٩ فى المائة سنوياً (١٩٦٥ - ١٩٨٩)، وزادت نسبة الالتحاق بالمدارس زيادة ملحوظة، وكان التضخم المسجل من أدنى النسب فى إفريقيا جنوب الصحراء إذ كان يقل عن ٤ فى المائة سنوياً(٥).

ورغم أن الاقتصاد الريفى الرواندى ظل هشاً - يتسم بالضغوط الديموجرافية الحادة (٣,٢ فى المائة نمو السكان سنوياً) وتجزؤ الأراضى وتآكل التربة فقد تحقق إلى حد ما الاكتفاء الذاتى الغذائى على المستوى المحلى إلى جانب تنمية اقتصاد التصدير. وكان نحو ٧٠ فى المائة من الأسر الريفية يزرعون البن، إلا أن البن لم يشكل إلا جزءاً صغيراً من إجمالى الدخل النقدى، وتطورت أنواع من الأنشطة التجارية الأخرى. من بينها الإتجار فى المواد الغذائية التقليدية الرئيسية وبيرة الموز فى الأسواق الإقليمية والحضرية(٦). وحتى أواخر الثمانينيات كانت الواردات من الحبوب بما فيها المعونة الغذائية أدنى بالمقارنة بالأنماط التى لوحظت فى بلدان الأقليم الأخرى. وبدأ الوضع الغذائى يتدهور فى أوائل الثمانينيات بهبوط ملحوظ فى توافر الغذاء بالنسبة للفرد. وفى تناقض صريح مع الإصلاحات التجارية المعتادة

تحت إشراف البنك الدولى فقد ظلت الحماية تقدم للمنتجين المحليين حتى ذلك الحين عن طريق القيود على استيراد السلع الغذائية[٧]، وقد رفعت هذه القيود مع اعتماد برنامج التكييف الهيكلى فى عام ١٩٩٠.

هشاشة الدولة

ظلت الأسس الاقتصادية للدولة الرواندية فيما بعد الاستقلال هشة للغاية. فقد كان جانب كبير من إيرادات الحكومة يعتمد على البن، بما يحمله ذلك من خطر أن يسرع انهيار السلع بأزمة فى المالية العامة للدول. وكان الاقتصاد الريفى هو المصدر الرئيسى لتمويل الدولة، ومع ظهور أزمة الدين خصص جزء أكبر من عائدات البن والشاى لخدمة الدين، مما وضع مزيداً من الضغوط على صغار المزارعين.

وانخفضت عائدات التصدير بنسبة ٥٠ فى المائة فيما بين عامى ١٩٨٧ و١٩٩١، ويتبدى انهيار مؤسسات الدولة فيما بعد، وحين هبطت أسعار البن نشبت المجاعات فى كل أنحاء الريف الرواندى. وتشير بيانات البنك الدولى إلى أن نمو إجمالى الناتج المحلى بالنسبة للفرد قد هبط من ٠,٤ فى المائة فى فترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ إلى ٥,٥ فى المائة فى الفترة التى أعقبت مباشرة الكساد فى سوق البن (١٩٨٧ ـ ١٩٩١).

تدخل صندوق النقد الدولى ـ البنك الدولى

توجهت بعثة من البنك الدولى إلى رواندا فى نوفمبر ١٩٨٨ لاستعراض برنامج المصروفات العامة فى رواندا. ووضعت سلسلة من التوصيات بغية إعادة رواندا إلى طريق النمو الاقتصادى المستدام. وعرضت بعثة البنك الدولى على الحكومة الخيارات السياسية أمام البلاد فى شكل سيناريوهين. السيناريو الأول المسمى «دون تغيير استراتيجى» يطرح خيار بقاء نظام تخطيط الدولة القديم، فى حين كان السيناريو الثانى المسمى «مع التغيير الاستراتيجى» يقوم على إصلاح الاقتصاد الكلى و«الانتقال إلى السوق الحرة». وبعد عدة عمليات «محاكاة» اقتصادية دقيقة للنتائج السياسية المحتملة استخلص البنك الدولى بقدر من التفاؤل أنه إذا اعتمدت رواندا السيناريو الثانى، فستزيد مستويات الاستهلاك زيادة ملحوظة فيما بين ١٩٨٩ و١٩٩٣ إلى جانب انتعاش الاستثمار وتحسن ميزان

المدفوعات. كما أثارت «المحاكاة» إلى أداء تصديرى إضافى ومستويات أدنى كثيراً من المديونية الخارجية(٨). وتتوقف هذه النتائج على التنفيذ السريع للوصفة المعتادة وهى تحرير التجارة وتخفيض سعر العملة، إلى جانب إلغاء كل المعونات للزراعة والتصفية التدريجية «لصندوق التسوية» وخصخصة منشآت الدولة، وفصل الموظفين المدنيين.

واعتمد السيناريو الثانى («مع التغيير الاستراتيجى») ولم يكن أمام الحكومة خيار آخر، ونفذ تخفيض يبلغ ٥٠ فى المائة لسعر الفرنك الرواندى فى نوفمبر ١٩٩٠ بعد ستة أسابيع فحسب من غزو جيش الجبهة الوطنية الرواندية المتمردون أوغندا.

وكان المقصود من تخفيض سعر العملة هو زيادة صادرات البن. وصور للرأى العام باعتباره وسيلة لإصلاح اقتصاد دمرته الحرب. وليس مما يثير الدهشة أن نتائج مضادة تماماً هى التى تحققت، مما أدى إلى تفاقم محنة الحرب الأهلية، فمن وضع الاستقرار النسبى للأسعار أسهم هبوط الفرنك الرواندى فى إطلاق التضخم وانهيار الدخول الحقيقية. وبعد بضعة أيام من تخفيض سعر العملة أعلنت زيادات كبيرة فى أسعار الوقود والمواد الاستهلاكية الأساسية. وزاد مؤشر الأسعار الاستهلاكية من ١ فى المائة فى عام ١٩٨٩ إلى ١٩,٢ فى المائة فى عام ١٩٩١. وتدهور وضع ميزان المدفوعات تدهوراً شديداً، وزاد الدين الخارجي القائم ـ الذى كان قد تضاعف بالفعل فى عام ١٩٨٥ ـ بنسبة ٣٤ فى المائة فيما بين عامى ١٩٨٩ و١٩٩٢. ودبت الفوضى فى جهاز الدولة الإدارى، ودفعت منشآت الدولة إلى الإفلاس، وانهارت الخدمات العامة(١٠)، وتحللت الصحة والتعليم تحت وطأة تدابير التقشف التى فرضها صندوق النقد الدولى: ورغم إقامة «شبكة أمان اجتماعى» (خصصها المانحون للبرامج فى القطاعات الاجتماعية) فقد زادت بشدة نسبة سوء التغذية الحادة بين الأطفال، وزاد عدد حالات الملاريا المسجلة بنسبة ٢١ فى المائة فى العام الذى أعقب اعتماد برنامج صندوق النقد الدولى، وذلك إلى حد كبير نتيجة عدم وجود الأدوية المعتادة للملاريا فى مراكز الصحة العامة، وأدى فرض رسوم مدرسية في المدارس الابتدائية إلى انخفاض شديد فى

نسبسة الالتحاق بالمدارس(١١).

وبلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها حين اقتلع المزارعون الرواندیون اليائسون ٣٠٠٠٠٠ شجرة بن(١٢). فرغم الأسعار المحلية المتزايدة جمدت الحكومة سعر البن فى المزرعة عند مستواه فى عام ١٩٨٩ (١٢٥ فرنك رواندى للكيلو) بمقتضى أحكام اتفاقها مع مؤسسات بريتون وودز. ولم يكن مسموحاً للحكومة (بمقتضى قرض البنك الدولى) أن تحول موارد الدولة إلى «صندوق التسوية». وجدير بالذكر هنا أيضاً أن تجار البن ووسطائه المحليين قد اكتسبوا أرباحاً كبيرة، مما زاد من الضغوط على الفلاحين.

وفى يونيو ١٩٩٢ أمر صندوق النقد الدولى بإجراء تخفيض جديد لسعر العملة، مما أدى - فى ذروة الحرب الأهلية - إلى مزيد من تصاعد أسعار الوقود والمواد الاستهلاكية الأساسية. وهبط إنتاج البن بنسبة ٢٥ فى المائة أخرى فى عام واحد(١٣). ونتيجة الإفراط فى زراعة أشجار البن نقصت بشكل متزايد الأراضى المتاحة لإنتاج الأغذية، ولكن لم يكن من السهل أن يتحول الفلاحون ثانية إلى المحاصيل الغذائية. كان الدخل النقدى الضئيل المتحقق من البن قد تآكل ولكن لم يعد هناك شيء يمكن الاستناد إليه، ولم تكن العائدات النقدية من البن غير كافية لشراء الأغذية فحسب بل إن أسعار المدخلات الزراعية قد ارتفعت بشدة وأصبحت العائدات النقدية من البن غير كافية. وارتدت أزمة اقتصاد البن على إنتاج المواد الغذائية التقليدية، مما أدى إلى انخفاض شديد فى إنتاج الكاساڤا والفول والسرغوم. كما تحلل نظام تعاونيات الادخار والإقراض التى كانت تقدم الائتمان لصغار المزارعين. وفضلاً عن ذلك فمع تحرير التجارة وإطلاق أسواق الحبوب كما أوصت مؤسسات بريتون وودز (وكانت تحظى بدعم كبير) كانت الواردات الغذائية الرخيصة والمعونة الغذائية من البلدان الغنية تدخل رواندا مزعزعة الأسواق المحلية.

وفى ظل نظام «السوق الحرة» الذى فرض على رواندا لم يكن أى من المحاصيل النقدية أو المحاصيل الغذائية صالحاً اقتصادياً، ودفع النظام الزراعى بأسره إلى الأزمة، ودبت الفوضى جهاز الدولة الإدارى، لا بسبب الحرب الأهلية فقط، بل

كذلك نتيجة لتدابير التقشف وانخفاض رواتب الموظفين المدنيين، وهو وضع أسهم حتماً في تفاقم جو عدم الأمان العام الذى تجلى فى عام ١٩٩٢ .

وقد وثّقت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) جيداً خطورة الوضع الزراعى، وحذرت من وجود مجاعة واسعة فى المقاطعات الجنوبية[١٤] . وأوضح تقرير صدر فى أوائل عام ١٩٩٤ كذلك الانهيار الكامل لإنتاج البن نتيجة لكل من الحرب الأهلية وعجز نظام تسويق الدولة الذى أخذ يذبل بتأييد البنك الدولى ولم تعد «روانكوس» ؛ المنظمة المختلطة المسئولة عن تجهيز البن وتصديره قادرة على العمل.

وكان قرار تخفيض سعر العملة (و«خاتم موافقة صندوق النقد الدولى») قد صدر بالفعل فى ١٧ سبتمبر ١٩٩٠ ، قبل نشوب المنازعات، فى اجتماعات رفيعة المستوى عقدت فى واشنطن بين صندوق النقد الدولى وبعثة برئاسة السيد نتيجوريروا وزير المالية الرواندى، وأعطى «الضوء الأخضر» : ومنذ أوائل أكتوبر، فى اللحظة التى بدأ فيها القتال، جاءت ملايين الدولارات مما يسمى «مساعدة ميزان المدفوعات» (من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف) تصب فى خزائن البنك المركزى. وخصصت هذه الأموال التى يديرها البنك المركزى (من جانب المانحين) للواردات السلعية، ولكن يبدو مرجحاً أن حصة كبيرة من هذه «القروض سريعة الدفع» قد حولها النظام (ومختلف أجنحته السياسية) إلى شراء العتاد العسكرى (من جنوب إفريقيا ومصر وأوربا الشرقية)[١٥] واشتريت بنادق الكلاشينكوف والمدفعية الثقيلة ومدافع الهاون إلى جانب حزم المعونات العسكرية الثنائية التى قدمتها فرنسا، والتى كان من بين ما شملته صواريخ ميلان وأبيلا (فضلاً عن طائرة ميستير فالكون نفاثة لاستخدام الرئيس هابيار بمانا الشخصى)[١٦] . وإلى جانب ذلك فقد اتسعت القوات المسلحة بين يوم وليلة منذ أكتوبر ١٩٩٠ من ٥٠٠٠ رجل إلى ٤٠٠٠٠ رجل، مما تطلب بالحتم (فى ظل ظروف ميزانية التقشف) تدفقاً كبيراً من الأموال الخارجية. وجاء المجندون الجدد أساساً من صفوف العاطلين فى المدن الذين تضخمت أعدادهم كثيراً منذ انهيار سوق البن فى عام ١٩٨٩ . كما اجتذب آلاف الجانحين والشباب الخاملين إلى الميليشيات المدنية المسئولة عن المذابح. ومكن جزء من مشتريات الأسلحة القوات

المسلحة من تنظيم رجال الميلشيات وتسليحهم.

وبشكل عام فمنذ بداية المعارك (التى توافقت زمنياً مع تخفيض سعر العملة و«التدفقات الأولى من الأموال الجديدة» فى أكتوبر ١٩٩٠)ووفق على دفع ما يبلغ ٢٦٠ مليون دولار أمريكى (مع قدر كبير من الإسهامات الثنائية من فرنسا وألمانيا وبلجيكا والجماعة الأوربية والولايات المتحدة). وإذا كانت القروض الجديدة قد أسهمت فى تحرير الأموال لدفع خدمة الدين فضلاً عن تجهيز القوات المسلحة فإن الشواهد توحى بأن جانباً كبيراً من مساعدات المانحين لم يستخدم إنتاجياً أو يوجه إلى تقديم الإغاثة فى المناطق التى أصابتها المجاعة.

وجدير بالذكر كذلك أن البنك الدولى (من خلال رابطة التنمية الدولية التابعة له والميسرة القروض) قد أمر فى عام ١٩٩٢. بخصخصة منشأة الكتروجاز المملوكة للدولة. وكان مفروضاً أن توجه حصيلة الخصخصة إلى خدمة الدين. وبمقتضى اتفاق قرض اشترك فى تمويله بنك الاستثمار الأوربى وصندوق التنمية الفرنسى كان مفروضاً أن تتلقى السلطات الرواندية فى المقابل (بعد تلبية «المشروطيات») مبلغاً متواضعاً هو ٣٩ مليون دولار أمريكى يمكن أن ينفق بحرية على الواردات السلعية[١٧]. كما شملت الخصخصة التى نفذت فى قلب الحرب الأهلية عمليات فصل للعاملين وارتفاعاً مباشراً فى سعر الكهرباء مما زاد فى شل المرافق العامة فى الحضر. ونفذت عملية خصخصة مماثلة لروانداتل.. شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية المملوكة للدولة والتابعة لوزارة النقل والمواصلات.. فى سبتمبر ١٩٩٣[١٨].

وراجع البنك الدولى بعناية برنامج الاستثمار العام الراوندى. وبعد فحص مذكرات المشاريع أوصى بحذف أكثر من نصف مشاريع الاستثمار العام فى البلاد. وفى مجال الزراعة طالب البنك الدولى بتخفيض كبير فى استثمارات الدولة، بما فى ذلك التخلى عن برنامج استصلاح أراضى المستنقعات الداخلية الذى كانت الحكومة قد بدأته استجابة للنقص الشديد فى الأراضى الصالحة للزراعة (واعتبره البنك الدولى غير مربح). وفى القطاعات الاجتماعية اقترح البنك الدولى ما سمى «ببرنامج الأولويات» (بمقتضى «شبكة الأمان الاجتماعى») القائم على

زيادة الكفاءة و«تخفيف العبء المالى على الحكومة» عن طريق اقتضاء رسوم المستخدمين، وتسريح المدرسين وعمال الصحة، والخصخصة الجزئية للصحة والتعليم.

ولاشك أن بوسع البنك الدولى أن يزعم أن الأمور كانت ستكون أسوأ لو لم يعتمد السيناريو الثانى. وتلك هى «حجة لولا ذلك» المزعومة. إلا أن هذا التدليل يبدو سخيفاً بوجه خاص فى حالة رواندا، إذ لم تبد أى حساسية أو انشغال بالانعكاسات السياسية والاجتماعية المحتملة للعلاج الاقتصادى بالصدمة الذى طبق فى بلد على حافة الحرب الأهلية، فقد استبعد فريق البنك الدولى بوعى «المتغيرات غير الاقتصادية» من «محاكاتهم».

وإذا لم يكن من الممكن اعتبار جماعة المانحين مسئولة مسئولية مباشرة عن المذابح العرقية والحصيلة الدامية للحرب الأهلية الرواندية فإن تدابير التقشف مصحوبة بأثر عمليات تخفيض سعر العملة التى رعاها صندوق النقد الدولى قد أسهمت فى إفقار الشعب الرواندى فى وقت من الأزمة السياسية والاجتماعية الحادة.. وأدى التلاعب العمدى بقوى السوق إلي تدمير النشاط الاقتصادى ومعاش الناس، وغذى البطالة، وخلق وضعاً من المجاعة العامة واليأس الاجتماعى.

الإبادة الاقتصادية

إن إلقاء اللوم على الحقد القبلى عميق الجذور لا يعفى فحسب حكومات مجموعة السبعة والمانحين وإنما يشوه كذلك عملية التحلل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى شديد التعقيد التى تؤثر على أمة بأسرها تبلغ سبعة ملايين نسمة. غير أن رواندا ليست سوى واحدة من كثير من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التى واجهت محنة مماثلة (ففى بوروندى مثلاً تنتشر المجاعة والمذابح العرقية). وفى كثير من النواحى يبدو تخفيض سعر العملة فى عام ١٩٩٠ بمثابة «حالة اختبار معملى» و«إشارة خطر» مهددة لتخفيض سعر فرنك إفريقيا الوسطى والغربية الذى نفذ بتعليمات من صندوق النقد الدولى والخزانة الفرنسية فى يناير ١٩٩٤ وبنفس القدر، وهو ٥٠ فى المائة.

وفى الصومال فى أعقاب «عملية إعادة الأمل» كان غياب برنامج انعاش

اقتصادى حقيقى لدى بعثة المعونة الأمريكية فى مقدشيو ـ اللهم إلا تقديم إغاثة عاجلة قصيرة الأجل ومعونة غذائية ـ هو العقبة الرئيسية أمام إنهاء الحرب الأهلية وإعادة بناء البلاد (انظر الفصل الرابع). وفى الصومال، ونتيجة لفائض معونات الإغاثة التى نافست الإنتاج المحلى، بقى المزارعون فى معسكرات الإغاثة بدلاً من أن يعودوا إلى قراهم. فما هى دروس رواندا؟ فى الوقت الذى تستعد فيه المنظمات الإنسانية لعودة اللاجئين كانت آفاق إعادة بناء الاقتصاد الرواندى بعيداً عن الإطار الذى يحدده صندوق النقد الدولى ودائنى راوندا الدوليين آفاقاً معتمة. فحتى لو أقيمت حكومة واحدة وطنية، وأمكنت كفالة أمن اللاجئين الشخصى، فليس لدى المليونى رواندى المحشورين فى معسكرات زائير وتنزانيا ما يعودون له، ولا ما يتطلعون إليه: فالأسواق الزراعية قد دمرت، وإنتاج الأغذية المحلى واقتصاد البن قد تمزقا، والعمالة الحضرية والبرامج الاجتماعية قد محيت. وستتطلب إعادة بناء رواندا «برنامجاً اقتصادياً بديلاً» تنفذه حكومة ديموقراطية حقة (تقوم على التضامن بين الأعراق ودون تدخل من المانحين). ومثل هذا البرنامج يفترض مسبقاً إلغاء الدين الخارجى، مع تدفق غير مشروط للمعونة الدولية. كما أنه يفترض رفع قيد تقشف الميزانية الذى فرضه صندوق النقد الدولى، وتعبئة الموارد المحلية، وتوفير قاعدة إنتاجية مأمونة وثابتة لسكان الريف.

الحواشى

(١) ألغى نظام حصص الصادرات فى منظمة البن الدولية فى أعقاب اجتماعات فلوريدا فى يوليو ١٩٨٩. وهبط سعر (الفوب) فى مومباسا من ١,٣١ دولاراً للرطل فى مايو ١٩٨٩ إلى ٠,٦٠ دولاراً أمريكياً فى ديسمبر، "Marchés /tropicaux"، ١٨ مايو ١٩٩٠، ص ١٣٦٩، و٢٩ يونيو ١٩٩٠، ص ١٨٦٠.

(٢) See Jean Rumiya, Le Rwanda sous le régime du mandat belge (1916 - 1931) L'Harmattan, Paris, 1992, pp. 220-26; Andre Guichaoua, Destins paysans et politique agraires en Afrique centrale, L'Harmattan, Pris, 1989.

(٣) See Ferdinand Nahimana, Le Rwanda, Emergenced d'un Etat, L'Harmattan, Paris, 1993.

(٤) New African, June 1994, p. 16.

(٥) See United Nations Conference on the Least Developed Countries, Country Presentation by the Government of Rwanda, Geneva, 1990, p. 4. See also République Randaise, Ministere des Finances et de l'Economie, L'Economie rwandaise, 25 ans d'efforts (1962-87), Kigali, 1987.

(٦) See the study of A. Guichaoua, Les paysan et l'investissement-travail au Burundi et au Rwanda, Bureau international du Travail, Geneva, 1987.

(٧) United Nations Conference on the Least Developed Countries, op. cit., p. 2.

(٨) كان مفروضاً أن يحدث نمو يبلغ ٥ فى المائة فى الصادرات بمقتضى السيناريو الثانى مقابل ٢,٥ فى المائة بمقتضى السيناريو الأول.

(٩) منح إعفاء من الدين يبلغ ٤٦ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٩.

(١٠) البنك الدولى «جداول الديون العالمية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤»، واشنطن دى سى، ص ٣٨٣. وقد زاد الدين القائم بأكثر من ٤٠٠ فى المائة منذ عام ١٩٨٠ (من ١٥٠,٣ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ إلي ٨٠٤,٣ مليون دولار فى عام ١٩٩٢).

(١١) See Myriam Gervais, "Etude de la pratique des ajustements au Niger et au Rwanda", Labour, Capital and Society, Vol. 26. No. 1, 1993, p. 36.

(١٢) هذا الرقم تقدير متحفظ Economist Intelligencde Unit. Country Profile, Rwanda/Burundi 1993/1994, London, 1994, p. 10

(١٣) أوصى البنك الدولى بتخفيض ثالث لسعر العملة فى عام ١٩٩٣ بنسبة ٣٠ فى المائة كوسيلة لإلغاء ديون «صندوق التسوية».

(١٤) قدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى عام ١٩٩٣ أن أكثر من مليون شخص قد أصابتهم المجاعة "Marches Tropicaux"، ٢ أبريل ١٩٩٣، ص ٨٩٨. وأشار بيان لمنظمة الأغذية الزراعية (الفاو) فى مارس ١٩٩٤ إلى انخفاض يبلغ ٣٣ فى المائة فى إنتاج الأغذية فى ١٩٩٣. انظر "Marchés tropicaux" ٢٥ مارس ١٩٩٤، ص ٥٩٤.

(١٥) لا يوجد بيان رسمى أو تقرير صحفى أو ينكر توجية معونة ميزان المدفوعات إلى المصروفات العسكرية. ويذكر مركز مراقبة حقوق الإنسان فى واشنطن أن مصر اتفقت مع كيجالى على توريد ما قيمته ٦ ملايين دولار من العتاد العسكرى. وبلغت الصفقة مع جنوب إفريقيا ٥,٩ مليون دولار أمريكى، انظر "Marchés tropicaux"، ٢٨ يناير ١٩٩٤، ص ١٧٣.

(١٦) انظر New African، يونيو ١٩٩٤، ص ١٥. وانظر كذلك الحديث مع كوليت بريكمان عن معونة فرنسا العسكرية "Archipel" العدد ٩، يوليو ١٩٩٤، ص ١.

(١٧) انظر "Marchés tropicaux"، ٢٦ فبراير ١٩٩٢، ص ٥٦٩.

(١٨) انظر "Marchés tropicaux"، ٨ أكتوبر ١٩٩٣، ص ٢٤٩٢.

الجـزء الثالـث

جنـــوب آسيـــا
وجنوبها الشرقى

الفصل السادس

الهنـــد :

« الحكم غير المباشر » لصندوق النقد الدولى

للحكم غير المباشر فى الهند تاريخ طويل: فقد كانت ولايات الراجات والأمراء تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتى تجاه الحكومة الاستعمارية البريطانية. وعلى العكس ففى ظل وصاية صندوق النقد الدولى - البنك الدولى يقدم وزير مالية الاتحاد تقاريره مباشرة إلى رقم ١٨١٨ شارع NW-H فى واشنطن دى سى، متجاوزاً البرلمان والعملية الديموقراطية، وأصبح نص ميزانية الاتحاد - الذى يضعه رسمياً البيروقراطيون الهنود فى نيودلهى - وثيقة مكررة زائدة، وأحكامهاالرئيسية متضمنة فى اتفاقات القروض الموقعة مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

مقدمة

لم تكن الكفالة التى قدمها صندوق النقد الدولى لحكومة حزب المؤتمر برئاسة ب. ف. ناراسيمها فى عام ١٩٩١ تشيرلدى الوهلة الأولى إلى انهيار اقتصادى كبير وتحلل للمجتمع المدنى شبيه بما حدث فى كثير من البلدان التى أصابتها الديون فى أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية، والتى تخضع «للعلاج بالصدمة» على

يد صندوق النقد الدولى. وفى حين أن الهند لم تعان تضخماً زائداً، ولا انهياراً فى سوق عملاتها الأجنبية، فقد كان الأثر الاجتماعى فى بلد يضم ٩٠٠ مليون نسمة مدمراً: ففى الهند أثر برنامج صندوق النقد الدولى الذى بدأ فى يوليو ١٩٩١ تأثيراً مباشراً على معيشة مئات الملايين من الناس. وظهرت شواهد على جوع مزمن منتشر وإملاق اجتماعى نشأ مباشرة عن تدابير الاقتصاد الكلى.

وقد تحرك برنامج صندوق النقد الدولى ـ البنك الدولى فى الهند مع سقوط حكومة جاناتا دال التى يرأسها ف. ب. سنغ فى عام ١٩٩٠، واغتيال راجيف غاندى أثناء الحملة الانتخابية فى ناميل نادو فى عام ١٩٩١، واضطرت الحكومة إلى أن تنقل جواً نحو ٤٧ طناً من الذهب إلى خزائن بنك إنجلترا «وديعة تأمين» لتلبية اشتراطات الدائنين الدوليين[١]. وكان هدف اتفاق صندوق النقد الدولى الذى نفذ بعد ذلك بقليل هو فى أفضل الأحوال إعطاء مهلة قصيرة لالتقاط الأنفاس: فمع وجود دين يزيد عن ٨٠ مليار دولار أمريكى لم تكن قروض صندوق النقد الدولى والبنك الدولى (التى خصصت أصلاً لسداد الدائنين الدوليين) تكاد

توفر الأموال اللازمة لتمويل ستة أشهر من خدمة ادين.

وكانت «الجراحة الاقتصادية» التي أوصى بها صندوق النقد الدولي بمقتضى السياسة الاقتصادية الجديدة تلزم الحكومة الهندية بتخفيض الإنفاق على البرامج الاجتماعية (بما فيها المعونات للمواد الغذائية) وبيع المنشآت العامة الأكثر ربحاً «بسعر جيد» إلى بيوت الأعمال الكبيرة ورأس المال الأجنبي. وشملت تدابير الإصلاح الأخرى إغلاق عدد كبير مما سمى «المنشآت العامة المريضة»، وتحرير التجارة، وحرية دخول رأس المال الأجنبي، فضلاً عن إصلاحات كبيرة في المؤسسات المصرفية والمالية والهيكل الضريبي.

واستهدف انفاق قرض صندوق النقد الدولي، إلى جانب قرض التكييف الهيكلي الذى قدمه البنك الدولي ووقع في ديسمبر ١٩٩١ (والذى ظلت محتوياته وشروطه سراً من أسرار الدولة) «مساعدة الهند» على تخفيف مصاعب ميزان مدفوعاتها، وتقليل عجز المالية العامة، وتخفيف الضغوط التضخمية. غير أن حزمة صندوق النقد الدولي ـ البنك الدولي أدت إلى نتائج مضادة تماماً: فقد دفعت الاقتصاد إلى ركود تضخمي (زاد سعر الأرز بأكثر من ٥٠ في المائة في الشهور التى أعقبت تدابير عام ١٩٩١ الاقتصادية)، وزادت أزمة ميزان المدفوعات (نتيجة زيادة تكلفة المواد الأولية المستوردة وتدفق الواردات لدعم الاستهلاك الترفي)، فضلاً عن هذا فقد دفع تحرير التجارة ـ مصحوباً بضغط القوة الشرائية الداخلية وحرية دخول رأس المال الأجنبي ـ عدداً كبيراً من المنتجين المحليين إلى الإفلاس.

وأقيم صندوق التجديد الوطني في يوليو ١٩٩١. ولم توفر «شبكة الأمان الاجتماعي» هذه التي صممها مستشارو البنك الدولي ووجهت إلى ما يسمى «بالمجموعات المحرومة» تعويضاً كافياً لما يقدر بأربعة إلى ثمانية ملايين من عمال القطاعين العام والخاص (من بين قوة عمل منظمة تبلغ ٢٦ مليوناً) الذين سرحوا نتيجة البرنامج، واستهدف صندوق التجديد الوطني رشوة المعارضة النقابية. فقد كان مفروضاً تسريح ما يقرب من ثلث العمال في صناعة النسيج، والذبول التدريجي لجانب كبير من صناعة السيارات والصناعات الهندسية مع دخول رأس

المال الأجنبى وإقامة المشاريع المشتركة. وكانت بلدان مجموعة السبعة حريصة على «تصدير انكماشها»، والشركات الغربية واليابانية عبر القومية حريصة على السيطرة على جزء من سوق الهند الداخلية، فضلاً عن التوصل ـ بمساعدة قواعد الجات بشأن حقوق الملكية الفكرية ـ إلى إلغاء قانون براءات الاختراع الهندى، مما سيمكنها من تسجيل براءات منتجات فى الصناعة فضلاً عن الزراعة (من خلال حقوق مربى النباتات)، وبذا تكسب السيطرة الفعلية على حصة كبيرة من الاقتصاد الهندى.

وينبغى ملاحظة أن «سياسات الانسحاب» بصفتها هذه لم تتناول بطريقة جادة مشكلات البيروقراطية وسوءالإدارة الخطيرة فى منشآت القطاع العام، فضلاً عن ضرورة تحديث الصناعة الهندية. وفى حين أنكر صندوق النقد الدولى على الهند إمكانية تطور رأسمالى وطنى مستقل («جدول الأعمال الخفى») إلا أن الإصلاحات لقيت المساندة القوية من أكبر دور الأعمال الهندية (فى تحالف هش مع لوبى الفئة العليا من كبار ملاك الأرض). وتطابقت الشركات من أمثال تاتا وبيرلا بصورة متزايدة مع رأس المال الأجنبى والسوق العالمى أكثر من «المصالح الوطنية». وأصبح الاتجاه هو إلى زيادة تركيز الملكية. وألغى الائتمان التفضيلى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأخذت أسر الأعمال بالمشاركة مع رأس المال الأجنبى ـ تدخل بسرعة عديداً من المجالات التى كانت من قبل مقصورة على الصناعة الصغيرة (أى الوحدات الصناعية الصغيرة).

ونظرت الشركات الصناعية الكبيرة إلى مايسمى «سياسة الانسحاب» التى اقترحتها الحكومة وصندوق النقد الدولى باعتبارها «فرصة لتغيير قوانين العمل، وللتخلص من عمالنا. فمن الأربح بالنسبة لنا أن نتعاقد من الباطن مع المصانع الصغيرة التى تستخدم عمالاً عارضين وغير منظمين»(٢)، فقد كانت شركة باتا ـ شركة الأحذية متعددة الجنسية ـ تدفع لعمالها الصناعيين النقابيين ٨٠ روبية فى اليوم (٣ دولارات أمريكية). ومع إصلاحات قوانين العمل سيكون فى وسعها تسريح عمالها والتعاقد من الباطن مع عمال أحذية مستقلين بما لا يزيد عن ٢٥ روبية فى اليوم (دولار واحد). وفى صناعة الجوت والصناعات الهندسية الصغيرة

وصناعة الملابس مالت الشركات الاحتكارية الكبيرة إلى التعاقد من الباطن، مقللة بذلك قواها العاملة فى القطاع الحديث.

سحق فقراء الريف والحضر

وبدلاً من توسيع قوانين العمل لتحمى العمال العرضيين والموسميين اقترح برنامج صندوق النقد الدولى «مساعدة الفقراء» بنبذ قوانين العمل كلية لأن «هذه القوانين تحابى ارستقراطية العمال» و«تميز ضد» القطاعات غير النقابية من قوة العمل. ولم تنظر الحكومة ولا صندوق النقد الدولى للأثر الاجتماعى الواسع للسياسة الاقتصادية الجديدة على العمال الزراعيين والحرفيين والمنشآت الصغيرة.

فأكثر من ٧٠ فى المائة من الأسر الريفية فى الهند مزارعون هامشيون أو عمال زراعيون معدمون، يمثلون مايزيد عن ٤٠٠ مليون نسمة. وفى الأراضى المروية يستخدم العمال الزراعيون ٢٠٠ يوم فى السنة، وفى الأراضى البعلية نحو ١٠٠ يوم. وكان الإلغاء التدريجى لإعانات الأسمدة (وهو شرط صريح فى اتفاق صندوق النقد الدولى)وزيادة أسعار المدخلات الزراعية والوقود يدفع أعداداً كبيرة من صغار ومتوسطى المزراعين إلى الإفلاس، فقد صعدت أسعار الأسمدة الكيميائية بنسبة ٤٠ فى المائة فى أعقاب «السياسة الاقتصادية الجديدة» فى عام ١٩٩١ مباشرة.

وأخذ ملايين العمال الزراعيين المعدمين الذين ينتمون إلى الطوائف المنبوذة والمتخلفة بدورهم - وهم أصلاً دون خط الفقر الرسمى - ينسحقون تحت وطأة السياسة الاقتصادية الجديدة لمانموهان سنغ وزير المالية، وهؤلاء هم «منبوذو السياسة الاقتصادية» بالنسبة لطائفة الصفوة العليا بعد الهاريجانا أناساً لا يؤبه بهم. وقد أغفل عمداً أثر «الدواء الاقتصادى» لصندوق النقد الدولى على هذه القطاعات من قوة العمل. وفى نظر صندوق النقد الدولى والحكومة لم تكن هناك «سياسات انسحاب» للقطاعات غير المنظمة. وعلى حد قول ماموهان سنغ وزير المالية فإن: «الصناعات المنزلية لا تواجه مشكلة لأن الأجور ستنخفض»[٣].

ففى تاميل تادو على سبيل المثال كان الحد الأدنى الذى حددته حكومة الولاية لأجر العمال الزراعيين هو ١٥ روبية يومياً (٠,٥٧ دولاراً أمريكياً) فى عام ١٩٩٢. إلا أن قوانين العمال لم تكن تنفذ، وكانت الأجور الفعلية التى يتقاضها

عمال الزراعة (باستثناء فترة الحصاد) أقل كثيراً من الحد الأدنى للأجر اليومى : ففى شتل الأرز مثلاً كان العمال يتقاضون ما بين ٣ و ٥ روبيات فى اليوم، وفى أعمال البناء الثقيلة كان الرجال يتقاضون مابين ١٠ و ١٥ روبية والنساء يتقاضين ما بين ٨ و ١٠ روبيات[٤]. وكان تشريع الحد الأدنى للأجور غير فعال إلى حد كبير فى حماية حقوق العمال الزراعيين، ربما باستثناء ولايتى كيرالا والبنجاب الغربية.

وفى الطريق الوطنى بين حيدر آباد ـ بنجالور يستطيع المرء أن يشهد العمال الأطفال فى مناجم الحجر الجيرى فى (دهون) ينقلون أحمالاً ثقيلة فى سلال البامبو فوق سلم يبلغ نحو ٦٠ درجة حيث يفرغ الحجر الجيرى فى أفران حجرية طويلة، ويتقاضى العمال الكبار والأطفال ٩,٥ روبية فى اليوم، ولم تحدث زيادة فى الأجور منذ ميزانية الاتحاد فى يوليو ١٩٩١. «وعلينا أن نعمل هنا بالرغم من الأدخنة السامة والحرارة والغبار.. فالأجور أعلى منها فى المزارع...»[٥]

«القضاء على الفقراء» عن طريق الموت جوعاً

فى فترة ما بعد الاستقلال كانت وفيات الجوع قاصرة أساساً على المناطق القبلية المتطرفة (مثل تريبورا أوناجالاند). ولم يعد هذا هو الوضع، فهناك شواهد على أن المجاعة أصبحت واسعة منذ اعتماد «السياسة الاقتصادية الجديدة» فى عام ١٩٩١. وتمكننا دراسة أجريت لوفيات الجوع بين ناسجى الأنوال فى جماعة ريفية غنية مزدهرة نسبياً فى أندرا برادیش فى الأشهر التى أعقبت تنفيذ «السياسة الاقتصادية الجديدة» لعام ١٩٩١ من أبرز آليات الانفاذ الكامنة خلف البرنامج الذى يرعاه صندوق النقد الدولى : فمع تخفيض سعر العملة وإلغاء الضوابط على صادرات الخيوط القطنية للتصدير أدت القفزة فى السعر المحلى لخيوط القطن إلى انهيار المعدل الذى يدفعه الوسيط للناسج عن كل «باشام» (٢٤ متراً) (نتيجة نظام الانسحاب).

«كان بوسع رادها كريشنا مرثى وزوجته أن ينسجا ما بين ثلاثة باشامات وأربعة فى الشهر تجب دخلاً ضئيلاً يبلغ ٣٠٠ ـ ٤٠٠ روبية لأسرة من ستة أشخاص، ثم جاءت ميزانية الاتحاد فى ٢٤ يوليو ١٩٩١، وقفز سعر خيوط القطن، ونقل

العبء إلى النساج، وهبط دخل أسرة راداها كريشنا مرثى إلى ٢٤٠ ـ ٣٢٠ روبية فى الشهر»[٦].

وقد توفى رادها كريشنا موراثى من قرية جولابلى بقسم جانتر جوعاً فى ٤ سبتمبر ١٩٩١. وفيما بين ٣٠ أغسطس، و١٠ نوفمبر ١٩٩١ سجلت ٧٣ حالة وفاة جوعاً فى قسمين فقط من أقسام أندرا براديش، وهكذا فإن برنامج صندوق النقد الدولى ـ البنك الدولى بدلاً من «القضاء على الفقر» كما زعم لويس بريستون رئيس البنك الدولى فى ذلك الحين قد أسهم فى الواقع فى «القضاء على الفقراء». وإلى جانب زيادة تبلغ ٥٠ فى المائة فى سعر الأرز (نتيجة تخفيض سعر العملة وإلغاء دعم المواد الغذائية والأسمدة) فقد انخفض الكسب الحقيقى لعمال الأنوال اليدوية بأكثر من ٦٠ فى المائة فى فترة الشهور الستة التى أعقبت اعتماد برنامج صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩١[٧]. وهناك نحو ٣,٥مليون عامل نول يدوى فى الهند يعولون نحو ١٧ مليون نسمة.

ويسود وضع مماثل فى معظم الصناعات الصغيرة الريفية والصناعات المنزلية الحضرية نتيجة نظام الانسحاب. وعلى سبيل المثال يوجد فى الهند أكثر من مليون من عمال صقل الماس يعولون ما يقرب من خمسة ملايين نسمة. وتستورد بيوت تصدير الماس الكبيرة فى بومباى الماس الخام من جنوب إفريقيا، وتتعاقد عليه من الباطن من خلال وسطاء مع الورش الريفية فى ماهاراشترا. وتصقل ٧ من كل ١٠ ماسات تباع فى أوربا الغربية والولايات المتحدة فى الهند. وفى حين يقال فى البلدان الغنية أن الماس هو «أفضل صديق للفتيات» فإن الفقر هو المدخل الضرورى لهذا النشاط التصديرى المربح فى الهند: على حد تعبير أحد كبار مصدرى الماس.

«فصناعة الجوهرات عمل رخيص... [وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية] لكننا لم نزد ما ندفعه بالروبية إلى عمال الريف. ومع تخفيض سعر العملة انخفضت تكاليف العمل بالدولار وأصبحنا أكثر قدرة على المنافسة، ونحن ننقل بعض أرباحنا للعملاء فيما وراء البحار...»[٨].

صندوق النقد الدولى يدعم الاستغلال الطائفى

أوصى صندوق النقد الدولى ـ البنك الدولى بإلغاء تشريع الحد الأدنى للأجور،

فضلاً عن عدم ربط الدخول بالأسعار، وأسهم «تحرير» سوق العمل المقترح فى تعزيز العلاقات الاجتماعية الاستبدادية، وبذا أضفى فى الممارسة مزيداً من المشروعية على الاستغلال الطائفى وشبه العبودية وعمل الأطفال. وكان الاتجاه فى ظل توجيهات البنك الدولى نحو نزع الملكية (من خلال الإلغاء الرسمى للحدود القصوى لملكية الأرض) فضلاً عن نزع ملكية مشاعات القرى على أيدى كبار الملاك والكولاك. وأسهم التحرير المصرفى (بقضائه على تعاونيات الائتمان الريفية) فى تعزيز قوة المرابين فى القرى[٩].

وتحول برنامج صندوق النقد الدولى إلى أداة «للإبادة الاقتصادية»: فقد كان مئات الملايين من الناس (عمال الزراعة، الحرفيين، صغار التجار إلخ...) يعيشون على دخول بالنسبة للفرد تقل عن ٥٠ سنتاً فى اليوم (مع ارتفاع الأسعار المحلية - فى منطق تدابير صندوق النقد الدولى إلى المستويات العالمية)[١٠]. وكانت الزيادة التى تبلغ أكثر من ٥٠ فى المائة فى أسعار الأرز والقمح (فى العام الذى أعقب «السياسة الاقتصادية الجديدة» فى يوليو ١٩٩١)، مصحوبة بانخفاض متوسط أيام العمل فى كل من الزراعة البعلية والمروية، تدفع قطاعات واسعة من سكان الريف إلى «الجوع المزمن»، وهى عملية لم يسبق لها مثيل فى هذا الحجم منذ المجاعات الكبرى فى البنغال فى أوائل الأربعينيات[١١]. وبالعكس اقترن الانخفاض فى استهلاك الأغذية الداخلى بزيادة فى صادرات الأرز، وكما تقول شركة تاتا للصادرات.

.... كان تخفيض سعر العملة مفيداً جداً لنا: فإلى جانب إلغاء القيود الكمية على صادرات الأرز نتوقع زيادة مبيعاتنا من الأرز فى السوق العالمى بنسبة ٦٠ فى المائة[١٢].

الفقر يدعم الصادرات إلى البلدان الغنية

تتغذى إصلاحات صندوق النقد الدولى - البنك الدولى على فقر الناس، وعلى انكماش السوق الداخلية. ورغم أن تعداد سكان الهند يزيد كثيراً عن مجموع تعداد بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (٧٥٠ مليون نسمة) فإن الإصلاحات الاقتصادية تستتبع إعادة توجيه رئيسية للاقتصاد الهندى نحو

التصدير، فالسوق الصالحة الوحيدة ـ فى منطق برنامج التكييف الهيكلى ـ هى سوق البلدان الغنية. ويضغط برنامج صندوق النقد الدولى الاستهلاك المحلى ويعيد توجيه النظام الإنتاجى الهندى نحو السوق الدولية، فالفقر أحد مدخلات جانب العرض: فتكاليف العمل بالدولار منخفضة، والقوة الشرائية الداخلية منخفضة، وعلى سبيل المثال هبطت مبيعات النسيج فى الهند ـ بعد تدابير ١٩٩١ التى يرعاها صندوق النقد الدولى ـ إلى ٨ أمتار للفرد سنويا (١٦ متراً فى ١٩٦٥، و١٠ أمتار فى ١٩٨٥)، وهو مالا يكاد يكفى سارياً وبلوزة.

نحو الانهيار السياسى

ومع وجود الحركات الانفصالية النشطة فى كشمير والنبجاب وأسام والاضطرابات فى أمريستار، والهدنة المزعزعة على طول «خط المراقبة» مع باكستان، أسهم الدواء الاقتصادى الذى قدمه صندوق النقد الدولى فى زيادة الاستقطاب فى المجتمع الهندى، وإمكان خلق الظروف المسبقة لانهيار الاتحاد الهندى. وأدت إجراءات التقشف التى فرضها صندوق النقد الدولى إلى تفاقم التوترات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وبشكل أعم أسهم البرنامج الاقتصادى فى زيادة مرارة النزاعات الدينية والعرقية.

وفى أعقاب الإصلاحات ظل حزب المؤتمر منقسماً بشدة بشأن السياسة لاقتصادية، ووقف عديد من وزراء الحكومة صراحة ضد حزمة صندوق النقد الدولى. وفضلاً عن ذلك فقد أضعفت الزيادة فى أسعار المواد الغذائية التأييد القاعدى لحزب المؤتمر فى حين شوه تقاربه من إسرائيل منذ حرب الخليج (وجزئياً تحت ضغط الولايات المتحدة) صورته كحزب علمانى، مما أدى إلى تقوية حزب الرابطة الإسلامية.

ويتغذى كل من الأصوليين الإسلاميين والهندوس على فقر الجماهير، فقد طنطن حزب المعارضة الرئيسى، حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسى بإدانة سياسة «الباب المفتوح» التى تتبعها الحكومة. وأثارت حركة راشتريا سوايام سيفاك سنغ (الحركة السلفية الأم لحزب بهاراتيا) شعار «السواديشى» (الاعتماد على الذات) الذى كان يرفعه المهاتما غاندى، ودعت إلى المقاطعة الواسعة للبضائع الأجنبية،

وفى المقابل تخشى الجبهة الوطنية والجبهة اليسارية التى يقودها الحزب الشيوعى الهندى (الماركسى) أن يؤدى سقوط حكومة الأقلية التى يشكلها حزب المؤتمر إلى تولى حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسى للحكومة. وفى عام ١٩٩٦، ومع هزيمة حزب المؤتمر فى الانتخابات البرلمانية شكل حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسى الحكومة.

الحكم غير المباشر لصندوق النقد الدولى

أقامت البيروقراطية الموجودة فى واشنطن «حكومة موازية» فى الهند تستند إلى هذه الانقسامات الاجتماعية والدينية والعرقية الداخلية («فرق تسد»)، ومنذ فترة الطوارئ فى منتصف السبعينيات، وبقوة أكبر منذ عودة أنديرا غاندى إلى السلطة فى عام ١٩٨٠، تولى مستخدمون سابقون فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى المناصب الاستشارية الرئيسية فى وزارات الحكومة المركزية، فليس بالغريب أن يشعر صندوق النقد الدولى بأنه:

> «...كان من السهل عموماً التفاوض مع المسئولين الهنود.. بالمقارنة ببلدان العالم الثالث الأخرى حيث ترى كثيراً من الوجوه الكالحة على مائدة التفاوض، فقد كان الفكر الاقتصادى فى نفس الاتجاه إلى حد كبير، وكان موقفهم أكثر تصالحاً»(١٣).

وأقيم نظام رقابة ربع سنوى تحت الإشراف الوثيق لصندوق النقد الدولى، وبمقتضى نظام الحاسب الآلى هذا فى وزارة المالية يتمكن موظفو صندوق النقد الدلى والبنك الدولى من الوصول إلى بيانات الاقتصاد الكلى فيما لا يزيد عن ستة أسابيع بعد انتهاء ربع السنة. وعلى حد قول ضابط اتصال صندوق النقد الدولى فى نيودلهى: «إننا نأخذ عملية الرقابة مأخذاً جدياً تماماً، ونحن نفحص كل المعلومات التى نحصل عليها... ونحرص جيداً على ألا يغشونا (الحكومة)». ويخضع صندوق النقد الدولى نحو ٤٠ من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية للتحقق ربع السنوى:

> كما أدرجنا فى الاتفاق عشر «مؤشرات هيكلية»، وهى ليست شروطاً صريحة لاتفاق القرض، بل هى تنتمى إلى مجالات الإصلاح

الهيكلى الأوسع التى نريد من الحكومة تناولها [فى مفاوضات القروض المقبلة]»[١٤].

ورغم الأهداف المحددة بالنسبة لعجز المالية العامة (المتضمنة فى اتفاقات القروض) فإن الغاية الرئيسية لصندوق النقد الدولى هى مع هذا وضع عملية الانهيار الضريبى موضع التنفيذ، وإقامة نظام يضع الحكومة فى خفاق بحيث لا تعود تسيطر على الأدوات الرئيسية للسياسة المالية والنقدية. وقد أحبطت هذه الشروط منذ البداية تقريباً إمكانية النمو الاقتصادي. غير أن صندوق النقد الدولى لم يعبأ كثيراً بالأرقام، فالحق أن «المؤشرات الهيكلية» وليس الأهداف الكمية هى المهمة حقاً، وما يهم هو التوافق مع أشياء مفهومة للجانبين لكنها ليست واردة صراحة فى شروط اتفاق القرض: «لابد أن تعطينا الحكومة «أمارات» على أنها تسير فى الاتجاه الصحيح ...»[١٥].

وداخل إطار «علاقة» الحكومة بالمؤسسات القائمة فى واشنطن وضعت مشاريع وثائق سياسة الحكومة الرئيسية مباشرة فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى نيابة عن وزارة المالية الاتحادية. وفى هذا الصدد حرصت الصحافة الهندية على أن تبين (بقدر من الفكاهة) أن مذكرة السياسات الاقتصادية فى ٢٧ أغسطس ١٩٩١ (وهى وثيقة رئيسية فى اتفاق الحكومة الأولى مع صندوق النقد الدولى) وكذلك الخطاب الموجه إلى ميشيل كامديسوس مدير عام صندوق النقد الدولى قد صيغت «بالأسلوب الأمريكى» (والأرجح على أيدى موظفين فى واشنطن) وليس بالأسلوب والهجاء المألوف لدى البيروقراطيين الهنود[١٦]: «نعم يا سيدى إن هناك أخطاء رهيبة فى القواعد والهجاء والتركيب، لكننى لم أطبعها، لقد جاءت من البنك الدولى لكى توقعوها»[١٧]. وقبل بضعة أيام من الخطاب عن ميزانية الاتحاد فى لوك سابها فى ٢٩ فبراير ١٩٩٢ أصبح واضحاً أن اقتراحات الميزانية الرئيسية لم «تسرب» فحسب على يد وزير المالية فى خطاب إلى لويس بريستون رئيس البنك الدولى، ولكن الأهم من ذلك أن الميزانية كانت بالفعل جزءاً لا يتجزأ من المشروطيات الواردة فى اتفاق قرض التكييف الهيكلى الذى وقع مع البنك الدولى فى ديسمبر ١٩٩١[١٨].

الحواشى

(١) انظر M.K. Pandhe "surrender Of India's Sovereingnty & Self relience". Progressive Printers, New Delhi, 1991, P.2

(٢) مقابلة مع صناعى كبير فى بومباى، يناير ١٩٩٢.

(٣) مقابلة مع مانوهان سنغ وزير المالية، نيودلهى، يناير ١٩٩٢.

(٤) مقابلات مع قادة منظمات العمال الزراعيين فى تاميل نادو، فبراير ١٩٩٢.

(٥) انظر "Around a kiln, The Child Labourers of Dhore", Frontlinc" 13 March 1992, P.2

(٦) انظر الدراسة الممتازة بقلم ك. ناراج وآخرون "Starvation Deaths P. 81, 6 December 1991, Frontline - "in Andhra Pradis"

(٧) المصدر السابق.

(٨) مقابلة فى أحد بيوت تصدير الماس فى بومباى، يناير ١٩٩٢.

(٩) كان تقرير لجنة ناراسيمهان «الهند : تقرير القطاع المالى» «صورة طبق الأصل» من مقترحات البنك الدولى، انظر بحث س. سانهار لتقرير ناراسيمهان فى «انديان اكسبريس»، ٨ ديسمبر ١٩٩١.

(١٠) بالنسبة لأغلبية السكان الريفيين والحضريين يقل دخل الأسرة (التى تضم من خمسة إلى ستة أفراد) عن ١٠٠٠ روبية شهرياً، أى دخل بالنسبة للفرد يقل عن ٧ روبيات يومياً (أى أقل من ٣٠ سنتاً أمريكياً).

(١١) يذكر المكتب الوطنى لمراقبة التغذية أن أبحاث الغذاء والتغذية التى أجريت فى ١٩٧٧ و١٩٨٩ قد تشير إلى بعض التحسن فى حالات سوء التغذية «الحادة» بين الأطفال. ورغم أن الفقر المدقع قد انخفض فى الهند ـ طبقاً لهذه الأرقام ـ فقد ظلت مستويات متوسط الفقر عالية جداً. انظر Starvation Deafhs and Chronic deprivation, p. 81, 6 December 1991, Frontline، ويعرف التضور المزمن بأنه «وضع يعيش فيه الناس على وجبات شديدة العجز فى الطاقة لفترة زمنية طويلة» frontline P. 79. 6 December 1991.

(١٢) مقابلة فى شركة تاتا للصادرات فى بومباى، يناير ١٩٩٢.

(١٣) مقابلة مع ضابط اتصال صندوق النقد الدولى فى دلهى، يناير ١٩٩٢.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) انظر Praful Bidwany "Times of India", 18 December 1991

(١٧) انظر لاكسمان (رسام الكاريكاتير الشهير) في "Times of India" نقلا عن "Structural Public- Interest Resarch " Adjustment, Who Realy Pays.

(١٨) "Economic Times", 28 February 1992, p.1.

الفصل السابع

بنجلاديش: تحت وصاية كونسورتيوم « المعونة »

الانقلاب العسكرى فى عام ١٩٧٥

أدى الانقلاب العسكرى فى أغسطس ١٩٧٥ إلى اغتيال الرئيس مجيب الرحمن وتنصيب طغمة عسكرية، ولقى مدبرو الانقلاب المساعدة من شخصيات رئيسية فى مخابرات الأمن الوطنى فى بنجلاديش ومكتب وكالة المخابرات المركزية فى السفارة الأمريكية فى دكا[1]. وفى الشهور التى سبقت مؤامرة الاغتيال كانت وزارة الخارجية الأمريكية قد وضعت بالفعل إطاراً «لانتقال سياسى مستقر» يجرى فى أعقاب استيلاء الجيش على السلطة.

وأقرت مؤسسات بريتون وودز بقوة مبادرة واشنطن: فقبل أقل من عام من اغتيال الشيخ مجيب كان دائنو دكا الدوليون قد طالبوا بتكوين «كونسورتيوم للمعونة» تحت وصاية البنك الدولى. وفى حين لم يكن برنامج «التكييف الهيكلى» قد بدأ رسمياً بعد فإن الحزمة الاقتصادية لبنجلاديش فى منتصف السبعينيات كانت تحوى معظم مكوناته الأساسية. وفى عديد من النواحى كانت

بنجلاديش «حالة اختبار معملية»، وبلداً يمكن فيه تجربة «الدواء الاقتصادى» لصندوق النقد الدولى على سبيل التجريب (قبل أزمة الدين فى أوائل الثمانينيات). ووضع برنامج تثبيت اقتصادى: أسهم تخفيض سعر العملة وتحرير الأسعار فى تفاقم وضع المجاعة التى نشبت فى عديد من أقاليم البلاد.

وفى أعقاب الإطاحة بالشيخ مجيب واغتياله كانت المساعدة العسكرية الأمريكية المستمرة لبنجلاديش مشروطة بالتزام البلاد بالوصفات السياسية لصندوق النقد الدولى. وبررت وزارة الخارجية الأمريكية برنامج معونتها للنظام العسكرى الجديد على أساس أنه سياسة الحكومة الخارجية كانت «براجماتية وغير منحازة». وأن على الولايات المتحدة أن تدعم عدم الانحياز هذا، وتساعد بنجلاديش فى تنميتها الاقتصادية[٢].

إقامة حكومة موازية

كانت بنجلاديش تحت الإشراف المستمر من جانب جماعة المانحين الدوليين منذ

وصول الجنزال ضياء الرحمن إلى الرئاسة فى عام ١٩٧٥ (والذى اغتيل بدوره فى عام ١٩٨١) وكذلك خلال حكم الجنرال حسين محمد إرشاد (١٩٨٢ - ١٩٩٠)[٣]. وكان جهاز الدولة تحت السيطرة القوية للمؤسسات المالية الدولية و«وكالات المعونة» بالتواطؤ مع العصبة السائدة فى الجيش. وكان «كونسورتيوم المعونة» منذ إنشائه يجتمع سنوياً فى باريس، وتدعى حكومة دكا عادة لإرسال مراقبين لهذا الاجتماع.

وأقام صندوق النقد الدولى مكتب اتصال فى الطابق الرابع من البنك المركزى، ووجد مستشارون للبنك الدولى فى معظم الوزارات. كما لعب بنك التنمية الآسيوى الذى تسيطر عليه اليابان دوراً هاماً فى تشكيل سياسة الاقتصاد الكلى. ومكّن اجتماع عمل شهرى يعقد تحت إشراف مكتب البنك الدولى فى دكا مختلف المانحين والوكالات من أن «تنسق» بكفاءة (خارج الوزارات) العناصر الرئيسية لسياسة الحكومة الاقتصادية.

وفى عام ١٩٩٠ أدت المعارضة المتصاعدة للدكتاتورية العسكرية فضلاً عن استقالة الجنرال حسين محمد إرشاد المتهم بالرشوة والفساد، إلى تكوين حكومة مؤقتة، وإجراء انتخابات برلمانية. إلا أن الانتقال إلى «الديموقراطية البرلمانية» فى ظل حكومة السيدة خالدة ضياء أرملة الرئيس الجنرال ضياء الرحمن لم يؤد إلى تحول كبير فى هيكل مؤسسات الدولة، فقد بقيت الاستمرارية فى كثير من النواحى: وعين كثير من صنائع الجنرال إرشاد السابقين فى مراكز رئيسية فى الحكومة «المدنية» الجديدة.

إقامة ديموقراطية زائفة

أسهمت الإصلاحات الاقتصادية التى رعاها صندوق النقد الدولى فى تعزيز «اقتصاد ريعى» تسيطر عليه النخبة الوطنية، ويعتمد أساساً على التجارة الخارجية، وإعادة تدوير أموال المعونة. ومع عودة «الديموقراطية البرلمانية» عزز أفراد أقوياء داخل الجيش مصالحهم التجارية[٤]. وكان حزب الحكومة - حزب بنجلاديش الوطنى - تحت حماية الطغمة المسيطرة فى الجيش.

ومع عودة الديموقراطية الشكلية فى عام ١٩٩١ أصبحت الشيخة حسنة واجد

ابنة الرئيس المقتول مجيب الرحمن وزعيمة حزب رابطة عوامى قائدة المعارضة. وإذ تركز اهتمام الرأى العام على النزاع البرلمانى بين «الأرملة» و«اليتيمة»، مرت صفقات مجموعات القوة المحلية، بما فيهم أفراد فى الجيش، مع «وكالات المعونة» والمانحين غير ملحوظة تقريباً، وأصبحت جماعة المانحين، باسم «سلامة الحكم» المدافع عن واجهة ديمقوقراطية زائفة تسيطر عليها القوات المسلحة، وتتحالف تحالفاً وثيقاً مع حركة الجماعة الإسلامية السلفية. وأصبحت البيجوم ضياء - فى بعض النواحى - «صنيعة سياسية» أكثر طوعاً من الدكتاتور العسكرى المخلوع الجنرال إرشاد.

الإشراف على تخصيص أموال الدولة

سيطر «كونسورتيوم المعونة» على مالية بنجلاديش العامة. غير أن هذه العملية لا تتمثل فحسب فى فرض التقشف المالى والنقدى: فقد أشرف المانحون مباشرة على تخصيص الأموال، ووضع أولويات التنمية. وحسب ماقاله أحد مستشارى البنك الدولى:

«لم نكن نريد أن نعقد اتفاقاً لكل مشروع استثمار، فما نريده كان هو فرض الانضباط. هل تروق لنا قائمة المشاريع؟ وأى مشاريع ينبغى الإبقاء عليها، وهل هناك «كلاب» فى القائمة؟»

وفضلاً عن هذا فقد اكتسب البنك الدولى - بمقتضى فرض إدارة الموارد العامة (١٩٩٢) - السيطرة على عملية الميزانية بأسرها، بما فيها توزيع المصروفات العامة بين الوزارات، وهيكل المصروفات العملية فى كل وزارة:

«وبالطبع فإننا لا نستطيع أن نكتب لهم الميزانية! فالمفاوضات فى هذا الشأن معقدة. لكننا على أى حال كنا نتأكد من أنهم يسيرون فى الاتجاه الصحيح (...) وكان رجالنا يعملون مع رجال الوزارات ويوضحون لهم كيف توضع الميزانيات[٦].

كما تحكم كونسورتيوم المعونة فى إصلاحات النظام المصرفى التى نفذت فى ظل حكومة السيدة خالدة ضياء، فصدرت الأوامر بالتسريحات، وأغلقت المنشآت

شبه العامة. ومنع التقشف المالى الحكومة من تعبئة الموارد الداخلية، كما اشترط «كونسورتيوم المعونة» إجراء مناقصات دولية. بالنسبة لمعظم مشاريع الاستثمارالعام. وتولت شركات البناء والشركات الهندسية الدولية الكبيرة عملية تكوين رأس المال المحلى على حساب المنشآت على المستوى المحلى.

تقويض الاقتصاد الريفى

وفرض صندوق النقد الدولى كذلك إلغاء الدعم للزراعة، وهى عملية أسهمت منذ أوائل الثمانينيات فى إفلاس صغار المزارعين ومتوسطيهم. وكانت النتيجة زيادة ملحوظة فى عدد المزارعين المعدمين الذين دفعوا إلى أراض هامشية أصابتها السيول المتكررة. وأسهم تحرير الائتمان الزراعى لا فى تجزئة حيازة الأرض فحسب (وهى أصلاً تحت ضغط شديد بفعل الضغوط السكانية) بل كذلك فى تقوية النظام الربوى التقليدى ودور المرابين فى القرى.

ونتيجة عدم وجود ائتمان لصغار المزراعين عزز ملاك معدات الرى مركزهم كطبقة ريعية جديدة من «الوردات المياه». غير أن هذه التطورات لم تؤد إلى «تحديث» الزراعة (كما حدث فى النبجاب مثلاً) استناداً إلى تكوين طبقة من المنظمين الزراعيين الأغنياء. وبعبارة أخرى فإن برنامج التكييف الهيكلى خنق تطور الزراعة الرأسمالية منذ البداية. وإلى جانب إهمال البنية الأساسية الزراعية فقد اشترطتِ مؤسسات بريتون وودز تحرير التجارة وإطلاق أسواق الحبوب، وأسهمت هذه السياسات فى ركود الزراعة الغذائية للسوق المحلية.

ويبدو مثل صارخ لإعادة الهيكلة التى فرضها صندوق النقد الدولى فى صناعة الجوت، فعلى الرغم من انهيار الأسعار العالمية فقد كان الجوت أحد المصادر الرئيسية للعملات الأجنبية لبنجلاديش التى تتنافس مع البدائل الاصطناعية التى تنتجها شركات النسيج الكبيرة متعددة الجنسية. أى منافسة غير عادلة؟.. اشترط صندوق النقد الدولى كشرط ملحق بقرضه الميسر من تسهيل التكييف الهيكلى.. المعزز إغلاق ثلث صناعة الجوت (من المنشآت العامة والخاصة)، وفصل نحو ٣٥٠٠٠ عامل[٧]. وفى حين كان هؤلاء يحصلون على مكافآت نهاية الخدمة فقد أغفل صندوق النقد الدولى أن يأخذ فى الاعتبار أثر برنامج إعادة الهيكلة على

نحو ثلاثة ملايين من الأسر الريفية (١٨ مليون نسمة) كانت تعتمد فى عيشها على زراعة الجوت.

الإغراق من جانب فائض القمح الأمريكى

كما استخدم إطلاق سوق الحبوب بدوره لدعم إغراق فوائض القمح الأمريكى (تحت ستار «المعونة الغذائية الأمريكية»). واستخدمت برامج «العمل مقابل الغذاء» تحت إشراف وكالة المعونة الأمريكية «لتمويل» مشاريع الأشغال العامة على مستوى القرى من خلال دفع قمح (بدلاً من الأجور النقدية) للفلاحين الفقراء، ومن ثم زعزعة أسواق القمح على المستوى المحلى.

وجدير بالذكر أن مبيعات القمح الأمريكى فى السوق المحلية خدمت غرضين مترابطين «الأول أن القمح الأمريكى الذى يحظى بدعم كبير قد ترك ليتنافس مباشرة مع المواد الغذائية المنتجة محلياً، مما يقوض تنمية المنتجين المحليين. والثانى أن مبيعات القمح الأمريكى فى السوق المحلية قد استخدمت لتوليد «الأموال المناظرة»، ووجهت هذه الأخيرة بدورها إلى مشاريع التنمية التى تسيطر عليها وكالة التنمية الأمريكية -والتى تبقى بطبيعتها ذاتها على اعتماد بنجلاديش على القمح المستورد. وعلى سبيل المثال استخدمت الأموال المناظرة التى تولدت عن مبيعات القمح (فى المشروع ٤٨٠) فى أوائل التسعينيات لتمويل معهد الأبحاث الزراعية فى بنجلاديش. وبمقتضى هذا المشروع حددت وكالة المعونة الأمريكية مجالات الأولوية فى الأبحاث التى تمول.

تقويض الاكتفاء الذاتى الغذائى

هناك شواهد على أنه كان من الممكن تحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى فى بنجلاديش عن طريق توسيع الأراضى الزراعية المروية فضلاً عن الإصلاح الزراعى الشامل[٩]. كما أوضحت دراسة حديثة أنه من الممكن تخفيف مخاطر السيول إلى حد كبير عن طريق تنمية البنية الأساسية الملائم.

غير أن برنامج التكييف الهيكلى شكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق هذه الأهداف، فهو أولاً قد عاق وضع سياسة زراعية مستقلة، وثانياً وضع حداً (من

خلال برنامج الاستثمار العام تحت إشراف البنك الدولي) لاستثمارات الدولة في الزراعة. كما خدم هذا الركود «المبرمج» للزراعة الغذائية مصالح منتجي القمح الأمريكيين. ومنع التقشف المالي الذي فرضه «كونسورتيوم المعونة» تعبئة الموارد المحلية لدعم الاقتصاد الريفي.

مصير الصناعة المحلية

كانت حرب الاستقلال قد أدت إلى القضاء على القطاع الصناعي الذي طور منذ عام ١٩٤٧، وإلى الخروج الواسع للمنظمين والمهنيين(٩). وكان مما زاد الأثر المدمر للحرب أن «كونسورتيوم المعونة» لم يتح لبنجلاديش «مهلة لالتقاط الأنفاس» ولإعادة بناء اقتصادها الذي مزقته الحرب، وتنمية مواردها البشرية.

ووجه برنامج التكييف الهيكلي الذي اعتمد على عدة مراحل منذ عام ١٩٧٤ الضربة القاضية لقطاع البلاد الصناعي، وأسهم إطار الاقتصاد الكلي الذي فرضته مؤسسات بريتون وودز في تقويض الهيكل الصناعي القائم، مانعاً في الوقت نفسه تنمية مجالات جديدة للنشاط الصناعي الموجه إلى السوق الداخلية.

وفضلاً عن ذلك فمع تمزق النظام الزراعي والغياب التقريبي للصناعة الريفية كانت فرص الاستخدام غير الصناعي في ريف بنجلاديش تكاد تكون معدومة، والصناعة الحضرية قاصرة أساساً على قطاع تصدير الملابس الذي يعتمد كثيراً على العمل الرخيص من المناطق الريفية. وعلى حد قول الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في دكا فإن الصناعات الوحيدة القابلة للحياة هي الصناعات التي تستخدم الإمدادات الوفيرة من العمل الرخيص في قطاع التصدير.

«ماذا تريد أن تحمي في هذه البلاد؟ ما من شيء يمكن حمايته، إنهم يريدون حماية دائمة، لكن ما لديهم أساساً هو ميزة نسبية في الصناعات كثيفة العمالة»(١٠).

وفي منظور صندوق النقد الدولي كان مفروضاً أن تشكل صناعة الملابس المصدر الرئيسي للعمالة الحضرية، فهناك نحو ٣٠٠٠٠٠ عامل ملابس معظمهم من الفتيات الصغيرات. وستون في المائة من قوة العمل هذه أطفال بين العاشرة

والرابعة عشر . ومعظم العمال يأتون من المناطق الريفية الفقيرة[١١] . ويتسم العمل فى المصانع بالعمل الإضافى الإلزامى والإدارة المستبدة : فالأجور بما فيها العمل الإضافى (١٩٩٢) تبلغ نحو ٢٠ دولاراً أمريكياً فى الشهر . وفى عام (١٩٩٢) قمعت قوات الأمن بوحشية اجتماعاً عاماً لعمال الملابس . وترى الحكومة أن مطالب العمال تمثل تهديداً لميزان المدفوعات .

إعادة تدوير أموال المعونة

وفى حين تنخرط كثير من منظمات المعونة والمنظمات غير الحكومية فى مشروعات لا معنى لها على المستوى القاعدى فإن عديداً من «مشاريع تخفيف الفقر» بدلاً من أن تساعد الفقراء تمثل مصدراً لدخل المهنيين والبيروقراطيين الحضريين، فمن خلال مختلف وكالات التنفيذ المحلية القائمة فى دكا أصبحت النخب المحلية سماسرة للتنمية، ووسطاء يعملون باسم جماعة المانحين الدوليين. وكثيراً ما أسهمت الأموال المخصصة لفقراء الريف فى إثراء ضباط الجيش والبيروقراطيين، حيث كانت «أموال المعونة» يعاد تدويرها فى استثمارات تجارية وعقارية تشمل بناء المكاتب والمساكن الفاخرة إلخ . .

«الأبعاد الاجتماعية للتكييف»

تعد بنجلاديش ـ بتعدادها البالغ ١٣٠ مليون نسمة ـ من أفقر بلدان العالم، إذ يبلغ الدخل بالنسبة للفرد (١٩٩٢) نحو ١٧٠ دولاراً أمريكياً فى السنة، وبلغت المصروفات العامة فى مجال الصحة فى عام ١٩٩٢ نحو ١,٥٠ دولار للفرد (منها أقل من ٢٥ سنتاً للفرد على المواد الصيدلية الأساسية)[١٢] . واعتبرت المصروفات الاجتماعية ـ باستثناء تنظيم الأسرة ـ نوعاً من الإسراف . ففى عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ طلب «كونسورتيوم المعونة» من الحكومة تنفيذ جولة جديدة من التخفيضات «الفعالة بالنسبة للتكلفة» فى القطاع الاجتماعى من الميزانية .

كما اتسم سوء التغذية بانتشار واسع لنقص فيتامين «أ» (نتيجة لغذاء لا يكاد يتألف إلا من الحبوب) . وأصيب كثير من الأطفال والكبار بالعمي، وخاصة فى المناطق الريفية، نتيجة لنقص الفيتامين «أ» .

وساد وضع من المجاعة المزمنة في عديد من مناطق البلاد. وحث اجتماع «كونسورتيوم المعونة» في باريس في عام ١٩٩٢ حكومة السيدة خالدة ضياء على الإسراع بتنفيذ الإصلاحات كوسيلة «لمكافحة الفقر»، وأبلغت حكومة بنجلاديش (وفقاً للمبادئ التوجيهية الجديدة التي وضعها لويس بريستون رئيس البنك الدولي) بأن دعم المانحين لن يمنح إلا للبلدان «التي تبذل جهوداً جادة في مجال تخفيف الفقر».

وفي عام ١٩٩١ لقي ١٤٠٠٠٠ شخص مصرعهم نتيجة للفيضان الذي اكتسح البلاد (ومعظمهم من المزراعين المعدمين الذين دفعوا إلى المناطق المعرضة للفياضانات المتكررة). وشرد عشرة ملايين شخص (نحو عشرة في المائة من السكان)[١٣]. غير أن هذه الإحصاءات «الرسمية» لا تذكر أولئك الذين ماتوا في المجاعة في أعقاب الكارثة في حين أبرزت مختلف وكالات الإغاثة والمانحون الدور المدمر للعوامل المناخية فإن مجاعة عام ١٩٩١ تفاقمت نتيجة سياسة الاقتصاد الكلي التي يدعمها صندوق النقد الدولي. فأولاً أدت الحدود القصوى التي فرضها المانحون منذ السبعينيات للاستثمار العام في الزراعة ومكافحة الفيضانات إلى ركود الزراعة. وثانياً حفز تخفيض سعر العملة الذي نفذ بعد قليل من فيضان عام ١٩٩١ زيادة تبلغ ٥٠ في المائة في سعر تجزئة الأرز في العام الذي أعقب الكارثة. وزاد من خطورة هذه المجاعة أن النخبات الحضرية المتميزة قد استولت على حصة كبيرة من إغاثات الطوارئ التي قدمها المانحون.

الحواشى

(١) وفقاً لدراسة لورانس ليفشويز "Bangladesh, the Unfinshed Revolutions" Zed. Press, London, 1979, part 2.

(٢) وفقاً لتقرير لوزارة الخارجية الأمريكية صدر فى ١٩٧٨، نقلاً عن لورانس ليفشوتز، المصدر السابق ص ١٥٩.

(٣) أصبح الجنرال ضياء الرحمن رئيساً للدولة باعتباره قائداً للقوات المسلحة فى ١٩٧٥ أثناء فترة الحكم العرفى، ثم انتخب فيما بعد رئيساً للجمهورية فى ١٩٧٨.

(٤) مقابلة مع زعيم حزب معارض فى دكا، فبراير ١٩٩٢.

(٥) مقابلة مع مستشار للبنك الدولى فى دكا، ١٩٩٢.

(٦) المصدر السابق.

(٧) دفعت كثير من منشآت الجوت الصغيرة إلى الإفلاس نتيجة تحرير الائتمان.

(٨) See Mosharaf Hussein, A.T.M. Aminul Islam and Sanat Kumar Saha, Floods, in Bangladesh, Recurrent Disaster and People's Survival, Universities' Research Centre, Dhaka, 1987.

(٩) See Rehman Sobhan, The Development of the private Sector in Bangladesh: a Review of the Evolution and Outcome of State Policy, Research report no: 124, Bangladesh Institure of Development Studies. pp. 4-5.

(١٠) مقابلة مع الممثل المقيم لصندوق النقد الدولى فى دكا، ١٩٩٢.

(١١) سبعون فى المائة من عمال الملابس من النساء، و٧٤ فى المائة من مناطق ريفية، ويمثل عمل الأطفال ١٦ و٨ فى المائة من العمال الإناث والذكور على التوالى.

(١٢) See World Bank, Staff Appraisal Report, Bangladesh, Fourth Population and Health Project, Washington DC, 1991.

(١٣) See Gerard Viratelle, "Drames naturels, dramses sociaux au Bangladesh', Le Monde diplomatque, Paris, June 1991, pp. 6-7.

الفصل الثامن

تدمير فيتنام اقتصادياً فيما بعد الحرب

الآثار الاجتماعية للتكييف الهيكلى الذى طبق فى فيتنام منذ منتصف الثمانينيات مدمرة، فقد أغلقت العيادات الصحية والمستشفيات أبوابها، وانتشرت المجاعات على المستوى المحلى وعانى منها ما يصل إلى ربع سكان البلاد، وتسرب ثلاثة أرباع مليون طفل من النظام المدرسى. وعادت للظهور الأمراض المعدية، وبلغت حالات وفيات الملاريا المسجلة ثلاثة أمثالها خلال سنوات الإصلاح الأربع. ودفعت خمسة آلاف من منشآت الدولة (من بين مجموع يصل إلى ١٢٠٠٠ منشأة) إلى الإفلاس، وتم تسريح مليون عامل ونحو ٢٠٠٠٠٠ من المستخدمين العموميين بينهم عشرات الآلاف من المدرسين وعمال الصحة.

واشترط اتفاق سرى عقد فى باريس فى عام ١٩٩٣ ـ وكان معناه فى عديد من النواحى إجبار فيتنام على «تعويض واشنطن» عن تكاليف الحرب ـ على هانوى الاعتراف بديون نظام الجنرال ثيوفى سايجون كشرط لمنح قروض جديدة، ولرفع الحظر الأمريكى.

وأحبطت إنجازات وأماني صراعات الماضى لأمة بأسرها ومحيت تقريباً «بجرة قلم». ولم تعد هناك قنابل برتقالية، ولا قنابل كريات، ولا نابالم، ولا مواد كيميائية سامة : فقد بدأت مرحلة جديدة من التدمير الاقتصادى (لا المادى). وشكلت أدوات سياسة الاقتصاد الكلى التى تبدو «محايدة» و«علمية» (بتوجيه مؤسسات بريتون وودز) فى أعقاب حرب فيتنام إلى «أدوات لإعادة الاستعمار» لا تقل «فعالية» وتبدو «غير عنيفة» شكلاً، وأدوات للإفقار تؤثر على معيشة الملايين.

إعادة كتابة تاريخ الحرب

فى عام ١٩٤٠ عينت حكومة فيشى الأميرال جان ديكو حاكماً عاماً للتفاوض بشأن أحكام إدماج الهند الصينية فى «مجال الازدهار المشترك لشرق اسيا العظمى» بقيادة اليابان مع الإبقاء على الأراضى المستعمرة الفرنسية رسيماً تحت ولاية حكومة فيشى، وتلقت جبهة فيتنامنة التى قادت المقاومة ضد حكومة فيشى وقوات الاحتلال اليابانية رضاء واشنطن منذ عام ١٩٤٤ ، حيث قدمت الأسلحة

والدعم المالي من خلال مكتب الخدمات الإستراتيجية، سلف وكالة المخابرات المركزية الحالية. وفي ٢ سبتمبر ١٩٤٥، عند إعلان الاستقلال في ميدان بادنه في هانوي حيث أعلن تكوين جمهورية فيتنام الديموقراطية، كان وكلاء مكتب الخدمات الاستراتيجية موجودين إلى جانب هوشي منه. ويفصل نحو ثلاثين عاماً بين هذا الحدث وبين استسلام الجنرال دونج فان منه ـ وهو حدث يوازيه في الأهمية ـ في قاعة الاستقلال في سايجون في ٣٠ أبريل ١٩٧٥، الذى كان نهاية لحرب فيتنام، وبداية لفترة إعادة البناء الوطني.

وخلق الخراب الذى خلفته الحرب منذ بداية مرحلة ما بعد الحرب جواً من العجز والجمود السياسي. وزاد نشوب الحرب الكمبودية ـ التي أشعلها دعم واشنطن السرى لقوات بول بوت بعد عام ١٩٧٩ ـ ثم غزو الصين للحدود الشمالية من إعاقة إعادة تعمير الاقتصاد المدني. ومع إعادة التوحيد جرى توحيد «نظامين اقتصاديين ـ اجتماعيين مختلفين: ونفذت الإصلاحات في الجنوب تنفيذاً ضيقاً وفقاً لتوجيهات اللجنة المركزية، دون تمييز كبير للقوى الاجتماعية العاملة: فقيدت التجارة الصغيرة في مدينة هوشي منه، في الوقت الذى أُجريت فيه عملية تجميع متعجلة في دلتا نهر ميكونج بمعارضة شديدة من الفلاحين المتوسطين. ولم ينل القمع السياسي قطاعات المجتمع التي كانت لها روابط بنظام سايجون فحسب بل كذلك كثيراً ممن عارضوا الجنرال ثيو.

وكانت البيئة الدولية بدورها قد تغيرت: وارتد أثر تحول نظام السوق العالمي وانهيار الكتلة السوفييتية (التي كانت الشريك التجاري الرئيسي لفيتنام)، فخلق وضعاً من الفوضى في الاقتصاد الوطني. وعجز الحزب الشيوعي عن وضع برنامج متماسك لإعادة البناء الاقتصادي، وتبدت انقسامات وتحولات عميقة داخل الحزب الشيوعي منذ أوائل الثمانينيات.

واليوم، وبعد أكثر من ٥٠ عاماً من النضال ضد الاحتلال الأجنبي تعاد بحذر كتابة تاريخ حرب فيتنام: وتمثل الليبرالية الجديدة (بدعم فني من مؤسسات بريتون وودز) مذهب الحزب الشيوعي الرسمي. ويدعى البيروقراطيون والمثقفون بلا تحفظ لدعم العقيدة الجديدة باسم الاشتراكية. ومع اعتماد «التجديد»

(«دواموا») فى عام ١٩٨٦ أصبحت الإشارات إلى دور أمريكا الوحشى فى الحرب تعتبر غير مناسبة. وأبرزت قيادة الحزب الشيوعى مؤخراً «الدور التاريخى» للولايات المتحدة فى«تحرير» فيتنام من قوات الاحتلال اليابانى فى عام ١٩٤٥. وبدورها بدأت رموز الفترة الأمريكية تعود بالتدريج إلى شوارع سايجون. وفى «متحف جرائم الحرب الأمريكية» الذى أعيدت تسميته الآن «معرض جرائم حرب العدوان» يمكنك الآن أن تشترى من كشك التذكارات نموذجاً للنفاثة المقاتلة الخفيفة التى استخدمتها القوات الجوية الأمريكية فى عمليات القصف، وشعار كوكاكولا منقوش على جناحها إلى جانب مجموعة واسعة من الكتيبات عن الاستثمار الأجنبى وإصلاح الاقتصاد الكلى. ولا يظهر للعيان نص واحد عن تاريخ الحرب. وخارج المتحف تتناقض حمى الاقتصاد الاستهلاكى الوليد تناقضاً صارخاً مع صيحات الشحاذين وأطفال الشوارع وسائقى الدراجات، وكثير منهم من قدامى المحاربين فى تحرير سايجون عام ١٩٧٥.

حرب فيتنام الجديدة

والصورة المختزلة التى تصورها كثير من وسائل الإعلام الغربية هى أن آليات السوق الحرة قد دفعت فيتنام إلى وضع «نمر آسيوى» مرتقب. وما من شيء أبعد عن الحقيقة: فقد بدأت الإصلاحات الاقتصادية التى أطلقت فى ١٩٨٦ بتوجيه مؤسسات بريتون وودز ـ فى أعقاب الحرب الوحشية ـ مرحلة تاريخية جديدة من التدمير الاقتصادى والاجتماعى. وأدى إصلاح الاقتصاد الكلى إلى إفقار الشعب الفيتنامى، ضارباً فى نفس الوقت كل قطاعات النشاط الاقتصادى.

وتمثلت الخطوة الأولى فى ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ (قبل الإعلان الرسمى عن «الدوى موى» فى مؤتمر الحزب السادس) فى سحق العملة الفيتنامية: ووجه التضخم و«دولرة» الأسعار المحلية بعمليات تخفيض متكررة لسعر العملة تذكر بالانهيار المثير للقرش فى عام ١٩٧٣ فى ظل نظام سايجون فى العام الذى أعقب اتفاق باريس و«الانسحاب» الرسمى للقوات الأمريكية[١]. واليوم تغرق فيتنام من جديد بأوراق الدولار الأمريكى، التى حلت إلى حد كبير محل الدونغ الفيتنامى «كمخزن للقيمة»، وفى حين يراقب صندوق النقد الدولى بدقة اصدارات بنك

فيتنام المركزى من النقود فقد تولى بنك الاحتياطى الاتحادى الأمريكى المسئولية الفعية عن إصدار النقود (وهى عملية ائتمان واسعة فى ذاتها؟ لعدو أمريكا السابق وقت الحرب. ويستند وهم «التقدم الاقتصادى» والازدهار الذى تصوره الصحافة الغربية بضيق أفق إلى النمو السريع «لجيوب» صغيرة ـ لكنها مرئية ـ لنزعة استهلاكية بالأسلوب الغربى تتركز بالدرجة الأولى فى سايجون وهانوى. لكن الحقائق الاقتصادية والاجتماعية القاسية مختلفة: الارتفاع الشديد لأسعار المواد الغذائية، والمجاعات على المستوى المحلي، وعمليات التسريح الواسعة لعمال المدن والموظفين المدنيين، وتدمير البرامج الاجتماعية الفيتنامية(٢).

تسديد «الديون السيئة» لنظام سايجون

لم تتلق فيتنام أبداً تعويضات عن الحرب، ومع ذلك فقد أجبرت هانوى ـ كشرط «لتطبيع» العلاقات الاقتصادية ورفع الحظر الأمريكى فى فبراير ١٩٩٤ ـ على «تحمل فاتورة» الديون متعددة الأطراف التى استدانها نظام سايجون الذى كانت تسانده أمريكا. وفى مؤتمر المانحين الذى عقد فى باريس فى نوفمبر ١٩٩٣ تم التعهد بسخاء بما يبلغ ١,٨٦ مليار دولار أمريكى، من القروض وأموال «المعونة» دعماً لإصلاحات السوق فى فيتنام، ومع ذلك فقد عقد عقب المؤتمر مباشرة اجتماع آخر (منفصل) ـ وهذه المرة «خلف الأبواب المغلقة» مع الدائنين الرسميين فى نادى باريس(٣). وضم جدول الأعمال إعادة جدولة «الديون السيئة» التى تحملها نظام سايجون قبل عام ١٩٧٥. فمن الذى أعطى الضوء الأخضر ولمن؟ كان صندوق النقد الدولى قد ختم بالموافقة على إصلاحات فيتنام الاقتصادية قبل مؤتمر المانحين فى باريس. ورغم هذا فقد كانت نتائج الاجتماعات مع نادى باريس هى الحاسمة فى النهاية فى «إعطاء الضوء الأخضر لواشنطن». ولم يسمح للمدفوعات الثنائية ومتعددة الأطراف بالسير إلا بعد الرفع الرسمى للحظر.

كما طولب بسداد متأخرات لصندوق النقد الدولى تبلغ ١٤٥ مليون دولار أمريكى (كان نظام سايجون مديناً بها) كشرط لاستئناف القروض. ولهذه الغاية شكلت اليابان وفرنسا (سيدا فيتنام الاستعماريين السابقين فى فترة فيشى) ما سمى بلجنة «أصدقاء فيتنام» لكى «تقرض هانوى» الأموال اللازمة «لسداد صندوق

النقد الدولي». والواقع أن هانوى باعترافها بمشروعية هذه الديون قد قبلت سداد قروض استخدمت لدعم المجهود الحربى الأمريكي - ومن السخريات أن هذه المفاوضات قد أجريت بمشاركة وزير مالية سابق (ثم قائم بأعمال رئيس الوزراء) في حكومة الجنرال دونغ فان منه العسكرية، التى نصبتها البعثة الأمريكية فى عام ١٩٦٣ عقب اغتيال الرئيس نجو دنه دييم وشقيقه الأصغر. وشغل الدكتور نجوين اكسيان أونه (وهو اقتصادى بارز (تصادف) أن كان موظفاً سابقاً فى صندوق النقد الدولى) منصب المستشار الاقتصادى لرئيس الوزراء فو فان كييت (وقد عمل أونه على مقربة من كييت منذ أوائل الثمانينيات حين كان هذا الأخير سكرتيراً للجنة الحزب فى مدينة هوشي منه)[٤].

تدمير الاقتصاد الوطنى

من خلال آلية «السوق الحرة» التى تبدو (حميدة)، (ودون حاجة إلى الحرب والتدمير المادى) أسهمت الإصلاحات فى تعطيل واسع للطاقة الإنتاجية: فأكثر من ٥٠٠٠ من بين ١٢٣٠٠ منشأة مملوكة للدولة قد أغلقت أبوابها بحلول عام ١٩٩٤ أو دفعت إلى الإفلاس. وزاد تفاقم هذه العملية نتيجة انهيار التجارة مع بلدان الكتلة السوفييتية السابقة. واعتمدت قواعد لتصفية منشآت الدولة فى عام ١٩٩٠، أدت إلى مزيد من «تحجيم» القاعدة الصناعية عن طريق إعادة هيكلة المنشآت المتبقية[٥]. ومع حلول نهاية عام ١٩٩٢ كان أكثر من مليون عامل ونحو ١٣٦٠٠٠ مستخدم عام (أغلبيتهم من عمال الصحة والمدرسين) قد سرحوا[٦]. وكان هدف الحكومة - بمقتضى «القرار رقم: ١١١» هو تسريح ١٠٠٠٠٠ مستخدم آخر مع نهاية عام ١٩٩٤، مخفضة بذلك حجم الخدمة المدنية بنسبة ٢٠ فى المائة. ومع انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا سرح نحو ٥٠٠٠٠٠ جندى، وعاد ٢٥٠٠٠٠ «عامل ضيف» من أوربا الشرقية والشرق الأوسط دون آفاق لاستخدامهم[٧].

وتذكر بيانات البنك الدولى أن نمو عمالة القطاع الخاص لم يكن كافياً لاستيعاب الوافدين الجدد إلى قوة العمل. ومع ارتفاع الأسعار انخفضت الدخول الحقيقية «لمن بقوا مستخدمين» إلى مستويات سحيقة: وأمام العجز عن العيش

برواتب حكومية تبلغ ١٥ دولاراً أمريكياً في الشهر تفتحت أنواع من «أنشطة الكفاف» تشمل حالات اشتغال كثير من موظفي الدولة بأكثر من عمل، مما أدى إلى معدلات غياب مرتفعة، والشلل الفعلي للجهاز الإدارى بأسره. وباستثناء المنشآت المشتركة، حيث أوصى بحد أدنى للأجور يبلغ من ٣٠ إلى ٣٥ دولاراً شهرياً (ولم ينفذ) لا يوجد تشريع يضع حد أدنى للأجور، ولا مبادئ توجيهية تتعلق بربط الأجور بالأسعار «فسياسة السوق الحرة التى يتبعها الحزب هى أن سوق العمل بدورها ينبغى أن تكون حرة»(٨).

وفى حين أن كثيراً من المنشآت المملوكة للدولة كانت «غير كفؤة» و«غير قادرة على المنافسة» بالمعايير الغربية فإن توقفها قد وجه من خلال تلاعبات عمدية بقوى السوق: فقد أدت إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية والمالية (بما فى ذلك إلغاء تعاونيات الائتمان على مستوى الكوميونات) إلى «تجميد» كل القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل للمنتجين المحليين، وأتيحت القروض قصيرة الأجل بمعدل فائدة يبلغ ٣٥ فى المائة سنوياً (١٩٩٤). وفضلاً عن ذلك لم يكن مسموحاً للدولة ـ بمقتضى اتفاقها مع صندوق النقد الدولى ـ بتقديم دعم من الميزانية لا للاقتصاد المملوك للدولة ولا للقطاع الخاص الوليد.

كما وجه توقف اقتصاد الدولة نتيجة نظام ضريبى شديد التميز. ففى حين ظلت المنشآت المملوكة للدولة تدفع (فى وضع ألغيت فيه كل الإعانات وقروض الدولة) ضريبة أرباح محتجزة من المنبع تبلغ ٤٠ ـ ٥٠ فى المائة الموروثة عن نظام التخطيط المركزى فقد تمتع المستثمرون الأجانب (بما فى ذلك كل المشاريع المشتركة) بإعفاءات وفترات سماح ضريبية سنوية. وفضلاً عن ذلك لم تعد الضريبة المحتجزة من المنبع تجبى على أساس منتظم من منشآت القطاع الخاص(٩).

وكان «جدول الأعمال الخفى» للإصلاحات هو زعزعة قاعدة فيتنام الصناعية: فالصناعة الثقيلة وصناعة النفط والغاز والموارد الطبيعية والمناجم وإنتاج الأسمنت والصلب سيعاد تنظيمها ويستولى عليها رأس المال الأجنبى حيث تلعب التجمعات اليابانية دوراً حاسماً وسائداً، وأكثر أصول الدولة قيمة ستحول إلى الشركات المشتركة. ولم تبد القيادة حرصاً على تعزيز قاعدتها الصناعية والحفاظ

عليها، أو حتى على تطوير اقتصاد رأسمالى يملكه ويسيطر عليه «الوطنيون»، وكان الرأى السائد داخل «جماعة المانحين» هو أن «تحجيم» اقتصاد الدولة مطلوب «لإفساح مكان» للتنمية التلقائية لقطاع خاص فيتنامي، حيث قيل إن استثمارات الدولة «تزاحم» تكوين رأس المال الخاص، لكن الإصلاحات لم (تسرح) فحسب اقتصاد الدولة بل منعت كذلك الانتقال نحو رأسمالية وطنية.

وفضلاً عن ذلك أسهم الضعف النسبى لمجموعات الأعمال الفيتنامية، مصحوباً بتجميد القروض والغياب الفعلى لدعم الدولة، فى خنق نمو اقتصاد قطاع خاص محلى، وفى حين قدمت مختلف الحوافز الرمزية للفيت كيو («الفيتناميين فيما وراء البحار») فإن معظم «الدياسيورا الفيتنامية»، بما فيهم اللاجئون من الحرب الفيتنامية و«رجال القوارب»، لم يكونوا يملكون الكثير من الموارد المالية والمدخرات، وتركزت أنشطتهم إلى حد كبير فى منشآت مملوكة للأسرة ومتوسطة الحجم فى اقتصاد التجارة والخدمات[١٠].

ومن الأمثلة الصارخة على «التوجيه الاقتصادى» الذى حركته إصلاحات السوق مصير صناعة الصلب الفيتنامية، فقد كان نحو ثمانية ملايين قنبلة إلى جانب وفرة من العتاد العسكرى المهجور، قد زادت صناعة فيتنام الثقيلة بكمية كبيرة من المعادن (الخردة). ومن سخريات الأمور أن «إسهام» أمريكا الملموس الوحيد فى عملية إعادة البناء بعد الحرب قد أبطل: فمع «سياسة الباب المفتوح» بدأت «إعادة تصدير» كميات كبيرة من المعادن (الخردة) بحرية (بأسعار تقل كثيراً عن قيمتها فى السوق). وفى حين توقف الإنتاج فى مصانع الصلب الفيتنامية الخمسة الكبرى نتيجة نقص المواد الأولية (فضلاً عن الحظر القانونى على استيراد منشآت الدولة للخردة) فقد أقام تجمع يابانى يضم شركات كيوى وميتسوى وايتوشو فى عام ١٩٩٤ مصنع صلب مشترك حديث فى مقاطعة با ـ ريا فونغ تاو يستورد الخردة (بأسعار السوق العالمية) «ثانية» إلى فيتنام.

أبعاد المنتجين المحليين عن سوقهم

وعن طريق التلاعب العمرى بقوى السوق كان المنتجون المحليون «يبعدون عن سوقهم» حتى فى المجالات التى يعتبر أن لهم فيها «ميزة نسبية»، فقد ألغيت

الحواجز الجمركية، وأزيح جانب كبير من صناعات فيتنام المانيفاكتورية الخفيفة أمام تدفق شديد للبضائع الاستهلاكية المستوردة. ومنذ عام ١٩٨٦ خصص جزء كبير من مكتسبات فيتنام الضئيلة من العملة الأجنبية لاستيراد البضائع الاستهلاكية، مما خلق فراغاً في توافر المعدات الرأسمالية للصناعة المحلية. وسمح الإصلاح للمنشآت المملوكة للدولة المشتركة في تجارة التصدير بأن تستخدم عائداتها من العملات الأجنبية في استيراد البضائع الاستهلاكية. وقامت شبكة بين مديرى منشآت الدولة المشاركين في أعمال الاستيراد والتصدير والبيروقراطيين المحليين والتجار الخاصين، وبددت عائدات العملة الصعبة، وتم الاستيلاء على كميات كبيرة من الأموال. ومع إصلاحات السوق أفلتت كثير من منشآت الدولة من رقابة الدولة وشاركت في عديد من الأنشطة غير المشروعة، ومع إلغاء الدعم من ميزانية الدولة وتجميد القروض تم التخلى عن الأنشطة الإنتاجية.

وفى مجالات المانيفاكتورة الخفيفة والتجهيز الصناعى التى شجعتها سياسة «الباب المفتوح» كانت السوق الداخلية «خارج متناول» الشركات الفيتنامية، فمنتجو الملابس بالعمل الرخيص المشتركون فى مشاريع مشتركة أو اتفاقات من الباطن مع رأس المال الأجنبى سيصدرون عادة كل إنتاجهم. وبالمقابل تمد السوق الفيتنامية بالملابس المستعملة المستوردة ومرفوضات المصانع فى هونج كونج، مما أدى بدوره إلى القضاء على (التزية) وصغار المنتجين فى الاقتصاد غير النظامى (فسعر الملابس المستعملة المشتراة من البلدان المتقدمة هو ٨٠ دولاراً أمريكياً للطن).

خنق قنوات التجارة الداخلية

شجعت الإصلاحات «البلقنة الاقتصادية» للأقاليم التى أدرج كل منها على حدة فى السوق العالمى: وأدى إطلاق صناعة النقل إلى ارتفاع صاروخى فى أسعار الشحن. كما دفعت شركات الدولة للنقل إلى الإفلاس نتيجة استيلاء رأس المال المشترك على حصة كبيرة من صناعة النقل.

ومع تجميد تحويلات الميزانية من الحكومة المركزية إلى حكومات المقاطعات والبلديات كما أوصى البنك الدولى أصبحت سلطات المقاطعات والسلطات المحلية أكثر «حرية» فى إقامة علاقتها الاستثمارية والتجارية مع الشركات الأجنبية على

حساب التجارة الداخلية. وأخذت المقاطعات فى التفاوض بشأن كثير من اتفاقات الاستثمار والتجارة، بما فى ذلك منح الأراضى للمستثمرين الأجانب فضلاً عن الامتيازات مما سمح لرأس المال الأجنبى (فى بيئة غير مقيدة إطلاقاً) بنهب موارد الغابات الفيتنامية. وفى إطار أزمة الميزانية كثيراً ما كانت مختلف هذه الاتفاقات الوسيلة الوحيدة لتغطية مصروفات الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات، بما فيها رواتب موظفى الدولة.

وفي وضع من التدنى الشديد لرواتب المستخدمين العموميين (من ١٥ إلى ٣٠ دولاراً أمريكياً فى الشهر) مثلت روابط التعاون الأجنبى والمشاريع المشتركة الأجنبية حتماً وسيلة للحصول على «راتب إضافى» فى شكل رسوم استشارية وحسابات النفقات وبدلات السفر إلخ.. ومكّن هذا الراتب الإضافى - الذى يدفع دائماً بالعملة الصعبة - المانحين والمتعاقدين الأجانب من ضمان ولاء الكوادر المهنية والموظفين المحليين، فالدولة مفلسة وعاجزة (بحكم بنود الاتفاقات مع الدائنين) عن مكافأة موظفيها المدنيين. ولم يتملك المتعاقدون الأجانب و«وكالات المعونة» رأس المال البشرى فى معاهد الأبحاث والإدارات الحكومية فحسب بل أصبحوا المصدر الرئيسى لدخل كبار ومتوسطى البيروقراطيين المشتركين فى إدارة التجارة والاستثمارات الأجنبية.

تحلل مالية الدولة العامة

وضعت الإصلاحات المالية العامة للدولة فى خناق، فالبنك المركزى ليس مسموحاً له بتوسيع عرض النقود أو إصدار عملات دون موافقة صندوق النقد الدولى، وليس مسموحاً له بمنح قروض أو تمويل للمنشآت المملوكة للدولة، ودفعت هذه الأخيرة بدورها إلى الإفلاس نتيجة تجميد القروض وتمويل الدولة. وأدى إفلاس منشآت الدولة بدوره إلى انهيار عائدات الدولة الضريبية، مما انعكس على المالية العامة للدولة.

وقام وضع مماثل بالنسبة لبنوك الدولة، فقد تأثرت هذه بهبوط إيداعات السكان من الدونج (الذين فضلوا الاحتفاظ بمدخراتهم فى شكل أوراق دولارية) وذلك فضلاً عن إلغاء إعانات الدولة، واشتراطات الاحتياطى المتشددة، والضرائب

المحتجزة المرتفعة. وفى الوقت نفسه كان انكماش الائتمان وإعسار منشآت الدولة المقترضة يخضع بنوك الدولة لحراسة قضائية لصالح البنوك الأجنبية والمشتركة الكثيرة العاملة فى فيتنام. وفى عام ١٩٩٤ كانت أكثر من ١٠٠٠٠ من بين ١٢٣٠٠ منشأة مثقلة بالديون لبنوك الدولة.

غير أن منشآت الدولة لم يكن مسموحاً لها أن تتصل بالبنوك الأجنبية مباشرة للحصول على الائتمان. ومن الناحية الأخرى كان للبنوك الأجنبية منفذ إلى سوق القروض قصيرة الأجل المجزية هذه بتقديم قروض مضمونة لبنوك الدولة الفيتنامية.

انهيار تكون رأس مال الدولة

أسهمت الإصلاحات فى وقوع انهيار شديد للاستثمار العام، ففيما بين عامى ١٩٨٥ و١٩٩٣ إنخفض نصيب المصروفات الرأسمالية الحكومية من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٦٣ فى المائة، من ٨,٢ فى المائة إلى ٣,١ فى المائة، وفى الزراعة والغابات كان الانخفاض أكثر درامية (٩٠ فى المائة) أى من ١,٠ فى المائة إلى ٠,١ من إجمالى الناتج المحلى. وفى الصناعة والبناء انخفضت المصروفات الرأسمالية من ٢,٧ فى المائة إلى ٠,١ فى المائة (وهو انخفاض يبلغ ٩٦ فى المائة)[١١].

ووضعت قواعد جديدة تتعلق بمستويات المصروفات المتكررة ومصروفات الاستثمار بمقتضى اتفاقات القروض ذات الأساس السياسى التى اتفق عليها مع مؤسسات بريتون وودز. ووضعت حدود قصوى دقيقة لكل فئات المصروفات، وسرح الموظفون العموميون، وجمدت مخصصات الصحة والتعليم إلخ.. وكان الهدف الكامن هو تخفيض عجز الميزانية. وبعبارة أخرى لم يعد مسموحاً للدولة بأن تعبىء مواردها لبناء الهياكل الأساسية العامة أو الطرق أو المستشفيات إلخ.. أى أن الدائنون لم يصبحوا فحسب «سماسرة» لكل مشاريع الاستثمار العام الكبيرة بل كانوا كذلك يقررون فى إطار «برنامج الاستثمار العام» (الذى وضع تحت الإشراف الفنى للبنك الدولى) أى نوع من الهياكل الأساسية العامة أنسب لفيتنام، وماذا ينبغى أن تموله أو لا تموله «جماعة المانحين». وغنى عن البيان أن عملية تمويل الاستثمار العام خلقت ديوناً زادت بدورها من إحكام قبضة الدائنين

على السياسة الاقتصادية.

ولم يكن هذا الإشراف مطبقاً فحسب على مقدار الاستثمار العام بل أثر كذلك على التكوين المحدد للمصروفات العامة، وقيام الدائنين بتحديد أولويات الاستثمار، كما تطلب تصفية وخصخصة معظم منشآت الدولة المشاركة في البنية الأساسية والقطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد. واشترطت القروض التي تم التعهد بها في مؤتمر المانحين في باريس في نوفمبر ١٩٩٣ نظاماً للمناقصات الدولية (و«العطاءات التنافسية») أعطى كل عمليات تنفيذ مشاريع الأشغال العامة لشركات البناء والهندسة الأولية. وجنت هذه بدورها مبالغاً مالية كبيرة (سيكون على فيتنام في النهاية سدادها) في شكل رسوم استشارة وإدارة. واستبعدت الشركات الفيتنامية (العامة والخاصة على حد سواء) من عمليات المناقصة رغم أن جانباً كبيراً من أعمال البناء الفعلية قد اضطلعت به شركات محلية (تستخدم العمل الفيتنامي بأجور منخضة جداً) في صفقات منفصلة من الباطن تعقد مع الشركات عبر القومية.

الاندماج ثانية في الإمبراطورية اليابانية

والاتجاه هو إلى إعادة دمج فيتنام في مجال النفوذ الياباني، وهو وضع يذكرنا بالحرب العالمية الثانية حين كانت اليابان جزءاً من «مجال الازدهار المشترك لآسيا الشرقية العظمى» الخاضع لليابان. وقد جاء هذا الوضع المسيطر لرأس المال الياباني من خلال السيطرة على أكثر من ٨٠ في المائة من القروض للمشاريع الاستثمارية والهياكل الأساسية. ودعمت هذه القروض التي قدمت من خلال صندوق التعاون الاقتصادي الياباني عبر البحار ومون خلال بنك التنمية الآسيوي توسع الشركات التجارية اليابانية الكبيرة والشركات اليابانية عبر القومية.

ومع رفع الحظر الأمريكي في فبراير ١٩٩٤ جهد رأس المال الأمريكي لاستعادة مركزه في ساحة استثمارية وتجارية مربحة للغاية سيطرت عليها اليابان (وإلى حد أقل الاتحاد الأوربي). فقد كان لليابانيين «قصب السبق» لا في الاستثمارات الرئيسية وحدها بل كانوا كذلك يسيطرون على جانب كبير من الائتمان طويل الأجل لفيتنام. ومن المرجح أن تتكشف المواجهات بين واشنطن وطوكيو إذ تحاول

الشركات الأمريكية عبر القومية استعادة المركز الذى كان لها فى فيتنام الجنوبية (كما فى النفط أمام الشاطئ) قبل عام ١٩٧٥ . ومن اللاعبين الهامين الآخرين الكوريون والصينيون من تايوان وهونج كونج. غير أن ثمة تمايز واضح : فالأخيرون يميلون إلى التركيز على المانيفاكتورة وتجهيز الصادرات فى حين أن المشاريع الأساسية الكبيرة والنفط والغاز والموارد الطبيعية فى أيدى التجمعات اليابانية والأوربية.

وجدير بالذكر أن اليابان تسيطر كذلك على جزء كبير من القروض المستخدمة فى تمويل الواردات الاستهلاكية. وتستند هذه الحمى الاستهلاكية لأنواع المنتجات اليابانية كثيراً إلى أموال مقترضة يمولها تدفق مئات الملايين من دولارات ما يسمى «بالقروض سريعة الدفع» التى تعهدت بها اليابان والبنوك متعددة الأطراف (ومن بينها بنك التنمية الآسيوى والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى)[١٢]. وتخصص هذه القروض (التى تسمى فى الرطانة الرسمية «معونات لميزان المدفوعات») صراحة للواردات السلعية. وتخصص المدفوعات بمقتضى هذه القروض ـ التى يديرها البنك المركزى الفيتنامى ـ فى شكل حصص من العملات الأجنبية لآلاف من منشآت الدولة العاملة فى تجارة الاستيراد. وتسرع هذه العملية بطوفان البضائع الاستهلاكية الذى يضخم الدين العام. وباستثناء عدد صغير من منشآت الدولة الكبيرة (والمؤسسات العاملة فى تجارة الاستيراد) أسهمت الإصلاحات فى تفكيك قطاعات بأسرها من الاقتصاد الوطنى : فالوسيلة الوحيدة أمام منشأة وطنية «للبقاء» هى أن تدخل مجال الاستيراد المجزى ـ أو تقيم «مشروعاً مشتركاً» يكون للشريك الأجنبى فيه منفذ إلى الائتمان (بالعملة الصعبة) وسيطرة على التكنولوجيا والتسعير وترحيل الأرباح. كما أن نظام التجارة الدولية بأسره (من أدنى الدرجات حتى أعلى مسئولى الدولة) عرضة للفساد والرشوة من جانب المتعاقدين الأجانب.

غير أن أزمة فيتنام الاقتصادية لم تكن تعنى انخفاضاً مصاحباً فى معدل نمو إجمالى الناتج المحلى «المسجل»، فقد زاد هذا الأخير كثيراً نتيجة إعادة توجيه الاقتصاد سريعاً نحو التجارة الخارجية (تنمية النفط والغاز والموارد الطبيعية

وتصدير السلع الغذائية وصناعات العمل الرخيص). ورغم موجة الإفلاسات وانكماش السوق الداخلية فقد حدث نمو كبير للمشاريع المشتركة الجديدة المتجهة إلى التصدير. كما أدى التدفق «المصطنع» للبضائع المستوردة بدوره إلى توسيع القطاع التجارى ونصيبه من إجمالى الناتج المحلى.

وكان الدين هو وقود النمو الاقتصادى، فقد زاد عبء خدمة الدين إلى أكثر من عشرة أمثال فيما بين عامى ١٩٨٦ و١٩٩٣. كما زاد نتيجة اتفاق الحكومة مع نادى باريس فى أواخر عام ١٩٩٣ على الاعتراف بديون نظام سايجون السيئة.

تفشى المجاعة

استقبل سكان الريف بالترحيب الشديد اعتماد «نظام تعاقد زراعى» أكثر مرونة بين إصلاحات عام ١٩٨١ لدعم الإنتاج الأسرى. غير أن الموجة الثانية من الإصلاحات الزراعية التى اعتمدت منذ عام ١٩٨٦ أسهمت ـ على العكس ـ فى إفقار قطاعات واسعة من هؤلاء السكان أنفسهم، فبتوجيه البنك الدولى ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ألغت السلطات سياسة «الاكتفاء الذاتى الغذائى على المستوى المحلى» التى وضعت لمنع حدوث عجز غذائى إقليمى. وفى مناطق الهضاب فى وسط فيتنام شجع المزارعون على التخصص «طبقاً لميزاتهم النسبية الإقليمية» أى على ترك زراعة المواد الغذائية والتحول إلى المحاصيل النقدية «مرتفعة القيمة» للتصدير. وأدى التوسع فى زراعة البن والمانيهوت وجوز الكاشيو والقطن مصحوباً بالهبوط السريع لأسعار السلع العالمية وارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية المستوردة ـ إلى تفشى المجاعات على المستوى المحلى.

ومن سخريات الأمور أن عملية «التحول» إلى محاصيل التصدير أدت كذلك إلى انخفاض صاف فى عائدات العملات الأجنبية لأن شركات الدولة التجارية باعت شحنات كبيرة من السلع الزراعية للمتعاقدين الدوليين بخسائر مالية كبيرة:

«إننا نعبىء المزراعين لإنتاج المانيهوت والقطن، لكنهم لا يستطيعون أن يصدروا بربح لأن السعر الدولى انخفض... وما يحدث هو أن تضطر شركات الدولة التجارية إلى تصدير البن أو الكاسافا بخسارة. إلا أنها مع ذلك نجحت فى

تعويض سلع غذائية، كما أنها حققت أرباحاً كبيرة نتيجة رفع أسعار الأسمدة المستوردة»[١٣].

وبعبارة أخرى فإن شركات الدولة للتصدير، في الوقت الذى تكشف فيه عن أرباح دفترية كانت في الواقع تسهم في توليد ديون (بالعملات الأجنبية) بالبيع الروتينى للسلع الغذائية الرئيسية دون سعر السوق العالمية. وفي كثير من المناطق التى تعانى عجزاً غذائياً ظلت محاصيل التصدير التى أنتجها المزارعون (الذين تخلوا عن زراعة المواد الغذائية) دون أن تباع نتيجة فائض العرض الذى تتسم به السوق العالمية. وكانت النتيجة هى المجاعة لأن المزارعين ماكانوا ليستطيعون بيع محاصيلهم النقدية الصناعية ولا إنتاج أغذيتهم.

وساد وضع مماثل بالنسبة لمنشآت الدولة العاملة فى تجارة الأرز، فقد فضلت هذه المنشآت التصدير بخسارة مالية بدلاً من أن تبيع في السوق المحلية. ومع الإطلاق الكامل لسوق الحبوب، وتركز المبيعات في أيدى التجار الخاصين، ارتفعت الأسعار المحلية كثيراً بوجه خاص في المناطق التى تعانى عجزاً غذائياً. وفي حين كان الأرز يصدر دون أسعار السوق العالمية ظهرت حالات عجز غذائى حادة في المناطق التى ترك فيها إنتاج الأرز نتيجة لسياسة «التخصص الإقليمى». وعلى سبيل المثال اعترفت السلطات في عام ١٩٩٤ بوجود مجاعة في مقاطعة لاى كاى عند الحدود مع الصين يعانى منها أكثر من ٥٠٠٠٠ نسمة. وفي حين أخذ عجز الأغذية يتصاعد في لاى كاى طيلة خمسة أشهر (دون تقديم أى إغاثة طارئة) فقد بقى مليونا طن من الأرز دون بيع في دلتا نهر ميكونغ نتيجة انهيار شركات بيع الأرز المملوكة للدولة.

ولم تقتصر المجاعة على المناطق التى تعانى عجزاً غذائياً، فقد أثرت على كل المناطق الرئيسية، بما فيها المناطق الحضرية «واقتصاد فائض الأغذية» في دلتا نهر الميكونغ. ففى المنطقة الأخيرة يتناول ٢٥,٣ فى المائة من السكان البالغين ما يقل عن ١٨٠٠ سعر حرارى يومياً[١٤]. وفى المدن أدى تخفيض سعر الدونغ إلى جانب إلغاء الإعانات وضوابط الأسعار إلى ارتفاع شديد لأسعار الأرز والمواد الغذائية الرئيسية الأخرى. كما أدى عدم تأشير الرواتب والبطالة الحضرية الواسعة

(الناجمة عن تخفيض عدد الموظفين المدنيين وعمال المنشآت المملوكة للدولة) إلى انخفاض مستويات الوجبات الغذائية، وإلى تدهور الوضع الغذائي للأطفال في المناطق الحضرية.

سوء تغذية الأطفال

فجر إطلاق سوق الحبوب المجاعة وارتفاع نسبة سوء تغذية الأطفال. فرغم زيادة «توافر» المواد الغذائية الرئيسية كما توحي بيانات منظمة الفاو فإن استقصاء غذائياً أكد حدوث تدهور عام فجائي في الوضع الغذائي لكل من الأطفال والبالغين. فقد كان متوسط ما يحصل عليه البالغ من الطاقة (بالنسبة للفرد/في اليوم) في البلاد هو ١٨٦١ سعراً حرارياً مع وجود ٢٥ في المائة من السكان دون ١٨٠٠ سعر حراري (١٩٨٧ - ١٩٩٠)، مما يشير إلى وضع من سوء التغذية الشديد[١٥]. وفي ٩ في المائة من أسر العينة كان ما يحصل عليه البالغون من الطاقة يقل عن ١٥٠٠ سعر حراري. وكان المقدار المسجل لمدخلات الطاقة للأطفال دون السادسة يبلغ في المتوسط ٨٢٧ سعراً حرارياً بالنسبة للفرد.

وقد اعترف البنك الدولي بالوضع بالنسبة لسوء تغذية الأطفال:

> لدى فيتنام نسبة من الأطفال دون الوزن ومعوقي النمو [نحو ٥٠ في المائة] أعلى من أي بلد آخر في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي باستثناء بنجلاديش... ويبدو أن حجم الإعاقة والهزال بين الأطفال قد زاد بالتأكيد كثيراً... كما أن من الممكن أن تكون أزمة الاقتصاد الكلي المتفاقمة في فترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ قد أسهمت في تدهور الوضع الغذائي[١٦].

وجدير بالذكر كذلك (طبقاً للاستقصاء) أن نقص فيتامين «أ» الذي يسبب العمى (والناجم عن غذاء يكاد يتكون من الحبوب وحدها) واسع الانتشار بين الأطفال في كل مناطق البلاد باستثناء هانوي والجنوب الشرقي وهو ما يشبه الوضع في بنجلاديش (انظر الفصل السابع).

وقد سمح إطلاق الحبوب (بتوجيه البنك الدولي) بسهولة النفاذ إلى السوق

العالمية (وإن يكن بأسعار منخفضة جداً) مع تمزيق قنوات التجارة الدولية وإطلاق المجاعات المحلية[١٧]. وقد اعترف البنك الدولي صراحة بهذا الوضع:

وبالطبع لما كانت تدفقات القطاع الخاص تستجيب لحوافز الأسعار فإن مشكلة توافر الأغذية في المناطق التي تعاني عجزاً غذائياً لن تختفي بين يوم وليلة، لأن المستهلكين في هذه المناطق لا يمتلكون القوة الشرائية لمواجهة الأسعار التي تدفع مقابل الحبوب الغذائية من مناطق الفائض، فالجزاء المالي لتصدير الأرز خارج فيتنام أكثر من نقله إلى مناطق العجز داخل البلاد. والواقع أنه مع توسع تجارة القطاع الخاص في الحبوب فإن مدى توفر الأغذية في مناطق العجز قد ينخفض في البداية قبل أن يتحسن[١٨].

في شبكة المشاريع الزراعية

توافق الاتجاه العام لسياسية الحبوب التي تتبعها الحكومة إلى حد كبير مع مصالح المشاريع الزراعية الدولية: فقد شجع التحول بعيداً عن الأرز إلى عديد من المحاصيل (أشجار الموالح، الذرة الهجين، جوز الكاشيو إلخ...) حتى في المناطق المواتية لزراعة الأرز (مثل دلتا نهر الميكونج). وعلى سبيل المثال شجع المزارعون في مقاطعة دونج ناي في الجنوب على ترك الأرز، وكانت بادرات الذرة الهجين تشترى من مجمع حبوب دولي بقروض قصيرة الأجل (بفائدة ٢,٥ في المائة شهرياً) يمولها بنك الدولة الزراعي. ثم تقوم شركة بروكونكو - وهي مشروع مشترك صناعي - زراعي فرنسي يصدر ويبيع أعلاف الحيوانات في السوق المحلية لإنتاج اللحوم في تايوان وهونج كونج[١٩] - «بإعادة شراء» محصول الذرة. ولا يوفر الائتمان قصير الأجل إلا لمحاصيل تجارية معينة بفترات اقتراض (١٨٠ يوماً) أقصر من الفترات اللازمة لاستكمال دورة الإنتاج الزراعي الكاملة وتسويق السلعة.

فيتنام كمصدر رئيسي للأرز

حدثت زيادة مثيرة في إنتاج الأرز فيما بين ١٩٨٧ - ١٩٨٩ و١٩٩٢ مما مكن فيتنام من الانتقال من وضع المستورد إلى وضع مصدر الأرز. وتعزز هذا الاتجاه دون زيادة في مساحة الأرض المخصصة للأرز. وكان أساساً نتيجة التحول إلى أنواع جديدة فضلاً عن زيادة استخدام الأسمدة الكيمائية والمبيدات مما يستتبع تكاليف

أعلى كثيراً على المزراع الصغيرة. وقد ابتعدت الحكومة عن التزويد بالمدخلات الزراعية، وانهارت منشآت الدولة المنتجة للمبيدات. وأخذت حصة المدخلات الزراعية المستوردة تتزايد :

لقد ارتفعت انتاجيتنا لكن دخلنا لم يرتفع، فعلينا أن ندفع مقابل أنواع البذور الجديدة والمبيدات والأسمدة. وزادت تكاليف النقل، وإذا استمرت التكاليف فى الارتفاع فلن نستطيع مواصلة الأنشطة الزراعية؛ والاستخدام خارج الزراعة بما فيه الحرف والعمل فى المدن أساسى؛ فالزراعة لا تدر أموالاً كافية للعيش(٢٠).

كما أدى هذا التوسع فى ناتج الأرز (وما صاحبه من زيادة فى التصدير) الذى تركز إلى حد كبير فى دلتا نهر الميكونج إلى ازدياد تركيز الأرض، ففى دلتا النهر الأحمر كان صغار المزارعين يدفعون جعلاً للمعهد الدولى لأبحاث الأرز (الذى يدعمه البنك الدولى ومؤسسة روكفلر) مقابل نوع جديد من الأرز ينتج فى مشاتل محلية. ودخل معهد الأبحاث الزراعية - الذى خفضت الحكومة أمواله - تجارة مجزية هى تجارة تطوير البذور وإنتاجها(٢١).

غير أنه يبدو أن توسع إنتاج الأرز قد وصل إلى ذروته : فسيؤثر سحب دعم الدولة فى توفير هياكل الرى الأساسية والمحافظة على المياه وصيانتها منذ عام ١٩٨٧ على أنماط الناتج فى المستقبل. وأهملت عمليات الرى والصرف الكبيرة : فالبنك الدولى يوصى باستعادة التكلفة وإضفاء الطابع التجارى على موارد المياه فى ذات الوقت الذى يعترف فيه بأن «المزراعين خارج دلتا الميكونج أفقر من أن يتحملوا زيادة المعدلات (رسوم الرى) فى الوقت الحالى»(٢٢). وكذلك زاد خطر الفيضانات وحالات الجفاف المتكررة نتيجة انهيار منشآت الدولة المسئولة عن التشغيل والصيانة الروتينيين. ويوجد وضع مماثل فى خدمات الدعم والإرشاد الزراعيين :

«كان توفير خدمات الدعم الزراعى - تقديم الأسمدة والبذور والائتمان ومكافحة الآفات والخدمات البيطرية وخدمات الآلات والأبحاث والإرشاد - حتى أواخر الثمانينيات وظيفة حكومية أساساً.. لكن هذا النظام - وإن ظل يعمل على الورق - قد انهار فى الواقع إلى حد كبير نتيجة العودة إلى نظام زراعى يقوم على

الأسرة، وزيادة عجز الميزانية الحقيقة، ورواتب الخدمة المدنية التى انخفضت قيمتها إلى لا شىء تقريباً بفعل التضخم. وخدمات الدعم التى تتضمن ناتجاً أو خدمة قابلة للتسويق قد خصصت تقريباً بقدر من النجاح، أما الباقى فلا يكاد يعمل. وداخل بيروقراطية خدمات الدعم يعيش عدد كبير من المستخدمين على ممارسة أكثر من وظيفة فى حين تذكر التقارير أن نحو ٨٠٠٠ من خريجى المدارس الفنية الزراعية «عاطلون»[٢٣].

تركيز الأرض

ويسيير الاتجاه نحو أزمة كبرى فى الإنتاج، وزيادة الاستقطاب الاجتماعى فى الريف، وازدياد تركيز ملكية الأرض: فقطاعات واسعة من سكان الريف فى منطقتى النهر الأحمر ودلتا الميكونج تطرد خارج الأراضى، كما حدثت مجاعات فى مناطق فائض الأرز. وقد وضع مشروع قانون الأرض الذى أصدرته الجمعية الوطنية فى أكتوبر ١٩٩٣ بدعم من الإدارة القانونية للبنك الدولى. ونظمت ندوات للخبراء القانونيين والبنك الدولى لتركز على آثار قانون الأرض:

> يرى الخبراء الأجانب الذين جاء بهم البنك الدولى أن قانون الأرض مناسب لظروفنا الخاصة: وإذا كان المزارعون يفتقرون إلى رأس المال أو الموارد فإن بوسعهم أن «يحولوا» الأرض، أو يستطيعون الانتقال إلى المدن، أو يعملون لدى «أسرة متقدمة».. فالافتقار إلى الأرض ليس هو سبب الفقر، مما ينقص الفقراء هو المعرفة والخبرة، وتعليمهم محدود، كما أن لديهم عدداً أكبر مما ينبغى من الأطفال[٢٤].

وبمقتضى القانون يمكن للأرض الزراعية (بحكم نظام رسمى من الإيجارات طويلة الأجل) أن «تحول» (أى تباع) بحرية وأن ترهن «كضمانة إضافية» ومن الناحية الرسمية لا يجوز هذا إلا لدى مؤسسة مصرفية للدولة أما الممارسة فتتم لدى المرابين الخاصين أيضاً). ويمكن عندئذ أن «تحول» الأرض أو تباع إذا لم يسدد القرض.

وكانت النتيجة هى انبعاث الربا واستئجار الأرض (وخاصة فى الجنوب)،

وإعادة الاقتصاد الفلاحي ثانية إلى الصراعات حول الأرض والأئتمان التي كانت تدور في نهاية فترة الاستعمار الفرنسي. وقد تقدم تركيز الأرض كثيراً في الجنوب، واتسم بتطور المزارع المتوسطة (بما فيها كثير من المشاريع المشتركة مع رأس المال الأجنبي). وحولت كثير من مزارع الدولة إلى مزارع مشتركة تستخدم كلاً من العمال الدائمين والموسميين. ويجبر المزارعون المعدمون ـ الذين يشكلون جزءاً متزايداً من سكان الريف ـ على البحث عن عمل في المدن أو كعمال موسميين. بالأجر في المزارع التجارية التي يقوم بتشغيلها مزارعون أغنياء أو مشاريع مشتركة. وتبلغ الأجور الريفية في دلتا النهر الأحمر نحو ٥٠ سنتاً في اليوم (١٩٩٤). ورغم أن مصادرة أراضي صغار المزراعين في فيتنام الشمالية مازالت في مستوى جنيني فإن القانون يفتح الطريق أمام تملك التجار والمرابين الحضريين لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية.

وجدير بالذكر أن السياسات الزراعية لنظام سايجون في عهد الجنرال ثيو تعود إلى الظهور، ففي الجنوب تعترف السلطات تماماً بسندات ملكية الأرض التي منحتها برامج «المعونة» الأمريكية في عام ١٩٧٣ كوسيلة «لتهدئة» المناطق الريفية. وعلى العكس فإن آلاف الفلاحين الذين غادروا قراهم للقتال إلى جانب قوات التحرير ليس لهم حق رسمي في الأراضي الزراعية. وعلينا أن نذكر أن البرنامج الأمريكي لتوزيع الأرض قد نفذ في أعقاب اتفاق باريس عام ١٩٧٣ في السنوات الأخيرة لنظام ثيو. وتوافقت هذه الفترة ـ التي سميت «فتنمة» الحرب مع الانسحاب الرسمي للقوات المقاتلة الأمريكية ومساندة حكومة سايجون بمبالغ ضخمة من «المعونة» الأمريكية. وطبقاً لوزارة الزراعة فإن البرنامج الأمريكي أثناء الحرب «نموذج» مفيد: «فسياستنا الحالية هي محاكاة البرنامج الأمريكي لتوزيع الأرض في تلك الفترة، وإن كنا نفتقر إلى الموارد المالية الكافية».

تدمير التعليم

ولعل أكثر آثار الإصلاحات درامية حدث في مجالي الصحة والتعليم، فقد كان التعليم العام ومحو الأمية هدفاً رئيسياً للنضال ضد الحكم الاستعماري الفرنسي.

ومنذ عام ١٩٥٤ (عقب الهزيمة الفرنسية في ديين بيين فو) حتى عام ١٩٧٢

زادت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية فى فيتنام الشمالية سبع مرات (من ٧٠٠٠٠٠ إلى نحو خمسة ملايين). وبعد التوحيد فى عام ١٩٧٣ نفذت حملة الولاية فى الجنوب. وتشير أرقام اليونسكو إلى أن معدلات معرفة القراءة والكتابة (٩٠ فى المائة) والالتحاق بالمدارس كانت من أعلى المعدلات فى جنوب شرق آسيا.

وقد دمرت الإصلاحات النظام التعليمى عن عمد وبوعى، بضغطها الشديد لميزانية التعليم، وتخفيض رواتب المدرسين، و«إضفاء طابع تجارى» على التعليم الثانوى والفنى والعالى عن طريق اقتضاء رسوم دراسية، والاتجاه هو إلى تحويل التعليم إلى سلعة، وهذا يتطلب ـ برطانة وكالات الأمم المتحدة:

«... أن يدفع مستهلكو الخدمات [التعليمية] مبالغ متزايدة تشجع المؤسسات على تمويل ذاتها، واستخدام الحوافز من أجل خصخصة تقديم التعليم والتدريب عند الاقتضاء»(٢٥).

فالإصلاحات بالغائها عملياً كل الإنجازات السابقة، بما فيها مكافحة الأمية التى بدأت منذ عام ١٩٤٥، سببت انهياراً لم يسبق له مثيل لنسبة الالتحاق بالمدارس، مع معدل تسرب مرتفع ملحوظ فى السنوات الأخيرة من التعليم الابتدائى. وقد أصبح الالتزام بدفع رسوم دراسية مسجلاً الآن فى الدستور الذى أعيدت صياغته فى عام ١٩٩٢. ووفقاً للأرقام الرسمية هبطت نسبة خريجى التعليم الابتدائى الذين يلتحقون ببرنامج التعليم الثانوى الأدنى ذى الأربع سنوات من ٩٢ فى المائة فى عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ (قبل بدء نظام الرسوم الدراسية) إلى ٧٢ فى المائة فى عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠، وهو انفخاض يعادل أكثر من نصف مليون تلميذ. وبالمثل تسرب نحو ٢٣١٠٠٠ تلميذ من بين مجموع يبلغ ٩٢٢٠٠٠ تلميذ من برنامج التعليم الثانوى الأعلى. وبعبارة أخرى فقد طرد نحو ثلاثة أرباع مليون تلميذ من نظام التعليم الثانوى خلال السنوات الثلاث الأولى للإصلاحات (رغم زيادة تبلغ ٧ فى المائة فى عدد السكان فى سن الدراسة). ورغم عدم توافر بيانات حديثة عن نسبة الالتحاق فليس ثمة شواهد على أن هذا الاتجاه قد انعكس(٢٦)، إذ توحى البيانات المتوافرة عن الثمانينيات بمعدل تسرب يبلغ ٠,٨ فى المائة سنوياً فى

التعليم الابتدائي - حيث زاد مجموع الملتحقين دائماً بنسبة تقل كثيراً عن النمو فى عدد السكان فى سن الدراسة . وسيؤدى انخفاض التمويل إلى تقويض سريع للتعليم الابتدائى فى السنوات القادمة .

وقد خصصت الدولة (١٩٩٤) ما يبلغ في المتوسط ٤ دولارات أمريكية سنوياً للطفل فى مستوى التعليم الابتدائى . وفى منطقة دلتا النهر الأحمر كان ما يتحمله الآباء مقابل المواد الدراسية والكتب (وهو ما كانت الحكومة تموله فيما سبق) فى ١٩٩٤ يعادل ١٠٠ كيلو جرام من الأرز للطفل سنوياً (وهى نسبة كبيرة من إجمالى استهلاك الأسرة) .

غير أن الحكومة و«المانحين» أبدوا «قلقهم» من أن معدل الالتحاق الهابط بسرعة قد «زاد تكاليف الوحدة» وأن هناك الآن «عرضاً فائضاً من المدرسين»[٢٧] . ومع «تحجيم» النظام المدرسي ينبغى الآن الاهتمام «بالكيف أكثر من الكم» مما يتطلب (فى نظر «المانحين») تسريح فائض المدرسين. وتتأثر بهذه العملية كل مستويات النظام التعليمى : فدور الحضانة قبل التعليم الابتدائى التى تدعمها الدولة تذوى، وستدار منذ الآن باعتبارها مشاريع تجارية .

كما نفذ نظام استعادة التكاليف فى الجامعات وكل مراكز التعليم العالى ودعيت معاهد الأبحاث التطبيقية إلى استعادة تكاليفها بالاتجار فى نواتج أبحاثها : «فالجامعات ومعاهد البحث ضعيفة التمويل إلى حد أن بقاءها يتوقف على توليد مصادر دخل مستقلة» . ولا تغطى الدولة سوى ٢٥ فى المائة من إجمالى رواتب البحث ومصروفات التشغيل الأخرى لمعاهد الأبحاث الكبرى[٢٨] . غير أن معاهد الأبحاث منحت سعر فائدة تفضيلى على الائتمان قصير الأجل (١,٨ فى المائة شهرياً بدلاً من ٢,٣ فى المائة) .

وفى التعليم المهنى والفنى، بما فيه كليات تدريب المدرسين، فرض تجميد للالتحاق («بحدوى قصوى» محددة) وفق مبادئ توجيهية متفق عليها مع الوكالات المانحة الخارجية . وكانت النتيجة : تقييد كبير لعرض رأس المال البشرى والمهنيين المؤهلين .

وفى السياق سالف الذكر نجد الرقابة المالية والإشراف على معظم معاهد

الأبحاث والتدريب فى أيدى الوكالات المانحة اخارجية التى تمول ـ بصورة انتقائية ـ إضافات للرواتب بالعملة الأجنبية وعقود الأبحاث إلخ . . فى ذات الوقت الذى تملى فيه توجيهات الأبحاث وتطوير المناهج الأكاديمية.

انهيار النظام الصحى

كان الأثر الأكثر مباشرة للإصلاحات، فى المجال الصحى، هو انهيار مستشفيات الأقسام والمراكز الصحية على مستوى الكوميونات، فحتى عام ١٩٨٩ كانت الوحدات الصحية تقدم الاستشارات الطبية فضلاً عن الأدوية الأساسية مجاناً للسكان. وتحلل العيادات الصحية فى الجنوب أكثر تقدماً عموماً حيث طورت البنية الأساسية الصحية بعد إعادة التوحيد فى عام ١٩٧٥ . ومع الإصلاحات أدخل نظام رسوم الاستخدام، وطبقت استعادة التكاليف وبيع الأدوية فى السوق الحرة. وانخفض استهلاك الأدوية الأساسية (من خلال نظام التوزيع العام) بنسبة ٨٩ فى المائة، مما دفع الصناعة الصيدلية والإمدادات الطبية فى فيتنام إلى الإفلاس[٢٩].

وبحلول عام ١٩٨٩ كان الإنتاج المحلى من المواد الصيدلية قد هبط بنسبة ٩٨,٥ فى المائة عن مستواه فى عام ١٩٨٠، وأغق عدد كبير من شركات الأدوية أبوابه. ومع الإطلاق الكامل لصناعة المنتجات الصيدلية، بما فى ذلك تحرير أسعار الأدوية، حلت الأدوية المستوردة (التى لا تباع الآن إلا فى السوق «الحرة» بأسعار عالية للغاية) محل الأنواع المحلية إلى حد كبير. وانفتح سوق تجارى «انكمش كثيراً» لكنه يحقق أرباحاً مرتفعة، أمام شركات المواد الصيدلية عبر القومية الكبرى. ويبلغ متوسط الاستهلاك السنوى من المواد الصيدلية المشتراة فى السوق «الحرة» دولاراً أمريكياً واحداً سنوياً (١٩٩٣)، وهو ما يعتبره حتى البنك الدولى منخفضاً للغاية[٣٠]. وكان تأثير ذلك على صحة السكان بالغاً.

وأوقفت الحكومة (بتوجيه «جماعة المانحين») ميزانية الدعم لتوفير المعدات الطبية وصيانتها، مما أدى إلى شلل فعلى لنظام الصحة العامة بأسره. وانخفضت الرواتب الحقيقية للعاملين الطبيين وظروف عملهم انخفاضاً شديداً: فقد بلغ الأجر الشهرى للطبيب العامل فى إحدى مستشفيات الأقسام ١٥ دولاراً أمريكياً

(١٩٩٤) . ومع تدنى رواتب الدولة، وظهور قطاع صغير من الممارسة الخاصة هجر عشرات الآلاف من الأطباء والعمال الصحيين قطاع الصحة العامة . وقد أكد استقصاء أجرى فى عام ١٩٩١ أن معظم المراكز الصحية على مستوى الكميونات أصبحت غير صالحة للعمل : بمتوسط خمسة عمال صحيين فى المركز، وانخفض عدد المرضى إلى أقل من ستة فى اليوم (أى ما يزيد قليلاً عن مريض لكل عامل صحى فى اليوم)[٣١] . كما حدث منذ الإصلاح انخفاض ملحوظ فى عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الطبية الرئيسية فى البلاد، التى تعانى الآن من تضييق شديد لميزانيات عملها .

عودة الأمراض المعدية

تعترف وزارة الصحة والمانحون بعودة عدد من الأمراض المعدية ومن بينها الملاريا والسل والإسهال . وأكدت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية أن عدد وفيات الملاريا زاد إلى ثلاثة أمثاله فى السنوات الأربع الأولى للإصلاحات . إلى جانب انهيار الصحة العلاجية والارتفاع الشديد فى أسعار أدوية مكافحة الملاريا . والأمر الصارخ فى هذه البيانات هو أن عدد وفيات الملاريا زاد بسرعة أكبر من زيادة حالات التبليغ عن الملاريا، مما يوحى بأن انهيار خدمات الصحة العلاجية قد لعب دوراً حاسماً فى زيادة وفيات (الملاريا)[٣٢] . وتؤكد البيانات على مستوى الكوميونات هذه الاتجاهات بشدة :

> «كانت الحالة الصحية عادة أفضل، فيما مضى كان هناك فحص سنوى بالنسبة للسل، ولا توجد الآن أدوية لمعالجة الملاريا، وليس لدى المزارعين نقود ليتوجهوا إلى مستشفى القسم، وهم لا يستطيعون تحمل رسوم الاستخدام . . .»[٣٣] .

وقد اعترف البنك الدولى بانهيار النظام الصحى (وإن لم يذكر بالطبع «الأسباب» الاقتصادية الكلية الكامنة خلف ذلك) :

«فالقطاع الصحى الفيتنامى - على الرغم من أدائه البارز فى الماضى - قد أخذ يذبل حالياً . . . وهناك نقص حاد فى الأدوية والإمدادات الطبية «المعدات الطبية» والعيادات الصحية الحكومية غير مستغلة إلى حد كبير . . وقد بلغ نقص الأموال

فى القطاع الصحى من الحدة ما يجعل من غير الواضح أين ستجد التسهيلات القاعدية المدخلات لمواصلة عملها فى المستقبل»(٣٤).

وفى حين يسلم البنك الدولى بأن برامج مكافحة الأمراض المعدية مثل الإسهال والملاريا والأمراض التنفسية الحادة «كانت [فى الماضى] من أنجح التدخلات الصحية فى فيتنام» فإن «الحلول» المقترحة تتمثل فى «إضفاء الطابع التجارى» (أى الطابع السلعى) على الصحة العامة، فضلاً عن التسريح الواسع للأطباء والعمال الصحيين الفائضين. واقترح البنك الدولى ضرورة زيادة أجور العمال الصحيين فى إطار نفس بنود الميزانية: «فالزيادة فى أجور العمال الصحيين الحكوميين سيوازنها بالضرورة تقريباً تخفيض كبير فى عدد العمال الصحيين»(٣٥).

لقد فككت الإصلاحات بوحشية القطاعات الاجتماعية، وأحبطت جهود ونضالات الشعب الفيتنامى طيلة ما يقرب من ٤٠ عاماً، وقلبت استكمال التقدم الماضى. وهناك نمط متسق متماسك: إن تدهور الصحة والتغذية (فى السنوات التى أعقبت الإصلاحات مباشرة) يتشابه (وفى التقويم الزمنى كذلك) مع ما لوحظ فى الالتحاق بالمدارس. وفى أعقاب حرب إجرامية قاسية لابد للمجتمع العالمى أن يعترف بالأثر «المميت» لسياسة الاقتصاد الكلى، مطبقة على عدو سابق فى الحرب.

الحواشى

(١) أدى تخفيض سعر العملة فى ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بناء على مشورة صندوق النقد الدولى إلى انهيار الدونغ الفيتنامى نحو عشر مرات، إلى حد يبلغ عموماً الانهيار الذى حدث فى فيتنام الجنوبية فى عام ١٩٧٣. وكان السعر الرسمى للدونغ يبلغ ٠,١ دولاراً أمريكياً فى عام ١٩٨٤، وبعد عام بلغ ٠,٠١ دولاراً أمريكياً.

(٢) أطلقت الإصلاحات انهياراً فى مستوى المعيشة يشبه فى كثير من النواحى ما حدث فى فيتنام الجنوبية فى عهد نظام الجنرال ثيو. وسجلت زيادة فى سعر الأرز تبلغ ثمانية أمثال فيما بين ١٩٧٣ و١٩٧٤ بعد «انسحاب» قوات الحرب الأمريكية.

(٣) بالنسبة لتقسيم وتكوين المعونة الدولية والقروض التى تم التعهد بها فى مؤتمر المانحين انظر "Vietnam Today", Singapore, vol2, Issue 6, 1994, P. 58.

(٤) مقابلة مع الدكتور نجوين اكسيان أونه فى مدينة هوشى منه، فى أبريل ١٩٩٤.

(٥) فيما بين منتصف عام ١٩٩١ ومنتصف عام ١٩٩٢ توقف نحو ٤٠٠٠ منشأة عن العمل، منها ١٢٥٩ منشأة صفيت. واندمجت بعض المنشآت التى توقفت عن العمل مع منشآت أخرى للدولة. انظر البنك الدولى "Viet Nam, Transition to Market Economy" Washington DC, 1993, P. 61.

(٦) فى قطاع المنشآت المملوكة للدولة، أدى القرار رقم: ١٧٦ الصادر فى عام ١٩٨٩ إلى تسريح ٩٧٥٠٠٠ عاملاً (٣٦ فى المائة من القوى العاملة) فيما بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٢. ولم يكن النمو فى عمالة القطاع الخاص كافياً لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، انظر البنك الدولى "Viet Nam, Transition Market Economy" - pp. 65-6 وانظر كذلك الجدول ١ / ٣، ص (...).

(٧) Ibid., p. 65. See also Socialist Rpublic of Vietnam, Vietnam: A Development Perspective (main document prepared for the Paris Doner Conference). Hanoi, September 1993, p. 28.

(٨) مقابلة مع مسئولين فى الدولة فى هانوى، أبريل ١٩٩٤.

(٩) أنظر البنك الدولى Viet Nam, Transition toMarket Economy, P. 47.

(١٠) على عكس «الصينيين فيما وراءالبحار» لا يمكن اعتبار أن الدياسبورا الفيتنامية تمثل «نخبة اقتصادية».

(١١) انظر البنك الدولي، Viet Nam, Trnstion to Market Economy, p. 246 وجدير بالذكر أن الإحصاءات بالدونج الحالى والثابت لا تعتبر موثوقاً بها.

(١٢) فى مؤتمر المانحين فى باريس فى عام ١٩٩٣ تم التعهد بـ ١,٨ مليار دولار من القروض الثنائية ومتعددة الأطراف.

(١٣) مقابلة فى وزارة الزراعة والصناعة الغذائية، هانوى، أبريل ١٩٩٤.

(١٤) انظر البنك الدولى Vietnam, Population, Health and nutrition Revew, Washington DC, 1993, Table 3.6, P. 47.

(١٥) تقدر نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوءالتغذية بخمسة وأربعين فى المائة طبقاً لمعيار الوزن بالنسبة للسن و٥٦,٥ فى المائة طبقاً لمعيار الطول بالنسبة للسن المصدر السابق ص ص ٣٨ - ٤٦ و٦٢.

(١٦) انظر البنك الدولى Viet Nam, Transition to Market Economy, P. 182.

(١٧) أملت سياسة الاكتفاء الغذائى الذاى المحلى نواقص شبكة السكك الحديدية والطرق الداخلية التى دمرت أثناء الحرب.

(١٨) انظر البنك الدولى "Vietnam, Population, Health & Nutrition Sector Review, P. 42.

(١٩) مقابلات أجريت فى مقاطعة دونج ناى ومع أعضاء معهد الأبحاث الزراعية فى مدينة هوشى منه، أبريل ١٩٩٤.

(٢٠) مقابلات مع مزارعين فى كوميونة دا تون بقسم جيا لام قرب هانوى، أبريل ١٩٩١.

(٢١) World Bank, Viet Nam, Transition to Market economy, p. 144.

(٢٢) Ibid., p. 141.

(٢٣) Ibid., p. 143.

(٢٤) مقابلة فى وزارة الزراعة والصناعة الغذائية، هانوى، أبريل ١٩٩٤.

(٢٥) See Ministry of Education, UNDP, UNESCO (National Project Education Sector Review and Human Resources Sector Analysis), Vietnam Education and Human Resources analysis, Vol. 1, Hanoi, 1992, p. 39.

(٢٦) Ministry of education, UNDP, UNESCO, op. cit. p. 65.

(٢٧) Ibid., p. 60.

(٢٨) World Bank, Viet Nam, Transition to Market economy, p. 145.

(٢٩) Figures of the Ministry of Health quoted in World Bank, Vietnam: Population, Health and Nutrition Sector Review, Table 4.6, p. 159.

(٣٠) Ibid., p. 89.

(٣١) Ibid., p. 86.

(٣٢) Ibild., Table 4.2, p. 154.

(٣٣) مقابلات أجريت في كوميونة توغ توغ، بقسم نو ثو، بمقاطعة هاى تراى، بفيتنام الشمالية.

(٣٤) World Bank, Viet Nam, Transition to Market economy, p. 169

(٣٥) Ibid., p. 171.

الجـزء الرابـع

أمريكـا اللاتينيـة

الفصل التاسع

الديون و«الديموقراطية» فى البرازيل

لعبت الفضائح السياسية أثناء رئاسة فرناندو كولر دى ميلو دوراً هاماً فى إعادة هيكلة الدولة البرازيلية، فقد كانت هذه الرئاسة الأولى «التى انتخبت ديموقراطياً» علامة على زوال الدكتاتورية العسكرية، فضلاً عن الانتقال نحو «ديموقراطية تسلطية» جديدة تحت سيطرة الدائنين والمؤسسات المالية التى يوجد مقرها فى واشنطن.

وبعد بضعة أسابيع من انعقاد القمة العالمية في ريو فى يونيو ١٩٩٢ أكد تحقيق أجراه الكونجرس أن الرئيس كولر متورط شخصياً - من خلال واجهته ومدير حملته الانتخابية السابق ب. س. فارياس - فى جرائم ابتزاز تبلغ الملايين وتتضمن استخدام الأموال العامة. ووجهت الأموال القادمة من عمليات ابتزاز (ومن بينها عقود حكومية مع شركات البناء) إلى «حسابات مصرفية وهمية» أو حولت لدفع المصاريف الشخصية لأسرة الرئيس بما فيها ملابس زوجته روزانى، وتركزت أنظار الرأى العام على الفضيحة السياسية وفضيحة الرئيس: فكانت أعداد مشاهدى

جلسات الكونجرس تفوق أعداد مشاهدى الدورة الأوليمبية.

وفى هذا الوقت، وفى «خلفية المسرح» (أى «بعيداً عن أنظار الرأى العام») كانت المفاوضات تجرى بشأن صفقة أكبر تبلغ مليارات الدولارات بين وزير المالية ودائنى البرازيل الدوليين: ودارت هذه المفاوضات من يونيو حتى سبتمبر ١٩٩٢ «خلف الأبواب المغلقة»، وتزامنت مع عملية خلع الرئيس. واستقال وزراء الحكومة وأعلنوا عدم ثقتهم فى الرئيس. ووقف مارسيلو ماركيز موريرا وزير المالية «الذى يحظى بالاحترام الدولى» حاز ما يكفل الصلة الضرورية مع صندوق النقد الدولى والدائنين التجاريين. وتوافق ضعف الدولة مع عدم الاستقرار فى بورصة ساو باولو، وساعد هروب رأس المال فى زيادة الضغط على الحكومة. وكان الرئيس كولر قد أعلن عن المفاوضات مع البنوك التجارية فى يونيو ١٩٩٢ فى بداية الفضيحة[١]، وأعلن عن اتفاق أولى على صيغة «إعادة هيكلة» (بمقتضى خطة برادى) لأربعة وأربعين مليار دولار أمريكى تدين بها البرازيل للبنوك التجارية قبيل خلع مجلس الشيوخ للرئيس كولر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢. وكانت الصفقة أشبه ببيع

ممتلكات المدين: فسيزيد عبء خدمة الدين البرازيلي كثيراً نتيجة لها[٢].

وكانت حملة خلع الرئيس قد أفادت في صرف أنظار الرأي العام عن القضايا الاجتماعية الحقيقية: فقد أفقرت الغالبية العظمى من السكان نتيجة «خطة كولر» التي بدأتها في مارس ١٩٩٠ وزيرة الاقتصاد والمالية زيليا كاردوسو دي ميللو، وأعقبها العلاج الاقتصادي - الأكثر أرثوذكسية والمماثل في ضرره - لخليفتها مارسيليو ماركيز موريرا: وانتشرت البطالة، وتدهورت الأجور الحقيقية، وانهارت البرامج الاجتماعية.

وكان الدائنون قد فرضوا تخفيض قيمة الكروزيرو، والتضخم ينطلق بأكثر من ٢٠ في المائة شهرياً، وأساساً نتيجة «لبرنامج مكافحة التضخم» الذي وضعه صندوق النقد الدولي. فقد أسهمت الزيادة المفاجئة لأسعار الفائدة الحقيقية التي فرضها صندوق النقد الدولي على البرازيل في عام ١٩٩١[٣] في زيادة الدين الداخلي، وفي اجتذاب مقادير كبيرة من الأموال «الساخنة» و«القذرة» إلى النظام المصرفي البرازيلي. وحقق نحو ٣٠٠ من المنشآت المالية والصناعية الكبيرة أرباحاً هائلة. وكانت هذه المجموعات مسئولة إلى حد كبير عن «تضخم تشعله الأرباح»، وزاد نصيب رأس المال من إجمالي الناتج المحلي من ٤٥ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٦٦ في المائة في بداية الستينيات. لقد أمنت «الديموقراطية» للنخب الاقتصادية (بالتحالف مع الدائنين الدوليين) مالم تستطع النظم القومية العسكرية أن تحققه بالكامل.

وكان «جدول الأعمال الخفي» لصندوق النقد الدولي يتمثل في دعم الدائنين وفي الوقت ذاته إضعاف الدولة المركزية. وكان تسعون مليار دولار قد دفعت بالفعل كفائدة في الثمانينيات، أي ما يقرب من مقدار إجمالي الدين ذاته (١٢٠ مليار دولار أمريكي). غير أن مجمع الفوائد لم يكن الهدف الرئيسي، فقد كان دائنو البرازيل الدوليون يريدون ضمان استمرار البلد غارقاً في الديون في المستقبل، وإعادة هيكلة الاقتصاد القومي والدولة على هواهم من خلال استمرار نهب الموارد الطبيعية والبيئة، وتعزيز اقتصاد التصدير القائم على العمل الرخيص، واستيلاء رأس المال الأجنبي على أكثر منشآت الدولة ربحاً.

وهكذا تخصخص أصول الدولة مقابل الدين، وتضغط تكاليف العمل نتيجة عدم ربط الأجور بالأسعار وفصل العمال. ووجهت إصلاحات الاقتصاد الكلى التضخم مباشرة، فلم يكن الفقر «نتيجة» الإصلاحات فحسب بل كان أيضاً «شرطاً صريحاً» للاتفاق مع صندوق النقد الدولى.

ملحمة الديون البرازيلية: الفصل الأول: خطة كولر

ما هى «الشخصيات» فى«ملحمة الديون» البرازيلية؟

كانت «خطة كولر» التي بدأت فى عام ١٩٩٠ (كوكتيلاً) غير عادى يجمع بين سياسة نقدية تدخلية وأسلوب صندوق النقد الدولى في الخصخصة وتحرير التجارة وتعويم سعر الصرف. وكان من الضرورى سد عجز الميزانية يبلغ ٣١ مليار دولار أمريكى، وفصل ٣٦٠٠٠٠ موظف اتحادى، وإلغاء ست وزارات. وقد كانت خطة كولر التى بدأت فى مارس ١٩٩٠ بعد قليل من بدء الرئاسة استمراراً «لخطة فيراو» التى اعتمدت فى عام ١٩٨٩ فى ظل حكومة سارنى. ولم يتحقق هدف فصل ٣٦٠٠٠٠ موظف لأن عمليات الفصل الحكومية لم تحظ بموافقة الكونجرس. ولم يفصل سوى ١٤٠٠٠ موظف مع دفع مكافآت نهاية الخدمة، وأعيد استخدام كثير منهم فى ظل رئاسة اتيامار فرانكو.

وجمدت زيليا كاردوسو دى ميللو وزيرة المالية حسابات الادخار فى محاولة نقدية ساذجة لكبح التضخم: «التضخم نمر، ويجب أن نقتل النمر»، وبدلاً من ذلك أدت التدابير إلى «قتل النشاط الاقتصادى»، فارتفعت البطالة إلى مستويات قياسية، وشلت المشاريع الصغيرة نتيجة تجميد الودائع المصرفية، مما أدى إلى تسريح ما لا يقل عن ٢٠٠٠٠٠ شخص فى عام ١٩٩٠ وحده. ورد العمل المنتظم على خطة كولر فى سبتمبر ١٩٩٠ باضراب شارك فيه مايزيد عن مليون عامل. وعلى حد تعبير الاقتصادى باولو سنجر: «كانت الصدمة قاسية ورهيبة وغير ضرورية».

وكان «جدول الأعمال الخفى» فى خطة كولر يتمثل فى كبح المصروفات العامة وتخفيض الأجور من أجل تحرير الأموال اللازمة لخدمة الدين الخارجى والداخلى. غير أن معادلة سداد دين البرازيل الخارجى كانت لا تزال مشوبة بموقف الرئيس

سارني الوطني السابق في ١٩٨٩ تجاه الدين ـ ونعني «التأجيل الجزئي» (على غير هوى البنوك الدولية) بقصر خدمة الدين على ٣٠ في المائة من إجمالي مدفوعات الفائدة.

وكان صندوق النقد الدولي قد منح «خاتم موافقته» «لخطة كولر»، ومع ذلك فقد بقي قرض للدعم مقداره مليارا دولار أمريكي وأقر في سبتمبر ١٩٩٠ موقوفاً. وعلى حد قول ميشيل كانديسوس مدير صندوق النقد الدولي «قبل أن أطلب موافقة المجلس التنفيذي [للصندوق] يجب أن أتأكد من أن المفاوضات مع البنوك تسير في الاتجاه الصحيح، وأن نتائجها ستكون مرضية»[٤].

وبعد بضعة أسابيع فتحت الحكومة ثانية المحادثات مع الدائنين الدوليين. وراح جوريو داوستر، مفاوض كولر الرئيسي في مسألة الدين، يحاول عبثاً الاقناع بأن «مدفوعات الدين يجب أن تكون محدود بقدرة البرازيل على الدفع»[٥]، فقد رد الفريق الاستشاري للبنوك التجارية الاثنين والعشرين بقيادة سيتي كورب بالاعتراض على اتفاق القرض مع صندوق النقد الدولي، وإيصاء البنوك متعددة الأطراف بألا تمنح «نقوداً جديدة» للبرازيل. وأجل صندوق النقد الدولي ـ وأيضاً استجابة لتوجيهات مباشرة من البنوك التجارية ـ بعثته إلى برازيليا. فلم يكن صندوق النقد الدولي أكثر من «بيروقراطي مالي» لتنفيذ الإصلاح السياسي والاقتصادي في البدان المدينة نيابة عن الدائنين.

ووقعت الحكومة البرازيلية في حلقة مفرغة: فمنح «النقود الطازجة» من صندوق النقد الدولي اللازمة لسداد البنوك التجارية قد أوقفه فريق استشاري يمثل هذه البنوك التجارية ذاتها.. وهذا وضع مستحيل. لقد لبت الحكومة كل الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي، ومع هذا ظلت البرازيل في القائمة السوداء. والعجز عن تلبية مطالب البنوك التجارية يمكن بسهولة أن يكون ذريعة لمزيد من العقوبات والوضع في القائمة السوداء. وأخذ التوتر يتصاعد، واتهمت زيليا كاردوسو دي ميللو وزيرة مالية البرازيل في غضب مجموعة السبعة ـ أثناء اجتماعات بنك تنمية البلدان الأمريكية في ناجويا باليابان في أبريل ١٩٩١ ـ باستخدام ضغوط سياسية غير نظيفة لوقف القرض متعدد الأطراف للبرازيل[٧].

الفصل الثانى: التجاوب مع «توافق واشنطن»

كان اجتماع ناجويا نقطة تحول هامة، فقد اعتبرت «الطنطنة القومية» والاتهامات للدوائر المالية الدولية أموراً فى غير محلها وغير مناسبة. وأقيلت زيليا كاردوسى فى أوائل مايو. وشكل فريق اقتصادى جديد «أكثر تمشياً» مع «توافق واشنطن». ورحبت الإدارة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية بتعيين مارسيليو ماركيز موريرا وزيراً للاقتصاد والمالية[٨]. وكان موريرا، أثناء عمله سفيراً فى واشنطن، قد أقام علاقة شخصية وثيقة مع ميشيل كامديسوس مدير صندوق النقد الدولي ومع دافيد مولفورد وكيل وزارة الخزانة الأمريكية. وفصل كذلك خوريو دادستر مفاوض الديون فى فترة زيليا كاردوس وأحل محله بدرو مالان، وكان مستشاراً فى بنك تنمية البلدان الأمريكية ومديراً تنفيذياً سابقاً فى البنك الدولي. وكان ارتباط مالان بساحة واشنطن لأكثر من عشرة أعوام، وروابط ماركيز موريرا الشخصية، من العوامل الهامة فى تطور مفاوضات الديون البرازيلية فى الجزء الثانى من رئاسة كولر.

وفى يونيو ١٩٩١ أرسل صندوق النقد الدولى بعثة جديدة إلى برازيليا برئاسة خوزيه فاجنباوم. وكان الصندوق قد سحب «خاتم موافقته» على تعليمات الفريق الاستشارى برئاسة سيتى كورب، وأصبح من الضرورى بدء مفاوضات جديدة حول اصلاح الاقتصاد الكلى. وذكر فاجنباوم ـ باسم بعثة صندوق النقد الدولى ـ أنه إذا أرادت البرازيل التوصل إلى اتفاق قرض جديد مع الصندوق «فإن هناك حاجة إلى إصلاحات اقتصادية هيكلية تتضمن تعديلات فى الدستور»[٩]. وثارت ضجة فى البرلمان، واتهم صندوق النقد الدولى «بالتدخل فى الشئون الداخلية للدولة». وطلب الرئيس كولر من الصندوق أن يحل محل فاجنباوم فى رئاسة البعثة «شخص أفضل تأهيلاً». وكان هذا ـ كما قالت صحيفة نيويورك تايمز[١٠] ـ انتصاراً شعبياً للرئيس كولر»، فى معركته مع صندوق النقد الدولى.

ورغم أن الحادثة قد وصفت بأنها «سوء فهم غير موفق» فإن تصريح فاجنباوم كان متمشياً جداً مع ممارسة الصندوق المستقرة[١١]. فقدكان الصندوق يطلب اعتماد «دواء اقتصادى أكثر قوة» للسماح بإعادة توجيه حصة أكبر من إيرادات

الدولة نحو خدمة دين البنوك التجارية. إلا أن عدة مواد من دستور عام ١٩٨٨ كانت تحول دون تحقيق هذ ه الغايات. وكان صندوق النقد الدولى يدرك تماماً أن أهداف الميزانية لا يمكن بلوغها دون عمليات تسريح واسعة لموظفى القطاع العام. لكن هذا الأمر الأخير يتطلب تعديلاً فى أحد مواد دستور عام ١٩٨٨ التى تكفل الأمن الوظيفى لموظفى الاتحاد المدنيين. ومن المسائل التى كانت مطروحة كذلك صيغة تمويل البرامج على مستوى الدولة وعلى مستوى البلديات من مصادر اتحادية (وهى صيغة مكرسة فى الدستور). وكانت هذه الصيغة تضيق قدرة الحكومة الاتحادية على ضغط المصروفات الاجتماعية وتحويل الإيرادات نحو خدمة الدين[١٢]. وهكذا فقد كان تعديل الدستور أمراً لازماً من وجهة نظر صندوق النقد الدولى والبنوك التجارية. كذلك اعتبرت أحكام خطة معاشات الدولة، المتضمنة فى دستور ١٩٨٨ حاجزاً أمام خدمة دين الحكومة الاتحادية. كما أن خصخصة منشآت الدولة فى قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية (مثل النفط والاتصالات السلكية واللاسلكية تتطلب مراجعة دستورية.

واستكملت الجولة الثانية من المفاوضات مع صندوق النقد الدولى فى أواخر عام ١٩٩١: ووافق ميشيل كامديسو على اتفاق جديد بعد التشاور مع نيكولاس برادى وزير خزانة بوش ودافيد مولفورد وكيل الوزارة[١٣]. وسلم الرئيس كولر دى ميلا بيده شخصياً خطاب النوايا الثانى الذى أعده مارسيليو ماركيز موريرا لميشيل كامديوس فى اجتماع افطار عقد أثناء القمة الأمريكية اللاتينية فى قرطاجنة بكولومبيا فى ديسمبر (ولنذكر أن الخطاب الأول الذى أعدته زيليا كاردوسو فى سبتمبر ١٩٩٠ قد مزق).

غير أن اتفاق القرض الجديد هذا (٢ مليار دولار أمريكى) يلزم الحكومة البرازيلية خلال فترة ٢٠ شهراً بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية أكثر تدميراً[١٤]. وكان التكييف المالى قاسياً بوجه خاص: فقد خصص ٦٥ فى المائة من المصروفات الجارية لخدمة الدين، وكان صندوق النقد الدولى يطالب بمزيد من الاستقطاعات فى الإنفاق الاجتماعى.

ووقع الاتفاق على أساس فهم صريح (غير مكتوب) بأن تستأنف السلطات

البرازيلية المفاوضات مع نادي باريس، وتتوصل إلى اتفاق مرض مع البنوك التجارية بشأن متأخرات خدمة الدين. وعلى حد قول مارسيلو ماركيز موريرا كانت صفقة الدين التجارى تمثل «فصلاً جديداً مليئاً بالفرص. إن «البرازيل الجديدة» تعيد دمج نفسها في المجتمع الدولى بطريقة دينامية وتنافسية وذات سيادة»[١٥].

الفصل الثالث: فى أعقاب خلع كولر

بدأ الفصل الثالث من ملحمة الدين مع تعيين ايتامار فرانكو قائماً بأعمال الرئيس[١٦]. وكانت بداية خرقاء: فقد وعد الرئيس الجديد بزيادة الأجور الحقيقية، وتخفيض أسعار المرافق العامة، وتعديل برنامج الخصخصة، دون أن يدرك أن أيديه مكتوفة نتيجة الاتفاق الذى وقع قبل عام مع صندوق النقد الدولى .ورغم الأغلبية المثيرة فى الكونجرس استناداً إلى ائتلاف حزبى يمتد من اليسار إلى اليمين (بقيادة الرئيس السابق للحزب الشيوعى) فقد فشلت حكومة ايتامار فرانكو فى الحصول على الموافقة العاجلة من مؤسسات واشنطن.

وأغضبت تصريحات فرانكو الشعبوية كلاً من الدائنين والنخب الوطنية. وقرر صندوق النقد الدولى أن يكون أشد معاملة للحكومة الجديدة: فقد عين ثلاثة وزراء للمالية فى الشهور السبعة الأولى لرئاسة ايتامار فرانكو، ولم يلق أى منهم مصادقة ودية من صندوق النقد الدولى. وفى الوقت نفسه كان الصندوق قدبعث مراجعيه لمراقبة التقدم الاقتصادى فى ظل اتفاق القرض: ولم يكن الهدف ربع السنوى بالنسبة لعجز الميزانية قد تحقق (وما كان يمكن أن يتحقق دون تعديلات فى الدستور). ورغم أن تشريع الإصلاح الضريبى قد مر من الكونجرس كما طالب الصندوق فقد اعتبر أن البرنامج «لم يعد سائراً». وتوقفت المدفوعات بمقتضى قرض الدعم، ورجعت البرازيل «إلى القائمة السوداء»، وعادت المفاوضات مع صندوق النقد الدولى حول الإصلاح الاقتصادى ثانية إلى الخانة الأولى.

وفى اجتماع إفطار ثان ـ فى واشنطن هذه المرة فى فبراير ١٩٩٣، مع باولو حداد وزير المالية الثانى لايتامار، أصر ميشيل كامديسوس على وضع برنامج اقتصادى جديد يقدم للصندوق للحصول على موافقته، خلال ستين يوماً. وفضلاً

عن ذلك أوضح الصندوق أنه لن يمنح قرض دعم قبل التوقيع الرسمى للاتفاق النهائى مع البنوك التجارية، ومن ثم فإن من الضرورى مراعاة تزامن المواعيد النهائية المحددة للإصلاح السياسى ولإعادة هيكلة الدين[١٧].

ولم يضع الوقت، فبعد بضعة أسابيع كانت بعثة للصندوق قد وصلت إلى برازيليا برئاسة سيىء السمعة خوزيه فاجنباوم الذى كان قد ألح قبل عامين إلى ضرورة الإصلاح الدستورى.. كانت هناك استمرارية فى العاملين من جانب صندوق النقد الدولى.. وليس فى الجانب البرازيلى، فبابلو حداد لم يعد قائماً بالأمر. وعند وصول البعثة كان الفريق الاقتصادى للوزارة فى حالة ارتباك، فقد نقلت حقيبة الاقتصاد المالية قبيل أيام، وكان على اليسو ريسندى وزير مالية ايتامار فرانكو الثالث أن يتوجه إلى واشنطن لمقابلة كامديسوس فى أواخر أبريل وأقيل فى مايو[١٨].

الفصل الرابع: عالم اجتماع ماركسى وزيرا للمالية

بدأ طور جديد من «ملحمة الدين» بتعيين فرناندو هنريك كاردوسو، وهو مثقف بارز وعالم اجتماع ماركسى، وزيراً للمالية. وشعرت دوائر الأعمال بالتخوف فى البداية، لكنها سرعان ما اطمأنت: فقد تعهد الوزير الجديد، رغم كتاباته اليسارية (ومن بينها كتابات عن «الطبقات الاجتماعية فى الرأسمالية الطرفية»)، وبالتأييد الشديد لقضايا الليبراية الجديدة، وقال فى اجتماع مع كبار المصرفيين والصناعيين «انسوا كل ما كتبته».. وقبل بضعة أعوام كان كاردوسو قد اختير «مفكر العام» لتحليله الانتقادى للطبقات الاجتماعية فى البرازيل.

وبحلول يوليو ١٩٩٣ كان الرئيس ايتامار فرانكو قد تخلى عملياً عن ممارسة أى سلطة سياسية حقيقية بعد أن عهد كلية بتسيير الإصلاحات الاقتصادية لوزيره الجديدة. وكان وزير المالية ـ باعتباره عضواً معارضاً سابقاً فى مجلس الشيوخ ـ يدرك: أن تمرير إصلاحات صندوق النقد الدولى سيتطلب مناورة المجتمع المدنى وحشد التأييد فى الهيئة التشريعية. وهكذا دُفع الرأى العام إلى الاعتقاد بأن عدم ربط الأجور المقترح هو الوسيلة الوحيدة «لمكافحة التضخم». وفى يونيو ١٩٩٣ أعلن كاردوسو اقتطاعات تبلغ ٥٠ فى المائة فى ميزانية التعليم والصحة والتنمية

الإقليمية، مشيراً إلى ضرورة مراجعة الدستور فى دورات الكونجرس المقبلة. وبمقتضى اقتراح كاردوسو بشأن الأجور - الذى حظى بموافقة الكونجرس - يمكن أن تنخفض الأجور (بالقيمة الحقيقية) بما يقدر بنحو ٣١ فى المائة، تمثل «توفيراً» يقدر بأحد عشر مليار دولار أمريكى للخزينة العامة (وللدائنين)[١٩].

الفصل الخامس: إعادة جدولة الدين التجارى[٢٠]

وصلت ملحمة الديون مرحلتها النهائية فى أبريل ١٩٩٤، فقد عقد اتفاق فى نيويورك بشأن «إعادة هيكلة» ٤٩ مليار دولار أمريكى من الديون التجارية بمقتضى خطة برادى. وقد جرت مفاوضات الصفقة بعناية بين كاردوسو وديليم رودس نائب رئيس سيتى بنك كوربوريشان نيابة عن نحو ٧٥٠ بنكاً دائناً.

وعلى خلاف جولات التفاوض السابقة حددت مواعيد دقيقة لتمرير الأجزاء الرئيسية من التشريعات «الموصوفة» بما فيها تعديلات دستور عام ١٩٨٨. وعهد لصندوق النقد الدولى بالمهمة البيروقراطية، مهمة إنفاذ العملية التشريعية ومراقبتها بعناية نيابة عن البنوك التجارية. غير أنه بالرغم من جهود كاردوسو وزير المالية للتلاعب بالمجتمع المدنى وحشد الدعم السياسى ودفع مختلف الإصلاحات عبر برلمان «ذى سيادة» فقد كان الوقت ينقضى. ولم يكن الوفاء بالموعد النهائى لتوقيع «خطاب النوايا» مع الصندوق فى ١٦ مارس. وكان جدول محكم؛ ما سمى «الموعد الأخير للأخطار»، للاتفاق مع اللجنة التوجيهية للبنوك التجارية، قد حدد بيوم ١٧ مارس.

ورغم أن اتفاق ١٥ أبريل قد عقد شكلاً بمخالفة الممارسة المستقرة (التى تتطلب الموافقة السابقة على قرض للدعم من صندوق النقد الدولى كضمان لبرنامج إعادة هيكلة الدين) فإن الإصلاحات الاقتصادية قد اعتبرت مع هذا «على الخط». وقرر ميشيل كامديسوس مدير صندوق النقد الدولى أنه تأثر بالخطوات التى اتخذت بالفعل، ووعد بالتعاون الوثيق مع الحكومة. وبدوره صرح كاردوسو (الذى كان قد أصبح فى هذه الأثناء مرشحاً للرئاسة) بأن «وعد صندوق النقد الدولى بمزيد من التعاون» (حالما تنفذ العناصر الرئيسية للبرنامج الاقتصادى) ينبغى أن يكون كافياً لسير صفقة إعادة هيكلة الديون إلى الأمام. ورغم

«التأخيرات المؤسفة» في العملية البرلمانية فقد استوفى الشرط الرئيسي ـ الذي يتطلب تحريراً واسعاً لموارد الدولة المالية لصالح الدائنين ـ فقد أقرت الهيئة التشريعية الإصلاحات المالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي، بما في ذلك إنشاء «صندوق اجتماعي للطوارئ» (على شاكلة نموذج البنك الدولي). واضطر التصويت في الكونجرس (الذي يتطلب تعديلاً دستورياً) الحكومة إلى أن تخفض الميزانية الاتحادية (بما فيها الاستثمار العام) بنسبة ٤٣ في المائة، مع إعادة توجيه إيرادات الدولة نحو خدمة الدين.

وألحقت التدابير التي فرضها الدائنون لطمة قاتلة ببرامج البرازيل الاجتماعية، التي كانت أصلاً في حالة تفسخ متقدمة نتيجة «للعلاجات المتتابعة بالصدمات». مول صندوق الطوارئ الاجتماعي «من اقتطاعات الميزانية» (بما يعني تحويل الأموال إلى الصندوق) من خلال ما صحب ذلك من ذبول لبرامج الحكومة النظامية، والتسريح الواسع للمستخدمين الحكوميين. وكان تدشينه علامة سياسية هامة: فقد أصبحت السيادة في السياسة الاجتماعية مسألة من مسائل الماضي، ومنذ الآن أصبحت الميزانيات والهياكل التنظيمية تراقب مراقبة مباشرة من جانب مؤسسات بريتون وودز في واشنطن نيابة البنوك الدولية الدائنة. وكان انهيار ودمار برامج الدولة الاجتماعية وذبول جزء من خطة معاشات الدولة «شروطاً مسبقة» لتوقيع الاتفاق. وإلى جانب ذلك أجرت الإصلاحات كذلك ضغطاً للأجور الحقيقية بوضع «حد أقصى للرواتب» في القطاع العام[٢١]، و«بتحويل» كل عقود الأخير إلى وحدة عملة جديدة، هي (URV) أو («الحقيقية»)[٢٢]. وكان الإصلاح الأخير ـ الذي يتطلب تشريعاً منفصلاً ـ قد أعد مقدماً (في اجتماعات رفيعة المستوى خلف الأبواب المغلقة) بالتشاور الوثيق مع البيروقراطية القائمة في واشنطن: فقد سرب ونستون فريتش، الوزير البرازيلي المسئول عن الاقتصاد، سهواً للصحف في أكتوبر ١٩٩٣ أنه «سيسلم صندوق النقد الدولي هيكل خطة لعدم ربط الأجور بالأسعار»[٢٣].

كذلك أعاد «العلاج الاقتصادي» الذي اقترحه الصندوق تحديد العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية ـ التي كرسها دستور عام ١٩٨٨ ـ بطريقة

أساسية . وكان «النموذج» المقترح لإصلاح المالية العامة مماثلاً فى هذا الشأن للنموذج الذى فرضه الدائنون الدوليون على الاتحاد اليوغوسلافى فى عام ١٩٩٠ (انظر الفصل ١٣) : فقد جمدت التحويلات الاتحادية لحكومات الولايات والبلديات المخصصة للصحة والتعليم والإسكان، بحيث تصبح الأقاليم «مستقلة مالياً»، ويعاد توجيه الوفورات المتحققة للخزانة الاتحادية نحو مدفوعات الفائدة.

لكن صندوق النقد الدولى أشار كذلك إلى ضرورة التعديلات الدستورية التى تسمح بالإسراع بخصخصة بتروبراس وتليبراس، شركتى البترول والاتصالات السلكية واللاسلكية العامتين.

وكان كاردوسو قد «أدى أفضل كثيراً» من أسلافه ممن شغلوا الحقيبة المالية فى ظل رئاسة كولر. ولقى «النجاح» فى تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولى مكافأته. فقد انتخب وزير المالية رئيساً فى انتخابات عام ١٩٩٤ بتأييد حملة إعلامية واسعة تكلفت ملايين الدولارات، فضلاً عن اتفاق (غير مكتوب) بين المصالح التجارية الكبرى فى البلاد على عدم زيادة الأسعار أثناء الحملة الانتخابية. وكان إدخال كاردوسو للعملة الجديدة. وهو ما يزال وزيراً للمالية قد وجه منع تأشير الأجور، إلا أن معدلات التضخم شديدة الانخفاض فى الشهور التى سبقت انتخابه رئيساً كان لها أثرها فى تأييد ترشيح كاردوسو، وخاصة بين أفقر قطاعات السكان التى تعيش على هامش سوق العمل[٢٤].

وهكذا كفل استمرار النظام الديموقراطى التسلطى الذى أنشىء فى ظل فرناندو كولر دى ميلو. وعلى حد تعبير مدير واحد من أكبر البنوك الدائنة للبرازيل فإن :

«كولار مزدوج الشخصية، فقد كان ملتزماً للغاية بالإصلاح الاقتصادى، وعمل كعنصر منشط فى تنفيذ ما يريده الشعب البرازيلى... وكانت حكومته الثانية بوزير ماليته مارسيلو ماركيز موريرا هى الأفضل. واليوم [١٩٩٣] فإن فرناندو هنريك كاردوسو يفعل ما هو صواب، بسرعة أقل... فالوصول إلى الأهداف المتعلقة بالعجز التى حددها صندوق النقد الدولى يستوجب أن يقبل الكونجرس اقتطاعاً قدره ٦ مليارات دولار أمريكى من الميزانية، وستأتى ٦ مليارات أخرى من

مراجعة الدستور، وأساساً عن طريق تسريح المستخدمين العموميين.. وما نحتاجه من البرازيل هو «حكومة بنيوشيه لينة»، من الأفضل أن تكون مدنية، شيئاً مثل فوجيمورى، والجيش ليس خياراً...»

الفصل السادس، خاتمة: إدارة الفقر بأدنى تكلفة على الدائنين

أدت سياسة الاقتصاد الكلى إلى الإسراع «بطرد» الفلاحين المعدمين من الريف، مما شكل قوة عمل مهاجرة رحالة تنتقل من منطقة إحدى المدن الكبرى إلى أخرى. وفى المدن ظهرت «طبقة من الفقر الحضرى» جديدة تماماً (متميزة اجتماعياً عن Favelas)، فقد أزيح آلاف العمال بالأجر والمستخدمون ذوو الياقات البيضاء ممن كانوا يشغلون المناطق السكنية المتوسطة والدنيا، وهمشوا اجتماعياً، وكثيراً ما «استبعدوا» إلى مناطق الأكواخ.

وقد تطلب صندوق الطوارئ الاجتماعى الذى أنشأه فرناندو هنريك كاردوسو فى ١٩٩٤ نهج «توجيه اجتماعى»، إطاراً سياسياً «لإدارة الفقر» وتخفيف الاضطراب الاجتماعى بأقل تكلفة على الدائنين. وقيل إن «البرامج الموجهة» المخصصة «لمساعدة الفقراء» إلى جانب «استعادة التكلفة» و«الخصخصة» فى الخدمات الصحية والتعليمية تشكل طريقة «أكثر كفاءة» لتنفيذ البرامج الاجتماعية. وفى الوقت نفسه كان على المعهد الوطنى للضمان الاجتماعى أن يمول «تمويلاً ذاتياً» بصورة متزايدة، وذلك برفع قيمة اشتراكات كل من العمال الحضريين والريفيين كثيراً[٢٥]. وإذ تسحب الدولة كثيراً من البرامج التى تدخل فى اختصاص الوزارات المعنية فستديرها الآن منظمات المجتمع المدنى تحت مظلة صندوق الطوارئ الاجتماعى. كما سيمول هذا الأخير «شبكة أمان اجتماعية» (فى شكل مدفوعات نهاية الخدمة) موجهة إلى عمال القطاع العام الذين سيسرحون نتيجة عملية الإصلاح الدستورى.

وجرى إنشاء صندوق الطوارئ الاجتماعى«باسم تخفيف الفقر»، ووفرت «حملة المواطنين ضد المجاعة» التى بدأت بعد خلع كولر فى مجلس الشيوخ فى عام ١٩٩٢ لحكومة ايتامار فرانكو الدعامة الأيديولوجية اللازمة ولساناً شعبياً. وكانت الحركة قد فقدت زخمها الأصلى باعتبارها حركة ديموقراطية قاعدية واسعة

موجهة ضد سياسات الدولة . ورغم أن الحملة كانت ـ من الناحية الرسمية ـ غير حزبية فقد شارك فيها كل من حزب العمال المعارض والحكومة . كما عقدت صفقة بين الدكتور هربرت دى سوزا («بتينهو») زعيم الحركة وألسير كاليارى رئيس بنك البرازيل . وعهد إلى بنك البرازيل (وهو ذراع مالى قوى للدولة المركزية) بإقامة لجان الحملة المحلية فى كل أنحاء البلاد . وكان موظفو بنك البرازيل يسيطرون على أكثر من ثلثى هذه اللجان القاعدية[٢٦] . وبدوره عرض روبرتو مارينهو ملك المال الذى يسيطر على شبكة «جلوبو» التليفزيونية منح إعلانات تجارية مجانية على طريقة هوليود للحملة فى ذروة أوقات التليفزيون .

وصور الفقر والمجاعة بأسلوب مختزل فى الصحف البرازيلية ؛ ولما كان التمويل فى أيدى النخبة المالية فلم يحدث ربط واسع بين «الدواء الاقتصادى» الذى قدمه صندوق النقد الدولى وحدوث المجاعة ، ومع ازدياد تعمق الأزمة الاقتصادية خدمت «حملة المواطنين» هدفاً «مفيداً» هو صرف الأنظار عن القضايا السياسية الحقيقية ، فقد كانت الحملة تسعى إلى التوصل إلى توافق وطنى واسع ، وتتحاشى الجدال ، وتمتنع عن توجيه الاتهام المباشر لا للحكومة ولا للنخب الاجتماعية المتميزة فى البرازيل .

كما خدمت الحملة ضد المجاعة وظيفة أخرى ذات صلة : فقد كانت «مؤشرات الفقر» الرئيسية التى طرحتها الحملة تستند إلى «تقديرات» الذهن الاقتصادى الرسمى ، أى معهد الأبحاث الاقتصادية التطبيقية ، الذى عهد إليه الآن بتقديم «الأبحاث» الداعمة عن المجاعة والفقر . وأوحت «تقديرات» المعهد الذى زيفت وحرفت بأن ٢١ فى المائة فقط من سكان البرازيل هم الذين يعيشون دون خط «الفقر الحرج»[٢٧] . أى معايير مزدوجة ! : ٣٢ مليون نسمة فى البرازيل مقابل ٣٥,٧ مليون نسمة فى الولايات المتحدة (وفقاً لتعريف الحكومة الأمريكية) .

وبعبارة أخرى صورت الحملة الفقر باعتباره واقعاً أساساً بين «أقلية اجتماعية» ، وبذا بررت إطار البنك الدولى عن «التوجه الانتقائى إلى الفقراء» . إنها لم تشوه فحسب ، بل أنكرت ضمناً ، الحقيقة الواضحة (التى أكدتها الإحصاءات الرسمية بجلاء) وهى أن معظم قطاعات المجتمع ، بما فيها الطبقات الوسطى ، كانت تتعرض

للإفقار نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التى اعتمدت منذ بداية حكومة كولر[٢٨].

وكرس صندوق الطوارئ الاجتماعى رسمياً انسحاب الدولة من القطاعات الاجتماعية، (وهى عملية كانت قد بدأت بالفعل) و«إدارة الفقر» (على المستوى الاجتماعى الجزئى) بهياكل تنظيمية متوازية ومنفصلة. ومنذ بداية حكومة كولر كانت مختلف المنظمات غير الحكومية التى تمولها «برامج المعونة» الدولية قد تولت بالتدريج كثيراً من وظائف الحكومات البلدية التى جمدت أموالها نتيجة برنامج التكييف الهيكلى.

وهكذا أقيمت مشاريع الإنتاج الصغير والحرفى، والتعاقد من الباطن لشركات التجهيز للتصدير، وبرامج التدريب والاستخدام المحلية إلخ... تحت مظلة «شبكة السلامة الاجتماعية». وأمنت معيشة هزيلة للجماعات على المستوى المحلى مع احتواء خطر الهبة الاجتماعية فى نفس الوقت. ونجد مثالاً «لإدارة الفقر على المستوى الجزئى» فى بيرامبو، وهى منطقة أكواخ، عشوائية تضم ٢٥٠٠٠٠ نسمة فى شمالى مدينة فور تاليزا، فقد قسمت بيراميو إلى شرائح، ووضعت كل شريحة من المساحة الحضرية تحت إشراف منظمة معونة دولية أو منظمة غير حكومية مستقلة: وفى حى كوتو فيرنانديز فى بيراميو دعمت منظمة المعونة الاجتماعية GTZ إقامة نموذج لإدارة الجماعة المحلية».

وخدمت هذه «الديموقراطية الجزئية» التى أقيمت تحت عين «جماعة المانحين» اليقظة كذلك الحد من تطور حركات اجتماعية قاعدية مستقلة. وكان التمويل الألمانى يمول رواتب الخبراء الأجانب فى حين أن على أموال الاستثمار المخصصة للصناعة الصغيرة أن تكون «ذاتية التمويل» من خلال «صندوق دوار» تديره الجماعة المحلية.

وخدمت «إدارة الفقر» فى المناطق الريفية نفس الأهداف العريضة: إخضاع الحركة الفلاحية لحساب طبقة ملاك الأرض القوية فى البرازيل، مع تأمين عيش الكفاف لملايين الفلاحين المعدمين الذين انتزعوا من جذورهم وشردتهم المشاريع الزراعية الكبرى. ففى شمال شرق سيرناو مثلاً، وهى منطقة تعرضت للجفاف المتكرر وضع برنامج إشغال أدنى يوفر العمالة (مقابل ١٤ دولاراً أمريكياً شهرياً)

لنحو ١,٢ مليون عامل زراعى معدم (١٩٩٣)[٣٠]. غير أن هؤلاء كثيرا ما كان يستأجرهم كبار ملاك الأراض على حساب الحكومة الاتحادية. كما ساعد توزيع فائض القمح الأمريكى الممول بمقتضى القانون العام ٤٨٠ (برنامج واشنطن للمعونة الغذائية PL-480) على المزارعين الفقراء (من خلال وكالات الحكومة والإغاثة بدوره هدف إضعاف الزراعة الغذائية المحلية واجتثاث صغار الفلاحين. وقد اعتمدت برامج توزيع الأغذية باسم «حملة المواطنين ضد المجاعة».

وكان نزع ملكية الفلاحين جزءاً لا يتجزأ من برنامج التكييف الهيكلى لصندوق النقد الدولى - البنك الدولى. وفى هذا السياق كان المعهد الوطنى للاستيطان والإصلاح الزراعى، بين عدة وكالات حكومية أخرى - مسئولاً عن «شبكة السلامة الريفية» من خلال برامج رمزية لتوزيع الأرض وتنمية التعاونيات «للبوسيروس» (المزارعين المعدمين). وقد نفذت هذه المخططات فى الأراضى الهامشية أو شبه الجافة التى لا تشكل اعتداء على مصالح طبقة ملاك الأرض. وأسهم عدد من المانحين الدوليين من بينهم البنك الدولى ووكالة المعونة اليابانية (من خلال المعهد الوطنى للاستيطان والإصلاح الزراعى) فيما يسمى «مناطق الاستيطان» فى ولايات بارا والأمازون ومارانهاو[٣١]. وكانت هذه المناطق بمثابة «مستودعات عمل» للضياع الكبيرة. وجدير بالذكر كذلك أن التعديلات الدستورية المقترحة تتضمن انتقاصاً فعلياً لحقوق الأرض العرفية للشعب الأصلى، وهى عملية تجرى بالفعل مع تحويل «الأراضى الهندية المحتجزة» فى الأمازون (تحت ولاية المعهد الوطنى للاستيطان والإصلاح الزراعى) إلى مناطق استيطان لعمال المزارع الكبيرة[٣٢].

تعزيز حكومة موازية

أسهمت الإصلاحات التى يرعاها صندوق النقد الدولى فى الاستقطاب الاجتماعى وإفقار كل قطاعات السكان بما فيها الطبقات الوسطى. فضلاً عن هذا فمع تحطيم الهيكل المالى الاتحادى يوجد خطر إضافى هو البلقنة الإقليمية: عدم الاستقرار داخل الجيش، الانتهاك الروتينى لحقوق الإنسان الأساسية، العنف الحضرى والريفى، الحركة الانفصالية متصاعدة الصوت فى الجنوب.

ومنذ رئاسة فرناندو كولر دى ميلو توجد «حكومة موازية» فعلية مسئولة بانتظام أمام واشنطن. وفى ظل رئاسة فرناندو هنريك كاردوسو (١٩٩٤ - ١٩٩٩) يسيطر الدائنون على بيروقراطية الدولة، وساستها، والدولة مفلسة، وأصولها محتجزة فى ظل برنامج الخصخصة.

الحواشى

(١) وافق مجلس الشيوخ على صيغة إعادة هيكلة الدين فى ديسمبر ١٩٩٢ .

(٢) اقتصرت مدفوعات الفائدة للدائنين الدوليين على ٣٠ فى المائة فى فترة تأجيل جزئى من البنوك التجارية فى ١٩٨٩ فى ظل حكومة جوزيف سارناى. وبمقتضى خطة إعادة الهيكلة سترتفع مدفوعات الفائدة إلى ٥٠ فى المائة.

(٣) وردت فى خطاب النوايا إلى صندوق النقد الدولى فى ديسمبر ١٩٩١ .

(٤) نقلاً عن Jornal do Barsil، ٢١ سبتمبر ١٩٩٠ .

(٥) See Simon Fisher and Stephen Fidler, "Friction likely as Brazil reopens debt Talk", Financail Times, London, 10 October 1990.

(٦) قبل دفع متأخرات خدمة الدين التى تصل إلى نحو ٨ مليارات دولار أمريكى .

(٧) See Christina Lamb, "Brazil Issues Angry Protest at Suspension of Development Loans", Financial Times, London, 4 April 1991.

(٨) See Luiz Carlos Bresser Pereira, "O FMI e as carrocas", Folha de sao Paulo, 27 July 1991, pp. 1-3.

(٩) In an interviw with the Jornal do Brasil, quoted in Estado de Sao Paulo, 23 June 1991. See also "Missao do FMI adota discurso moderado", Folha de Sao Paulo, 19 June 1991.

(١٠) See O Globo, 27 June 1991.

(١١) See Folho de Sao Paulo, 19 July 1991.

(١٢) The right to strike is also entrenched in the 1988 Constitution.

(١٣) See José Meirelles Passos, "FMI e EUA apoiam programa brasilieira", O Globo, 7 December 1991.

(١٤) The Letter of Intent was approved by the IMF in January 1992. See also, "Carta ao FMI preve 'aperto brutal' em 92", Flolha de Sao Paulo, 6 December 1991.

(١٥) Quoted in Stephen Fidler and Christina Lamb, "Brazil sets out Accord on 44 billion Debt", Financial Times, London, 7 July 1992.

(١٦) Itamar Franco was appointed acting president pending a court decision on

the Senate impeachment vote.

(١٧) أكد بدرومالان (مفاوض الدين الذى عين فى عهد كولر) فى مارس من مكتبه فى واشنطن أن ٨٠٢ بنك، منها بنك تشيز مانهاتن وبنك لويد، كانت قد وافقت بالفعل على صيغة إعادة هيكلة الدين. إلا أن اعتراض اللجنة الاستشارية على منح قروض متعددة الأطراف للبرازيل كان لا يزال سارياً. انظر فرناندو رودريجز "Bauco aderem ao acordo da divida externa"، Folha de sao Paulo، ١٦ مارس ١٩٩٣.

(١٨) See Claudia Sofatle, "Missao do FMI voltasemacordo", Gazeta Mercantil, 17 March 1993.

(١٩) Financial Times, 20 August 1993 والمليار دولار أمريكى هى «المدخرات» التى وفرتها الدولة بدلاً من علاوة غلاء معيشة للعمال بالأجر قدرها ١٠٠ فى المائة كان الكونجرس قد اعتمدتها فى يوليو واعترضت عليها الحكومة. وكان المقصود من اقتراح كاردوسو بانسبة للأجور أن يكون نوعاً من الحل الوسط. أنظر كذلك Falho de Sao Paulo، ٣٠ يوليو ١٩٩٣.

(٢٠) كتب الجزء الأخير من هذا الفصل بالتعاون مع ميشلين لادوسير.

(٢١) وضع «الحد الأقصى للأجور» فى إطار الإجراء المؤقت رقم ٣٨٢. O Glabo، ٨ ديسمبر ١٩٩٣، ص ص ٢ - ١١.

(٢٢) كانت فى البداية وحدة محاسبة.

(٢٣) نقلاً عن Falho de Sao Paolo، ٣ مارس ١٩٩٤، ص ص ١ - ١٠.

(٢٤) مقابلة مع فرناندو هنريك كاردوسو وزير المالية، برازيليا، أغسطس ١٩٩٣.

(٢٥) وفقاً لأحكام الإجراء المؤقت رقم ٣٨٢. انظر Oglabo، ٨ ديسمبر ١٩٩٣، ص ص ٢ - ١١.

(٢٦) See Veja, Rio de Janeiro, December 1993.

(٢٧) See Instituto de pesquisa Economica Aplicada (IPEA), O Mapa da fome 11: Informacoes sobre a Indigencia por Municipios da Federacao. Brasilia, 1993.

(٢٨) يتقاضى ٨٠ فى المائة من أفراد القوى العاملة أجوراً تقل عن ٣٠٠ دولار أمريكى شهرياً، وفقاً لمعهد الجغرافيا والإحصاء البرازيلى.

(٢٩) لقاءات أجريت فى بيرامبو ، فورتالتزا ، يوليو ١٩٩٣ .

(٣٠) مقابلات مع عمال زراعيين ريفيين فى إقليم مونسنيور تابوسا ، سيرى ، يوليو ١٩٩٣ .

(٣١) Celia Maria Correa Linhares and Maristela de Paula Andrade, "A Açao Oficial e os Conflitos Agrarios no Maranaho", Desenvolvimento e Cidadania, No. 4 Sao Luis de Maranhao, 1992.

(٣٢) See Panewa, Porto Velho, Vol. VI, No. 18, November-December 1993 and Vol. VII, No. 19, January 1994.

الفصل العاشر

صندوق النقد الدولى يعالج بيرو بالصدمة

أعلنت «صدمة فوچى» - التى سميت باسم الرئيس ألبرتو فوچيمورى - فى رسالة إلى الأمة وجهها رئيس الوزراء خوان هورتادوميلر: «إن أهدافنا الرئيسية هى كبح العجز المالى والقضاء على تشوهات الأسعار»... وبين يوم وليلة ارتفع سعر الوقود ٣١ مرة (٢٩٦٨ فى المائة) وزاد ثمن الخبز أكثر من اثنى عشر مرة (١١٥٠ فى المائة). و«بروح الليبرالية الأنجلوساكسونية» الحقة «حددت» هذه الأسعار بمراسيم رئاسية وليس عن طريق السوق «الحرة» (شكل من أشكال الليبراليةالموجهة). وكان الهدف من صدمة فوچى هو القضاء على التضخم الزائد: إلا أن هذا تحقق من خلال زيادة تبلغ ٤٤٦ فى المائة فى أسعار المواد الغذائية فى شهر واحد! و«هبط» التضخم خلال العام الأول من حكومة كامبيو ٩٠ إلى رقم متواضع هو ٢١٧٢ فى المائة.

وقد عانت كثير من بلدان أمريكا اللاتينية من «العلاج بالصدمة»، غير أن مدى «التوجيه الاقتصادى» فى بيرو لم يسبق له مثيل. وكانت الآثار الاجتماعية مدمرة:

ففى حين كان العامل الزراعى فى مقاطعات بيرو الشمالية يتقاضى (فى أغسطس ١٩٩٠) ٧,٥٠ دولاراً أمريكياً فى الشهر (ما يعادل ثمن هامبورجر ومشروب خفيف) كانت الأسعار فى ليما أعلى منها فى نيويورك[١]. وهبطت المكتسبات الحقيقية بنسبة ٦٠ فى المائة فى مجرى أغسطس ١٩٩٠، وبحلول منتصف عام ١٩٩١ كان مستوى الدخول الحقيقية أقل من ١٥ فى المائة من قيمتها فى عام ١٩٧٤ (أى انخفاض يزيد عن ٨٥ فى المائة). وهبط متوسط دخول مستخدمى الحكومة بنسب ٦٣ فى المائة أثناء العام الأول لحكومة فوچيمورى وبنسبة ٩٢ فى المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٠ (انظر الجدول ١٠ / ٣)[٢]. أن بيرو التى وضعت فى القائمة السوداء لصندوق النقد الدولى منذ منتصف الثمانينيات قد «كوفئت» على موقف الرئيس آلان جارسيا الطنان (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) بقصر مدفوعات خدمة الدين على ١٠ فى المائة من عائدات التصدير.

خلفية تاريخية

بدأ أول برناج لتثبيت الاقتصاد الكلى فى بيرو فى منتصف السبعينيات بعد الانقلاب ضد الحكومة العسكرية الشعبية بقيادة الجنرال فاليسكو ألفا رادو. ونفذت الإصلاحات طغمة عسكرية بقيادة الجنرال موراليس برموديس، خلفية فاليسكو، كشرط لإعادة جدولة ديون بيرو الخارجية للبنوك التجارية والدائنين الرسميين. وتم التفاوض على هذه الإصلاحات مباشرة مع البنوك الدائنة دون مشاركة صندوق النقد الدولى. وفى عام ١٩٧٨ نفذت «حزمة اقتصادية» جديدة فى إطار اتفاق رسمى مع صندوق النقد الدولى هذه المرة.

وحذت هذه الإصلاحات الاقتصادية المبكرة التى اعتمدت قبل البدء الرسمى لبرنامج التكييف الهيكلى فى أوائل الثمانينيات، حذو الإصلاحات التى طبقت فى شيلى (فى ظل بينوشيه وفتية شيكاغو فى ١٩٧٣). وكانت بنود المشروطية بشكل عام أقل تشدداً ومتماسكة بالمقارنة باتفاقات القروض ذات الشروط السياسية بمقتضى برامج التكييف التى بدأت فى أوائل الثمانينيات.

غير أن إصلاحات الاقتصاد الكلى من منتصف السبعينيات حتى أواخرها كانت مع هذا أداة لكى تبدأ فى بيرو عملية إفقار: فعمليات التخفيض المتوالية لسعر العملة أطلقت تضخماً متصاعدا، وهبطت القوة الشرائية فى القطاع

الجدول ١/١٠: أثر العلاج بالصدمة فى أغسطس ١٩٩٠ على الأسعار الاستهلاكية

النسبة المئوية للزيادة	المعهد الوطنى للإحصاء	كوانتو
الأغذية والمشروبات	٤٤٦,٢	٢٨٨,٢
النقل والمواصلات	٥٧١,٤	١٤٢٨
الصحة والخدمات الطبية	٧٠٢,٧	٦٤٨,٣
الإيجارات والوقود والكهرباء	٤٢١,٨	١٠٣٥
مؤشر الأسعار الاستهلاكية	٣٩٧,٠	٤١١,٩

المصدر: المعهد الوطنى للإحصاء، الإحصاء السنوى، ١٩٩١ و«كوانتو»، «بيرو فى أرقام» الفصل ٢١، ليما، ١٩٩١.

الحضرى الحديث بنحو ٣٥ فى المائة فيما بين عامى ١٩٧٤ و١٩٧٨ (انظر الجدول ١٠ / ٢). غير أن هذا الضغط للأجور الحقيقية (وتكاليف العمل) لم يؤد إلى زيادة طاقة بيرو التصديرية كما زعمت مؤسسات بريتون وودز.

ومع وصول الرئيس فرناندو بيلوند تيرى فى عام ١٩٨٠ أصبحت سياسة الاقتصاد الكلى أكثر تماسكاً. وأسهمت هذه السياسات التى أيدها صندوق النقد الدولى بقوة فى إضعاف الدولة ونظام منشآت الدولة التى أقيمت فى ظل حكومة الجنرال فيلاسكو ألفارادو. ومنحت عقود تنقيب واستغلال سخية لرأس المال الأجنبى (مثل عقود النفط للغربيين). وأسهم تخفيض الحواجز الجمركية بدوره فى تقويض القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد الوطنى، وضيقت مشاركة الدولة فى القطاع المصرفى، وشجع تدفق رأس المال الأجنبى على البنوك التجارية، وكذلك

الجدول ١٠/٢: أثر العلاج بالصدمة فى أغسطس ١٩٩٠ على الأسعار الاستهلاكية

السلعـــة	قبل ٣ أغسطس ١٩٩٠	بعد ٩ أغسطس ١٩٩٠	النسبة المئوية للزيادة
الكيروسين (الجالون)	١٩	٦٠٨	٣١٠٠
البنزين (الجالون)	٢٢	٦٧٥	٢٩٦٨
غاز اكبروبان (٩٢٤ لبرة)	٤١	١١٢٠	٢٦٣٢
الخبز (الوحدة ٢٦ جراماً	٢	٢٥	١١٥٠
الفول (الكيلو حرام)	٢٤٠	٢٨٠٠	١٠٦٧
البطاطس (الكيلو جرام)	٤٠	٣٠٠	٦٥٠
الدقيق (الكيلو جرام)	٢٢٠	١٥٠٠	٥٣١
اللبن (اللتر)	٦٠	٢٩٠	٣٨٣
الاسباجتى (الكيلو جرام)	١٨٠	٧٧٥	٣٣١
الزيت النباتى	٢٢٠	٨٥٠	٢٣٦
الأرز (الدرجة أ) (الكيلو جرام)	٩٤	٣١٠	٢٣٠
اللبن الجاف (٤١٠ جرام)	١٠٠	٣٣٠	٢٣٠
البيض (الكيلو جرام)	١٧٠	٥٤٠	٢١٨
الدجاج (الكيلو جرام	٢١٣	٦٠٠	١٨٢

المصدر: «كوانتر»، المجلد الثانى، العدد ١٩، أغسطس ١٩٩٠، ص ٥

إقامة فروع لعدد من البنوك الدولية، ومن بينها بنك تشيز، والبنك التجارى الألمانى وبنك هانوفر للصناعيين وبنك طوكيو[٣].

ونفذت حكومة بيلوند هذا البرنامج الذى يدعمه صندوق النقد الدولى منذ البداية الأولى لأزمة الدين: ويتوافق التدفق الواسع للسلع الاستهلاكية المستوردة نتيجة تحرير التجارة (زمنياً) مع انهيار عائدات التصدير، وهبوط شروط التبادل (١٩٨١ - ١٩٨٢). وأسهم اجتماع هذين العاملين فى تفاقم أزمة ميزان المدفوعات مما أدى إلى هبوط إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٢ فى المائة فى عام ١٩٨٢، وإلى معدل تضخم يزيد عن ١٠٠ فى المائة فى ١٩٨٣.

وفيما بين عامى ١٩٨٠ و١٩٨٣ زادت مستويات سوء تغذية الأطفال زيادة درامية، ففى عام ١٩٨٥ هبط استهلاك الأغذية المقدر بنسبة ٢٥ فى المائة عن مستواه فى عام ١٩٧٩، وخلال سنوات رئاسة بيلوند الخمس (١٩٨٠ - ١٩٨٥) هبطت المكتسبات الحقيقية عند الحد الأدنى للأجور بأكثر من ٤٥ فى المائة. وتأثرت بذلك كل قطاعات قوة العمل. فكان متوسط انخفاض دخول عمال الياقات الزرقاء وعمال الياقات البيضاء ٣٩,٥ و٢٠,٠ فى المائة عى التوالى (انظر الجدول ١٠ / ٣).

وفى السنوات العشر التى تلت نهاية حكومة فيلاسكو (١٩٧٥) وحتى نهاية فترة رئاسة بيلوندى (١٩٨٥) هبط الحد الأدنى للأجور (طبقاً للبيانات الرسمية) بنسبة ٥٨,٢ فى المائة، وهبط متوسط الأجور بنسبة ٥٥ فى المائة (العمال ذوو الياقات الزرقاء) وهبط متوسط مكتسبات العامل ذى الياقة البيضاءمتوسط الدخل بنسبة ٥١,٧ فى المائة.

السياسة الاقتصادية غير الأرثوذكسية لحكومة التحالف الشعبى الثورى الأمريكى

كانت حكومة الرئيس فرناندو بيلوندى تيرى قد فقدت الثقة وأثناء الحملة الانتخابية فى عام ١٩٩٥ طرح التحالف الشعبى الثورى الأمريكى المعارض (وهو حزب شعبوى تأسس فى العشرينيات) «برنامجاً اقتصادياً بديلاً». وفي مواجهة صريحة مع مؤسسات بريتون وودز طرحت الحكومة المنتخبة الجديدة برئاسة

الجدول ١٠/٢: مؤشر الأجور الحقيقية (١٩٧٤ - ١٩٩١)

١٩٧٤ = ١٠٠*

السنة	الحد الأدنى القانونى	الياقات البيضاء القطاع الخاص	الياقات الزرقاء القطاع الخاص	الياقات الزرقاء القطاع الخاص
١٩٧٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
١٩٧٥	٩٣,١	١٠٠,٦	٨٨,٣	
١٩٧٦	٨٥,٦	٨٣,٣	٩٥,١	
١٩٧٧	٧٥,٣	٧٢,٤	٧٩,٢	
١٩٧٨	٥٨,٤	٦٢,٢	٧١,٣	
١٩٧٩	٦٣,٦	٥٦,٩	٧٠,٩	
١٩٨٠	٧٩,٩	٦١,١	٧٥,٠	
١٩٨١	٦٧,٩	٦٢,١	٧٣,٥	
١٩٨٢	٦٢,٢	٦٧,٠	٧٤,٤	٩١,٣
١٩٨٣	٦٤,٦	٥٧,٤	٦١,٦	٦٦,٣
١٩٨٤	٤٩,٧	٥٩,٦	٥٢,٥	٥٨,٢
١٩٨٥	٤٣,٥	٤٨,٨	٤٥,٤	٤٦,٤
١٩٨٦	٤٥,١	٦١,٠	٦٠,٨	٤٨,٤
١٩٨٧	٤٩,٠	٦٣,٩	٦٥,٦	٥٩,٢
١٩٨٨	٤١,٥	٤٤,٢	٤١,٣	٥٣,٣
١٩٨٩	٢٥,١	٣٦,٣	٣٧,٦	٣٥,٣
١٩٩٠	٢١,٤	١٨,٧	٢٠,١	١١,٨
يوليو	٢٠,٩	١٣,٨	١٦,٢	٢١,١
أغسطس		٧,٥	٨,٣	٨,٩
سبتمبر	١٩,٤	١١,١	١٢,٩	٨,٦
ديسمبر (١)	١٣,٨	١٤,٦	١٦,٣	٦,١
١٩٩١				
أبريل	١٥,٣	١٥,٧	١٦,٤	٨,٦
مايو	١٤,١			٧,٨

المصدر : «مقدرة من البيانات الرسمية للمعهد الوطنى للإحصاء، الإحصاء السنوى، ١٩٩١. (كوانتو) بيرو فى أرقام، ١٩٩١، الفصل الحادى والعشرون و«كوانتو سسوبلمونتو» العدد ١٣، يوليو ١٩٩١.

* عام الأساس لمؤشرات الأجور فى القطاع الحكومى هو عام ١٩٨١.

(١) بما فى ذلك العلامات. تشمل فئات القطاع الخاص دخول ذوى الياقات البيضاء والياقات الزرقاء فى عمالة القطاع الخاص فى منطقة مدينة ليما. منذ عام ١٩٦٣ كان الدخل القانونى الأدنى معادلا للوحدة المرجعية. ومن يونيو ١٩٨٤ حتى أغسطس ١٩٩٠ كان معادلا للوحدة المرجعية زائد المكافآت الإضافية. ومن أغسطس ١٩٩٠ ألغت الحكومة الدخل القانونى الأدنى وأحلت محله ما يسمى المكافأة الحيوية الدنيا. (تشمل الفئة الحكومية الدخول فى الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية والمؤسسات العامة اللامركزية.

الرئيس آلان جارسيا ما أسمته «خطة الطوارئ الاقتصادية» في يوليو ١٩٨٥ . وكان هذا البرنامج يعارض تماماً الوصفات الاقتصادية المألوفة لصندوق النقد الدولى.

وفى بداية رئاسة آلان جارسيا كان معدل التخضم السنوى يزيد عن ٢٢٥ في المائة. وتمثل برنامج الحكومة فى تنشيط الطلب الاستهلاكى، وفرض تجميد لأسعار السلع الاستهلاكية الأساسية والخدمات العامة، وخفضت أسعار الفائدة، و«ثبت» سعر الصرف. وكان الاقتصاد راكداً فى ظل حكومة بيلوندى، ويعمل بقدر كبير من الطاقة الزائدة. ومن ثم كان ممكناً لحكومة التحالف الشعبى الثورى ـ الأمريكى أن تحيى النشاط الاقتصادى «من جانب الطلب» دون أن تخلق ضغوطاً تضخمية لا مبرر لها على تكاليف الإنتاج(٤).

والتزم الرئيس آلان جارسيا أثناء الحملة الانتخابية بدفع أسعار إنتاج أعلى للمزراعين، بغية تنشط الإنتاج، وتحقيق إعادة توزيع للدخل لصالح المناطق الريفية وخلال العام الأول من عمل الحزمة الاقتصادية حدث (وفقاً لتقديرات البنك الدولى) تحسن بنسبة ٧٥ فى المائة فى شروط التبادل بين الريف والحضر، ونمو كبير قصير الأجل فى الإنتاج الزراعى(٥).

وفى الاقتصاد الحضرى أصدرت السلطات مراسيم بزيادات فى الأجور والرواتب تزيد إلى حد ما عن التضخم، ووضع برنامج استخدام مؤقت، واعتمدت سياسة مالية توسعية، واتسم الائتمان بأسعار فائدة حقيقية سلبية، واستنبطت كثير من الحوافز الضريبية والإعانات لدعم إعادة تنشيط إجمالى الطلب هذه. غير أن هذه الإعفاءات أفادت النخب الاقتصادية والمالية الوطنية، وبالتالى ضعفت القاعدة الضريبية للدولة فضلاً عن مركز احتياطياتها من العملات الأجنبية.

استراتيجية التحالف الشعبى الثورى فى مفاوضات الدين

أعلن الرئيس جارسيا حالما تسلم منصبه قراراً بتأجيل دفع التزامات خدمة الدين، بحيث لا تتجاوز عشرة فى المائة من عائدات التصدير، وسرعان ما وضع المجتمع المالى الدولى بيرو فى القائمة السوداء، وتجمد تدفق الأموال الطازجة. وأوقفت البنوك التجارية الدولية دعمها لبيرو فى عام ١٩٨٥ . وبحلول عام

١٩٨٦ لم يمنح أى قرض تجارى جديد، وقيدت الوكالات الرسمية وحكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كثيراً مستوى مدفوعاتها لبيرو(٦).

ورغم قرار التأجيل زاد الدين الخارجى لبيرو زيادة درامية - ٩ فى المائة سنوياً في المتوسط أثناء حكم التحالف الشعبى الثورى الأمريكى(٧). ومن حيث صافى تدفقات رأس المال لم يخدم موقف الرئيس جارسيا الطنان بشأن خدمة الدين أغراضه: فقد كان متوسط مدفوعات خدمة الدين الفعلية يبلغ ٢٠ فى المائة من عائدات التصدير فى الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٨٩. ومع تجميد القروض الجديدة، فضلاً عن هروب رأس المال إلى حسابات مصرفية لا إقليمية اتسمت فترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ بخروج كبير للموارد الحقيقية(٨).

البرنامج الاقتصادى يصل إلى طريق مسدود

أثناء الثمانية عشر شهراً الأولى من حكم التحالف الشعبى الثورى الأمريكى حدث نمو كبير فى إجمالى الناتج المحلى، وانخفض التضخم أساساً نتيجة نظام «تجميد الأسعار»، وهبطت عملية دولرة الاقتصاد الوطنى، وزادت مستويات الاستهلاك زيادة ملحوظة.

لكن البرنامج لم يكن يمكن أن يستمر بعد الأجل القصير، ففى حين دعمت النمو الاقتصادى سياسة مالية توسعية فقد ظلت القاعدة الضريبية هشة للغاية، وكانت الضرائب غير المباشرة قد خفضت، وحالات التهرب الضريبى واسعة، ومختلف الإعانات والإعفاءات للشركات الكبرى «تمول» بالعجز وتوسيع عرض النقود. وكان النظام عرضة للفساد والمضاربة، وانتهى هيكل أسعار الصرف المتعددة، الذى قصد به نظرياً أن يكون أداة لإعادة توزيع الدخل، إلى إفادة أغنى قطاعات مجتمع بيرو(٩).

وفى عام ١٩٨٨ هبطت احتياطيات العملات الأجنبية إلى أقل من ٢٥٢ مليون دولار أمريكى(١٠). وإذا كانت مستويات القوة الشرائية قد اتسعت فإن جانباً كبيراً من عائدات العملات الأجنبية فى البلاد استولت عليه النخب الاقتصادية في شكل إعانات وإعفاءات ضريبية. لقد طبقت الدولة سياسة «دورة مضادة» كينزية نموذجية دعماً لإجمالى الطلب، دون أن تعالج القضايا الهيكلية الأكثر أساسية.

وإذاكانت هذه التدابير قد كشفت عن حد أدنى من التماسك الفنى فى ظل ظروف الركود البالغ وضعف استغلال الطاقة الصناعية، فإنها عجزت عن مساندة الانتعاش الاقتصادى بعد الأجل القصير.

وفى الممارسة دعمت حكومة التحالف الشعبى الثورى الأمريكى المصالح الراسخة عن طريق التلاعب بمختلف أدواتها السياسية التنظيمية. وحدد النموذج الاقتصادى بعبارات فنية ضيقة تساندها طنطنة شعبوية: فلم يكن التحالف الشعبى الثورى الأمريكى يمتلك القاعدة الاجتماعية المطلوبة، ولا الإرادة الساسية، وبالأحرى التأييد القاعدى اللازم لتنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية جوهرية ومتواصلة فى مجالات مثل الإصلاح الضريبى، والتقسيم الإقليمى، وتنشيط الزراعة، ودعم الوحدات الإنتاجية الصغيرة فى الاقتصاد غير النظامى.

وفيما عدا الطنطنة الشعبوية لم تكن حكومة التحالف الشعبى الثورى راغبة فى اتخاذ إجراءات تمس مباشرة المصالح الراسخة للنخب الاقتصادية. وفى عام ١٩٨٧ أعلن التأميم المقترح للقطاع المصرفى (الذى حتى لم تصحبه ولاية محددة سياسياً) بعبارات طنانة بغية «مقرطة الائتمان»، وكان من السهل أن تتحايل عليه البنوك التجارية والمؤسسات المالية في معركة قانونية مفتوحة أدت فى النهاية إلى التخلى عن مشروع التأميم. وكانت هذه النية هى نهاية «شهر العسل الشعبوى» للتحالف الشعبى الثورى الأمريكى، وأضعفت الثقة فى الحكومة، وخلقت هالة من الشكوك الاقتصادية وعدم الثقة من جانب قطاع الأعمال الذى أطلق - كما يقول بعض المراقبين - عملية التضخم الزائد فى ١٩٨٨ - ١٩٩٠، لقد أعلنت النخب الاقتصادية «الحرب على الحكومة».

وحدث الشىء نفسه فى تناول قضية حقوق الملكية، ففى عام ١٩٩٠ عرضت الحكومة مسألة بصورة ديماجوجية على مستوى «التسجيل» الرسمى لحقوق الملكية الذى سيمكن مثلاً وحدات الاقتصاد الريفى (Parceleros) والاقتصاد غير النظامى من الوصول إلى الملكية الرسمية. وتجنبت بعناية مسألة تركيز ملكية الأصول الحقيقية وتكوين الطبقات المتميزة للثروات.

«المعالجة بالصدمة» الفعلية (١٩٨٨ - ١٩٩٠)

كان نمو القوة الشرائية الذى تحقق فى ١٩٨٥ و١٩٨٦ قصير «الأجل»، وبدأ

النشاط الاقتصادى فى التباطؤ مع بداية عام ١٩٨٧ . وصل الانكماش محل التوسع فانعكست حركة الدخول الحقيقية خلال بضعة أشهر ، وفيما بين ديسمبر ١٩٨٧ وأكتوبر ١٩٨٨ هبطت الدخول الحقيقية بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ فى المائة، وانخفضت أجور مستخدمى القطاع العام بنسبة الثلثين[١١] . وبحلول منتصف عام ١٩٨٨ كانت الأجور الحقيقية أقل من مستواها فى عام ١٩٨٥ بنسبة ٢٠ فى المائة.

وفى يوليو ١٩٨٨ بدت الحكومة خطة طوارئ جديدة، وفى سبتمبر طبق برنامج مضاد للتخضم أكثر «أرثوذكسية». وشملت حزمة سبتمبر ١٩٨٨ معظم المكونات الأساسية لبرنامج صندوق النقد الدولى النمطى دون أيديولوجية نيوليبرالية ودون دعم الدائنين الدوليين.

وحددت حزمة سبتمبر ١٩٨٨ ، فى عديد من النواحى ، خطى تدابير الصدمة الاقتصادية التى اعتمدتها حكومة فوجيمورى فى أغسطس ١٩٩٠ . وشملت الحزمة الاقتصادية كل العناصر الأساسية : تخفيض سعر العملة وتوحيده، فرض زيادات أسعار الخدمات العامة والبنزين، واستقطاعات كبيرة فى المصروفات الحكومية، وتطبيق نظام استعادة التكلفة فى معظم المنشآت العامة، كما تضمنت الحزمة، عدم تأثير الأجور والرواتب بالأسعار.

فشل الحزمة الاقتصادية غير الأرثوذكسية للتحالف الشعبى الثورى

لم يكن فشل الحزمة الاقتصادية غير الأرثوذكسية فى عهد الرئيس آلان جارسيا تبرئة للإطار النيولبرالى، فقد كان البرنامج الاقتصادى متضارباً. منذ البدء وعجز التحالف الشعبى الثورى عن أخذ موقف بالنسبة لتنظيم هوامش الربح وتحديد المشاريع التجارية والزراعية القوية للأسعار، واعتمدت الأدوات الكينزية بصورة ميكانيكية دون التصدى للقضايا الهيكلية الأساسية. وكان نجاح البرنامج يتطلب تدفقاً إيجابياً للعملات الأجنبية لكن العكس بالدقة هو ما حدث : فقد استمر صافى تدفق الموارد إلى الخارج، واحتفظ الدائنون الدوليون بقبضتهم على ميزان مدفوعات بيرو.

عودة حكم صندوق النقد الدولى

واجه ألبيرتو فوچيمورى - أثناء الحملة الانتخابية فى عام ١٩٩٠ - خصمه الكاتب ماريو فارجاس يوسا من ائتلاف الجبهة الديموقراطية (فريدمو). وكان فارجاس يوسا قد اقترح «علاجاً اقتصادياً بالصدمة» كحل لأزمة بيرو الاقتصادية. ورفض حزب فوچيمورى - كامبو ٩٠ - الوصفة النيوليبرالية واعداً ببرنامج اقتصادى يقود إلى «التثبيت دون انكماش»، ويجمع بين حل التضخم الزائد مع حماية قوة العمال الشرائية[١٢].

واعتزم فوچيمورى تطبيق سياسة اقتصادية توسعية فى الشهور التى سبقت تدشينه رئيساً فى ٢٨ يوليو ١٩٩٠. إلا أن هذا البرنامج حدد فى عبارات فنية ضيقة (ونوقش داخل حلقة مغلقة من الاقتصاديين المحترفين والأكاديميين) دون تركيز على العملية السياسية اللازمة لتنفيذه. وقد حدد البرنامج «كحل» فنى للأزمة الاقتصادية معزولاً عن النقاش السياسى الأوسع، ودون مشاركة ممثلى منظمات المجتمع المدنى فى صياغته.

ويقال إن الرئيس المنتخب أثناء توجهه بالطائرة إلى واشنطن لمقابلة ميشيل كامديسوس مدير صندوق النقد الدولى قال متأملاً لمستشاره الاقتصادى «لو نجحت الصدمة الاقتصادية فلا شك أن شعب بيرو سيغفر لى...».. وكانت ضغوط سياسية داخلية وخارجية قوية قد مورست على الرئيس المنتخب للتخلى عن «البرنامج البديل» لصالح حزمة أرثوذكسية يوصى بها صندوق النقد الدولى. وبعد عودة الرئيس المنتخب من واشنطن وطوكيو - من اجتماعاته مع دائنى بيرو الدوليين - كان قد أصبح مؤيداً لا يلين «للعلاج الاقتصادى القوى». غير أن هذا التحول فى الاتجاه السياسى لم يكن معروفاً إلا لحاشيته السياسية المباشرة، ولم يكشف شىء لشعب بيرو الذى كان قد صوت ضد «العلاج الاقتصادى بالصدمة» الذى طرحته فريديمو.

ودب الانقسام فى صفوف فريق المستشارين الاقتصاديين، وأقام الرئيس المنتخب روابط وثيقة بمجموعة اقتصادية أخرى ترتبط بشدة «بتوافق واشنطن» وحزمة صندوق النقد الدولى. واستقال مستشاره الاقتصادى الرئيسى قبيل توليه

الرئاسة : ووضعت على عجل حزمة تثبيت اقتصادى جديدة ـ لا تختلف كثيراً عن الحزمة التى اقترحها ماريو فارجاس يوسا أثناء الحملة الانتخابية ـ بدعم فنى من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

صدمة فوجى ـ الصندوق فى أغسطس ١٩٩٠

لم يكن العلاج بالصدمة فى أغسطس ١٩٩٠ متفقاً فحسب مع وصفات صندوق النقد الدولى بل لقد مضى إلى أبعد مما هو متوقع عادة من دولة مدينة كشرط لإعادة التفاوض بشأن ديونها الخارجية، فرغم المستويات العالية من الفقر الحرج التى سادت فى الشهور الأخيرة لحكم التحالف الشعبى الثورى، فقد اعتبر المزيد من «التكييف» فى الدخول الحقيقية ضرورياً «لتخفيف الضغوط التضخمية»، وقيل إن تضخم بيرو الزائد ناشىء عن «عوامل الطلب»، ويتطلب مزيداً من ضغط الأجور والمصروفات الاجتماعية، إلى جانب عمليات تسريح واسعة لعمال القطاع العام.

وكان انتشار وباء الكوليرا فى عام ١٩٩١ ـ وإن كان يرجع أساساً إلى الفقر وانهيار البنية الأساسية الصحية للبلاد منذ حكومة بيلوندى ـ نتيجة كذلك للبرنامج الذى يرعاه صندوق النقد الدولى. فمع زيادة سعر زيت الطهى ثلاثين مرة، لم يعد بوسع الناس فى ليما، بما فيهم «الطبقات الوسطى» أن يغلوا مياههم أو يطهوا طعامهم.

وغطت الضجة الدولية التى أحاطت بتفشى وباء الكوليرا فى الصحافة الدولية (نحو ٢٠٠٠٠٠ حالة معلنة و٢٠٠٠ وفاة مسجلة فى فترة ستة أشهر) على عملية تدمير اجتماعى أعم: فمنذ صدمة فوجى فى أغسطس ١٩٩٠ وصل السل بدوره إلى نسب وبائية زاد منها سوء التغذية وانهيار برنامج التطعيم الحكومى. وأدى انهيار البنية الأساسية للصحة العامة فى إقليم سيلفا إلى عودة ظهور الملاريا وحمى الدنج وغيرهما[١٣]. وأغلقت المدارس العامة والجامعات والمستشفيات نتيجة إضراب غير محدود قام به المدرسون والعمال الصحيون (وكانت أجورهم تبلغ ٤٥ ـ ٧٠ دولاراً أمريكياً فى الشهر [يوليو ١٩٩١] ـ أى أقل منها فى الولايات المتحدة ٤٠ مرة).

ولم يكن أكثر من ٨٣ فى المائة من السكان (تقدير منتصف عام ١٩٩١) (بما فيهم الطبقة الوسطى) يحصلون على الحد الأدنى من السعرات والاحتياجات من البروتين. وبلغ المعدل المسجل لسوء تغذية الأطفال على المستوى الوطنى ٣٨,٥ فى المائة (ثانى أعلى مستوى فى أمريكا اللاتينية). وكان طفل من كل أربعة فى سييرا يموت قبل سن الخامسة وطفل من كل ستة فى ليما. وبلغ معدل الخصوبة الإجمالى المسجل ٤,٨ (أربع أطفال للأم) مما يوحى بوقوع حالة وفاة طفل على الأقل لكل أسرة فى سييرا (انظر الجدول ١٠ / ٤). ورغم هذا فقد لقى فوچيمورى الثناء من المجتمع المالى الدولى على سياساته الاقتصادية الناجحة.

وصاية الصندوق والبنك الدولى

«ضعوا برنامجاً اقتصادياً جاداً وسنساعدكم». وعادة ما يكون تنفيذ ما يسميه صندوق النقد الدولى «برنامجاً اقتصادياً جاداً» (بعبارات مارتن هاردى رئيس بعثة الصندوق التى زارت بيرو) شرطاً مسبقاً لمنح تمويل لسد الفجوة من جانب «مجموعة دعم دولية». ولم تكن هناك «وعود» من مؤسسات مالية دولية مرتبطة بتنفيذ حزمة عام ١٩٩٠ الاقتصادية، فقد كانت هذه الحزمة «برنامج ظل لصندوق النقد الدولى» (انظر الفصل الثانى) دون أى قروض مرتبطة به. ورغم عدم وجود ضغوط زائدة من جانب صندوق النقد الدولى فقد كان من الواضح أن بيرو ستظل فى «القائمة السوداء» طالما لم تتوافق مع وصفات صندوق النقد الدولى.

غير أن حكومة فوچيمورى نفذت الحزمة الاقتصادية قبل توقيع اتفاق القرض و«قبل» التوصل إلى اتفاق على إعادة جدولة دين بيرو الخارجى. وما إن اعتمدت المجموعة الأولى من التدابير حتى لم يعد هناك الكثير للتفاوض بشأنه. وفضلاً عن ذلك فقد بدأت سلطات بيرو بعد مرحلة «التثبيت الاقتصادى» فى أغسطس ١٩٩٠ مباشرة عدداً من الإصلاحات الهيكلية الرئيسية («المرحلة الثانية») وفقاً لوصفات صندوق النقد الدولى - البنك الدولى.

وتوقعت حكومة فوچيمورى أن تشق «الصدمة الاقتصادية» فى أغسطس ١٩٩٠ الطريق فوراً إلى تكوين مجموعة دعم دولية، ومنحها «حزمة انقاذ». غير أن الدائنين مانعوا فى تكوين مجموعة دعم. كانت بيرو تدفع بأمانة التزامات

خدمة دينها الجارية، وكانت سياسة الاقتصاد الكلى تتوافق مع وصفة صندوق النقد الدولى[١٤]، ومن ثم فلم تكن هناك حاجة، من وجهة نظر الدائنين الدوليين «لمنح «مزايا» لبيرو (كما حدث مع مصر وبولندا).

وبالطبع كان من الصعب على الحكومة أن تتخذ موقفاً مستقلاً - أى «تتفاوض مع صندوق النقد الدولى» - فى وقت كان موظفو الصندوق والبنك الدولى يجلسون فيه فى وزارة الاقتصاد والمالية. وكان مستشارو الحكومة هؤلاء يتقاضون

الجدول ١٠/٤: ضعف التغذية وسوء التغذية ووفيات الأطفال

١ - ضعف التغذية (نقص السعرات والبروتين وفقاً لمعايير منظمة الصحة والزراعة	
على المستوى الوطنى	أكثر من ٨٣ فى المائة من السكان*
٢ - سوء تغذية الأطفال (١٩٨٥ - ١٩٨٦)	
على المستوى الوطنى	٣٨,٥ فى المائة
المناطق الريفية	٥٧,٦ فى المائة
المناطق الحضرية	٢٤،٢ فى المائة
٣ - وفيات الأطفال دون سنة واحدة (١٩٨٥ - ١٩٨٦)	
ليما	٦١.٤ فى المائة
سييرا***	١٣٠ - ١٣٤ فى المائة
٤ - وفيات الأطفال دون الخامسة**	
ليما	١٦,٥ فى المائة
سييرا***	٢٦,٥ فى المائة
٥ - العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)	
ليمان	٦٧,٧
سييرا	٤٧,٦ - ٤٩,٠

* تقديرات المؤلف استناداً إلى بيانات انفاق الأسر

** النسبة المئوية للأطفال الذين يموتون قبل الخامسة مقدرة من معدلات الوفيات موزعة حسب العمر (وزارة الصحة)

*** استنادا إلى المعدلات المسجلة فى هوانسافيلسا وكوسكو

المصدر: وزارة الصحة.

روابتهم مباشرة من الصندوق والبنك الدوليين «كقرض» لبيرو[١٥]. وكان أحد كبار مستشارى كارلوس بولونيا وزير الاقتصاد والمالية موظفاً فى صندوق النقد الدولى يتقاضى راتبه منه مباشرة.

منح نقود وهمية

وفى البداية كان هدف الحكومة الرئيسى هو أن ترفع من قائمة الصندوق السوداء بالقبول غير المشروط لسداد متأخرات دين بيرو للمؤسسات المالية الدولية، على أن يتحق هذا الهدف عن طريق التفاوض على «قروض جديدة» من المؤسسات المالية الدولية تخصص «لسداد الديون القديمة» (لمزيد من التفصيل انظر الفصل الثانى)[١٦]. فما دون دولار واحد من هذه الأموال سيدخل بيرو فعلاً، فهذه «القروض الجديدة» كانت أموالاً «تدفعها لنفسها» المؤسسات المالية الدولية، وهى تضفى مشروعية غير مشروطة على الدين الخارجى (دون تخفيض قيمته)، وتلزم بيرو ببدء خدمة متأخرات دينها على الفور. وتسدد القروض التى منحها صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩١ على مدى فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، وكنتيجة مباشرة لهذه القروض الجديدة زادت التزامات خدمة دين بيرو إلى أكثر من الضعف فى عام ١٩٩١ (من ٦٠ مليون دولار أمريكى شهرياً إلى أكثر من ١٥٠ مليون دولار).

دور الجيش

توافقت بيرو بأمانة مع نموذج واشنطن «للمقرطة» فقبل أن يتولى فوچيمورى منصبه فى يوليو ١٩٩٠ اعتزل فى مجمع القوات المسلحة فى ليما لإجراء مناقشات يومية مع القيادة العليا للجيش. وعقدت «صفقة» بين الرئيس المنتخب والجيش، وأجريت إعادة تنظيم كبرى للقوات المسلحة. وكان هذا التأييد غير المشروط من جانب القوات المسلحة لازماً لقمع السخط المدنى وتعزيز برنامج صندوق النقد الدولى. وقبل بضعة أيام من صدمة فوچى أعلنت حالة الطوارئ فى البلاد بأسرها. وفى ٨ أغسطس ١٩٩٠ كان الجيش والأمن قد طوقا بإحكام قلب مدينة ليما بقوات من الجيش وقوات مكافحة الشغب والمدرعات.

وتحت ستار «الديموقراطية البرلمانية» أخذ الجيش فى ظل فوچيمورى يلعب دوراً

متزايد النشاط فى الإدارة «المدنية». وكان الوضع فى بداية حكم فوچيمورى شبيهاً في بعض النواحي بالوضع الذى تطور فى بداية السبعينيات فى أوروجوارى فى ظل الرئيس بوردابيرى، حيث كان الجيش يحكم مستتراً رسمياً بحكومة مدنية.

انهيار الدولة

أدت تدابير التقشف التى أوصى بها صندوق النقد الدولى إلى ذبول برامج الحكومة: تخفيض المصروفات على الصحة والتعليم وانهيار الإدارة المدنية فى الأقاليم إلخ.. وأسهم هذا الوضع كذلك فى الحط من شأن الحكومة المركزية لصالح متمردى الدرب المضىء ضد الدولة.

وكانت منظمة الدرب المضىء منذ مشاركتها فى السياسة المدنية فى الستينيات والسبعينيات قد تطورت كمنظمة سرية أثناء حكمك بيلوندى. وتمكنت الدرب المضىء من السيطرة وإقامة إدارة موازية فى بعض مناطق سيلڤا وسييرا. وفقدت دولة بيرو فى بعض أجزاء البلاد السيطرة على السير العادى للحكم المدنى. وأسهم تطبيق جراحة صندوق النقد الدولى الاقتصادية فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ فى تفاقم هذا الوضع.

كانت الدولة تفقد سيطرتها على الأراضى الوطنية، ولا ينطبق هذا فحسب على مناطق سييرا وسيلفا، فبشكل متزايد كان تمرد الدرب المضىء ينفذ إلى منطقة مدنية ليما نفسها. وكان «برنامج التهدئة» الذى بدأ أثناء حكم بيلوندى (واستمر أثناء حكم التحالف الشعبى الثورى وكامبيو ٩٠) يقتضى ضمناً تسليم وظائف الإدارة المدنية فى جنوب وسط سييرا للقوات المسلحة. غير أن هذه الاستراتيجية - مصحوبة بفشل السياسة الاقتصادية والاجتماعية - بدلاً من أن تعرقل الدرب المضىء أسهمت فى تقدم العصيان. وفضلاً عن ذلك فقد كانت الدولة - من خلال الجيش وجهاز الشرطة - قد كرست رسمياً الاعتقالات العشوائية والإعدامات التعسفية دون محاكم، وتعذيب «المسجونين السياسيين»، والقبض على أفراد أسرهم وعلى المشتبه فى «تعاطفهم» (وهناك وثائق كافية صادرة عن منظمة العفو الدولية). وبعبارة أخرى اتسمت «مقاومة العصيان» بتقييد الحريات المدنية، وخاصة بين أفقر قطاعات المجتمع[١٧]. وفى عام ١٩٨٨ ظهرت فصائل

الموت اليمينية تحت اسم «كوماندو رودريجو فرانكو» التي استهدفت الشخصيات اليسارية والقيادات النقابية.

وفي ظل حكم فوجيموري أصبح قمع عصيان الدرب المضيء ذريعة لتحرش قوات الأمن المستمر بالمعارضة المدنية لبرنامج صندوق النقد الدولي. ومنذ بداية حكومة كامبيو ٩٠ أخذ التعذيب الشعوائي وإعدام «المشتبه فيهم» يطبق بصورة أكثر منهجية، وكانت استراتيجية اغتيال وإرهاب المعارضة المدنية الموجهة ضد النقابات وقادة الفلاحين والطلاب نابعة مباشرة من القيادة العليا للجيش. وفي هذه «الحرب القذرة» مع الدرب المضيء كان التوجيه الرسمي (بالنسبة لمعاملة المشتبه فيهم) هو «لا أسرى ولا جرحى» (كما ورد في وثيقة عسكرية سرية تسربت إلى الصحف في عام ١٩٩١)[١٨].

محنة الاقتصاد الريفي

كان لبرنامج صندوق النقد الدولي تأثير مباشر على الاقتصاد الريفي: فباستثناء الزراعة غير المشروعة للكوكا حدث انكماش كبير في الإنتاج الزراعي في العام الذي أعقب العلاج بالصدمة في أغسطس ١٩٩٠.

وزاد من إفقار سكان الريف استمرار سيطرة الاحتكارات الزراعية ـ الصناعية على مسارات التسويق والتوزيع. وأزيح المنتجون المحليون نتيجة استيراد الأساسيات الزراعية الرخيصة. وأدت تدابير عام ١٩٩٠ الاقتصادية إلى ارتفاعات عاجلة وفجائية في أسعار الوقود والمدخلات الزراعية والأسمدة والائتمان الزراعي؛ وفي كثير من المناطق الريفية في سييرا زادت تكاليف الإنتاج كثيراً عن أسعار المزرعة. وكانت النتيجة إفلاس صغار المزارعين المستقلين، ففي سييرا مثلاً زاد فقر نحو ٨٠٠٠٠٠ من منتجي الصوف وألياف الألباكا وهم من أفقر قطاعات سكان الريف، نتيجة هبوط أسعار الصوف والألباكا الحقيقية في عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.

تركيز الأرض

أدت خصخصة الأرض الزراعية إلى تقويض الهيكل القائم للاقتصاد الريفي الذي يتسم بالإنتاج الفردي الصغير (poracelero) والجماعات الزراعية. واشترط

قانون الأرض لعام ١٩٩١ وحدة دنيا للملكية هى عشرة هكتارات، مما شجع تركيز الأرض، وأدى إلى تعزيز الحيازات المتوسطة ودعم متوسطى الفلاحين. وأجبر البارسيليروس الذين دفعوا إلى الإفلاس نتيجة الإصلاحات الاقتصادية على بيع أرضهم أو التخلى عنها[١٩]. غير أن عملية تركيز الأرض الأولية هذه لم تكن سوى خطوة أولى نحو إعادة هيكلة الملكية الزراعية. وجرى إصلاح الائتمان الزراعى بدوره، ولم تعد وحدات الإنتاج التى تقل عن عشرة هكتارات مؤهلة للحصول على الائتمان الزراعى.

وأصبح متوسطو الفلاحين بدورهم خاضعين بشدة للمصالح المصرفية والتجارية عن طريق رهن ممتلكاتهم الجديدة، وقاد التشريع الصادر فى عام ١٩٩١ إلى ضياع أراضى (البارسيليرو) وشراء المصالح التجارية الحضرية لمساحات كبيرة من الأراضى.

وفى حين كانت الجماعات الفلاحية فى سييرا «محمية» رسمياً من خصخصة الأرض فقد أسهم ارتفاع أسعار الوقود والنقل فى إبعادها عن الاقتصاد السوقى. وكانت أسعار المزرعة قد دفعت إلى ما دون تكاليف الإنتاج. وأجبرت كثير من الجماعات الفلاحية التى كانت فيما مضى تبيع فائضها فى الأسواق المحلية على الانسحاب كلية من الزراعة التجارية.

كانت هناك عودة فعلية إلى زراعة الكفاف، فلم تعد مدخلات الزراعة التجارية مثل البذور والأسمدة إلخ.. مطبقة، وأصبح الاتجاه نحو دعم «الزراعة التقليدية» التى تتسم بانخفاض حاد فى المستويات الإنتاجية لكل من البارسيليروس والجماعات الفلاحية وتزايد استقطاب الريف. ولم تعد الجماعات الفلاحية التى افتقرت نتيجة التكييف الهيكلى قادرة على البقاء دون مصدر دخل خارجى. وغدت الجماعات الفلاحية بصورة متزايدة «احتياطى عمل» للزراعة التجارية.

اقتصاد المخدرات غير المشروع

خلقت الصدمة الاقتصادية فى أغسطس ١٩٩٠ الظروف لزيادة نمو تجارة المخدرات، وأسهم انكماش الطلب الداخلى على المواد الغذائية، مقترناً بارتفاع التعريفات الجمركية على واردات الأغذية الأساسية، فى حدوث انكماش حاد فى

الإنتاج الزراعى، وإذ اقترن ذلك بإلغاء الإصلاح الزراعى فيما بعد هاجر فلاحو منطقة سييرا بعد افتقارهم إلى مناطق الإنتاج الكوكا فى وادى ألتوهوالاجا. وبدأت زراعة الكوكا كمحصول نقدى للتصدير تنمو فى سييرا على نطاق واسع.

وبيرو هى أكبر منتج فى العالم لأوراق الكوكا المستخدمة فى إنتاج الكوكايين (أكثر من ٦٠ فى المائة من الإنتاج العالمى، وتليها فى الأهمية بوليفيا) (انظر الفصل الحادى عشر). وكل من بيرو وبوليفيا هما المنتجان المباشران، اللذان يبيعان عجينة الكوكا لكارتلات المخدرات فى كولومبيا التى تقوم بتصنيعه إلى مسحوق الكوكايين. غير أنه مع القضاء على كارتل ميديلين فى أوائل التسعينيات حدث تحول فى قنوات التسويق والتجهيز، وتطور وسطاء تجاريون داخل بيرو، وزاد استخدام النظام المصرفى فيها كملاذ مالى آمن لنقل الأموال داخل البلاد وخارجها. وكان ضعف كارتل ميديلين وتطور كارتل كالى فى البداية مواتياً لمزيد من «استقلال» كل من بيرو وبوليفيا فى تجارة المخدرات.

وفضلاً عن ذلك فقد وجهت كميات كبيرة من أوراق الدولارات من اقتصاد المخدرات إلى سوق الصرف غير النظامى فى زوايا شوارع ليمان (سوق أوكونيا). ومنذ حكومة بيلوندى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) كان البنك المركزى يستخدم سوق شارع أوكونيا من حين إلى آخر لتعويض العجز فى احتياطاته الدولية. وبعبارة أخرى فإن قدرة بيرو على الوفاء بالتزامات خدمة دينها تتوقف على إعادة تدوير دولارات المخدرات فى سوق الصرف المحلى. وقدرت مشتريات البنك المركزى من سوق الصرف غير النظامى فى عام ١٩٩١ بنحو ٨ ملايين دولار يومياً، خصص جزء كبير منها لخدمة دين بيرو الأجنبى.

ومع تجميد الأجور والمصروفات الحكومية (الذى فرضه صندوق النقد الدولى) قيدت كثيراً إصدارات البنك المركزى للنقود. ومن سخريات الأمور أن هذه السياسة النقدية المتشددة ـ مصحوبة بإغراق سوق أوكونيا بأوراق الدولارات القادمة إلى البلاد مع تجارة الكوكايين غير المشروعة ـ أدت منذ أوائل عام ١٩٩١ إلى تدهور الدولار الأمريكى مقابل عملة بيرو على غير هوى صندوق النقد الدولى الذى كان قد أصر على «تخفيض حقيقى لسعر العملة» دعماً لقطاع التصدير.

لقد انكمش الطلب الداخلى، لكن التصدير انكمش بدوره : ونتيجة للتدابير الاقتصادية عانت كل قطاعات الاقتصاد الوطنى - باستثناء إنتاج الكوكايين غير المشروع - انكماشاً حاداً.

اتفاق مكافحة المخدرات مع واشنطن

ربطت واشنطن على الدوام «برامج مكافحة الكوكايين» ببرامج مكافحة العصيان و«التهدئة» بمساندة عسكرية ومخابراتية للجيش والشرطة فى بيرو مع الجيش الأمريكى وإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية (DEA)، وقد أقامت هذه الأخيرة قاعدة عسكرية لها فى سانتا لوشيا بإقليم هوالاجا[٢٠].

غير أن هذه العمليات العسكرية بدلاً من أن تضعف الدرب المضىء فى ألتوهوالاجا مكنتها من الحصول على قدر من التأييد بين منتجى الكوكا. وجدير بالذكر أن الجيش فى عهد فوچيمورى أصبح مشاركاً متزايداً فى تسويق عجينة الكوكا وغسل أموال المخدرات.

وكان لاتفاق مكافحة المخدرات الذى وقع مع الولايات المتحدة فى مايو ١٩٩١ أثر مباشر على سياسة الاقتصاد الكلى، وعلى حد قول شاهد أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكى فإن :

> «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات فى عهد الرئيس [چورج بوش]... تنص على أن المساعدة الاقتصادية [الأمريكية] مشروطة بأداء مكافحة المخدرات ووجود سياسات اقتصادية سليمة»[٢١].

غير أن من سخريات الأمور أن هذه «السياسات الاقتصادية السليمة، ذاتها أسهمت كثيراً فى سرعة تطور اقتصاد المخدرات. وبعبارة أخرى شجعت الإصلاحات الاقتصادية هجرة الفلاحين بعد افتقارهم إلى مناطق إنتاج الكوكا.

وفضلاً عن هذا فإن سياسات الاقتصاد الكلى التى اعتمدت فى عهد فوچيمورى، بما فيها خصخصة الأرض الزراعية وإصلاح نظام الائتمان الزراعى، قد دمرت عملياً منذ البداية «التنمية البديلة» فى وادى التو هوالاجا كما ينص اتفاق

مكافحة المخدرات. كان هذا الاتفاق قائماً على أساس أن تستبدل بالكوكا محاصيل نقدية بديلة (التبغ، الذرة، إلخ...). إلا أنه نتيجة للإصلاحات التي يرعاها صندوق النقد الدولي (والتي أدرجت بدورها «كمشروطية مضادة» في اتفاق مكافحة المخدرات) لم تعد الزراعة التجارية في إقليم هوالاجا ـ باستثناء إنتاج الكوكا غير المشروع ـ قابلة للحياة.

وتعززت تجارة المخدرات غير المشروعة نتيجة لبرنامج التكييف الهيكلي، فقد قوض الاقتصاد المشروع: فعملية «استبدال المحاصيل» جرت من «المحاصيل البديلة» (مثل التبغ والذرة إلخ...) إلى الكوكا بزيادة مستمرة في المساحة المخصصة لزراعة أوراق الكوكا (انظر الجدول ١٠ / ٥)[٢٢].

الجيش الأمريكي وأهداف الأمن

قدم جزء كبير من الدعم الأمريكي بمقتضى الاتفاق في شكل معونة عسكرية. وبعبارة أخرى استخدمت الولايات المتحدة مشروطيات الدين كذلك لمتابعة أهداف عسكرية وأمنية في منطقة الإنديز تحت المظلة الرسمية لبرنامج مكافحة المخدرات. كما عزز هذا الأخير جيش بيرو في ألتو هوالاجا، وبالتالي قدرته على «حماية» اقتصاد المخدرات.

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن هناك شواهد وفيرة على أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قد استخدمت «غسيل» أموال المخدرات لتمويل عملياتها السرية، ودعم المجموعات العسكرية وشبه العسكرية الموالية لأمريكا في العالم كله[٢٣].

ولو كانت واشنطن مهتمة حقاً بحل مشكلة تجارة المخدرات لما أجبرت بيرو على اتباع سياسة اقتصادية ـ بتوجيه صندوق النقد الدولي ـ عززت مركز تجار المخدرات المتحالفين مع الجيش.

وفي حين كان ذراع للدولة الأمريكية مشاركاً في برامج صادقة لمكافحة المخدرات، كان ذراع آخر يفعل العكس تماماً. كما عززت الإصلاحات التي يرعاها صندوق النقد الدولي للنظام المصرفي ونظام سعر الصرف بدورها غسيل «الأموال

القذرة»، إذا سمحت «بحرية» حركة الأموال إلى داخل البلاد وخارجها، غير أن هذا التعزيز لاقتصاد المخدرات خدم كذلك مصالح دائنى بيرو الدوليين، لأنه أسهم فى توليد عائدات الدولار اللازمة لكى تفى بيرو بالتزامات خدمة دينها.

وبعبارة أخرى فقد قوض إصلاح الاقتصاد الكلى الاقتصاد الشرعى، وعزز التجارة غير المشروعة، وأسهم فى إعادة تدوير «الأموال القذرة» نحو دائنى بيرو الرسميين والتجاريين.

الجدول ١٠/٥: إنتاج الكوكا فى منطقة آلتوهوالاجا (١٩٧٤ـ ١٩٩١)

السنة	المساحة	الإنتاج بالطن المترى	السكان
١٩٧٤	١٦٧٠٠	١٢٢٠٠	٧٠٠٠
١٩٧٨	٢١٥٤٠	١٨١٢٠	٩٩٠٠
١٩٨٢	٥٠٦٠٠	٤٧٠٠٠	٢٣٥٠٠
١٩٨٦	٦٠٢٠٠	٦١٠٠٠	٢٧٣٥٠
١٩٩١	٩٠٠٠٠	٨٤,٧٥٠	٥٠٠٠٠

المصدر: «تعاونية «آلتو هوالاجا»، أوشيزا، Agronaticias، العدد ١٣٨، يونيو ١٩٩١، ص ١٤.

الحواشى

(١) Cuanto, Lima, September 1990.

(٢) These estimates are based on official statistics, see Peru en Numeros, 1991, Annuario estadistico, chapter 21, Cuanto. Lima, 1991, and Cuanto Suplemnto, No. 13, July 1991.

(٣) Carlos Malpica, El poder economico en el Peru, Vol. I, Mosca Azul Editores, Lima, 1989.

(٤) تحقق التوسع فى الناتج الزراعى عن طريق توسيع إجمالى الطلب والاستهلاك الضرورى وليس عن طريق إعادة تعديل سعر الصرف التفضيلي للواردات من المواد الغذائية الأساسية وإلغاء المعونات (التى كانت تدعم أساساً الاحتكارات الزراعية - والصناعية). ويبين هذا أن تنمية الزراعة تتطلب الحفاظ على الطلب الاستهلاكى الحضرى.

(٥) See World Bank, Peru, Policies to Stop Hyperinflation and Initiate Economic Recovery, washington, 1989, p. 10.

(٦) See Drago Kisic and Veronica Ruiz de Castilla, La Economia peruana en el contexto internacional, CEPEI, Vol. 2, No. 1, January 1989, pp. 58-9

(٧) Peru Economico, August 1990, p. 26.

(٨) كان من العوامل الهامة الأخرى قرار حكومة أبريستا بإلغاء قابلية شهادات إيداع العملات الأجنبية للتحويل. وقد اتخذ هذا الإجراء دون تقدير طبيعة سوق العملات الأجنبية وعلاقته بالاقتصاد الكلى.

(٩) هناك وثائق كافية عن التجاوزات المرتبطة «بالدولارات متعددة الأسعار»: فطلبات مخصصات دولارات متعددة الأسعار بغرض استيراد السلع تقدم للبنك المركزى، ثم لا يجرى الاستيراد (أو تزيف وصولات بمبالغ أكبر مما تم التعامل به وتحول الأموال إلى عملة أجنبية صحيحة أو إلي عملة محلية بأرباح كبيرة). انظر على سبيل المثال "Qeuien volo con los MUC"، Oiga، العدد ٤٦٨، ليما، ٥ فبراير ١٩٩٠، ص ص ١٨ - ١٩.

(١٠) See Kisic and Ruiz, op. cit, p. 60.

(١١) See Fernando Rospigliosi, "Izquierdas y clases populares: democraciay subversion en el Peru", in Julio Cotler (editor), Clases populares, crisis y democracia en America Latina, Instituto de Estudios Peruanos, Lima, 1989, p. 127

(١٢) See "Plan de Gobierno de Cambio 90: una propuesta para el Peru", Pagina Libre, 21 May 1990, pp. 17-24.

(١٣) استناداً إلى مقابلات أجراها المؤلف مع عمال صحيين فى بيرو فى يوليو ١٩٩١ .

(١٤) لمزيد من التفاصيل انظر : "Peru, Situacion economica", Situacion latinoamericana, Vol. 1, No. 2, April 1991. pp. 122-8.

(١٥) تبلغ دخولهم عن أعمالهم الاستشارية ٥٠٠ ـ ٧٠٠ دولار أمريكى يومياً (منها «علاوة غلاء معيشة» تبلغ نحو ١٣٠ دولاراً أمريكياً يومياً) وهو ما يقل قليلاً عن الدخل السنوى بالنسبة للفرد فى بيرو .

(١٦) تمنح قروض صندوق النقد الدولى فى شكل بند «تراكم الحقوق» . وقدرت متأخرات الدين (١٩٩١) بنحو ١٤ مليار دولار منها ٢,٣ ميار دولار أمريكى للمؤسسات المالية الدولية .

(١٧) أكد تقرير لمنظمة العفوالدولية أن نحو ٣٠٠٠ شخص قد «اخففوا» فيما ين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٩ و ٣٠٠٠ آخرين أعدموا «دون محاكمة» . كما أشارت منظمة العفو إلى أساليب الاعتقال غير المشروع والتعذيب على أيدى قوات الأمن ، وعدم توقيع أى عقوبات على أفراد قوات الأمن المتورطين فى أعمال اغتيال وتعذيب Pogina Libre, March 1990, p. A.2 وكذلك La Republica 11 February 1990, p. 14.

(١٨) انظر الوثائق السرية التى كشف عنها الصحفى سيزار هيلربرانت فى المسلسل التليفزيونى "En Pesrona" فى يوليو ١٩٩١ ، مما أدى إلى إلغاء البرنامج وتقييد معظم برامج الشئون العامة التليفزيونية .

(١٩) انظر Alerta Agraria ، يونيو ١٩٩١ ، ص ٢ .

(٢٠) عملت عدة مؤسسات أمريكية أخرى من قاعدة سانتا لوشيا العسكرية .

(٢١) United States Senate, Committee on governmental Affairs, Cocaine Production, Eradication and the Environment: Policy, Impact and Options, Washington, August 1990, p. 51 (italics added).

(٢٢) فى منطقة سان مارتن (فى الإقليم الذى ينتج الكوكا) انخفضت المساحة التى تزرع «بمحاصيل بديلة» مثل الأرز والذرة والكاكاو بدعم قروض من البنك الزراعى بنسبة ٩٧ فى المائة فيما بين ١٩٨٨ / ١٩٨٩ و ١٩٩٠ / ١٩٩١ من ١٠١١٠٠ هكتار إلى ٦٧٣٠

هكتار ولمزيد من التفاصيل انظر Revista Agronoticias ، العدد ١٣٨ ، ليما ، يونيو ١٩٩١ ، ص ٧.

(٢٣) For a reveiew of alleged CIA support to drug laundering in Indochina and the Golden Triangle since the early 1950s see Alfred McCoy, The Politics of Herion in Southeast Asia, New York, Harper and Row, 1972

الفصل الحادى عشر

الديون واقتصاد المخدرات غير المشروع : حالة بوليفيا

تنظر مؤسسات بريتون وودز إلى تجربة بوليفيا باعتبارها نموذجاً «ناجحا» للتكييف الهيكلى ينبغى أن تحاكيه البلدان «التى تريد تثبيت اقتصادها، وإقرار عملية نمو اقتصادى متواصلة». وتجدر الإشارة كذلك إلى التشابه بين عمليات التكييف فى بوليفيا وبيرو، فكلا الاقتصادين يعتمد كثيراً على صادرات الكوكا غير المشروعة كمصدر رئيسى للعملات الأجنبية. وفى كلا البلدين تمثل «إعادة تدوير» دولارات المخدرات وسيلة لخدمة الدين الخارجى.

السياسة الاقتصادية الجديدة فى بوليفيا

فى سبتمبر ١٩٨٥ بدأت حكومة الحركة الوطنية الثورية برئاسة فيكتور باز استنسورو حزمة تثبيت اقتصادى أرثوذكسية (المرسوم الأعلى رقم ٢١٠٦٠) موجهة إلى «مكافحة التضخم» و«القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية». وضمت الحزمة الاقتصادية كل المكونات الأساسية فى برنامج صندوق النقد الدولى للتكييف الهيكلى؛ فخفض سعر العملة، ووحد سعر الصرف، وأقيم مزاد

للعملات الأجنبية (بولسين).

وقيدت المصروفات الحكومية، وفصل نحو ٥٠٠٠٠ مستخدم عمومى، واعتمدت سياسة نقدية متشددة إلى جانب إلغاء ضوابط الأسعار. وأقر منع تأشير الأجور و«تحرير» سوق العمل. كما شملت الحزمة تحرير التجارة بما يتضمن تخفيضات كبيرة فى الجمارك على الواردات[١].

وأعقبت برنامج التثبيت إعادة تنظيم صناعة المناجم المملوكة للدولة، وإغلاق المناجم غير المربحة، وفصل نحو ٢٣٠٠٠ عامل.

ووصف جونزاليس سانشيز دى لوسادا مهندس التكييف الاقتصادى لبوليفيا (والذى أصبح رئيساً لبوليفيا فى عام ١٩٩٣) الأحداث التى أعقبت اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة فى أغسطس ١٩٨٥ على النحو التالى:

« ... ما أن نفذنا التدابير حتى حدث اضراب عام، وشلت البلاد لمدة عشرة أيام فى سبتمبر ١٩٨٥ (...) وفى اليوم العاشر أعلن

القادة النقابيون الاضراب عن الطعام، وكان هذا خطأهم الكبير، فعندئذ أعلنا حالة الطوارئ. وكان [الرئيس] باز يأمل أن يكون الشعب قد رأى أن الوضع لا يمكن أن يستمر على هذا النحو. وهكذا قبضنا على القادة النقابيين ونفيناهم إلى داخل البلاد، وقطع هذا أوصال الحركة العمالية، وأغلقنا «كوميبول» (كونشورتوم المناجم التابع للدولة) وفصلنا ٢٤٠٠٠ عامل إلى جانب ٥٠٠٠٠ مستخدم عمومى فصلوا على المستوى الوظيفى، وألغينا تأمين الوظيفة»(٢).

ورغم هذا كانت السياسة «ناجحة» فى السيطرة على التضخم خلال عدة أشهر، فقبل اعتماد تدابير سبتمبر ١٩٨٥ كان التضخم يتصاعد بما يقرب من ٢٤٠٠٠ فى المائة سنوياً. غير أن هدف تثبيت الأسعار إنما تحقق من خلال «دولرة» الأسعار (وليس نتيجة تدابير التثبيت الاقتصادى): «فلما كانت معظم الأسعار مؤشرة فعلياً بسعر الصرف فقد كان تثبيت هذا الأخير يعنى ضمناً تثبيتاً شبه فورى للأسعار»(٣).

وجرى التفاوض بشأن مخطط لتخفيض الديون، وبمقتضى هذا المخطط يقوم المانحون الرسميون بتمويل «شراء» دين بوليفيا التجارى من البنوك التجارية بخصم كبير، وكان شراء الدين مشروطاً باعتماد برنامج صندوق النقد الدولى.

الأثر الاقتصادى والاجتماعى

أدت حزمة التثبيت إلى انخفاض كبير فى مستويات العمالة والدخول الحقيقية. وانعكس انكماش دخول الأجور على القطاع الحضرى غير النظامى والاقتصاد الريفى. وأسهم انخفاض مستويات القوة الشرائية ـ مصحوباً بأثر تحرير التجارة (وتدفق واردات الأغذية الرخيصة) ـ فى تقويض الاقتصاد الفلاحى الذى يعتمد اعتماداً شديداً على السوق الداخلى. وبالمثل أسهم إلغاء الرسوم الجمركية فى إزاحة صناعة المانيفاكتورة الوطنية، وازدهرت الواردات التجارية أساساً على حساب الإنتاج المحلى.

وكانت مستويات الدخول والمصروفات الحكومية قد انخفضت بالفعل بشدة فى الجزء الأول من الثمانينيات أثناء حكومة سيليس ـ زوازو. ومع ذلك ففى

أعقاب الإصلاحات الاقتصادية فى عام ١٩٨٥ مباشرة قلمت المصروفات الحكومية الحقيقية (خاصة فى مجالى الصحة والتعليم) بنسبة ١٥ فى المائة أخرى[٤]. ورغم أن الأجور فى القطاع الحديث (وفقاً للأرقام الرسمية) لم تنخفض إلا بنسبة ٢٠ فى المائة فقط فإن عدد المستخدمين قد هبط إلى هوة سحيقة. ومع التخفيض فى عمالة القطاع الحديث - وأساساً بسبب عمليات الفصل - زاد الانهيار فى الدخول كثيراً عن ٢٠ فى المائة.

ركود اقتصادى مبرمج

أسهم برنامج صندوق النقد الدولى الذى بدأ فى عام ١٩٨٥ فى ركود كل قطاعات الاقتصاد الوطنى الرئيسية (المناجم والصناعة والزراعة) باستثناء اقتصاد الكوكا غير المشروع وقطاع الخدمات الحضرية، وهو نمط شبيه بما لاحظناه فى بيرو فى عهد فوجيمورى (انظر الفصل العاشر).

ونشأ الركود فى صناعة المناجم (التى تتألف أساساً من كونسورتيوم كوميبول التابع للدولة وقطاع صغير من المناجم التى تدار إدارة خاصة) عن إغلاق «المناجم غير المربحة» (وفصل العمال) وانهيار سوق القصدير الدولى. وزاد الانخفاض فى شروط التبادل من تفاقم أثر الإصلاحات الاقتصادية.

واستثمرت مدفوعات نهاية خدمة عمال المناجم الموفرين فى تملك العمال المسرحين لأراض فى المناطق المنتجة للكوكا، بحيث إن كلاً من رأس المال والعمل قد أعيد توجيهه نحو اقتصاد الكوكا. ولم تقدم السياسة الاقتصادية الجديدة أى مصدر بديل آخر لاستخدام العمال الذين سرحهم كوميبول.

وأزيح قطاع المانيفاكتورة (الموجه أساساً إلى السوق الداخلى) جزئياً (مثل المنسوجات والصناعات الزراعية) نتيجة تحرير الواردات، كما لعب انخفاض القوة الشرائية الداخلية، واندفاع أنشطة التهريب دوراً هاماً فى دفع منشآت المانيفاكتورة الصغيرة إلى الإفلاس.

الأثر على الاقتصاد الريفى

تتألف زراعة بوليفيا من ثلاث قطاعات فرعية متميزة:

(أ) الاقتصاد الفلاحى الذى يتسم بالزراعة الصغيرة (البارسيليروس)

والجماعات الفلاحية والذى يتركز فى أودية الأنديز والألتيبلانو (الهضبة العليا). والاقتصاد الفلاحى هو نتاج الإصلاح الزراعى فى الخمسينيات وتفكيك الضياع Hacieudas (الهاسيتداس). وكما هو الشأن فى بيرو تتسم أراضى الجماعات الفلاحية فى الهضاب بنسبة عالية من الفقر الحرج (يصنف ٩٧ فى المائة من سكان الريف باعتبارهم «فقراء» مابين ٤٨ و٧٧ فى المائة «بالفقر الحرج»[٥].

(ب) قطاع الزراعة التجارية الفرعى الموجه أساساً نحو سوق التصدير والذى يتسم بالضياع المتوسطة (الكبيرة) وخاصة فى المناطق الجديدة (المنخفضة) للاستيطان الزراعى (كما فى منطقة سانتا كروز).

(ج) إنتاج الكوكا سواء لتجهيز عجينة الكوكا للتصدير أو للبيع «التقليدى» فى السوق الداخلى.

وأسهمت السياسة الاقتصادية الجديدة فى تقويض الاقتصاد الفلاحى، وتأثرت سوق الحبوب المحلية بتدفق واردات الأغذية الرخيصة (مثل القمح) بما فيها المعونات الغذائية والتهريب من الأرجنتين والبرازيل. وقد خفض هذا التدفق الأسعار الحقيقية للأغذية الأساسية المنتجة محلياً. وانخفضت أسعار الجملة الزراعية الحقيقية بنسبة ٢٥,٩ فى المائة فى السنوات الثلاث التى أعقبت اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة فى عام ١٩٨٥.

كما صحبت الانخفاض فى أسعار المزرعة (الحقيقية) زيادة كبيرة فى الهامش بين أسعار الجملة وأسعار التجزئة. وتملك التجار والوسطاء نصيباً أكبر من الفائض على حساب المنتجين الزراعيين المباشرين، كذلك كانت الزيادة الحادة فى أسعار النقل عاملاً رئيسياً فى ضغط عائدات الفلاحين وزيادة الفارق بين سعر المزرعة وسعر الجملة[٦].

ولم يسهم البرنامج الذى يرعاه صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٨٥ فى زيادة إنتاج المحاصيل النقدية للتصدير - باستثناء فول الصويا (والذى يزرع أساساً فى مناطق الزراعة التجارية فى الأراضى المنخفضة) - وكما كان الأمر فى بيرو حدث تحول من محاصيل التصدير التقليدية إلى اقتصاد الكوكا غير المشروع.

غسيل الأموال القذرة

ارتبطت النخب الاقتصادية الوطنية - بما فى ذلك البنوك التجارية - بتجارة المخدرات غير المشروعة. ودعمت سياسة الحكومة النقدية وسياسة سعر الصرف دور البنوك التجارية فى غسيل دولارات الكوكا.

وصحبت تحرير سوق الصرف عن طريق نظام المزاد الهولندى (Kolsin)(*) تدابير أضفت المشروعية على غسيل دولارات المخدرات فى النظام المصرفى المحلى. وأدخل نظام سرية معاملات الصرف الأجنبى، وشجعت تنمية الودائع الدولارية، وتحويلات رأس المال إلى النظام المصرفى المحلى. وأسهمت أسعار الفائدة المرتفعة ارتفاعاً غير عادى (٥ فى المائة فوق سعر الفائدة فى لندن «ليبور») فى اجتذاب «ودائع النقود الساخنة» إلى بنوك بوليفيا التجارية.

وشملت هذه الودائع كذلك عائدات تجارة المخدرات للوسطاء البوليفيين. وشجعت السرية المعرفية («عدم توجيه أى سؤال») وإصلاحات نظام سعر الصرف التى سمحت بحرية حركة النقود إلى داخل البلاد وخارجها، إلى جانب أسعار الفائدة المرتفعة، على إيداع دولارات المخدرات فى القطاع المصرفى التجارى البوليفى.

وأسهمت إصلاحات النظام المصرفى فى حدوث انخفاض كبير فى الاستثمار الإنتاجى الحقيقى، فيما بين ١٩٨٦ و١٩٨٨ بلغ سعر فائدة الإقراض (بالدولار الأمريكى) مابين ٢٠ و٢٥ فى المائة سنوياً، وتجمد الائتمان للزراعة والمانيفاكتورة.

«اجتثاث» إنتاج الكوكا

فى الوقت الذى كان فيه الإطار الاقتصادى الكلى يدعم مباشرة اقتصاد المخدرات وغسل الأموال القذرة اعتمدت الحكومة كذلك تشريعاً بدعم من إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية يرمى إلى كبح إنتاج الكوكا وبناء على ولايتها بمقتضى التشريع (قانون نظام الكوكا) شكلت الحكومة وحدات مراقبة ريفية متنقلة فى المناطق المنتجة للكوكا. غير أن هذه الوحدات شاركت أساساً فى أعمال

(*) نوع من المزادات العلنية يعين فيه الدلال سعراً ثم يخفضه إلي أن يصل إلى مشتر. (المترجم)

قمعية موجهة ضد صغار منتجي الكوكا (وغالباً في مناطق الإنتاج التقليدي). وكان نشاطها ضعيف الأثر على تجارة المخدرات ومختلف المصالح القوية المشاركة في تسويق وتصدير عجينة الكوكا. ووفقاً لما يقوله أحد التقارير قيل إن وحدات المراقبة الريفية المتنقلة تسيطر عليها مافيا المخدرات[٨].

دولة المخدرات

لقي اقتصاد الكوكا «الحماية» على أعلى مستوى من المسئولين الحكوميين أثناء ديكتاتورية جارسيا ميزا (١٩٨٠ - ١٩٨٢) التي شاعت تسميتها في الدوائر الدولية باسم «حكومة الكوكايينش. غير أن هيكل الدولة لم يتغير بعودة الديموقراطية البرلمانية، فاستمرت لصالح المالية والصناعية في روابطها المباشرة بتجارة الكوكا، بما في ذلك استخدام عائدات في تمويل الاستثمارات في القطاع الحديث.

ومنذ منتصف السبعينيات كان تطور اقتصاد الخدمات الحضري الموجه إلى سوق الدخول الأعلى يمول إلى حد كبير من اقتصاد المخدرات. وأدت إعادة تدوير دولارات المخدرات في تكوين رأس المال المحلي إلى تنمية العقارات السكنية ومراكز التسوق والبنية الأساسية للسياحة والترفيه إلخ.. وتعرززت هذه العملية نتيجة البرنامج الذي يرعاه صندوق النقد الدولي.

ومع اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة في عام ١٩٨٥ تخلى حزب الحركة الوطنية الثورية الحاكم عن موقفه الشعبي؛ وحوّل انتماءاته السياسية بربط قواه بحزب العمل الوطني الديموقراطي اليميني للديكتاتور السابق الجنرال هوجو بانزر (وكان هذا تحولاً سياسياً كاملاً حيث كان حزب الحركة الوطنية الثورية يعتمد تاريخياً على تأييد الحركة العمالية المنظمة).

ويقال إن بانرز كان شخصية رئيسية في تجارة الكوكا غير المشروعة منذ منتصف السبعينيات، وهناك أدلة دامغة على أن أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب العمل الوطني الديموقراطي - ومعهم كبار ضباط الجيش - كانوا مرتبطين بمافيا المخدرات[١٠].

ومكن «الميثاق من أجل الديموقراطية» بين حزب الحركة الوطنية الثورية وحزب العمل الوطنى الديموقراطى حكومة الحركة الوطنية الثورية من تمرير مختلف عناصر تشريعات السياسة الاقتصادية الجديدة فى البرلمان، بما فيها تحرير سوق العمل وقمع الحركة العمالية.

واحتفظ حزب العمل الوطنى الديموقراطى بمشاركته فى الائتلاف الحاكم مع وصول الرئيس باز زامورا من حزب مير (اليسارى الثورى) فى عام ١٩٨٩. وكان باز زامورا هو المرشح الثانى فى سباق الرئاسة بعد هوجو بانزر وجونزالو سانشيز دى لوسادا مرشح الحركة الوطنية الثورية. ووصل باز إلى الرئاسة فى ١٩٨٩ فى إطار ترتيب سياسى مع الجنرال هوجو بانزر، وفى حين شغل باز زامورا مقعد الرئاسة سيطر الجنرال بانزر وحزب العمل الوطنى الديموقراطى على المناصب الوزارية الرئيسية.

وتابع الائتلاف الحاكم بين حزب العمل الوطنى الديموقراطى وحزب مير سياسات الاقتصاد الكلى التى بدأت مع السياسة الاقتصادية الجديدة فى عام ١٩٨٥ فى ظل حكم الحركة الوطنية الثورية. وهكذا وفر حزب العمل الوطنى الديموقراطى وقائده هوجو بانزر - فى الحكومتين المدنيتين المنتخبتين ديموقراطياً - كلا من الاستمرارية السياسية والحفاظ على رابطة وثيقة بين سياسة الحكومة ومصالح تجارة الكوكا غير المشروعة.

الحواشى

(١) لمزيد من التفاصيل انظر Juan Antonio Moralis "The Costs of Bolirian stalilisa-tion Programme "documents de trabajo, No. 01/89 Universidad cathalica Boliviana, 1989, La Paz, P.4.

(٢) حديث مع جوانزلو سانشيز دى لوزاديا وزير المالية فى حكومة الحركة الوطنية الثورية برئاسة باز استنسورو مهندس الحزمة الاقتصادية البوليفية. "Caritas, No: 1094, Lima, 5 February 1990, p. 87. (الترجمة)

(٣) موراليس، مصدر سابق. ص ٦.

(٤) موراليس، مصدر سابق، ص ٩ (أ).

(٥) انظر موراليس، مصدر سابق، ص ٦. وانظر كذلك Juan Antonio Moralis "Impacto de los ajustes estructuo ales en la agricultura campesina boliviana", mimeo, Universidad ca Mrolic Boliviana, 1989, La Paz.

(٦) انظر Morales "The Cost of Bolivian Stabilisation Programme" pp. 240-250.

(٧) كان سعر الاقتراض بين ١٢ و١٦ فى المائة مع فارق بين سعر الإقراض وسعر الاقتراض يتراوح بين ٦,٨ و ١٤ فى المائة. لمزيد من التفاصيل انظر موراليس، المصدر السابق، ص ١٤، الجدول ٧.

(٨) لتفاصيل مشاركة شخصيات سياسية واجتماعية هامة فى تجارة المخدرات انظر Amalia Barron "Todos implicados en el narcotrafico", Camalio 16, Madrid, 8 August 1988.

(٩) انظر Henry Oporto Castro "Bolivia: El Complejo Coca Cocaina" in Garcia Sayan (editor) "Coca, Cocaina y n narcatiafico" Comistion Andina de Juristas, Lima, 1989, p. 177.

(١٠) انظر Lora "Politica y Burguesia narcatraficante" Mi Kiosco, La Paz, 1988.

الجزء الخامس

الاتحاد السوفييتى السابق والبلقان

الفصل الثانى عشر

تحويل الاتحاد الروسى إلى «عالم ثالث»

اصلاح الاقتصاد الكلى فى الاتحاد الروسى

المرحلة الأولى: العلاج بالصدمة فى يناير ١٩٩٢

«نحن نعيش فى روسيا فى وضع مابعد الحرب . . .» دون أن يكون هناك تعمير ما بعد الحرب .لقد هزمت «الشيوعية» و«امبراطورية الشر» بيد أن الحرب الباردة ـ وإن كانت قد انتهت رسمياً ـ لم تبلغ بعد ذروتها : فقلب الاقتصاد الروسى هو المجمع العسكرى ـ الصناعى و«مجموعة السبعة تريد أن تحطم صناعاتنا رفيعة التقنية . . . وهدف برنامج صندوق النقد الدولى هو اضعافنا» ، ومنع تطور قوة رأسمالية منافسة[١] .

فقد استبعد «العلاج بالصدمة» بأسلوب صندوق النقد الدولى ، الذى بدأ فى يناير ١٩٩٢ ، منذ البداية الأولى انتقالاً نحو «رأسمالية وطنية» ـ أى اقتصاد رأسمالى وطنى تملكه وتسيطر عليه طبقة منظمين روسية ، وتسانده كما فى الدول

الرأسمالية الكبرى الأخرى سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية. ففى نظر الغرب لم يكن العدو هو «الاشتراكية» وإنما الرأسمالية، كيف يروض ويخضع الدب القطبى، كيف يستولى على الموهبة، العلم، التكنولوجيا، كيف يشترى رأس المال البشرى، كيف يستحوذ على حقوق الملكية الفكرية؟ «وإذا كان الغرب يعتقد أنه يستطيع أن يحولنا إلى ملاذ تصدير رخيص العمل ورفيع التكنولوجيا، ويدفع لعلمائنا ٤٠ دولاراً أمريكياً شهرياً، فإنه يخطئ خطأ جسيماً، فسيتمرد الناس...»(٢).

وإذا كان «الدواء الاقتصادى» يعزز بشكل ضيق مصالح كل من تجار روسيا و(مافيا) الأعمال، فإن هذا الدواء يقتل المريض، ويدمر الاقتصاد الوطنى، ويدفع نظام منشآت الدولة إلى الإفلاس. ومن خلال التلاعب العمدى بقوى السوق حددت الإصلاحات قطاعات النشاط الاقتصادى التى سيسمح لها بالبقاء. وقد أوضحت الأرقام الرسمية حدوث انخفاض يبلغ ٢٧ فى المائة فى الإنتاج الصناعى أثناء العام الأول من الإصلاحات، وقدر بعض الاقتصاديين الانهيار الفعلى للاقتصاد

الروسى فى عام ١٩٩٢ بنحو ٥٠ فى المائة[٣].

وتمثل إصلاحات صندوق النقد الدولى - يلتسين أداة لإضفاء طابع العالم الثالث، إنها نسخة بالكربون لبرنامج التكييف الهيكلى الذى يفرض على بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا وجنوب الصحراء. وقد طبق جيفرى ساش - اقتصادى هارفارد ومستشار الحكومة الروسية - فى روسيا نفس «جراحة الاقتصاد الكلى» التى طبقت فى بوليفيا حين كان المستشار الاقتصادى لحكومة الحركة الوطنية الثورية فى عام ١٩٨٥ (انظر الفصل الحادى عشر). ويشكل برنامج صندوق النقد الدولى - البنك الدولى الذى اعتمد باسم الديموقراطية برنامجاً متماسكاً لإفقار قطاعات واسعة من السكان. وقد صمم (نظرياً) «لتثبيت»الاقتصاد، ومع ذلك فقد زادت الأسعار الاستهلاكية فى عام ١٩٩٢ بأكثر من مائة مرة (٩٩٠٠ فى المائة) كنتيجة مباشرة «لبرنامج مكافحة التضخم»[٤]. وكما حدث فى «برامج التثبيت» فى العالم الثالث وجهت العملية التضخمية إلى حد كبير من خلال «دولرة» الأسعار المحلية وانهيار العملة المحلية. غير أن «برنامج تحرير الأسعار» لم يحل (كما اوحى صندوق النقد الدولى) الهيكل المشوه للأسعارالنسبية الذى كان قائماً فى ظل النظام السوفييتى.

وارتفع سعر الخبز (بأكثر من مائة مرة) من ١٣ - ١٨ كوبيك فى ديسمبر ١٩٩١ (قبل الإصلاحات) إلى أكثر من ٢٠ روبل فى أكتوبر ١٩٩٢، وزاد سعر جهاز التليفزيون (المنتج محلياً) من ٨٠٠ روبل إلى ٨٥٠٠٠ روبل. وفى المقابل زادت الأجور ما يقرب من عشر مرات - أى أن الدخول الحقيقية انخفضت بأكثر من ٨٠ فى المائة، واكتسحت مليارات الروبلات من مدخرات العمر كله. وشعر الروس العاديون بالمرارة: «لقد سرقت الحكومة أموالنا»[٥]. وحسبما يقول أحد مسئولى صندوق النقد الدولى كان من الضرورى «وقف السيولةالزائدة، فقد كانت القوة الشرائية أعلى مما يجب...»[٦]. «واختارت الحكومة «الضجة القصوى» لكى تلغى الحيازات النقدية للأسر، عند بداية برنامج الإصلاح»[٧]. ويقول أحد مستشارى البنك الدولى إن هذه المدخرات «لم تكن حقيقية، ولم تكن سوى تصور لأنهم [الناس] لم يكن مسموحاً لهم «فى ظل النظام السوفييتى] بشراء أى شىء»[٨].
لكن اقتصادياً من أكاديمية العلوم الروسية يرى المسألة على نحو آخر:

«فى ظل النظام الشيوعى لم يكن مستوى معيشتنا أبداً شديد الارتفاع، لكن كل امرئ كان مستخدماً، وكانت الاحتياطات الإنسانية الأساسية، والخدمات الاجتماعية الرئيسية - وإن كانت من مستوى غير رفيع بالمعايير الغربية - مجانية ومتاحة. أما الآن فإن الظروف الاجتماعية فى روسيا أشبه بالعالم الثالث»[٩].

كان متوسط الدخول أدنى من ١٠ دولارات أمريكية شهرياً (١٩٩٢ - ١٩٩٣)، والحد الأدنى للأجور (١٩٩٢) نحو ٣ دولارات أمريكية شهرياً، وأستاذ الجامعة يكسب ٨ دولارات أمريكية، والموظف المكتبى ٧ دولارات أمريكية، والممرضة المؤهلة فى عيادة حضرية تكسب ٦ دولارات أمريكية[١٠]. ومع تحرك أسعار كثير من السلع الاستهلاكية بسرعة نحو مستويات السوق العالمية، لم تكن رواتبهم بالروبلات تكاد تكفى شراء الغذاء، فمعطف شتوى مثلاً يمكن أن يشترى بستين دولاراً أمريكياً، أى ما يعادل راتب تسعة أشهر[١١].

إن انهيار مستوى المعيشة الموجه نتجة سياسة الاقتصاد الكلى لم يسبق له مثيل فى التاريخ الروسى: «كان لدينا طعام أكثر أثناء الحرب العالمية الثانية».

وبمقتضى المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولى - البنك الدولى كان على البرامج الاجتماعية أن تصبح ممولة ذاتياً: وصدرت التعليمات للمدارس والمستشفيات ودور الحضانة (فضلاً عن البرامج المدعومة من الدولة فى مجالات الرياضة والثقافة والفنون) أن تولّد مصادر إيرادات من خلال اقتضاء رسوم استخدام[١٢]. وأصبحت أعباء إجراء جراحة فى المستشفى تعادل ما بين دخل شهرين وستة أشهر، مما يعنى أنه لا يطيقها سوى «الأغنياء الجدد». ولم تدفع المستشفيات وحدها إلى الإفلاس بل كذلك المسارح والمتاحف. وتحلل مسرح تاجانكا الشهير فى عام ١٩٩٢، ولم يعد لدى كثير من المسارح الصغيرة أموالاً تكفى لدفع أجور ممثليها. وأدت الإصلاحات إلى انهيار دولة الرعاية الاجتماعية، وقضى على كثير من إنجازات النظام السوفييتى فى مجالات الصحة والتعليم والثقافة والفنون (والتى يعترف بها المثقفون الغربيون)[١٣].

ومع ذلك فقد ظلت الاستمرارية مع النظام القديم، فتحت قناع الديموقراطية الليبرالية بقيت الدولة الشمولية دون أن تمس: مزيج دقيق من الستالينية والسوق

«الحرة». وبين يوم وليلة أصبح يلتسين وأصدقاؤه أنصاراً متحمسين للنيوليبرالية. وحلت عقيدة شمولية محل أخرى، وشوه الواقع الاجتماعى، وزيفت الإحصاءات الرسمية عن الدخول الحقيقية: فقد زعم صندوق النقد الدولى فى أواخر عام ١٩٩٢ أن مستوى المعيشة قد «ارتفع» منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى(١٤)، وادعت وزارة الاقتصاد الروسية أن «الأجور تزيد بسرعة أكبر من الأسعار»(١٥). وفى عام ١٩٩٢ بين مؤشرا الأسعار الاستهلاكية حسب بدعم فنى من صندوق النقد الدولى زيادة تبلغ ١٥,٦ مرة فى الأسعار (١٦٠٦٠ فى المائة)(١٦) «لكن الناس ليسوا أغبياء، فنحن ببساطة لا نصدقهم [الحكومة] فنحن نعرف أن الأسعار قد ارتفعت مائة مرة»(١٧).

تركة البيروسترويكا

أثناء فترة البيروسترويكا كان الشراء بالأسعار التى تنظمها الدولة وإعادة البيع فى السوق الحرة، مصحوباً بالابتزاز والفساد، المصدر الرئيسى لتكوين الثروة. وقد غدت هذه «الصفقات المريبة» التى يقوم بها البيروقراطيون وأعضاء الحزب السابقون مشروعة فى مايو ١٩٨٨ بصدور قانون التعاونيات الذى نفذ فى عهد جورباتشوف(١٨)، فقد سمح هذا القانون بتكوين منشآت تجارية خاصة وشركات مساهمة تعمل إلى جانب نظام منشآت الدولة. وفى كثير من الحالات كانت هذه «التعاونيات» تقام كمشاريع خاصة على أيدى مديرى منشآت الدولة، حيث يقوم هؤلاء ببيع منتجات منشآت الدولة (بالأسعار الرسمية) إلى «تعاونياتهم» المملوكة ملكية خاصة (أى لأنفسهم) ثم يعيدون بيعها فى السوق الحرة بأرباح كبيرة جداً. وفى عام ١٩٨٩ سمح «للتعاونيات» بأن تقيم بنوكها التجارية، وتجرى صفقات تجارة خارجية. وهكذا فإن إصلاح المنشآت فى ١٩٨٧ - ١٩٨٩ - بإبقائه على نظام سعر مزدوج - لم يشجع المنظمون الرأسماليين حسنى النية وإنما دعم الإثراء الشخصى والفساد وتطور «بوراجوزية السوق» زائفة.

تطور بورجوازية السوق

كان «سر التراكم البدائى» فى الاتحاد السوفييتى السابق قائماً على مبدأ «الأموال السريعة»: السرقة من الدولة، والشراء بسعر والبيع بسعر آخر. ويكمن

مولد «رجال الأعمال»، نتاج النومينكلاتورا الشيوعية فى عهد بريجنيف، فى تطور «رأسمالية الأبارتشيك». «آكل آدم التفاحة وسقطت الخطيئة الأصلية على رأس (الاشتراكية)»[١٩].

فليس بالغريب أن يحظى برنامج صندوق النقد الدولى بمساندة سياسية غير مشروطة من جانب «الديموقراطيين» - أى أن إصلاحات صندوق النقد الدولى دعمت المصالح الضيقة لطبقة التجار الجديدة هذه. ودافعت حكومة يلتسين صراحة عن مصالح هذه «النخبة المدولرة». وأدى تحرير الأسعار وانهيار الروبل تحت توجيه صندوق النقد الدولى إلى سرعة إثراء قطاع صغير من السكان. وكان التعامل بالدولار يتم فى مزادات بين البنوك، كما كان يباع ويشترى بحرية فى أكشاك الشوارع عبر الاتحاد السوفييتى. وكان معنى الإصلاحات أن الروبل لم يعد يعتبر «مخزناً مأموناً للقيم» - أى أن مما زاد من تفاقم انهيار العملة الوطنية أن المواطنين العاديين كانوا يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم الأسرية فى شكل دولارات: «فالناس مستعدون لشراء الدولارات بأى ثمن»[٢٠].

تشويه العلاقات الاجتماعية

كانت الحرب الباردة حرباً دون تدمير مادى. وفى عواقبها القاسية تقوم أدوات سياسة الاقتصاد الكلى بدور حاسم فى تفكيك اقتصاد أمة مهزومة، فالإصلاحات لا تقصد (كما يدعى الغرب) بناء رأسمالية سوق ديموقراطية بالأسلوب الغربى وإنما تحييد عدو سابق، وإحباط تطور روسيا كقوة رأسمالية كبرى. ومن الأمور ذات الأهمية كذلك المدى الذى أسهمت به التدابير الاقتصادية فى تدمير المجتمع المدنى، وتشويه العلاقات الاجتماعية الأساسية: فاصطباغ النشاط الاقتصادى بصبغة الجريمة، ونهب ممتلكات الدولة، وغسيل الأموال، وهروب رأس المال، كلها أمور تدعمها الإصلاحات، وشجع برنامج الخصخصة بدوره (من خلال المزادات العامة على منشآت الدولة) نقل جزء هام من ممتلكات الدولة إلى الجريمة المنظمة. وهذه الأخيرة تتخلل جهاز الدولة، وتشكل (لوبى) قوى يؤيد بشكل عام إصلاح يلتسين للاقتصاد الكلى. وطبقاً لتقدير حديث كانت نصف بنوك روسيا التجارية بحلول عام ١٩٩٣ تحت سيطرة (المافيات) المحلية، ونصف العقارات التجارية فى وسط موسكو فى أيدى الجريمة المنظمة[٢١].

نهب الاقتصاد الروسى

كان انهيار الروبل أداة فى نهب موارد روسيا الطبيعية: فالنفط والمعادن غير الحديدية والمواد الأولية الاستراتيجية يمكن أن يشتريها التجار الروسى بالروبل من مصنع للدولة ويعيدون بيعها بالعملات الصعبة لتجار من الجماعة الأوربية بعشرة أمثال سعرها. وعلى سبيل المثال كان النفط الخام يشترى بسعر ٥٢٠٠ روبل (١٧ دولاراً أمريكياً) للطن، ويتم الحصول على تصريح تصدير برشوة موظف فاسد، ويعاد بيع النفط فى السوق العالمى بسعر ١٥٠ دولاراً للطن[٢٢]. وتودع أرباح هذه الصفقات فى حسابات مصرفية لا إقليمية، أو توجه إلى الاستهلاك الترفى (الواردات). وكان مما سهل هروب رأس المال وغسيل الأموال - رغم أنهما غير مشروعين - تحرير سوق العملات الأجنبية وإصلاحات النظام المصرفى. وقدر رأس المال الهارب بأكثر من مليار دولار شهرياً أثناء المرحلة الأولى من إصلاحات صندوق النقد الدولى (١٩٩٢)[٢٣]. وهناك شواهد على أن أعضاء بارزين فى المؤسسة السياسية قد نقلوا مبالغ مالية كبيرة عبر البحار.

تقويض الرأسمالية الروسية

أى دور ستؤديه «روسيا الرأسمالية» فى تقسيم العمل الدولى فى فترة أزمة اقتصادية عالمية؟ وماذا سيكون مصير الصناعة الروسية فى سوق عالمى منكمش؟ ومع إغلاق المصانع فى أوربا وأمريكا الشمالية «هل هناك مكان للرأسمالية الروسية» فى السوق العالمى؟ إن سياسة الاقتصاد الكلى تحت توجيه صندوق النقد الدولى تشكل علاقة روسيا بالاقتصاد العالمى. وتتجه الإصلاحات إلى دعم التصدير الحر غير المقيد للسلع الأولية بما فيها النفط والمعادن الاستراتيجية والمواد الغذائية الأساسية، فى حين تستورد بحرية السلع الاستهلاكية بما فيها السيارات الفاخرة والسلع المعمرة والأغذية المجهزة لسوق صغير متميز، ولكن ليست هناك أى حماية للصناعة المحلية، أو تدابير لإصلاح القطاع الصناعى، أو لتحويل المواد الأولية المحلية. وجمد الائتمان لشراء المعدات، ويدفع تحرير أسعار المدخلات (ومن بينها النفط والطاقة وأسعار الشحن) الصناعة الروسية إلى الإفلاس.

وفضلاً عن ذلك فقد ارتد انهيار مستوى المعيشة على الصناعة والزراعة - أى أن

زيادة الفقر الدرامية ليست مواتية لنمو السوق الداخلى. ومن السخريات أن الطلب الاستهلاكى قد انكمش عن «أيام اقتصاد العجز» فى ظل النظام السوفييتى (الذى اتسم بالطوابير) إلى حد أن السكان لا يكادون يطيقون شراء الطعام.

وعلى العكس شجع إثراء قطاع صغير من السكان قيام سوق دينامى للسلع الترفيهية، بما فى ذلك طوابير طويلة أمام محلات البيع بالدولار فى منطقة كوزنيتسكى الراقية فى موسكو، «فالأغنياء الجدد» ينظرون باحتقار إلى السلع المنتجة محلياً، ويفضلون المرسيدس بنز والبى إم دبليو و(الموضة) البارىسية الراقية، فضلاً عن «الفودكا الروسية» الراقية المستوردة من الولايات المتحدة بسعر ٣٤٥ دولاراً للزجاجة البلورية (أى ما يعادل كسب أربعة أعوام للعامل المتوسط). ومن ثم فإن هذا «الطلب الدينامى» من جانب مجموعات الدخل الأعلى ينحرف كثيراً نحو الواردات الاستهلاكية الممولة عن طريق نهب موارد روسيا الأولية.

الاستيلاء على ممتلكات الدولة «بأسعار مناسبة»

كما يعاد تدوير الأرباح الهائلة التى تجنيها النخب التجارية الجديدة لشراء ممتلكات الدولة «بسعر مناسب» (أو شرائها من المدير والعمال ما أن تمر بمشروع الخصخصة الحكومية). ولأن القيمة الدفترية المسجلة لممتلكات الدولة (المقومة بالروبلات الحالية) قد أبقيت منخفضة بشكل مصطنع، و(لأن الروبل رخيص للغاية) فإن من الممكن تملك أصول الدولة مقابل لا شىء عملياً[٢٥]، فيمكن شراء مرفق إنتاج صواريخ رفيع التقنية بمليون دولار أمريكى، وتملك فندق فى قلب موسكو بأقل من سعر شقة فى باريس، وفى أكتوبر ١٩٩٢ طرحت حكومة مدينة موسكو عدداً كبيراً من الشقق فى المزاد، وبدأت العطاءات بثلاث روبلات.

وإذا كانت «التومنكلاتور» السابقة، والنخب التجارية الجديدة، والمافيات المحلية، هم الوحيدون الذين يملكون النقود (ومن ثم فهم فى وضع يمكنهم من اكتساب الممتلكات) فإنهم لا يمتلكون المهارات ولا بعد النظر اللازم لإدارة الصناعة الروسية، ومن غير المحتمل أن يلعبوا دوراً قوياً وحاسماً فى إعادة بناء الاقتصاد الروسي، فهذه النخب «الكومبرادورية»، شأنها كما فى كثير من بلدان العالم الثالث، تزدهر أساساً من خلال علاقتها برأس المال الأجنبى.

وفضلاً عن ذلك فإن الإصلاحات الاقتصادية تشجع إزاحة المنتجين الوطنيين (الدولة أو المنتجين الخاصين) واستيلاء رأس المال الأجنبى على قطاعات كبيرة من الاقتصاد الوطنى عن طريق تكوين المشاريع المشتركة. وعلى سبيل المثال حقق مارلبورو وفيليب موريس ـ عملاقا التبغ الأمريكيان ـ السيطرة على تسهيلات إنتاج الدولة للبيع فى السوق المحلى ونفذت شركة «الطيران البريطانية» إلى الطرق الجوية الروسية من خلال «شركة الطيران الروسية»، وهى مشروع مشترك مع شركة إيروفلوت.

وتغلق قطاعات هامة من الصناعة الخفيفة وتحل محلها الواردات، فى حين تستولى المشاريع المشتركة على القطاعات الأكثر ربحية فى الاقتصاد الروسى (ومن بينها منشآت التقنية الرفيعة المملوكة للمجمع العسكرى الصناعى). غير أن رأس المال الأجنبى اتبع مبدأ فلننتظر ونرى، فالوضع السياسى غير مؤكد، والمخاطر كبيرة: «إننا نحتاج إلى ضمانات بشأن ملكية الأرض، وتصدير الأرباح بالعملة الصعبة»[٢٥]. وتفضل كثير من المنشآت الأجنبية «الدخول من الباب الخلفى» باستثمارات صغيرة. وكثيراً ما تشمل هذه مشاريع مشتركة، أو شراء منشآت محلية بتكلفة منخفضة جداً، وأساساً لضمان السيطرة على العمل الرخيص (مرتفع المؤهلات) وأماكن المصانع.

إضعاف الاقتصاد الروسى رفيع التقنية

يطور تجهيز الصادرات فى مجالات التقنية الرفيعة، ويمثل هذا مشاريعاً مجزية جداً: وتضع «شركة» لوكهيد للصواريخ والفضاء» وشركة بوينج وشركة روكويل انترناشيونال وغيرها من الشركات أبصارها على صناعات الفضاء والطيران. ويمكن لشركات التقنية الرفيعة الأمريكية والأوربية (وبينها مقاولو الدفاع) شراء خدمات كبار العلماء الروس فى مجالات الألياف البصرية وتصميم الحسابات الآلية وتكنولوجيا التوابع الاصطناعية والفيزياء النووية (وهذا قليل من كثير) بمتوسط أجر يقل عن ١٠٠ دولار أمريكى شهرياً، أى أقل ٥٠ مرة على الأقل من وادى سيليكون. ويضم الاتحاد السوفييتى السابق مليونا ونصف مليون عالم ومهندس يمثلون احتياطياً كبيراً من «رأس المال البشرى الرخيص»[٢٦].

وتدعم سياسة الاقتصاد الكلى مصالح شركات التقنية الرفيعة والمقاولين العسكريين الغربيين لأنها تضعف صناعات الفضاء والتقنية الرفيعة السوفييتية السابقة، وتمنع روسيا من المنافسة (كدولة رأسمالية بذاتها) فى السوق العالمى. ويمكن شراء المواهب والدراية العلمية، والاستيلاء على التسهيلات الإنتاجية أو إغلاقها.

ويدخل جزء كبير من المجمع العسكرى ـ الصناعى فى ولاية وزارة الدفاع، وترمى مختلف «برامج التحويل» ـ التى تنفذ تحت إشرافها، التى يجرى التفاوض بشأنها مع حلف الأطلسى ووزارات الدفاع الغربية ـ إلى تفكيك هذا المجمع، بما فيه ذراعه المدنى، ومنع روسيا من أن تصبح منافساً محتملاً فى السوق العالمى. وتعنى خطط التحويل مادياً تفكيك قدرات روسيا الإنتاجية فى المجالات العسكرية والطيران والتقنية الرفعية، مع تسهيل استيلاء رأس المال الغربى وسيطرته على قاعدة المعرفة الروسية (حقوق الملكية الفكرية) ورأس المال البشرى بما فيه العلماء والمهندسون ومعاهد الأبحاث. وعلى سيبل المثال تملك معامل AT&T ـ عن طريق «مشروع مشترك» ـ خدمات معمل أبحاث بأسره فى معهد الفيزياء العاملة فى موسكو، ووقعت شركة ماكدونيل دوجلاس اتفاقاً مماثلاً مع معهد الأبحاث الميكانيكية(٢٧).

وبمقتضى صيغة تحويل معينة «حول» العتاد العسكرى والأصول الصناعية إلى خردة بيعت فى سوق السلع العالمى، ثم أودعت حصيلة هذه المبيعات فى صندوق (تابع لوزارة الدفاع) يمكن أن يستخدم فى استيراد السلع الرأسمالية، أو فى سداد التزامات خدمة الدين، أو الاستثمار فى برامج الخصخصة.

الاستيلاء على نظام روسيا المصرفى

منذ إصلاحات عام ١٩٩٢ وانهيار كثير من بنوك الدولة ظهر نحو ٢٠٠٠ بنك تجارى فى الاتحاد السوفييتى السابق، بينها ٥٠٠ تقع فى موسكو. ومع انهيار الصناعة لن تستطيع البقاء سوى أقوى هذه البنوك والمرتبطة بالبنوك الدولية. ويشجع هذا الوضع تغلغل البنوك التجارية الأجنبية والبنوك المشتركة فى النظام المصرفى الروسى.

تقويض منطقة الروبل

استهدف برنامج صندوق النقد الدولى كذلك إلغاء منطقة الروبل، وتقويض التجارة فيما بين الجمهوريات السابقة، وشجعت هذه الأخيرة منذ البداية على صك عملاتها الخاصة وإقامة بنوكها المركزية، بمساعدة فنية قدمها صندوق النقد الدولى. وعززت هذه العملية «البلقنة الاقتصادية»: فمع انهيار منطقة الروبل تفتحت القوى الاقتصادية الإقليمية التى تخدم المصالح الضيقة للطواغيت والبيروقراطيين المحليين.

ونشبت نزاعات مالية وتجارية مريرة بين روسيا وأوكرانيا، وفى حين حررت التجارة مع العالم الخارجى أقيمت «حدود داخلية» جديدة تعوق حركة السلع والناس داخل كومنولث الدول المستقلة(٢٨).

المرحلة الثانية: إصلاحات صندوق النقد الدولى تدخل طريقاً مسدوداً

دخلت الإصلاحات التى يرعاها صندوق النقد الدولى (فى عهد رئيس الوزراء ييجور جايدار) طريقاً مسدوداً فى أواخر عام ١٩٩٢. وتصاعدت المعارضة فى البرلمان وفى البنك المركزى. وسلم صندوق النقد الدولى بأنه إذا أرادت الحكومة أن تفى بأهداف عجز المالية العامة فإن نسبة تصل إلى ٤٠ فى المائة من المصانع قد تجبر على الإغلاق، واتخذ جيراشنكو رئيس البنك المركزى - نبأ بتأييد أركادى فولسكى رئيس حزب الاتحاد المدنى - قراراً (ضد مشورة صندوق النقد الدولى) بتوسيع الائتمان لمنشآت الدولة وفى ذات الوقت خفض كثيراً المصروفات فى مجالات الصحة والتعليم ومعاشات الشيخوخة. وكان الاتحاد المدنى قد طرح «برنامجاً بديلاً» فى سبتمبر ١٩٩٢. ورغم إقالة ييجور جايدار فيما بعد فى الأزمة البرلمانية التى وقعت فى ديسمبر ١٩٩٢ فإن برنامج الاتحاد المدنى لم ينفذ أبداً.

وكان صندوق النقد الدولى قد وافق مع ذلك فى أواخر عام ١٩٩٢ على إمكانية تنفيذ النهج «الأقل أرثوذكسية» لحزب الاتحاد المدنى الوسطى قبل إقالة جايدار. وعلى حد قول الممثل المقيم لصندوق النقد الدولى فى موسكو فإن «صندوق النقد الدولى ليس متزوجاً بجايدار، «أنه يتبع نهجاً اقتصادياً شبيهاً،

لكننا سنعمل مع خليفته».

وفى بداية عام ١٩٩٣ تطورت العلاقة بين الحكومة والبرلمان فى اتجاه المواجهة الصريحة. وكانت الرقابة التشريعية على ميزانية الحكومة وسياستها النقدية تقوض «التنفيذ السلس» لبرنامج صندوق النقد الدولى. وأصدر البرلمان تشريعاً أبطأ بخصخصة صناعة الدولة، ووضع قيوداً على البنوك الأجنبية، وحد قدرة الحكومة على تخفيض الإعانات والمصروفات الاجتماعية كما يطلب صندوق النقد الدولى(٢٩).

وانبثقت معارضة الإصلاحات إلى حد كبير داخل النخب السياسية الحاكمة من جناح الوسط المعتدل (الذى يضم معاونين سابقين ليلتسين). ورغم أن الاتحاد المدنى (الذى يضم كذلك اتحاد الصناعيين بقيادة أركادى فولسكى) كان يمثل أقلية فى البرلمان فقد أيد تطور رأسمالية وطنية مع الحفاظ على دور قوى للدولة المركزية، ومن ثم لا يمكن وصف الفاعلين السياسيين الرئيسين فى مواجهة يلتسين مع البرلمان (مثل الكسندر روسكوى ورسلان حسباللاتوف) «بالشيوعيين المتشددين».

وكانت الحكومة عاجزة عن تجاهل الهيئة التشريعية تماماً، فأوقف مجلسا البرلمان بمرسوم رئاسى فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣.

إلغاء البرلمان باسم «سلامة الحكم»

وفى ٢٣ سبتمبر - أى بعد يومين - ألمح ميشيل كامديسوس مدير صندوق النقد الدولى إلى أن الشريحة الثانية البالغة ٣ ملايين دولار أمريكى من تسهيل تحويل النظم فى الصندوق ليست متوقعة لأن «روسيا عجزت عن الوفاء بالتزاماتها» وأساساً بسبب الانتهاكات البرلمانية (وقرض تسهيل تحويل النظم يشبه من حيث الشكل قروض التكييف الهيكلى التى يتم التفاوض عليها مع بلدان العالم الثالث المدنية، انظر الفصل الثانى).

وكان الرئيس كلينتون قد أعلن فى قمة فانكوفر فى أبريل ١٩٩٣ أن «المعونة» الغربية مرتبطة بتنفيذ«الإصلاح الديموقراطى». إلا أن الشروط التى وضعها

صندوق النقد الدولى والدائنون الغربيون لم يكن يمكن تلبيتها إلا بوقف البرلمان كلية (وهو أسلوب مألوف فى كثير من بلدان العالم الثالث المدينة). وهكذا فقد استهدف قصف قوات الصاعقة والمدفعية للبيت الأبيض أساساً تحييد الانشقاق السياسى داخل صفوف (التومنكلاتورا) فى كل من موسكو والأقاليم، والتخلص من الأفراد الذين يعارضو الإصلاح بأسلوب صندوق النقد الدولى.

وأيدت مجموعة السبعة مرسوم الرئيس يلتسين بإلغاء مجلس البرلمان قبل إصداره رسمياً، وأبلغت به سفاراتها فى موسكو قبل حدوثه. وسرعان ما أعقبت المرسوم الرئاسى فى ٢١ سبتمبر موجة من المراسيم ترمى إلى الإسراع بخطى الإصلاح الاقتصادى والوفاء بالمشروطيات الواردة فى اتفاق القرض مع صندوق النقد الدولى الذى وقعته الحكومة الروسية فى مايو: وعلى الفور شدد الائتمان، ورفعت أسعار الفائدة، واعتمدت تدابير للإسراع بخطى الخصخصة وتحرير التجارة. وعلى حد قول بوريس فيودروف وزير المالية ـ الذى تحرر الآن من الرقابة البرلمانية: «نستطيع أن نقدم أى ميزانية نريد»[٣٠].

وقد اختير توقيت مرسوم الرئيس يلتسين جيداً: فقد كان مفروضاً أن يقدم بوريس فيودروف وزير المالية تقريراً إلى اجتماع وزراء مالية مجموعة السبعة فى ٢٥ سبتمبر، وكان أندريه كوسيريف وزير الخارجية فى واشنطن للاجتماع بالرئيس كلينتون، والاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى سيبدأ فى واشنطن فى٢٨ سبتمبر، وحدد الأول من أكتوبر موعداً نهائياً لصدور قرار بشأن قرض الدعم الذى يقدمه الصندوق قبل اجتماع نادى لندن للبنوك الدائنة فى فرانكفورت (برئاسة البنك الألمانى) فى ٨ أكتوبر، وكان مخططاً أن يتوجه الرئيس يلتسين إلى اليابان فى ١٢ أكتوبر لبدء مفاوضات بشأن مصير جزر كوريل مقابل تخفيف الديون، و«المعونة» اليابانية.

وعقب وقف البرلمان أعربت مجموعة السبعة عن «أملها الشديد فى أن تساعد آخر التطورات روسيا فى تحقيق انطلاقة حاسمة فى طريق إصلاحات السوق»[٣١]. وقال ثيو فاجيل وزير المالية الألمانى «يجب على قادة روسيا أن يبينوا أن الإصلاحات الاقتصادية ستستمر وإلا خسروا المعونة المالية الدولية». وأعرب

ميشيل كامديسوس عن الأمل فى أن تسهم التطورات السياسية فى روسيا فى «الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادى».

غير أنه بالرغم من تشجيع الغرب لم يكن صندوق النقد الدولى مستعداً لإعطاء روسيا «الضوء الأخضر»؛ فقد كان فيكتور جيراشنكو رئيس البنك المركزى الموالى للاتحاد المدنى مازال رسمياً متحكماً فى السياسة النقدية. وأبلغت بعثة صندوق النقد الدولى التى توجهت إلى موسكو فى أواخر سبتمبر ١٩٩٣ (فى ذروة التمرد البرلمانى) ميشيل كامديسوس بأن «الخطط التى أعلنتها الحكومة عن اقتطاعات الإعانات والضوابط على الائتمان غير كافية»[٣٢].

وكان تأثير مراسيم سبتمبر ١٩٩٣ الاقتصادية مباشراً تقريباً: وخدم قرار زيادة تحرير أسعار الطاقة وزيادة أسعار الفائدة هدف الإسراع بدفع قطاعات كبيرة من الصناعة الروسية إلى الإفلاس. ومع تحريرشركة (روسخليبر ودكت) - شركة الدولة لتوزيع الخبز - فى منتصف أكتوبر ١٩٩٣ زادت أسعار الخبز بين يوم وليلة من ثلاث إلى أربع مرات[٣٣]. وجدير بالذكر أن هذه «الموجة الثانية» من إفقار الشعب الروسى جاءت فى أعقاب انخفاض فى القوة الشرائية الحقيقية قدر بنحو ٨٦ فى المائة فى عام ١٩٩٢[٣٤]. ولما كانت كل الإعانات تمول من ميزانية الدولة فقد كان من الممكن إعادة توجيه الأموال المدخرة (بناء على تعليمات صندوق النقد الدولى) لخدمة دين روسيا الخارجى.

واتبع إصلاح النظام المالى الذى اقترحه بوريس فيودوروف وزير المالية فى أعقاب انقلاب سبتمبر ١٩٩٢ (صيغة البنك الدولى التى يفرضها على بلدان العالم الثالث المدينة، فقد نصت على «استقلال مالى» لحكومات الجمهوريات والحكومات المحلية تقطع تدفق الإيرادات من موسكو إلى الأقاليم، وتحويل موارد البنك المركزى المالية إلى سداد الدائنين. وكانت نتيجة هذه الإصلاحات هى انهيار المالية العامة، والبلقنة الاقتصادية والسياسية، وتعزيز سيطرة رأس المال الغربى واليابانى على اقتصادات أقاليم روسيا.

«المعونة الغربية» لبوريس يلتيسين

وبحلول عام ١٩٩٣ كانت الإصلاحات قد أدت إلى نهب واسع للثروة

الروسية فى شكل تدفق كبير للموارد الحقيقية إلى الخارج : فبلغ عجز ميزان المدفوعات فى ١٩٩٣ نحو ٤٠ مليار دولار أمريكى ، أى ما يعادل تقريباً مقدار «المعونة» التى تعهدت بها مجموعة السبعة فى قمتها فى طوكيو فى ١٩٩٣ (٤٣ مليار دولار) . غير أن معظم هذه «المعونة» الغربية كان زائفاً ، فقد اتخذت أساساً شكل قروض (لا شكل منح) تخدم هدفاً «مفيداً» هو توسيع دين روسيا الخارجى (والذى بلغ نحو ٨٠ مليار دولار فى١٩٩٣) ، وتعزيز قبضة الدائنين الغربيين على

الجدول ١٢/٥: قصف البرلمان الروسى
جدول مسار الاقتصاد الكلى
سبتمبر-أكتوبر ١٩٩٣

التاريخ	الحدث
١٣ سبتمبر	الرئيس يلتسين يعيد ييجور جايدار إلى الحكومة
٢٠ سبتمبر	أخطرت سفارات مجموعة السبعة بوقف البرلمان
٢١ سبتمبر	بوريس يلتسين يحل البرلمان ويلغى الدستور
٢٢ سبتمبر	رسالة تأييد من مجموعة السبعة إلى يلتسين
٢٣ سبتمبر	ميشيل كامديسوس مدير صندوق النقد الدولى يصرح بأن إصلاحات روسيا الاقتصادية لا تسير فى الطريق الصحيح
٢٤ سبتمبر	الجيش وقرات مكافحة الشغب تطوق البيت الأبيض
٢٥ سبتمبر	بوريس فيودوروف وزير المالية يلتقى بوزراء مالية مجموعة السبعة
٢٨ سبتمبر	افتتاح الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى واشنطن - بوريس فيودوروف يلتقي بمشيل كامديسوس ، بعثة اقتصاديى صندوق النقد الدولى فى موسكو لمراقبة تقدم الإصلاحات الاقتصادية
١ أكتوبر	الموعد النهائى لصدور قرار صندوق النقد الدولى بشأن قرض الدعم
٤ أكتوبر	قصف البيت الأبيض
٤ أكتوبر	قرار من صندوق النقد الدولى (استناداً إلى تقرير بعثة الاقتصاديين) بتأخير دفع القرض .
٥ أكتوبر	الولايات المتحدة والجماعة الأوربية واليابان يؤيدون قرار يلتسين بسحق تمرد البرلمان . تطهيرواسع لخصوم يلتسين يبدأ فى موسكو والأقاليم .
٨أكتوبر	اجتماع نادى لندن فى فرانكفورت لمناقشة إعادة جدولة ديون روسيا للبنوك التجارية
١٢ أكتوبر	بوريس يلتسين يصل إلى طوكيو
١٤ أكتوبر	ثمن الخبز يرتفع من ١٠٠ إلى ٣٠٠ روبل

«الفينانشيال تايمز» ، عدة أعداد من سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٣

الاقتصاد الروسى.

لقد عامل الدائنون روسيا بطريقة شبيهة بمعاملتهم لبلد من العالم الثالث: فمن بين ٤٣,٤ مليون دولار تعهدوا بها فى عام ١٩٩٣ لم يدفع فعلاً إلاأقل من ٣ مليارات دولار. وفضلاً عن هذا فإن الاتفاق الذى تم التوصل إليه مع نادى باريس بشأن إعادة جدولة دين روسيا الرسمى - وإن بدا «سخياً» لدى الوهلة الأولى - لم يعط فى الواقع روسيا سوى «فسحة قصيرة جداً لالتقاط الأنفاس»[٣٥]. فالديون التى اقترضت فى العهد السوفييتى هى وحدهاالتى أعيدت جدولتها[٣٦]، أما الديون الضخمة التى اقترضتهاحكومة يلتسين (ومن السخريات أنها ترجع أساساً إلى الإصلاحات الاقتصادية) فقد استبعدت من المفاوضات.

وفيما يتعلق بالتعهدات الثنائية فقد عرض الرئيس كلينتون مبلغاً ضئيلاًهو ١,٦ مليار دولار فى قمة فانكوفر فى ١٩٩٣، منها ٩٧٠ مليون دولار فى شكل قروض لشراء مواد غذائية من المزراعين الأمريكيين و ٦٣٠ مليون دولار هى من متأخرات التسديد الروسى للحبوب الأمريكية تمول بالسحب من «برنامج الغذاء من أجل التقدم» بوزارة الزراعة الأمريكية. وبذلك وضعت روسيا على قدم المساواة مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء فى تلقى المعونات الغذائية الأمريكية بمقتضى PL480. وبالمثل كان الجانب الأكبر من «المعونة» اليابانية لروسيا أموالاً خصصت «لتأمين الشركات اليابانية» التى تستثمر فى روسيا[٣٧].

فى الإسار الضيق لخدمة الدين

أدى القضاء على المعارضة البرلمانية فى سبتمبر ١٩٩٣ إلى تحول مباشر فى استراتيجية موسكو لمفاوضات الديون مع البنوك التجارية. وهنا أيضاً كان للتوقيت أهمية حاسمة، فلم يطلب فريق المفاوضات الروسى أى «إلغاء» أو «تخفيض» لدين روسيا التجارى فى اجتماع نادى لندن الذى عقد فى فرانكفورت فى أوائل أكتوبر ١٩٩٣، أى بعد أربعة أيام فقط من قصف البيت الأبيض، وبمقتضى الصفقة المقترحة أجل يوم الحساب مؤقتاً، فلن تعاد جدولة سوى ٢٤ مليار دولار أمريكى من بين ٣٨ ملياراً من الديون التجارية. وقبل فريق موسكو المفاوض كل شروط نادى لندن، باستثناء رفض روسيا التنازل عن «حصانتها

السيادية ضد الإجراءات القانونية»، فقد كان من شأن هذا التنازل أن يمكن البنوك الدائنة من الحجز على منشآت الدولة الروسية ومصادرة الأصول المادية إذا لم يتم الوفاء بالتزامات خدمة الدين. ولم يكن هذا البند مجرد بند شكلي بأي حال في نظر البنوك التجارية: فمع انهيار الاقتصاد الروسي، وأزمة ميزان المدفوعات، وتراكم التزمات خدمة الدين المستحقة لناديي باريس، كانت روسيا تدفع إلى «توقف فني» - أي إلى وضع إعسار فعلي.

كما فكر الدائنون الأجانب في آليات لتحويل احتياطيات روسيا من العملات الأجنبية (في البنك المركزي فضلاً عن الودائع الدولارية في بنوك روسيا التجارية) إلى خدمة الدين، ووضعوا أعينهم كذلك على العملات الأجنبية التي يحوزها روسي في حسابات مصرفية لا إقليمية.

ولم يكن دواء صندوق النقد الدولي الاقتصادي مصمماً فحسب لإنفاذ التزامات خدمة الدين بل كان يرمي كذلك إلى «توسيع الدين»، وأسهمت الإصلاحات في شل الاقتصاد الوطني، وبذا فرضت قدراً أكبر من الاعتماد على الدين الخارجي، وكان التخلف عن أداء الدين بدوره يعبد الطريق نحو مرحلة جديدة حرجة في علاقة موسكو بدائنيها. وعلى شاكلة نظام العالم الثالث الخانع المطيع وقعت الدولة الروسية في الإسار الضيق للدين والتكييف الهيكلي: وخضعت مصروفات الدولة بشدة لتوفير أموال الدولة بسداد الدائنين.

انهيار المجتمع المدني

ومع تعمق الأزمة تزايدت عزلة السكان وتضررهم. لقد أقيمت «الديموقراطية» شكلياً، لكن الأحزاب السياسية الجديدة، المنفصلة عن الجماهير، كانت أساساً ترعى مصالح التجار والبيروقراطيين، وكان أثر برنامج الخصخصة على العمالة مدمراً: فأكثر من ٥٠ في المائة من الورش الصناعية قد دفع إلى الإفلاس بحلول عام ١٩٩٣[٣٨]. كما أن مدنا بأسرها في الأورال وسيبيريا تنتمي إلى المجمع العسكري - الصناعي وتعتمد على ائتمانات الدولة ومشترياتها أخذت تغلق أبوابها. وفي عام ١٩٩٤ (وفقاً للأرقام الرسمية) كان عمال نحو ٣٣٠٠٠ منشأة مدنية تشمل شركات الدولة الصناعية ومزارع جماعية لا يتلقون أجورهم على

أساس ثابت[٣٩].

ولم يكن الاتجاه نحو استمرار الإفقار والعمالة الواسعة فحسب، فقد بدأ يظهر تمزق أعمق لنسيج المجتمع الروسى، يشمل تدمير مؤسساته، واحتمال انهيار الاتحاد الروسى، وعلى واضعى السياسة فى مجموعة السبعة أن يقيموا بعناية آثار أعمالهم لصالح السلام العالمى، فالأخطار على الجغرافيا السياسية وعلى الأمن بعيدة المدى، واستمرار اعتماد حزمة صندوق النقد الدولى الاقتصادية يعنى الكارثة لروسيا وللعالم.

الحواشى

(١) مقابلة مع أحد الاقتصاديين فى أكاديمية العلوم الروسية، موسكو، أكتوبر ١٩٩٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) بانخفاض ٥٠ فى المائة عن متوسط السنوات الثلاث السابقة. مقابلات مع عدد من الاقتصاديين فى أكاديمية العلوم الروسية، موسكو، سبتمبر ١٩٩٢.

(٤) استناداً إلى جمع المؤلف لزيادات الأسعار فى الفترة من ديسمبر ١٩٩١ إلى أكتوبر ١٩٩٢ لنحو ٢٧ من السلع الاستهلاكية الأساسية تشمل المواد الغذائية والنقل والملابس والسلع الاستهلاكية المعمرة.

(٥) وفقاً لتقرير الحكومة الرسمى إلى البرلمان الروسى زادت الأجور ١١ مرة من يناير إلى ديسمبر ١٩٩٢.

(٦) مقابلة مع رئيس بعثة صندوق النقد الدولى المقيمة فى موسكو، سبتمبر ١٩٩٢.

(٧) انظر World Bank "Russian Economic Reform, Crossing the threshold of structural Reform", washington DC, 1992, p. 18.

(٨) مقابلة مع مستشار البنك الدولى، موسكو، أكتوبر ١٩٩٢.

(٩) مقابلة مع أحد الاقتصاديين فى أكاديمية العلوم الروسية، موسكو، سبتمبر ١٩٩٢.

(١٠) مقابلات فى مستشفى عام بموسكو، ومقابلات مع عمال فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى فى موسكو وروستوف على الدون، سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٩٢. وانظر كذلك Jean-Jacques Marie "Ecole et santé en uines", Le Monde diplomatique, June 1992, p. 13.

(١١) مستويات الأسعار والأجور هى التى كانت سائدة فى سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٩٢ ـ وكان سعر الصرف فى سبتمبر ١٩٩٢ هو ٣٠٠ روبل للدولار.

(١٢) لمزيد من التفاصيل انظر جان ـ جاك ماري، مصدر سابق.

(١٣) هناك عجز لدى المستشارين الاقتصاديين الروس عن كشف التزييفات النظرية للإطار الاقتصادى لصندوق النقد الدولى، وليس هنا ك تحليل لكيفية عمل الحزمة الاقتصادية للصندوق فعلياً، والمعرفة ضئيلة فى الاتحاد السوفييتى السابق بالخبرات السياسية فى البلدان الأخرى بما فيها إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية.

(١٤) مقابلة مع مسئول فى صندوق النقد الدولى، موسكو، سبتمبر ١٩٩٢.

(١٥) انظر Delvoi Mir (عالم الأعمال)، العدد ٣٤، ٦ سبتمبر ١٩٩٢، ص ١٤.

(١٦) أثناء الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩٢.

(١٧) مقابلات مع مواطنين روس عاديين فى روستوف على الدون، أكتوبر ١٩٩٢.

(١٨) See International Mosnetary Fund, world Bank, Organisation for Economic Cooperation and Development and European Bank for Reconstruction and Development, A Study of the Soviet Economy, Vol. 1, Paris, 1991, part II, chapter 2.

(١٩) محاكاة لعبارة «أكل آدم التفاحة وهبطت الخطيئة الأصلية على الجنس البشرى» نقلا عن كارل ماركس «عن التراكم البدائى»، «رأس المال» (الكتاب الأول).

(٢٠) انظر "Rouble Plunges to New Low", Moscow Times, 2 October 1992, p.1.

(٢١) انظر Paul Klebnikov, "Stalin's Heirs", Forbes, 27 September 1993, pp. 124-34.

(٢٢) يقال إن الحكومة أصدرت تصريحات تصدير في عام ١٩٩٢ تغطى مرتين الصادرات المسجلة للنفط الخام.

(٢٣) طبقاً لتقديرات المعهد المصرفى الدولى فى واشنطن.

(٢٤) قدر أنه بشراء ما قيمته ١٠٠٠ دولار أمريكى من ممتلكات الدولة (طبقاً للقيمة الدفترية للمنشأة) يمكن أن تتملك عقارات قيمتها ٣٠٠٠٠٠ دولار.

(٢٥) مقابلة مع مدير تنفيذى لبنك تجارى ـ غربى، موسكو، أكتوبر ١٩٩٢.

(٢٦) انظر Tim Beardsley,y "Selling to Survive", Scientific American, February 1993,pp. 94-100.

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) صممت تعريفة موحدة على الواردات للاتحاد الروسى بمساعدة فنية من البنك الدولى.

(٢٩) كان البنك المركزى خاضعاً لسلطة البرلمان. وفى أوائل سبتمبر ١٩٩٣ تم التوصل إلى اتفاق يصبح البنك المركزى بمقتضاه مسئولاً أمام كل من الحكومة والبرلمان.

(٣٠) نقلا عن "Financial Times"، ٢٥ سبتمبر ١٩٩٣، ص ١.

(٣١) المصدر السابق. ص ١.

(٣٢) نقلاً عن "Financial times"، ٥ أكتوبر ١٩٩٣.

(٣٣) See Leyla Boulton, "Russia's Breadwinners and Losers", Financial Times, 3 October 1993, p. 3.

(٣٤) Chris Doyle, The Distributional Consequences of Russia's Transition, Discussion Paper no. 839, Centre for Economic Policy Research, London, 1993. ويتفق هذا مع تقييم المؤلف لتحركات أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية فى الفترة من ديسمبر ١٩٩١ إلى أكتوبر ١٩٩٢ . وتعترف الإحصاءات الرسمية ((التى يتم التلاعب فيها بشدة)بانهيار يبلغ ٥٦ فى المائة فى القوة الشرائية منذ منتصف عام ١٩٩١.

(٣٥) يتعلق المبلغ المخصص لإعادة هيكلة الدين الرسمى المتعاقد عليه قبل يناير ١٩٩١ (١٧ مليار دولار أمريكى) . يستحق منها ملياران فى ١٩٩٣ ، وأعيدت جدولة ١٥ مليارا على ١٠ سنوات مع فترة سماح تبلغ خمس سنوات .

(٣٦) لم يتفق إلاعلى إعادة هيكلة الديون التى تمت قبل موعد القطع (يناير ١٩٩١) ، وأعيدت جدولة ١٥ ملياراً من بين ١٧ ملياراً . واستحق ملياران لناديى باريس فى ١٩٩٣ .

(٣٧) The Wall Street Journal, New York, 12 October 1993, p. A17.See also Allan Saunderson,"Legal Wrangle Holds Up Russain Debt Deal", The European, 14-17 October 1993, p. 38.

(٣٨) أوصى البنك الدولى الحكومة «بتجزئة» المنشآت الكبيرة ، أى بتقسيمها إلى وحدات أصغر .

(٣٩) انظر "Financial Times" ، أول أغسطس ١٩٩٤ ، ص ١ .

الفصل
الثالث عشر

تفكيك يوغوسلافيا السابقة
وإعادة استعمار
البوسنة والهرسك

«إقرار السلام» وسياسة الاقتصاد الكلى

لقد ضلل الرأى العام الغربى: فقد عرضت محنة يوغوسلافيا السابقة على أنها حصيلة «نزعة قومية عدوانية»، والنتيجة الحتمية لتوترات عرقية ودينية عميقة تمتد جذورها إلى التاريخ[١]. و«لعبة السلطة البلقانية» هى البؤرة، وأبرزت وسائل الإعلام العالمية الصدام بين الشخصيات السياسية: «إن تودمان وميلوسوفيتش يمزقان البوسنة والهرسك إربا»[٢]. وصورت الوساطة الغربية التى انتهت باتفاق قاعدة دايتون الجوية فى نوفمبر ١٩٩٥ تصويراً ضيقاً باعتبارها وسيلة «إقرار السلام» فى البوسنة والهرسك، فى الوقت الذى تسهم فيه تحت شعار «السوق الحرة، فى إعادة بناء الدول الجديدة ذات السيادة.

وصور تاريخ المبادرات الدبلوماسية الكثيرة تصويراً حياً، وأبرز جدول الأعمال الدقيق لجهود الأمم امتحدة «لإقرار السلام» الأعمال الإنسانية على شاشات التليفزيون فى كل أنحاء العالم. وفى هذه العملية أخفيت بعناية الأسباب

الاقتصادية والاجتماعية للحرب الأهلية، وأغفلت المصالح الاستراتيجية لألمانيا والولايات المتحدة، ونسيت الأزمة الاقتصادية العميقة التى سبقت الحرب الأهلية. ففى نظر وسائل الإعلام العالمية لا تتحمل الدول الغربية أى مسئولية عن إفقار أمة تضم ٢٤ مليون نسمة وتدميرها.

غيرأن لتمزق الاتحاد السوفييتى علاقة مباشرة ببرنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الكلى الذى فرضه الدائنون الخارجون على حكومة بلغراد، فقد أسهم هذا البرنامج ـ الذى اعتمد على عدة مراحل منذ عام ١٩٨٠ ـ فى انهيار الاقتصاد الوطنى، مما أدى إلى تحلل القطاع الصناعى، والتفكيك التدريجى لدولة الرعاية الاجتماعية.

واكتسبت الاتجاهات الانقسامية التى تتغذى على الانقسامات الاجتماعية والعرقية الزخم بالتحديد فى فترة الافقار الوحشى لسكان يوغوسلافيا. وقد أدت المرحلة الأولى لإصلاح الاقتصاد الكلى فى عام ١٩٨٠ قبيل وفاة المارشال تيتو إلى «إطلاق الفوضى الاقتصادية والسياسية.. وتباطؤ النمو، وتراكم الدين الأجنبى

وخاصة تكلفة خدمته، كما أدى تخفيض سعر العملة إلى هبوط مستوى معيشة المواطن اليوغوسلافى المتوسط . . . وهددت الأزمة الاقتصادية الاستقرار السياسى . . كما هددت بتعميق التوترات العرقية الساخنة»[٣]. كذلك ساعدت هذه الإصلاحات التى صحبها توقيع اتفاقات إعادة هيكلة الديون مع الدائنين الرسميين والتجاريين على إضعاف مؤسسات الدولة الاتحادية، مما أثار انقسامات سياسية بين بلجراد وحكومات الجمهوريات والأقاليم ذات الاستقلال الذاتى. «وكان على رئيس الوزراء ميلكا بلانتيش - الذى كان مفروضاً أن ينفذ البرنامج - أن يعد صندوق النقد الدولى بزيادة عاجلة لأسعار الخصم، وبالمزيد من تدابير ترسانة الاقتصاد الريحانية . . .»[٤].

إصلاح الاقتصاد الكلى يدعم مصالح استراتيجية

نفذت أهداف «إعادة الهيكلة الاستراتيجية» والاقتصادية جنباً إلى جنب. وكان على إعادة الهيكلة الاقتصادية أن تدعم إعادة الهيكلة الاستراتيجية. واتخذ تدخل واشنطن فى هذا الصدد طابعاً رسمياً فى عام ١٩٨٤ فى قرار لمجلس الأمن القومى الأمريكى بعنوان «سياسة الولايات المتحدة تجاه يوغوسلافيا اعتبر «سرياً وحساساً»[٥]. ونزعت السرية فى صورة خضعت للرقابة من هذه الوثيقة فى عام ١٩٩٠، وهى تتفق إلى حد كبير مع قرار سابق لمجلس الأمن القومى (القرار رقم ٥٤) صدر فى عام ١٩٨٢ متعلق بأوربا الشرقية. وشملت الأهداف التى تضمنتهاهذه الوثيقة الأخيرة «الجهود الموسعة لتنشيط «ثورة هادئة» للإطاحة بالحكومات والأحزاب الشيوعية» مع إعادة دمج أوربا الشرقية فى اقتصاد موجه إلى السوق[٦].

ورغم سياسة بلغراد غير المنحازة، وتجارتها الواسعة مع الجماعة الأوربية والولايات المتحدة فقد كانت إدارتا ريجان وبوش عازمتين مع ذلك على تفكيك «اشتراكية السوق» اليوغوسلاية. وكان هدف واشنطن الاستراتيجى هو دمج البلقان فى فلك نظام «السوق الحرة».

وفى عام ١٩٨٣ طبقت حزمة تثبيت اقتصادى ثانية بدعم من صندوق النقد الدولى، وأدت إلى تضخم واسع. وتسبب تجميد الائتمان - إلى جوار تأثير تحرير

الاستيراد ـ في انهيار لم يسبق له مثيل للاستثمار. وقد كان متوسط نمو الإنتاج الصناعي هو ٧,١ في المائة سنوياً في الفترة من ١٩٦٦ ـ ١٩٧٩ . وأثر المرحلة الأولى لإصلاح الاقتصاد الكلي في عام ١٩٨٠ هبط النمو الصناعي إلى ٢,٨ في المائة في فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ ، ثم إلى الصفر في ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ وإلى ١,٦ في المائة في عام ١٩٩٠[٧].

وفي عام ١٩٨٦ أصبح برانكو ميكوليتش رئيساً للوزراء. وبعد محاولة غير ناجحة لاتباع «سياسة بديلة لمكافحة الركود»، بدأ تطبيق نهج أكثر أرثوذكسية في ظل أوسكار كوفاتش وزير المالية[٨]. وفي عام ١٩٨٨ بدأ تنفيذ ما يسمى «برنامج مايو بمكافحة التضخم». والواقع أن هذا البرنامج أدى إلى الإسراع بالعملية التضخمية لا التخفيف منها : «ذهب كل شيء أدراج الرياح بعد هبة أكتوبر [١٩٨٨] في فوجفودينا والجبل الأسود. وقال سلوبودان ميلوسيفيتش في دورة رئاسة رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف إن أسعار الفائدة تنهك الاقتصاد، وفي ظل جو من الفوضى الكاملة أطلقت الأجور»[٩]. واستقال ميكوليتش بعد عدة أشهر.

وبلغت تدابير الإصلاح الاقتصادي ذورتها في ظل حكومة أنتي ماركوفيتش الموالية لأمريكا. وقد بدأ ماركوفيتش رئيس الوزراء بنفس الوعود القديمة عن «سياسة إيجابية» لدعم الصناعيين في حين أنه في الواقع بدأ إلغاء ضوابط النظام ـ وبعد إزاحة الضوابط اللائحية أدت الضغوط التضخمية التي تراكمت عبر السنوات إلى موجة من التضخم الزائد...»[١٠]. لقد وجه التضخم بصورة تكاد تكون عمدية، وحفزه تحرير الأسعار وتخفيض سعر العملة، وزاد مؤشر الأسعار الاستهلاكية بنسبة ٢٧٠٠ في المائة في عام ١٩٨٩ .

وتوجه رئيس الوزراء الاتحادي إلى واشنطن ليلتقي بالرئيس بوش في خريف عام ١٩٨٩ قبيل سقوط سور برلين، ووعد بتقديم «حزمة معونة مالية» مقابل إصلاحات اقتصادية كاسحة تشمل تخفيضاً جديداً لسعر العملة، وتخفيض المصروفات الحكومية، وإلغاء المنشآت المملوكة للمجتمع والتي تسير تسييراً ذاتياً[١١]. وكان أساس مهمة رئيس الوزراء قد أرسي بالفعل، فقد نفذت (تومينكلاتورا) بلغراد بمساعدة المستشارين الغربيين بالفعل كثيراً من الإصلاحات المطلوبة (بما فيها إصلاح رئيسي لقانون الاستثمارات الأجنبية).

الاتفاق مع صندوق النقد الدولى

بدأت الحزمة الاقتصادية في يناير ١٩٩٠ بمقتضى ترتيب دعم من صندوق النقد الدولي وقرض تكييف هيكلى من البنك الدولى. وأدت اقتطاعات الميزانية لإعادة توجيه الإيرادات الاتحادية نحو خدمة الدين إلى وقف تحويل مدفوعات بلغراد لحكومات الجمهوريات والأقاليم المستقلة ذاتياً، مما أشعل عملية البلقنة السياسية والانفصالية. ورفضت حكومة صربيا برنامج ماركوفيتش للتقشف صراحة، مما أدى إلى مسيرة نحو ٦٥٠٠٠٠ عامل صربى ضد الحكومة الاتحادية[١٢]. واتحدت الحركة النقابية فى هذا الصراع «وتخطت مقاومة العمال الخطوط العرقية إذ عبىء الصرب والكروات والبوسنيون والسلوفينيون (...) كتفاً إلى كتف مع زملائهم العمال (...)»[١٣].

وكان الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولى يتطلب اقتطاعات فى الميزانية تعادل ٥ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى. وفى الوقت الذى كانت الدخول فيه قد تآكلت بفعل التضخم أمر صندوق النقد الدولى كذلك بتجميد الأجور عند مستواها فى منتصف نوفمبر ١٩٨٩. ورغم ربط الدينار بالمارك الألمانى فقد استمرت الأسعار فى الزيادة بكل قوة. وانهارت الأجور الحقيقية بنسبة ٤١ فى المائة فى الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٠[١٤]. وتجاوز التضخم فى عام ١٩٩٠ نسبة ٧٠ فى المائة[١٥]. وفى يناير ١٩٩١ خفض سعر العملة من جديد بنسبة ٣٠ فى المائة، مما أدى إلى جولة جديدة من زيادات الأسعار، ووصل التضخم إلى ١٤٠ فى المائة فى عام ١٩٩١، ثم ارتفع بشدة إلى ٩٣٧ فى المائة و١١٣٤ فى المائة فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣ على التوالى[١٦].

وشملت حزمة يناير الاقتصادية كذلك قابلية الدينار للتحويل كلية، وتحرير أسعار الفائدة، وتخفيضات أخرى فى حصص الاستيراد. وسيطر الدائنون على السياسة النقدية: فقد منع الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولى الحكومة من الحصول على ائتمان من بنكها المركزى (البنك الوطنى اليوغوسلافى). وشل هذا الشرط تقريباً عملية الميزانية وأعاق قدرة الدولة الاتحادية على تمويل برامجها الاقتصادية والاجتماعية. وفضلاً عن ذلك أدى الائتمان التجارى إلى جانب

الإصلاحات المصرفية إلى زيادة انهيار استثمار المنشآت المملوكة اجتماعياً.

وكان تجميد كل التحويلات إلى الجمهوريات قد خلق وضعاً من «الانقسام الفعلي». كما كان تنفيذ هذه الشروط (الواردة فى الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولى) جزءاً من ترتيبات إعادة جدولة الديون التى تم التوصل إليها مع نادیی باریس ولندن، وأدت أزمة الميزانية التى شجعها صندوق النقد الدولى إلى انهيار هيكل المالية الاتحادية. وكان هذا الوضع حقيقة واقعة قبل الإعلان الرسمى عن انفصال كرواتيا وسلوفينيا فى يونيو ١٩٩١. وكذلك شجعت الضغوط السياسية للجماعة الأوربية على بلغراد - ومعها تطلعات ألمانيا إلى جذب البلقان إلى فلكها الجغرافى - السياسى، عملية الانقسام. ورغم ذلك فقد نفذت بدقة الشروط الاقتصادية والاجتماعية لتمزق الاتحاد الناجمة عن عشر سنوات من «التكييف الهيكلى».

إصلاحات المنشآت فى عام ١٩٨٩

لعبت إصلاحات المنشآت التى اعتمدت فى عهد أنتى ماركوفيتش رئيس الوزراء دوراً رئيسياً فى دفع القطاع الصناعى إلى الإفلاس.. وبحلول عام ١٩٩٠ كان متوسط معدل نمو إجمالى الناتج المحلى قد انهار إلى ٧,٥ فى المائة[١٧]. وفى عام ١٩٩١ هبط إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٥ فى المائة أخرى، وانهار الناتج الصناعى بنسبة ٢١ فى المائة[١٨]. وكان هدف برنامج إعادة الهيكلة الذى طالب به دائنو بلغراد هو إلغاء نظام المنشآت المملوكة اجتماعياً. واشترط قانون المنشآت لعام ١٩٨٩ إلغاء «المنظمات القاعدية للعمل المتحد»، وهى وحدات إنتاجية مملوكة اجتماعياً وتدار بالتسيير الذاتى، وتمثل مجالس العمال الجهاز الأساسى لاتخاذ القرارات فيها. ويفى هذا القانون على تحويل هذه الوحدات إلى منشآت رأسمالية خاصة على أن تحل محل مجالس العمال «مجالس اجتماعية» تحت سيطرة ملاك المنشآت ومن بينهم الدائنون[١٩]. «وكان الهدف هو إخضاع الاقتصاد اليوغوسلافى لعملية خصخصة واسعة وتفكيك القطاع العام. فمن الذى سيقوم بذلك؟ بيروقراطية الحزب الشيوعى، وخاصة قطاعها العسكرى والمخابراتى، وقدم لها الدعم السياسى والاقتصادى بشرط خنق الحمايات الاجتماعية لقوى العمل

اليوغوسلافية...»[٢٠].

إصلاح الإطار القانونى

ووضع على عجل عدد من القوانين الداعمة بمساعد المحامين والمستشارين الغربيين، وكان على قانون العمليات المالية لعام ١٩٨٩ أن يلعب دوراً حاسماً فى هندسة انهيار القطاع الصناعى اليوغوسلافى، وتوفير «آلية إطلاق شفافة» و«عادلة» يمكنها أن تقود المنشآت «المعسرة» إلى الإفلاس أو التصفية، وعلى قانون يسمى قانون التسوية الإجبارية والإفلاس والتصفية أن يصون «حقوق الدائنين» ويمكن لهؤلاء أن يدعوا إلى بدء إجراءات الإفلاس التى تمكنهم من أن يستولوا و/أو يصفوا أصول المنشآت المدنية[٢١].

وكان قانون الاستثمار الأجنبى لعام ١٩٨٨ السابق عليه قد سمح بحرية دخول رأس المال الأجنبى دون قيود لا إلى الصناعة فقط بل كذلك إلى القطاعات المصرفية وقطاعى التأمين والخدمات. وقبل صدور هذا القانون كان الاستثمار الأجنبى قاصراً على المشاريع المشتركة مع المنشآت المملوكة اجتماعياً[٢٢]. وسمح قانون تداول وإدارة رأس المال الاجتماعى عام ١٩٨٩ وقانون رأس المال الاجتماعى لعام ١٩٩٠ بتصفية المنشآت المملوكة اجتماعياً، بما فى ذلك بيعها لرأس المال الأجنبى. ونص قانون رأس المال الاجتماعى كذلك على إنشاء «وكالات لإعادة الهيكلة والرسملة» تختص بتنظيم «تقييم» أصول المنشأة قبل خصخصتها. غير أن تقييم الأصول كان يستند - كما حدث فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق - إلى «القيمة الدفترية» المسجلة المعبر عنها بالعملة المحلية، وهذه القيمة الدفترية عادة أدنى مما يجب، مما يكفل بيع الأصول المملوكة اجتماعياً بأدنى الأسعار، ووضعت سلوفينيا وكرواتيا بحلول عام ١٩٩٠ مشاريع قوانينهما المتعلقة بالخصخصة[٢٣].

كذلك سن فى عامى ١٩٨٩ و١٩٩٠ - وفى عدة تشريعات منفصلة - قانون مصرفى جديد بغية إطلاق تصفية «البنوك المتحدة» المملوكة اجتماعياً. وحل أكثر من نصف بنوك البلاد، وكان التركيز على تكوين «مؤسسات مستقلة تتجه إلى الربح»[٢٤] وبحلول عام ١٩٩٠ كان «النظام المصرفى ذى الطبقات الثلاث» الذى يتألف من البنك الوطنى اليوغوسلافى، والبنوك الوطنية فى الجمهوريات والأقاليم

الثمانية المستقلة ذاتياً والبنوك التجارية قد حل بتوجيه البنك الدولي. وجرى التفاوض مع البنك الدولي في عام ١٩٩٠ بشأن قرض تكييف هيكلي للقطاع المصرفي، واعتمدته حكومة بلغراد في عام ١٩٩١.

وأنشئت في يونيو ١٩٩٠ وكالة اتحادية لإصلاح التأمين والبنوك تختص بإعادة هيكلة و«إعادة خصخصة» البنوك التي أعيدت هيكلتها[٢٥]، على أن تتم هذه العملية في غضون فترة خمس سنوات، وشجع كذلك تطوير وسائط مالية غير مصرفية تشمل شركات السمسرة وشركات إدارة الاستثمار وشركات التأمين.

برنامج الإفلاس

صنفت المنشآت الصناعية بعناية، وجمد الائتمان للقطاع الصناعي في ظل الإصلاحات التي يرعاها صندوق النقد الدولي - البنك الدولي بغية الإسراع بعملية الإفلاس، وأنشئت «آليات الانسحاب» بمقتضى أحكام قانون العمليات المالية لعام ١٩٨٩[٢٦]؛ الذى نص على أنه إذا بقيت منشأة معسرة لمدة ٣٠ يوماً متتالية، أو ٣٠ يوماً خلال فترة ٤٥ يومياً، فإن عليها أن تعقد اجتماعاً خلال الخمسة عشر يوماً التالية مع دائنيها بغية التوصل إلى تسوية. وسمحت هذه الآلية للدائنين (وبينهم البنوك الوطنية والأجنبية) بتحويل قروضهم إلى أسهم مسيطرة في المنشآت المعسرة. وبمقتضى القانون لم يكن مسموحاً للحكومة بالتدخل فإذا لم يتم التوصل إلى تسوية بدأت إجراءات الإفلاس، وفي هذه الحالة لا يتلقى العمال عادة مكافآت نهاية الخدمة[٢٧].

ووفقاً لمصادر رسمية وجهت ٢٤٨ شركة إلى الإفلاس أو صفيت في عام ١٩٨٩، وسرح ٨٩٤٠٠ عامل[٢٨]. وأثناء الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩٠، أي عقب اعتماد برنامج صندوق النقد الدولي مباشرة، أخضعت لإجراءات الإفلاس ٨٨٩ منشأة أخرى يبلغ مجموع قواها العاملة ٢٥٢٠٠٠ عامل[٢٩]، وبعبارة أخرى أدت «آلية الإطلاق» (بمقتضى قانون العمليات المالية) إلى تسريح ٦٠٠٠٠٠ عامل في أقل من عامين (من بين إجمالي قوة عمل صناعية تبلغ ٢,٧ مليون عامل). وكانت أكبر تركيزات الشركات المفلسة والتسريحات في صربيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وكوسوفو[٣٠].

وحاولت كثير من المنشآت المملوكة اجتماعياً تجنب الإفلاس عن طريق عدم دفع الأجور. ولم يتلق نصف مليون عامل يمثلون نحو ٢٠ في المائة من قوة العمل الصناعية أجراً في الشهور الأولى من عام ١٩٩٠، من أجل تلبية مطالب الدائنين بمقتضى إجراءات «التسوية» التي ينص عليها قانون التنظيمات المالية، وتهاوت الدخول الحقيقية، وانهارت البرامج الاجتماعية مع إفلاسات المنشآت الصناعية. وتفشت البطالة مما آثار روح اليأس والعجز الاجتماعيين بين السكان. «حين بدأ ماركوفيتش في النهاية خصخصته المبرمجة، فإن الأوليجاركيات الجمهورية - وكانت لكل منها رؤياها الخاصة عن نهضتها القومية - بدلاً من أن تختار بين سوق يوغسلافي حقيقي والتضخم الشديد، قد اختارت الحرب التي يمكن أن تخفي الأسباب الحقيقية للكارثة الاقتصادية»(٣١).

وأسهمت حزمة يناير ١٩٩٠ التي رعاها صندوق النقد الدولي - دون خفاء - في زيادة خسائر المنشآت، في الوقت الذي أسرعت فيه بإفلاس كثير من المنشآت الكهربية الكبيرة ومعامل تكرير النفط وصناعات الآلات والصناعات الهندسية والكيميائية. وفضلاً عن ذلك فمع تحرير النظام التجاري في يناير ١٩٩٠ أسهم تدفق السلع المستوردة في زيادة زعزعة الإنتاج المحلي. ومولت هذه الواردات بأموال مقترضة منحت بمقتضى حزمة صندوق النقد الدولي (أي مختلف «قروض الدفع السريع» التي يمنحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمانحون الثنائيون دعماً للإصلاحات الاقتصادية). وفي الوقت الذي كان فيه كنز الاستيراد يغذي بناء دين يوغوسلافيا الخارجي كانت الارتفاعات المفاجئة في أسعار الفائدة وأسعار المدخلات المفروضة على المنشآت الوطنية تسرع بإزاحة المنتجين الوطنيين واستبعادهم من سوقهم الوطنية.

وفضلاً عن ذلك كانت استراتيجية المانحين - كما حدث في أوربا الشرقية - هي إما زعزعة المنشآت الصناعية الكبيرة أو تقسيمها إلى وحدات أصغر بغية «زيادة الكفاءة» و«تشجيع المنافسة». وتتمثل هذه العملية التي يشار إليها باسم «الإصلاح عن طريق التقسيم» في تمزيق نظام متكامل للنقل العام أو النقل البري إلى كثير من شركات النقل الصغيرة المملوكة ملكية فردية. ويشار لها باسم «المنشآت الوريثة»(٣٢).

فصل العمال الفائضين

يبين الوضع الذى ساد فى الشهور السابقة على انفصال كرواتيا وسلوفينيا (يونيو ١٩٩١) (والذى أكدته أرقام الإفلاس فى ١٩٨٩ - ١٩٩٠) مدى حجم وقسوة عملية التفكيك الصناعى. غير أن الأرقام لا تقدم سوى صورة جزئية، تصور الوضع فى بداية «برنامج الإفلاس». وقد استمر هذا البرنامج سارياً طيلة فترة الحرب الأهلية وفى أعقابها. وفرض الدائنون الخارجيون على الدول التى ورثت يوغوسلافيا برامج إعادة هيكلة صناعية مماثلة.

وقدر البنك الدولى أنه مازال هناك فى سبتمبر ١٩٩٠، ٢٤٣٥ منشأة «خاسرة» من بين ٧٥٣١ منشأة باقية[٣٣]. وبعبارة أخرى صنفت هذه المنشآت الـ ٢٤٣٥ التى يبلغ مجموع قواها العاملة أكثر من ١,٣ مليون عامل باعتبارها «معسرة» بمقتضى أحكام قانون العمليات المالية تتطلب التنفيذ العاجل لإجراءات الإفلاس. فإذا وضعنا فى ذهننا أن الشركات المفلسة قد سرحت بالفعل ٦٠٠٠٠٠ عامل قبل سبتمبر ١٩٩٠ فإن هذه الأرقام توحى بأن ١,٩ مليون عامل (من مجموع ٢,٧ مليون عامل) قد صنفوا باعتبارهم «زائدين» وكانت الشركات «المعسرة» التى تركزت فى قطاعات الطاقة والصناعة الثقيلة وتشغيل المعادن والغابات والنسيج من أكبر المنشآت الصناعية فى البلاد وتمثل (فى سبتمبر ١٩٩٠) ٤٩,٧ فى المائة من إجمالى القوة العاملة (المتبقية والمستخدمة)(٢٤).

وفى حين نص قانون المنظمات المالية على التسريح الأوتوماتيكى لعمال المنشآت المفلسة دون تعويض فإن عمليات التسريح فى المنشآت «المربحة» - بما فيها المنشآت التى استولى عليها بمقتضى برنامج الخصخصة - تحكمها أحكام قانون العمل لعام ١٩٨٩. وقد احتفظ هذا الأخير - مع سماحة للشركات بأن «تتخلص من فائض عمالها» - بالحكم المتعلق بمدفوعات نهاية الخدمة للعمال الموفرين ورأى البنك الدولى أن الإطار القانونى «للتخلص من فائض العمال» فى قانون العمل عائق لا داعى ومكلف، وبالتحديد أن تكاليف نهاية الخدمة التى تتحملها المنشأة تعتبر «مانعة»: «ففى ظل القانون الحالى لا يمكن تجنب التخفيض إلا إذا أعلن إفلاس المنشأة»[٣٥].

واقترح البنك الدولى ـ لعلاج نواقص قانون العمل ـ إقامة نظام جديد «لحماية العمال المشردين»، يربط الوكالات البلدية والجمهورية والاتحادية عن طريق تكوين «شبكة أمان اجتماعى» وكذلك إزالة «ألوان الجمود» فى سوق العمل. واقترح البنك الدولى ـ لتوليد العمالة للعمال المشردين ـ تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. غير أن هذا الهدف سيتحقق فى ظل ظروف التقشف المالى و«الائتمان الضيق» للصناعة.

التفسخ السياسى

أرست تدابير التقشف ـ التى تساند المصالح الاستراتيجية الواسعة ـ الأساس «لإعادة استثمار» البلقان. وفى الانتخابات متعددة الأحزاب فى عام ١٩٩٠ كانت السياسة الاقتصادية فى قلب الجدال السياسى، وتمكنت الائتلافات الانفصالية من إزاحة الشيوعيين فى كرواتيا والبوسنة والهرسك وسلوفينيا.

وأثر الانتصار الحاسم فى كرواتيا للاتحاد الديموقراطى اليمينى فى مايو ١٩٩٠ بقيادة فرانجو تودمان تلقى انفصال كرواتيا الموافقة الرسمية لديتريش جينشر وزير خارجية ألمانيا الذى كان على اتصال شبه يومى بنظيره فى زغرب[٣٦]. ولم تؤيد ألمانيا الانفصال فحسب بل كانت كذلك «تدفع خطى الدبلوماسية الدولية»، وتضغط على حلفائها الغربيين للاعتراف بسلوفينيا وكرواتيا.

وكانت حدود يوغوسلافيا فى هذا الصدد من آثار الحرب العالمية الثانية حين كانت كرواتيا (بما فيها أراضى البوسنة والهرسك) حليفاً للمحور فى ظل نظام أوشتاسا الفاشى: «وصحب التوسع الألمانى ارتفاع مد النزعة القومية وكراهية الأجانب... وكانت ألمانيا تسعى إلى أن يطلق حلفاؤها يدها لمتابعة السيطرة الاقتصادية فى كل وسط أوربا...»[٣٧]. ومن الناحيةالأخرى أيدت واشنطن «وحدة فضفاضة مع تشجيع التطور الديموقراطى... [وقال بيكر وزير الخارجية الأمريكى للرئيس الكرواتى فرانجو تودمان والرئيس السلوفانى ميلان كوشان] إن الولايات المتحدة لن تشجع أو تساند الانفصال من جانب واحد... ولكن إذا كان عليهما أن يغادرا فقد حثهما على المغادرة بعد اتفاق يتم عن طريق التفاوض...»[٣٨].

إعادة التعمير بعد الحرب

بدت آفاق إعادة بناء الجمهوريات المستقلة حديثاً معتمة : فإعادة جدولة الديون جزء لا يتجزأ من عملية السلام. وشكلت يوغوسلافيا السابقة تحت المراقبة الدقيقة من دائنيها الخارجيين، وقسم دينها الأجنبى بعناية، ووزع على الجمهوريات، التى وقعت كل منها فى خناق اتفاقات إعادة جدولة الدين والتكييف الهيكلى، وتعاون القائد الجمهورى تعاوناً مع الدائنين: «فكل القادة الحاليين لجمهوريات يوغوسلافيا السابقة كانوا محترفين فى الحزب الشيوعى، وتنافس كل منهم بدوره فى تلبية طلبات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، حتى يتأهل لقروض الاستثمار وحتى يحظى بمساندات تدفعه إلى القيادة.. ونهب الموظفون صناعة الدولة وآلاتها. وظهرت المعدات فى «الشركات الخاصة» التى تديرها أسر أفراد «النومينكلاتورا»(٣٩). وأسهمت برامج الخصخصة التى نفذت تحت إشراف المانحين فى مرحلة جديدة من الإزاحة الاقتصادية وإفقار السكان. وانخفض إجمالى الناتج المحلى بنحو ٥٠ فى المائة فى أربع سنوات (١٩٩٠ - ١٩٩٣).

ودخلت كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا فى مفاوضات ديون منفصلة مع مؤسسات بريتون وودز. ووفقاً لصندوق النقد الدولى لم يكن «العلاج بالصدمة» الذى اعتمد فى يناير ١٩٩٠ قبل انفصال أنتى ماركوفيتش رئيس الوزراء قد حقق كل أهدافه .وتطلب الأمر جولة جديدة من «التثبيت مع إعادة الهيكلة».

وبمقتضى الاتفاق الذى وقع مع صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩٣ لم يكن مسموحاً لحكومة زغرب بتعبئة مواردها المالية عن طريق السياسة الضريبية والنقدية وتخضع هذه السياسة لسيطرة الدائنين الخارجيين القوية. وقد أحبطت تخفيضات الميزانية الكبيرة التى طالب بها الاتفاق إمكانية التعمير فيما بعد الحرب، فهذا التعمير لا يمكن أن ينفذ إلا عن طريق منح قروض أجنبية جديدة، وهى عملية يمكن أن ترتفع بدين كرواتيا الخارجى لفترة طويلة فى القرن الحادى والعشرين. وقدرت تكاليف إعادة بناء اقتصاد كرواتيا الذى دمرته الحرب بنحو ٢٣ مليار دولار.

وتحت وطأة برنامج صندوق النقد الدولي ارتفع معدل البطالة الرسمي في كرواتيا من ١٥,٥ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٩,١ في المائة في عام ١٩٩٤[٤١]. وهبطت الأجور إلى مستويات سحيقة إذ تآكلت بفعل التضخم، وأصدرت عملة وطنية جديدة ـ الكونا ـ في أكتوبر ١٩٩٤. وطبقاً للأرقام الرسمية حول ٩٥ في المائة من المنشآت المملوكة اجتماعياً إلى شركات مساهمة[٤٢]. وصدر قانون للإفلاس أكثر تشدداً، إلى جانب إجراءات التجزئة من خلال «تقسيم» شركات المرافق العامة المملوكة للدولة. ووفقاً لخطاب النوايا الذى بعثته حكومة زغرب إلى مؤسسات بريتون وودز كان على الحكومة أن تعيد هيكلة القطاع المصرفي وتخصخصه كلية بمساعدة بنك الإنشاء والتعمير الأوربي والبنك الدولي.

غير أن المفاوضات مع ناديي باريس ولندن انهارت في ١٩٩٤ بشأن مسألة «أي قدر من ديون يوغوسلافيا السابقة» ستتحمله كرواتيا. فقد كان اعتراف زغرب بنصيبها الكامل من دين يوغوسلافيا شرطاً مسبقاً لكل من إعادة جدولة الديون ومنح أموال جديدة. وفي عام ١٩٩٥، وقبل عدة أشهر من استكمال اتفاقية دايتون لسلام اقترح صندوق النقد الدولي ـ نيابة عن البنوك الدائنة والحكومات الغربية ـ إعادة توزيع دين يوغوسلافيا السابقة على النحو التالي: صربيا والجبل الأسود ٣٦ في المائة، وكرواتيا ٢٨ في المائة وسلوفينيا ١٦ في المائة، والبوسنة والهرسك ١٦ في المائة، ومقدونيا ٥ في المائة[٤٣].

وفي مقدونيا كان النمط مماثلاً بشكل عام: فقد أدت المزادات بشأن المنشآت المملوكة اجتماعياً إلى انهيار الصناعة وتفشي البطالة، واعتمدت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في عام ١٩٩٣ في إطار تسهيل تحويل النظام الاقتصادى بصندوق النقد الدولي بغية ضغط الأجور الحقيقية وتجميد الائتمان. وفي التواءة غير عادية نجح البليونير جورج سوروس، بصفته الشخصية، في دمج ما يسمى بمجموعة الدعم الدولية إلى جانب الحكومة الهولندية وبنك التسويات الدولية، ولم تكن الأموال التى قدمتها مجموعة الدعم موجهة إلى إعادة تعمير مقدونيا، فقد قدم ما يسمى «تمويل سد الفجوة» لتمكين حكومة سكوبى من سداد متأخرات قروضها من البنك الدولي[٤٤].

وبدأت مرحلة جديدة من التكييفات الهيكلية فى عام ١٩٩٤ بين حكومة برانكو سرفينكوفسكى رئيس الوزراء وصندوق النقد الدولى. وأعرب بول طومسون رئيس بعثة الصندوق عن ارتياحه مقرراً أن «نتائج برنامج التثبيت [بمقتضى تسهيل تحويل النظام] كانت مثيرة» وخاصة بسبب «سياسة الأجور الفعالة» التى اعتمدتها حكومة سكوبى (بمقتضى قانون الأجور). ورأى مفاوضو صندوق النقد الدولى أن الجهود لتخفيض العجز (الذى سبق تخفيضه بنسبة ٥٠ فى المائة فى عام ١٩٩٤) ينبغى أن تستمر(٤٥). غيرأن هذه الجهود ستتطلب حتماً مزيداً من ضغط البرامج الاجتماعية ومدفوعات معاشات الشيخوخة. وبمقتضى الاتفاق مع الصندوق كان على حكومة سكوبى أن نتوصل إلى اتفاقات لإعادة جدولة الدين مع ناديى باريس ولندن.

واشترط اتفاق صندوق النقد الدولى على حكومة سكوبى بشكل محدد إغلاق المنشآت «المعسرة» وتسريح العمال «الزائدين». وفى عام ١٩٩٤ كانت «شركة من كل شركتين فى مقدونيا خاسرة) بما يزيد عدد هذه الشركات إلى ٤٠٠٠ شركة»(٤٦). وأكدت وزارة المالية فى هذا الصدد أنه مع بلوغ أسعار الفائدة المصرفية مثل هذه المستويات المرتفعة (بمقتضى قانون إصلاح البنوك الذى دعا إليه المانحون) فإن «من المستحيل حرفياً أن تجد شركة فى البلاد قادرة (...) تغطية تكاليفها نتيجة [أسعار] الفائدة»(٤٧). ومثّل العلاج الاقتصادى الذى قدمه الصندوق لمقدونيا «برنامج إفلاس» متكامل، يقود إلى تفكيك القطاع الصناعى بأسره. وكانت أكثر الأصول ربحاً تباع فى بورصة مقدونيا التى فتحت أبوابها فى عام ١٩٩٥، وتعمل هذه البورصة كهيئة داخل وكالة الخصخصة. وقرر لجوبى تيريفسكى وزير المالية بفخر فى أحد المؤتمرات الصحفية أن «البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يضعان مقدونيا بين أنجح البلدان بالنظر للإصلاحات الجارية»(٤٨).

الأثر الاجتماعى للإصلاحات

اعترف صراحة بالأثر الاجتماعى للعلاج الاقتصادى الذى قدمه صندوق النقد الدولى - البنك الدولى؛ فأكد البنك الدولى فى هذا الشأن أن «انخفاضاً حاداً فى

المواد العامة [يؤدى] إلى تفش شديد فى مقدونيا للحصبة والتهاب الغدة النكفية بين الرضع والأطفال (. . .) ، وتبعد نسبة متزايدة من السكان - وأساساً غير المؤمن عليهم - عن الخدمات الصحية الأساسية نتيجة العجز عن الدفع . ويشير اللجوء إلى هذه التدابير إلى حدة الأزمة المالية ، وهو لا يخلو من آثار اجتماعية وسياسية خطيرة بالنسبة لمجتمع يعتبر الصحة منذ أمد طويل حقاً أساسياً للمواطنين ، وكان يفخر بإمكانية حصول الجميع إلى الرعاية الطبية »(٤٩) .

وتمثل « الحل » المقترح من البنك الدولى فى تنمية نظام رعاية صحية « متجه إلى السوق » .

إعادة بناء البوسنة والهرسك

ومع التسوية السلمية فى البوسنة التى تقع تحت مدافع حلف شمال الأطلسى كشف الغرب فى عام ١٩٩٥ عن برنامج « إعادة هيكلة » جرد البوسنة والهرسك تماماً من سيادتها الاقتصادية والسياسية . ويتألف هذا البرنامج أساساً من تنمية البوسنة والهرسك كإقليم مقسم تحت الاحتلال العسكرى لحلف شمال الأطلسى والإدارة الغربية .

واستناداً إلى اتفاقية دايتون فى نوفمبر ١٩٩٥ أقامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى إدارة استعمارية كاملة فى البوسنة ، على رأسها الممثل السامى الذى عينوه من غير مواطنى البوسنة(٥٠) . ويتمتع الممثل السامى بسلطات تنفيذية كاملة فى كل المسائل المدنية ، مع الحق فى مراقبة . كل من حكومتى الاتحاد البوسنى (جمهورية صرب البوسنة ، على أن يعمل الممثل السامى فى تعاون وثيق مع القائد الأعلى لقوات حفظ السلام ومع الوكالات المانحة(٥١) .

ووضعت قوات شرطة مدنية دولية تحت وصاية مفوض أجنبى عينه أمين عام الأمم المتحدة . وأرسل نحو ١٧٠٠ رجل شرطة من خمسة عشر بلداً ، أغلبهم لم يسبق أن وضع قدمه فى البلقان ، إلى البوسنة بعد برنامج تدريب فى زغرب لمدة خمسة أيام(٥٢) .

وفى حين أكد الغرب دعمه للديموقراطية كانت الجمعية البرلمانية التى شكلت بمقتضى « الدستور » واستكملت فى اتفاقية دايتون تعمل أساساً « بصمجية »(٥٣) ،

وخلف الواجهة الديموقراطية كانت السلطة السياسية الفعلية فى أيدى «حكومة موازية» يرأسها الممثل السامى ويعمل فيها مستشارون أجانب.

وفضلاً عن ذلك أخضع الدستور الذى اتفق عليه فى دايتون السياسة الاقتصادية لمؤسسات بريتون وودز وللبنك الأوربى للإنشاء والتعمير ومقره فى لندن، ونصت المادة السابقة على أن يعين صندوق النقد الدولى أول محافظ للبنك المركزى فى البوسنة والهرسك «وألا يكون من مواطنى البوسنة والهرسك أو دولة مجاورة...».

وكما كان محافظ البنك المركزى معنياً من صندوق النقد الدولى لم يسمح الدستور للبنك المركزى بأن يعمل كبنك مركزى: «ولا يجوز له فى السنوات الست الأولى (...) أن يقدم ائتماناً عن طريق خلق النقود، والعمل فى هذا الصدد كمجلس للعملة» (المادة السابعة) كما لم يسمح للدولة الوريثة «ذات السيادة» بأن تكون لها عملتها الخاصة (وألا تصدر أوراقاً نقدية إلا إذا كان هناك دعم كامل من العملات الأجنبية)، ولا بأن تعبىء مواردها الاقتصادية[٥٤]. وكما حدث فى الجمهوريات الأخرى ضعفت منذ البداية قدرتها على التمويل الذاتى لإعادة البناء (دون أن تزيد دينها الخارجى زيادة مفرطة).

وقسمت مهمة إدارة الاقتصاد البوسنى بعناية بين الوكالات المانحة: ففى حين كان البنك المركزى تحت وصاية صندوق النقد الدولى ترأس بنك الإنشاء والتعمير الأوربى لجنة التعاونيات العامة التى تشرف على عمليات كل منشآت القطاع العام بما فيها الطاقة والمياه وخدمات البريد والطرق والسكك الحديدية إلخ... ويعين رئيس بنك الإنشاء والتعمير الأوربى رئيس اللجنة التى تشرف كذلك على إعادة هيكلة القطاع العام، بما يعنى بالدرجة الأولى بيع الأصول المملوكة للدولة وللمجتمع، وشراء صناديق الاستثمار طويل الأجل[٥٥].

ولا يمكن للمرء أن ينحى جانباً مسألة أساسية: هل الدستور البوسنى الذى اتفق عليه رسمياً بين رؤساء الدول فى دايتون دستور حقاً؟ إن ثمة سابقة كئيبة وخطيرة فى تاريخ العلاقات الدولية: فقد كرس الدائنون الغربيون مصالحهم فى دستور أعد على عجل باسمهم؛ وتولى المناصب التنفيذية فى الدولة البوسنية أناس من غير

المواطنين عينتهم المؤسسات المالية الغربية. ولم تعقد جمعية تأسيسية، ولا مشاورات مع منظمات المواطنين في البوسنة والهرسك، ولا «تعديلات دستورية»...

وكانت الحكومة البوسنية قد قدرت في عام ١٩٩٥ أن تكاليف إعادة البنك ستصل إلى ٤٧ مليار دولار أمريكي، وتعهد المانحون الغربيون بثلاثة مليارات دولار كقروض لإعادة البناء، ولكن لم يدفع فعلياً إلا جزء صغير من هذا المبلغ، وفضلاً عن ذلك فقد سحب جزء من هذه الأموال لتمويل بعض التكالف المدنية لقوات التنفيذ العسكرية الموزعة وفقاً لاتفاق دايتون، ولسداد متاخرات ديون الدائنين الدوليين. وبمقتضى اتفاق دايتون لا يدفع عاملو حلف شمال الأطلسي أي ضرائب، وتغطي الحكومة البوسنية عديداً من التكاليف المحلية للعمليات العسكرية: «تقدم حكومة جمهورية البوسنة والهرسك مجاناً التسهيلات التي سيحتاجها حلف شمال الأطلسي لإعداد عمليات [الحلف] وتنفيذها» (المرفق الأول - أ).

وفي التواءة مألوفة صممت «قروض جديدة» لسداد «الدين القديم» وقدم بنك هولندا المركزي بسخاء «تمويلاً لسد الفجوة» قدره ٣٧ مليون دولار أمريكي. إلا أن هذه الأموال خصصت لتمكين البوسنة من سداد متأخراتها لحسب صندوق النقد الدولي، ودون هذا الشرط لم يكن صندوق النقد الدولي سيقدم قروضاً جديدة. لكن هذه مفارقة قاسية وعبثية: فالقرض الذي طال السعي له من «نافذة الطوارئ، التي أنشئت حديثاً في صندوق النقد الدولي «للبلدان بعد النزاعات» لم يكن ليستخدم في إعادة البناء بعد الحرب، وإنما استخدم بدلاً من ذلك في سداد بنك هولندا المركزي الذي دفع الأموال لتسوية متأخرات صندوق النقد الدولي في المقام الأول[٥٦]، وفي حين كان الدين يتصاعد لم تكن أي موارد مالية تتجه إلى البوسنة لإعادة بناء اقتصادها الذي مزقته الحرب.

عيون الشركات متعددة الجنسية على نفط البوسنة

كان لتقسيم أراضي البوسنة والهرسك بمقتضى اتفاق دايتون أهمية استراتيجية للمصالح الاقتصادية الغربية، فهذا التقسيم يعزز «خط الحدود بين

الكيانات» فيما بين اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صرب البوسنة. وتبين الوثائق الموجودة لدى الكرواتيين والصرب البوسنيين أن مناجم الفحم والنفط قد حددت فى المنحدر الشرقى لمرتفعات ديناريد، وهى منطقة «كانت ميدان القتال الأول فى هجوم الجيش الكرواتى الواسع فى الصيف الحالى [١٩٩٥] ضد المتمردين الصرب فى البوسنة ومنطقة كراجينا فى كرواتيا (...) ووفقاً لما يقوله المسئولون البوسنيون كانت شركة أماكو [شركة النفط الأمريكية] فى شيكاغو من بين عديد من الشركات التى بدأت فيما بعد عمليات تنقيب فى البوسنة»[٥٧]. وكان الغرب حريصاً على تنمية هذه المناطق: «فقد كان البنك الدولى والشركات متعددة الجنسية التى أجرت العمليات ـ يمانعون [أغسطس ١٩٩٥] فى الكشف عن آخر تقارير تنقيبهم للحكومات المتحاربة أثناء (استمرار الحرب»[٥٨]. كما أن هناك «حقول نفط كبيرة فى الجزء الذى يمثله الصرب من كرواتيا عبر نهر سافا فى إقليم توزلا»[٥٩]. وقد أصبح هذا الإقليم بمقتضى اتفاق دايتون جزءاً من القسم العسكرى الأمريكى ومقر قيادته فى توزلا.

ويكرس التقسيم الإقليمى بمقتضى اتفاق دايتون «التطهير العرقى». ولم يكن نشر ثمانية ألوية مسلحة ثقيلة تضم ٧٠٠٠٠ رجل (أى ما يقرب مما حدث فى حرب فيتنام) يرمى إلى «تعزيز السلام» وإنما بالأحرى إلى إدارة التقسيم الإقليمى للبوسنة والهرسك وفقاً للمصالح الاقتصادية الغربية. وتحقق هذا الهدف كذلك عن طريق التجزئة الإقليمية ـ أى تكريس التقسيمات العرقية ـ الاجتماعية فى هيكل التقسيم الإقلمى يعوق المقاومةالموحدة لليوغسلاف من كل الأصول العرقية ضد إعادة استعمار وطنهم.

ملاحظات ختامية

أسهمت إعادة هيكلة الاقتصاد الكلى التى طبقت فى يوغوسلافيا فى ظل السياسة النيوليبرالية بجلاء فى تدمير اقتصاد بأسره. ورغم ذلك فقد أغلفت وسائل الإعلام العالمية وأنكرت بعناية الدور الرئيسى لإصلاح الاقتصاد الكلى منذ بدء الحرب فى عام ١٩٩١، الإعلام العالمية. وصورت «السوق الحرة» على أنها الحل، وأساس إعادة بناء اقتصاد مزقته الحرب. وعرضت الصحف الرئيسية

يوميات تفصيلية للحرب ولعملية «إقرار السلام» ومحيت الآثار الاجتماعية والسياسية لإعادة الهيكلة الاقتصادية ليوغوسلافيا بعناية من وعينا الاجتماعي وفهمنا الجماعي «لما حدث بالفعل». وأبرزت الانقسامات الثقافية والعرقية والدينية، وقدمت بصورة دوجماطيقية باعتبارها السبب الوحيد للأزمة، في حين أنها كانت نتيجة عملية تمزيق اقتصادي سياسي أعمق.

ونفذ «الوعي الزائف» إلى كل مجالات الجدال والمناقشة، وهو لا يَخفي الحقيقة فحسب بل يمنعنا من المعرفة الدقيقة للأحداث التاريخية وهو في النهاية يشوه المصادر الحقيقية للنزاع الاجتماعي. فلوحدة السلاف الجنوبيين وتضامنهم وهويتهم أساسها في التاريخ، إلا أن هذه الهوية قد تعرضت للإحباط والتلاعب والتدمير.

إن تدمر اقتصاد بأسره، بما في ذلك الاستيلاء على الأصول الإنتاجية وتوسيع الأسواق و«التزاحم على الأراضي» في البلقان هي الأسباب الحقيقية للنزاع.

وما يتعرض للخطر في يوغوسلافيا هو حياة ملايين الناس، فإصلاح الاقتصاد الكلي يدمر معاشهم، وينتقص حقهم في العمل، وطعامهم وملجأهم وثقافتهم وهويتهم الوطنية. وأعيد رسم الحدود، والنظام القانوني بأسره خاضع لإشراف شديد، والمؤسسات المملوكة اجتماعياً تدفع إلى الإفلاس، والنظام المالي والمصرفي يتحلل، والبرامج والمؤسسات تمزق. وجدير بنا أن نستعيد إنجازات يوغوسلافيا الاقتصادية والاجتماعية في فترة ما بعد الحرب (قبل عام ١٩٨٠)، فقد كان متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي ٦,١ في المائة سنوياً طيلة فترة عشرين عاماً (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠)، وكانت هناك رعاية طبية مجانية تضم طبيباً لكل ٥٥٠ من السكان، ووصل معدل معرفة القراءة والكتابة إلى ٩١ في المائة وطول العمر المتوقع إلى ٧٢ سنة[٦٠].

ويوغوسلافيا «مرآة» لبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية الأخرى التي لم تطبق فحسب في العالم النامي بل طبقت في السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة وكندا وأوربا الغربية. إن «الدواء الاقتصادي القوي» هو الرد في كل أنحاء العالم، ويدفع الناس إلى الاعتقاد بأنه مامن حل آخر: فينبغي أن نغلق المنشآت، وأن يسرح

العمال، وأن تخفض البرامج الاجتماعية. وفى هذا السياق ينبغى أن تفهم الأزمة الاقتصادية فى يوغوسلافيا فالإصلاحات حين تدفع إلى مداها الأقصى هو الانعكاس القاسى «لنموذج اقتصادى» مدمر يفرض تحت جدول الأعمال النيوليبرالى على المجتمعات فى كل أنحاء العالم.

الحواشى

(١) انظر عرض وارين زيمرمان (السفير الأمريكى السابق فى يوغوسلافيا) "The Last Ambassador, A Memoir of the Collapse. of Yugoslavia", Foreign Affairs, Vol. 74, No. 2, 1995.

(٢) Milos Vasic etal, "War Against Bosnia", Vreme News Digest Ageny, No. 29, 13 April 1992.

(٣) Sean Gervasi, "Germany, US and the Yugoslav Crisis", Covert Action Quarterly, No. 43, Winter 1992-93.

(٤) Dimitrije Boarov, "A Brief Review of Anti-inflation Programs, the Curse of Dead Programs", Vreme New Digest Agency, No. 29, 13 April 1992.

(٥) شين جيرفاس، مصدر سابق، ص ٤٢ .

(٦) المصدر السابق، ص ٤٢ .

(٧) Wrold Bank, Industrial Restructuring Study, Overview, Issues and Strategy for Restructuring", washington DC, June 1991, pp. 10 and14.

(٨) Dimitrije Boarov, "A Review of Anti-Inflation Programs, The Curse of Dead Programs", Vreme News Digest Agency, No. 29, 13 April, 1992.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصد السابق.

(١١) شين جيرفاس، مصدر سابق.

(١٢) Ralph Schoenman, "Divide and Rule Schemes in The Balkans", The organiser, 11 September 1995.

(١٣) شين جيرفاس، مصدر سابق، ص ٤٤ .

(١٤) World Bank, Yugoslavia, industrial Restructuring, p. viii.

(١٥) المصدر السابق، ص ٢٨ .

(١٦) See "Zagreb's About-turn". The Banker (London), January 1995, p. 38

(١٧) البنك الدولى، مصدر سابق، ص ١٠ . ويستخدم مصطلح إجمالى الناتج المحلى هنا من باب التبسيط، إلا أن المفهوم المستخدم فى يوغوسلافيا وأوربا الشرقية لقياس الناتج القومى

ليس مرادفاً لمفهوم إجمالي الناتج المحلي في النظام (الغربي) للحسابات القومية.

(١٨) See Judit Kiss, "Debt Management in Eastern Europe", Eastern European Economics, May-June 1994, p. 59.

(١٩) See Barbara Lee and John Nellis, Enterprise Reform and Privatisation in Socialist Economies, The world Bank, washingto DC, 1990, pp. 20-21.

(٢٠) Ralph Schoenman, "Divide and Rule Schemes in The Balkans", The Organiser, 11 September 1995.

(٢١) For further details see World Bank, Yugoslavia, Industrial Restucturing, p. 33.

(٢٢) World Bank, Yugoslavia, Industrial Restructuring, p. 29.

(٢٣) المصدر السابق ص ٢٣.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٣٨.

(٢٥) المصدر السابق، ص ٣٩.

(٢٦) المصدر السابق، ص ٣٣.

(٢٧) المصدر السابق ص ٣٣.

(٢٨) المصدر السابق ص ٣٤،بيانات الوزارة الاتحادية للصناعة والطاقة. ومن بين إجمالي عدد الشركات أفلست ٢٢٢ شركة وصفيت ٢٦ شركة.

(٢٩) المصدر السابق، ص ٣٣.

(٣٠) المصدر السابق، ص ٣٤ ؛ وتشمل الأرقام حالات الإفلاس والتصفية.

(٣١) ديمترى بواوف ـ مصدر سابق.

(٣٢) See Esra Benathon and Louis S. Thompson, Privatisation Problems at Industry Level, Road Haulage in Central Europe, World Bank Discussion Paper No. 182, The World Bank, Washinton DC, Chapter 3.

(٣٣) المصدر السابق، ص ١٣، والملحق الأول ص١.

(٣٤) قدرت بعثة البنك الدولي «فائض العمل» بنحو ٢٠ في المائة من إجمالي قوة عمل تبلغ ٢,٩ مليون نسمة ـ أي نحو ١,٨ مليونا. ويقل هذا الرقم كثيراً عن العدد الفعلي للعمال الزائدين استناداً إلى تصنيف المنشآت «المعسرة»، ففي قطاع الصناعة وحده كان هناك

١,٩ مليون عامل (سبتمبر ١٩٩٠) من بين ٢,٧ مليونا، يعملون فى منشآت يصنفها البنك الدولى باعتبارها متعسرة، See World Bank, Yugoslavia, Industrial Re-structuring, Annex 1.

(٣٥) World Bank, yougoslavia, Industrial Restructing., p. 32.

(٣٦) شين جيرفاس، مصدر سابق، ص ٦٥.

(٣٧) المصدر السابق ص ٤٥.

(٣٨) زيمرمان، مصدر سابق.

(٣٩) Ralph Schoenman, "Divide and Rule Schemes in The Balkan"s, The organiser, 11 September 1995.

(٤٠) الرقم بالنسبة لمقدونيا مأخوذ من Enterprise, Banking and Social Safety Net, World Bank Public Information Center, 28 November 1994.

(٤١) "Zagerb's About Turn", The Banker, January 1995 p. 38.

(٤٢) ٥٠ فى المائة من الأسهم أسهم خاصة، و٢٩ فى المائة فى أيدى صندوق الخصخصة الكرواتى، والباقى فى أيدى الدولة، انظر "Zagreb's Turn Aroud", The Banker (London), January 1995, pp. 38-9.

(٤٣) يدعم البنك الدولى - فى كرواتيا - تنمية سوق لرأس المال بما فى ذلك وضع إطار لائحى يشجع سهولة وصول مؤسسات الاستثمار الغربية وشركات السمسرة، انظر World Bank, Croatia, Enterprise and Financial Sector Adjustment Loan, Public Information Center, The World Bank, 16 February 1995.

(٤٤) See world Bank, Macedonia Financial and Enterprise Sector, Public Information Department, 28 November 1995.

(٤٥) وفقاً لمركز الاستعلامات المقدونى

(٤٦) Macedonian Information and Lisison Service, MILS News, 11 April 1995.

(٤٧) تصريح لهارى كوستوف نائب وزيرمالية مقدونيا واريغى MAK News، ١٨ أبريل ١٩٩٥.

(٤٨) MILS News. Skoje, 11 April 1995.

(٤٩) World Bank, Macedonia, Health Sector Transition Project, Public Informa-

tion Department, 15 November 1995, Washington DC.

(٥٠) انظر المادة ١ من «الاتفاق بشأن الممثل السامى» من اتفاقية دايتون للسلام.

(٥١) تحدد المادة ٢ الاختصاصات والسلطات. ويقوم الممثل السامى بدعوة «اللجنة المدنية المشتركة» للانعقاد ويترأسها، ويعين فيها من يراه ضرورياً من ممثلى المنظمات والوكالات المدنية فضلاً عن كبار الممثلين السياسيين للأحزاب وقائد القوات الدولية لحفظ السلام أو ممثله. وتنص المادة الخامسة على أن الممثل السامى، هو السلطة النهائية فى تفسير هذا الاتفاق [بشأن الممثل السامى]».

(٥٢) وفقاً لبيان من الأمم المتحدة فى نيويورك بتاريخ ٥ يناير ١٩٩٦. انظر كذلك المادة الثامنة من «اتفاقية بشأن قوة الشرطة الدولية، بما بمقتضى اتفاقية دايتون للسلام.

(٥٣) انظر المادة الرابعة من دستور البوسنة والهرسك، ويعتمد مليار دولار لتمويل قوات أمريكية يبلغ عددها ٢٠٠٠٠ رجل.

(٥٤) See Internatioal Monetary Fund, Bosnia and Herzegovina becomes a Member of the IMF, Press Release No. 97/70, Washington, 20 December 1995.

(٥٥) See the Agreement on Public Corporations under the Dayton Peace Accord, Art. 1, Commission on Public Corporations, Dayton Peace Accord, 15 Novmber 1995.

(٥٦) See International Monetary Fund, Bosnia and Herzegovina Becomes a Member of the IMF, Press Release No. 97/70, Washington, 20 December 1995.

(٥٧) Frank Viviano and Kenneth Howe, "Bosnia Leaders Say Nation Sit Atop Oil Fields", The San Francisco Chronicle, 28 August 1995. See Also Scott Cooper, "Western Aims in Ex-Yugoslavia Unmasked", the Organizer, 24 September 1995.

(٥٨) فيفيانو وهاو ـ مصدر سابق.

(٥٩) المصدر السابق.

(٦٠) World Bank, world Development Report 1991, Statistical Annex, tables 1 and 2, Washington DC, 1991.

الملاحق

أصدر تشوسوفيسكى كثيراًمن الدراسات الميدانية والمقالات بعد صدور كتابه «عولمة الفقر» وقد اخترنا المقالين التاليين من هذه المقالات باعتبار أنهمايلقيان مزيداً من الضوء على موضوع الكتاب، وقدمناهما كملحق للكتاب الأصلى

المترجم،،



تزييفات عالمية: كيف يشوه البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى الأرقام عن الفقر العالمى

حتى الانهيار المالى فى عام ١٩٩٨ («سبتمبر الأسود» ١٩٩٨) كان يقال إن الاقتصاد العالمى يزدهر تحت دفع إصلاحات «السوق الحرة».

ودون نقاش أو جدال راحوا يبشرون «بسياسات الاقتصاد الكلى السليمة» (التى تعنى سلسلة من ميزانيات التقشف وإلغاء الضوابط والتحكيم والخصخصة) باعتبارها مفتاح النجاح الاقتصادى وتخفيف الفقر. وبدورهما أكد كل من البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بلهجة جازمة أن النمو الاقتصادى فى أواخر القرن العشرين قد أسهم فى تخفيف مستويات الفقر العالمى. وحسبما يقول برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فإن «التقدم فى تخفيف الفقر طيلة القرن العشرين بارز لم يسبق له مثيل.. وقد تقدمت بشدة الموشرات الرئيسية للتنمية البشرية»(١).

إنكار الاثار المدمرة لإصلاح الاقتصاد الكلى

تنكر حكومات مجموعة السبعة والمؤسسات الدولية (بما فيها البنك الدولى

وصندوق النقد الدولى) زيادة مستويات الفقر العالمى نتيجة لإصلاح الاقتصاد الكلى ، ويخفى الواقع الاجتماعى ، ويتم التلاعب بالإحصاءات الرسمية ، وتقلب المفاهيم رأساً على عقب .

منهجية البنك الدولى: تعريف الفقر بأنه ما دون « دولار يومياً »

يبتعد إطار البنك الدولى عمداً عن كل المفاهيم والإجراءات المقررة (من جانب مكتب التعداد الأمريكى أو الأمم المتحدة مثلاً) لقياس الفقر[٢] . ويتمثل ذلك فى تحديد تعسفى «لعتبة الفقر » عند دولار يومياً بالنسبة للفرد . ثم ينطلق (دون حتى أن يقيس) ليقرر أن مجموعات السكان التى يبلغ دخلها بالنسبة للفرد «أعلى من دولار يومياً » «ليست فقيرة» .

و«منهجية» البنك الدولى تخفض فى يسر الفقر المسجل ، دون حاجة إلى جمع بيانات على مستوى البلدان ، ويجرى هذا التقييم «الذاتى» المتحيز بغض النظر عن الظروف الفعلية على مستوى البلدان[٣] . وإجراء الدولار يومياً إجراء أحمق :

فالشواهد تؤكد بجلاء أن مجموعات سكان يبلغ دخلها بالنسبة للفرد ٢ أو ٣ أو حتى ٥ دولارات يومياً تظل فقيرة (أى عاجزة عن الوفاء بالمصروفات الأساسية على الطعام والملبس والملجأ والصحة والتعليم).

التلاعب بالحساب

ما أن توضع عتبة للفقر تبلغ دولاراً يومياً (و«تدخل فى الحاسب الآلى») حتى يصبح تقدير الفقر الوطنى والعالمى مجرد مسألة حسابية، وتحسب مؤشرات الفقر بطريقة ميكانيكية انطلاقاً من الافتراض الأول.. دولار فى اليوم.

أرقام البنك الدولى «المرجعية»

وأرقام البنك الدولى «المرجعية» هذه هى التى يستشهد بها الجميع أى ١,٣ مليار نسمة دون خط الفقر. ولايبدو أن أحداً قد اهتم بأن يعرف كيف وصل البنك الدولى إلى هذه الأرقام.

ثم بعد ذلك توضع هذه الأرقام فى جداول على ورق مصقول مع «تنبؤات» بانخفاض مستويات الفقر العالمى فى القرن الحادى والعشرين، وتستند «تنبؤات» البنك الدولى عن الفقر هذه إلى معدل نمو مفترض فى الدخل بالنسبة للفرد ـ أى أن نمو هذا الأخير يعنى بذاته انخفاضاً مقابلاً فى مستوى الفقر ـ إنها لعبة بالأرقام!

«تنبؤات البنك الدولى: سينخفض الفقر فى الصين إلى ٢,٩ فى المائة بحلول عام ٢٠٠٠

وفقاً «لمحاكاة» البنك الدولى ستنخفض حالات الفقر فى الصين من ٢٠ المائة فى عام ١٩٨٥ إلى ٢,٩ فى المائة بحلول عام ٢٠٠٠[٤]. وبالمثل بالنسبة لمستويات الفقر فى الهند (حيث تذكر البيانات الرسمية أكثر من ٨٠ فى المائة من السكان (١٩٩٦) يقل دخلهم بالنسبة للفرد عن دولار يومياً) تشير «محاكاة» البنك الدولى (التى تتناقض مع منهجيته هو ذاته القائمة على دولار يومياً) إلى انخفاض فى مستويات الفقر من ٥٥ فى المائة عام ١٩٨٥ إلى ٢٥ فى المائة فى عام ٢٠٠٠[٥].

والإطار بأسره (النابع من افتراض دولار واحد يومياً) لغو باطل، فهو بعيد تماماً

عن بحث أوضاع الحياة الحقيقية، وليس ثمة حاجة إلى تحليل مصروفات الأسرة على الطعام والملجأ والخدمات الاجتماعية، ليس ثمة حاجة إلى ملاحظة الظروف الملموسة فى القرى الفقيرة أو أكواخ المدن، ففى إطار البنك الدولى أصبح «تقدير» مؤشرات الفقر تمريناً عددياً.

إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائى

رغم أن فريق التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى قد زود المجتمع الدولى فى السنوات السابقة بتقدير حاسم للقضايا الرئيسية فى التنمية العالمي فإن تقرير التنمية البشرية فى عام ١٩٩٧ المخصص للقضاء على الفقر يطرح بشكل عام وجهة نظر شبيهة بوجهة النظر التى تبشر بها مؤسسات بريتون وودز، ويقوم «مؤشر الفقر البشرى» لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى على «الأبعاد الأكثر أساسية للحرمان: قصر العمر، والافتقار إلى التعليم الأساسى، وضعف النفاذ إلى الموارد العامة «الخاصة»[٦].

واستناداً إلى المعايير السابقة يصل فريق التنمية البشرية فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى تقديرات للفقر البشرى لا تتسق إطلاقاً مع الواقع على مستوى البلدان، فمؤشر الفقر البشرى فى كولومبيا أو المكسيك أو تايلاند مثلاً يتراوح بين ١٠ ـ ١٩ فى المائة (انظر الجدول ١). وتشير قياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى «إنجازات» فى مجال تخفيف الفقر فى إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط والهند، وهى إنجازات تتعارض تماماً مع البيانات على مستوى البلدان.

وتصور تقديرات الفقر البشرى التى يطرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى نمطاً أكثر تشويهاً وتضليلاً حتى من البنك الدولى، وعلى سبيل المثال فإن ١٠,٩ فى المائة فقط من سكان المكسيك هم الذين يصنفهم البرنامج باعتبارهم «فقراء». غير أن هذا التقدير يتناقض مع الوضع الذى نلحظه فى المكسيك منذ منتصف الثمانينيات: انهيار الخدمات الاجتماعية وإفقار صغار المزارعين والانخفاض الكبير فى الدخول الحقيقية الناجم عن التخفيضات المتتالية فى سعر العملة. وتؤكد دراسة أخيرة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بلا لبس تصاعد مد الفقر فى المكسيك منذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية[٧].

معايير مزدوجة فى القياس « العلمى » للفقر

تسود «المعايير المزدوجة» في قياس الفقر : فمعيار البنك الدولي وهو دولار في اليوم لا ينطبق إلا على «البلدان النامية». ولا يسلم كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجود الفقر في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية. وفضلاً عن هذا فإن معيار الدولار الواحد يومياً يتناقض تناقضاً صريحاً مع المنهجيات المقررة التي تستخدمها الحكومات الغربية والمنظمات الحكومية الدولية في تعريف الفقر وقياسه في «البلدان المتقدمة».

ففي الغرب قامت أساليب قياس الفقر على المستويات الدنيا لإنفاق الأسرة اللازمة للوفاء بالمصروفات الأساسية على الطعام والملبس والملجأ والصحة والتعليم، ففي الولايات المتحدة مثلاً وضعت إدارة الضمان الاجتماعي في عام

الجدول ١ مؤشر الفقر لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بلدا ن نامية مختارة	مستوى الفقر فى البلد (النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر)
ترينداد وتوباغو	٤,١
المكسيك	١٠,٩
تايلند	١١.٧
كولومبيا	١٠,٧
الفلبين	١٧.٧
الأردن	١٠,٩
نيكاراجوا	٢٧,٢
جامايكا	١٢,١
العراق	٣٠.٧
راوندا	٣٧,٩
بابوا غينيا الجديدة	٣٢,٠
نيجيريا	٤١,٦
زيمبابوى	١٧,٣

المصدر: تقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، الجدول ١ / ١ ص ٢١.

١٩٦٠ «عتبة فقر» تتألف من «تكلفة غذاء أدنى كافية مضروبة فى ثلاثة لمراعاة المصروفات الأخرى». وقد استند هذا المقياس إلى توافق واسع داخل الإدارة الأمريكية[٨].

وبلغت «عتبة الفقر» فى الولايات المتحدة لأسرة تتألف من أربعة (اثنان من الكبار وطفلان) فى عام ١٩٩٦، ١٦٠٣٦ دولاراً، ويترجم هذا الرقم إلى دخل بالنسبة للفرد يبلغ أحد عشر دولاراً يومياً (مقابل معيار دولار فى اليوم الذى يستخدمه البنك الدولى بالنسبة للبلدان النامية). وفى عام ١٩٩٦ كان ١٣,١ فى المائة من سكان الولايات المتحدة و١٩,٦ فى المائة من سكان المدن فى المناطق الرئيسية دون عتبة الفقر[٩].

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى الفقر فى المكسيك أقل منه فى الولايات المتحدة

لا يجرى برنامج الأمم المتحدة ولا البنك الدولى مقارنات فى مستويات الفقر

الجدول ٢ الفقر فى عدد مختار من بلدان مجموعة السبعة حسب المعايير الوطنية

البلد	مستوى الفقر فى البلد (النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر)
الولايات المتحدة (١٩٦٦)*	١٣,٧
كندا (١٩٩٥)**	١٧,٨
المملكة المتحدة (١٩٩٣)***	٢٠,٠
إيطاليا (١٩٩٣)***	١٧,٠
ألمانيا (١٩٩٣)***	١٣,٠
فرنسا (١٩٩٣)***	١٧,٠

المصدر:
* مكتب التعداد الأمريكى.
** مركز الإحصاءات الدولية، المجلس الكندى للتنمية الاجتماعية
*** مرفق المعلومات الأوربى.

بين البلدان «المتقدمة» والبلدان «النامية» فمثل هذه المقارنات ستسبب دون شك «حرجاً علمياً» - أى أن مؤشرات الفقر التى تطرحها المنظمتان للعالم الثالث تبلغ فى بعض الحالات حجم مستويات الفقر الرسمية فى الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوربى (أو حتى أدنى منها). ففى كندا التى يبشر المجتمع الدولى بأنها «أرض الميعاد» والتى تحتل المرتبة الأولى فى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ذاته، يعيش ١٧,٤ فى المائة من السكان دون عتبة الفقر (الرسمية)، مقابل ١٠,٩ فى المائة فى المكسيك و ٤,١ فى المائة فى ترينيداد وتوباجو[١٠].

وبالعكس، فلو طبقت منهجية مكتب التعداد الأمريكى (المستندة إلى تكلفة الغذاء الدنيا) على البلدان النامية فستصنف الأغلبية الساحقة من السكان باعتبارها «فقيرة». ورغم أن هذا الأسلوب لاستخدام «المعايير والتعريفات الغربية» لم يطبق بعد طريقة منظمة فإن علينا أن نلاحظ أنه مع إلغاء ضوابط أسواق السلع لم تعد أسعار تجزئة السلع الاستهلاكية الأساسية تقل كثيراً عنها فى الولايات المتحدة أو فى أوربا الغربية، فتكلفة المعيشة فى كثير من مدن العالم الثالث أعلى منها فى الولايات المتحدة.

وفضلاً عن هذا توحى استقصاءات ميزانية الأسرة فى عديد من بلدان أمريكا اللاتينية بأن ما لا يقل عن ستين فى المائة من سكان الإقليم لا يستوفون المتطلبات الدنيا من السعرات الحرارية والبروتين، ففى بيرو مثلاً، وعقب «صدمة فوجى» التى رعاها صندوق النقد الدولى كان ٨٣ فى المائة من سكان بيرو - طبقاً لبيانات تعداد الأسر - عاجزين عن استيفاء الاحتياجات اليومية الدنيا من السعرات والبروتين[١١]. والوضع السائد فى إفريقيا جنوب الصحراء وفى جنوب آسيا أكثر خطورة، حيث يعانى أغلب السكن من سوء التغذية المزمن.

إن تحقيقات الفقر التى تقوم بها كلتا المنظمتين تأخذ الإحصاءات الرسمية بقيمتها الظاهرية، وهى إلى حد كبير «تمارين مكتبية» تجرى فى واشنطن ونيويورك دون كثير من التبصر أو الوعى «بما يحدث فى البلدان». ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى لعام ١٩٩٧ إلى انخفاض يتراوح بين الثلث والنصف فى وفيات الأطفال فى عدد مختار من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء رغم الهبوط فى

مصروفات الدولة ومستويات الدخل. لكن ما لا يشير إليه هو أن إغلاق العيادات الصحية والتسريح الواسع للمهنيين الصحيين (وكثيراً ما حل محلهم متطوعون صحيون شبه أميين) المسئولين عن جمع بيانات الوفيات قد أدى إلى انخفاض فعلي في الوفيات المسجلة. كما أدت إصلاحات الاقتصاد الكلي التي يرعاها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بدورها إلى انهيار عملية جمع البيانات.

تبرئة نظام السوق «الحرة»

تلك هي الوقائع التي تخفيها دراسات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفقر، فمؤشرات الفقر تسيء بشكل صارخ تصوير الأوضاع على مستوى البلدان وكذلك خطورة الفقر العالمي. إنها تخدم غرضاً هو تصوير الفقراء على أنهم مجموعة أقلية تمثل نحو ٢٠ في المائة من سكان العالم (١,٣ مليار نسمة).

وتستنبط المستويات المنخفضة للفقر، بما فيها التنبؤات عن المستقبل، بغية تبرئة سياسات «السوق الحرة» وتعزيز «توافق واشنطن» حول إصلاح الاقتصاد الكلي، فنظام «السوق الحرة» يقوم باعتباره «الحل» أي باعتباره أداة لتخفيف الفقر، وتنكر أثار إصلاح الاقتصادالكلي. وتشير كلتا المنظمتين إلى فوائد الثورة التكنولوجية وإسهام الاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة في القضاء على الفقر.

الحواشى

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير عن التنمية البشرية، ١٩٩٧، نيويورك ١٩٩٧، ص ٢.

(٢) لاستعراض منهجى لقياس الفقر انظر "Jan Drewnoski "The Level of Living Index مهد الأمم المتحدة للأبحاث الاجتماعية والتنمية، وانظر كذلك البحث الضافى عن عتبات الفقر الذى أجراه مكتب التعداد الأمريكى.

(٣) انظر البنك الدولى «تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٩٠»، واشنطن دى سى، ١٩٩٠.

(٤) انظر «تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٩٧»، الجدول ٩ / ٢، الفصل التاسع.

(٥) المصدر السابق، الفصل التاسع، الجدول ٩ / ٢.

(٦) المصدر السابق، ص ٥.

(٧) انظر Clement Trudel "Le Mexique subit le choc de l'internationalisation Le Devoir, Montreal, 28 March 1998, p. A4

(٨) انظر مكتب التعداد الأمريكى، تقارير السكان الجارية، السلسلة ١٩٨ ـ ص ٦٠، «الفقر فى الولايات المتحدة: ١٩٩٦»، واشنطن، ١٩٩٧.

(٩) مكتب التعداد الأمريكى، «الفقر فى الولايات المتحدة: ١٩٩٦»، واشنطن، ١٩٩٧، ص ٧.

(١٠) وفقاً للتعريف الرسمى للإحصاءات الكندية (١٩٩٥). وبالنسبة لترتيب البلدان استناداً إلى مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى انظر الجدول ٦ «تقرير عن التنمية البشرية»، ١٩٩٧»، ص ١٦١.

(١١) انظر Michel Chossudivsky "El Ajuste Economico: El Pera Bajo el Domino del FMI", Mosca Azul Editores, Lima, 1992, p. 83.



الفقر العالمى فى أواخر القرن العشـريـن

مكتبة الأسرة - عولمة الفقر ٢٠١٢

أولاً : عولمة الفقر

ستدخل نهاية القرن العشرين التاريخ العالمى باعتبارها فترة إفقار عالمى اتسمت بانهيار النظم الإنتاجية فى العالم النامى، وتصفية المؤسسات الوطنية، وتحلل البرامج الصحية والتعليمية.

وقد بدأت «عولمة الفقر» هذه - التى قلبت إلى حد كبير إنجازات فترة تصفية الاستعمار فيما بعد الحرب - فى العالم الثالث فى تزامن مع نشوب أزمة الديون، وأنشبت قبضتها منذ التسعينيات فى كل أقاليم العالم الرئيسية، ومن بينها أمريكا الشمالية وأوربا الغربية وبلدان الكتل السوفييتية السابقة والبلدان المصنعة حديثاً فى جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى.

وظهرت فى التسعينيات مجاعات على المستوى المحلى فى إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية، وأغلقت العيادات الطبية

والمدارس، وأنكر على مئات الملايين من الأطفال الحق فى التعليم الابتدائى. وظهرت الأمراض المعدية، ومن بينها السل والملاريا والكوليرا، من جديد فى العالم الثالث وأوربا الشرقية والبلقان.

إفقار الاتحاد السوفييتى السابق

ويبدو الانهيار الاقتصادى فيما بعد الحرب الباردة ـ عند تقييم آثاره على الدخول والعمالة والخدمات الاجتماعية ـ أعمق وأكثر تدميراً من الانهيار الاقتصادى فى فترة الانكماش الكبير، ففى الاتحاد السوفييتى السابق (بدءاً من أوائل عام ١٩٩٢) أسهم التضخم الشديد الذى أطلقه انهيار الروبل فى التقويض السريع للدخول الحقيقية، وأسرع «العلاج الاقتصادى بالصدمة» مصحوباً ببرنامج خصخصة صناعات بأسرها بالتصفية العاجلة مما أدى إلى تسريح ملايين العمال. وزادت الأسعار فى الاتحاد الروسى مائة مثل عقب الجولة الأولى من إصلاحات الاقتصاد الكلى التى اعتمدتها حكومة يلتسين فى يناير ١٩٩٢، ومن الناحية

الأخرى لم تزد الأجور إلا عشرة أمثال. وفي هذا الصدد أكدت دراسة بريطانية أن القوة الشرائية هبطت بنسبة ٨٦ في المائة في مجرى عام ١٩٩٢.

ولم تؤد الإصلاحات إلى تفكيك المجمع الصناعي ـ العسكري فحسب بل مزقت كذلك الاقتصاد المدني، وتجاوز الانهيار الاقتصادي هبوط الإنتاج الذي شهده الاتحاد السوفييتي في أوج الحرب العالمية الثانية إثر الاحتلال الألماني لبيلوروسيا وأجزاء من أوكرانيا في عام ١٩٤١ والقصف الواسع لبنيته الصناعية الأساسية. وكان إجمالي الناتج المحلي قد انخفض في عام ١٩٤٢ بنسبة ٢٢ في المائة بالمقارنة بمستويات ما قبل الحرب. وفي المقابل هبط الناتج الصناعي في الاتحاد السوفييتي بأسره (وفقاً للبيانات الرسمية) بنسبة ٤٨,٨ في المائة وإجمالي الدخل المحلي بنسبة ٤٤,٠ في المائة في فترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٥ ومازال الناتج مستمراً في الهبوط.. غير أن التقديرات المستقلة تشير إلى انخفاض أكبر، وهناك شواهد قوية على التلاعب في الأرقام الرسمية.

وفي حين ارتفعت تكاليف المعيشة في أوربا الشرقية والبلقان إلى المستويات الغربية نتيجة لتحرير أسواق السلع كان الحد الأدنى للدخول الشهرية منخفضاً إلى عشرة دولارات شهرياً. وفي بلغاريا بلغت قيمة معاشات الشيخوخة في عام ١٩٩٧ دولارين شهرياً... وفي كل أنحاء المنطقة همشت مجموعات كبيرة من السكان بعيداً عن العصر الحديث.. (لعجزها عن دفع مقابل الكهرباء والمياه والنقل).

الفقر في الغرب

ومنذ عهد ريجان ـ تاتشر، وبدرجة أكبر منذ بداية التسعينيات يسهم تطبيق تدابير التقشف الشديدة بالتدريج في تحلل دولة الرعاية الاجتماعية (بما في ذلك نظام الضمان الاجتماعي بأسره). وتنعكس إنجازات الفترة الأولى لما بعد الحرب، ويسير الاتجاه في الغرب نحو تفسخ نظم التأمين ضد البطالة وخصخصة صناديق المعاشات والخدمات الاجتماعية...

ومع تحطم دولة الرعاية يمثل ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب مصدراً متزايداً للنزاع الاجتماعي والشقاق المدني، وتتحول الحياة الحضرية، ويؤدي إعادة

الهيكلة الاقتصادية إلى «إضفاء طابع العالم الثالث» على المدن الغربية. وتتسم بيئة المناطق المتروبوليتية الرئيسية «بالفصل الاجتماعى» : فالساحة الحضرية تقسم بصورة متزايدة وفق خطوط عرقية واجتماعية. والفقر فى مناطق الجيتو والأكواخ فى المدن الأمريكية (وبصورة متزايدة فى المدن الأوربية) شبيه فى عديد من النواحى بالفقر السائد فى العالم الثالث.

انهيار «النمور الآسيوية»

وفى الآونة الأخيرة أدت حركات المضاربة على العملات الوطنية إلى زعزعة أنجح الاقتصادات «المصنعة حديثاً» (أندونسيا، تايلند، كوريا) مما أدى بين يوم وليلة تقريباً إلى هبوط فجائى فى مستويات المعيشة. وفى الصين، التى تقدم كذلك باعتبارها «قصة نجاح اقتصادى» عينت آلاف من منشآت الدولة للتصفية أو الإفلاس الإجبارى مما يؤدى إلى تسريح ملايين العمال. وسارت هذه العملية جنباً إلى جنب مع استقطاعات واسعة فى ميزانية البرامج الاجتماعية.

وفى أزمة العملات الآسيوية فى عام ١٩٩٧ استولى المضاربون المنظمون على مليارات الدولارات من احتياطيات البنوك المركزية الرسمية. وبعبارة أخرى لم تعد هذه البلدان قادرة على «تمويل التنمية الاقتصادية» عن طريق استخدام السياسة النقدية.

وهذا الاستنزاف للاحتياطيات الرسمية جزء لا يتجزأ من عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية التى تؤدى إلى الإفلاس والبطالة الواسعة. وبعبارة أخرى فإن السيطرة على احتياطيات الصرف الأجنبى المملوكة ملكية خاصة تتجاوز كثيراً القدرات المحدودة للبنوك المركزية الآسيوية - أى أن هذه الأخيرة لم تعد قادرة - بصورة فردية أو جماعية، على مكافحة نشاط المضاربة.

ثانياً: أسباب الفقر العالمى

البطالة العالمية

ليس الانخفاض العالمى فى مستويات المعيشة نتيجة «ندرة الموارد الإنتاجية». كما كان الحال فى الفترات التاريخية السابقة، فالواقع أن عولمة الفقر حدثت فى فترة

تقدم تكنولوجى وعلمى سريع. وفى حين أسهم هذا التقدم فى زيادة الطاقة الكامنة للنظام الاقتصادى على إنتاج السلع والخدمات الضرورية فإن اتساع مستويات الإنتاجية لم يترجم فى الواقع إلى انخفاض مقابل فى مستويات الفقر العالمى.

بالعكس أدى تحجيم الشركات وإعادة هيكلتها، ونقل الإنتاج إلى ملاذات العمل الرخيص فى العالم الثالث إلى زيادة مستويات البطالة وإلى دخول أدنى كثيراً لعمال الحضر والمزراعين. وهذا النظام الاقتصادى الدولى الجديد يتغذى على الفقر البشرى والعمل الرخيص: وأسهم ارتفاع مستويات البطالة الوطنية فى كل من البلدان المتقدمة والنامية إلى انكماش الأجور الحقيقية، لقد «دولت البطالة»، ورأس المال يهاجر من بلد إلى آخر فى بحث دائم عن امدادات أرخص من العمل.

وساد الفقر فى كل من البلدان النامية والمتقدمة. وحسبما تقول منظمة العمل الدولية يعانى من البطالة العالمية مليار من البشر، أى ما يقرب من ثلث قوى العمل العالمية..

ولم تعد أسواق العمل الوطنية منفصلة: فالعمال فى مختلف البلدان يدفعون إلى منافسة صريحة بين بعضهم بعضاً، وتوطأ حقوق العمال، وتحرر أسواق العمل.

وتعمل البطالة العالمية كأداة «تضبط» تكاليف العمل على مستوى عالمى: وتسهم الإمدادات الوفيرة من العمل الرخيص فى العالم الثالث (مثل الصين التى يقدر عمالها الفائضون بنحو ٢٠٠ مليون عامل) والكتلة الشرقية السابقة فى انكماش مستوى الأجور فى العالم المتقدم. وعملياً تتأثر بذلك كل فئات القوى العاملة (بما فى ذلك العمال مرتفعو المؤهلات والمهنيون والعلميون).

كما تخلق إعادة الهيكلة الاقتصادية انقسامات عميقة بين القوميات والطبقات الاجتماعية والمجموعات العرقية. وداخل البلدان تقسم سوق العمل، وتخلق انقسامات اجتماعية: بين العمال البيض والسود، وبين الشباب والمسنين، وبين العاملين والعاطلين جزئياً والعاطلين...

اقتصاد العمل الرخيص العالمى

تقلل الشركات العالمية تكاليف العمل على مستوى عالمى، فالأجور الحقيقية فى العالم الثالث وأوربا الشرقية أدنى نحو سعبين مرة منها فى الولايات المتحدة وأوربا

الغربية واليابان : وإمكانات الإنتاج هائلة نظراً لكتلة العمل الرخيص فى كل أنحاء العالم.

وفى حين يؤكد التيار الاقتصادى الرئيسى ضرورة تخصيص «موارد المجتمع النادرة» فإن الواقع الاجتماعي القاسي يتناقض تناقضاً صارخاً مع الدوجما الاقتصادية السائدة : فالمصانع تغلق، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تدفع إلى الإفلاس، والعمال المهنيون والموظفون المدنيون يسرحون، ويقف رأس المال البشرى والمادى خاملاً باسم «الكفاءة». والاتجاه هو إلى الاستخدام «الكفء» لموارد المجتمع علي مستوى الاقتصاد الجزئى. أما على مستوى الاقتصاد الكلى فإن الوضع مضاد تماماً : فالموارد لا تستخدم «بكفاءة» - أى بمقادير كبيرة من الطاقة الصناعية غير المستخدمة، وملايين العمال العاطلين، فالرأسمالية الحديثة عاجزة تماماً عن تعبئة هذه الموارد البشرية والمادية غير المستغلة.

تراكم الثورة العالمية

تشجع إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية هذه الركود فى عرض السلع والخدمات الضرورية في حين تعيدتوجيه الموارد نحو الاستثمارات المجزية فى اقتصاد السلع الترفيه. وفضلاً عن هذا فمع نضوب تكوين رأس المال فى الأنشطة الإنتاجية يتم البحث عن الربح بصورة متزايدة في صفقات مضاربة وغش تتجه بدورها إلى تشجيع تمزق الأسواق المالية العالمية.

وهكذا قامت أقلية اجتماعية ذات امتيازات فى الجنوب والشرق والشمال بتجميع ثروات هائلة على حساب الأغلبية العظمى من السكان. وزاد عدد المليارديرات في الولايات المتحدة من ١٣ فى عام ١٩٨٢ إلى ١٤٩ فى عام ١٩٩٦. وتتجاوز الثروة العالمية «لنادى المليارديرات العالمى» (الذى يضم نحو ٤٥٠ عضواً) كثيراً إجمالى الناتج المحلى المشترك لمجموعة البلدان منخفضة الدخل التى يقطنها ٥٦ فى المائة من سكان العالم.

وفضلاً عن هذا تجرى عملية تراكم الثروة بصورة متزايدة خارج الاقتصاد الحقيقي، منفصلة عن الأنشطة الإنتاجية والتجارية المستقيمة. وتذكر مجلة فوربس أن : «النجاحات فى بورصة وول ستريت [بما يعنى التجارة المضاربة]

أنتجت معظم ملياردريات العام الماضى [١٩٩٦]». وتتجه مليارات الدولارات التى تراكمت من صفقات المضاربة هذه بدورها إلى أرقام حسابات سرية فى أكثر من ٥٠ ملاذ مصرفى لا إقليمى فى العالم أجمع.

انهيار الانفاق الاستهلاكى

يجرى توسيع الناتج فى هذا النظام «بتقليل العمالة إلى أدنى حد» وضغط أجور العمال. وترتد هذه العملية بدورها على مستويات الطلب الاستهلاكى على السلع والخدمات الضرورية: قدرة غير محدودة على الإنتاج، وقدرة محدودة على الاستهلاك، ففى ظل اقتصاد العمل الرخيص العالمى تسهم عملية توسيع الإنتاج ذاتها عن طريق التحجيم والتسريحات والأجور المنخفضة) فى ضغط قدرة المجتمع على الاستهلاك.

ومن هنا فإن الاتجاه يسير نحو فائض إنتاج على نطاق لم يسبق له مثيل. وبعبارة أخرى لا يمكن أن يحدث التوسع فى ظل هذا النظام إلا عن طريق ما يصاحبه من سحب للطاقة الإنتاجية الخاملة، أى عن طريق إفلاس وتصفية «المنشآت الفائضة». وتغلق هذه الأخيرة لصالح الإنتاج الأكثر ميكنة: وتقف فروع صناعية بأسرها خاملة، ويتأثر اقتصاد أقاليم بأسرها، ولا يستخدم سوى جزء من إمكانات العالم الزراعية.

وفائض عرض السلع العالمى هذا هو نتيجة مباشرة لهبوط القوة الشرائية وارتفاع مستويات الفقر، ويسهم فائض العرض بدوره فى زيادة انكماش دخول المنتجين المباشرين عن طريق إغلاق الطاقة الإنتاجية الزائدة وعلى عكس قانون ساى عن الأسواق - الذى يهلل له التيار الاقتصادى الرئيسى - فإن «العرض لا يخلق الطلب عليه». ومنذ أوائل الثمانينيات آثار فائض إنتاج السلع - المؤدى إلى هبوط أسعار السلع (الحقيقية) - الفوضى وخاصة بين المنتجين الأوليين فى العالم الثالث، وكذلك (فى الآونة الأخيرة) فى مجال الصناعة.

تدمير رأس المال الصغير

يتم القضاء على فروع صناعية بأسرها تنتج للسوق المحلية فى البلدان النامية،

ويدمر القطاع الحضرى غير النظامى ـ الذى لعب تاريخياً دوراً هاماً كمصدر لخلق العمالة ـ نتيجة لتخفيض سعر العملة وتحرير الواردات بما فى ذلك الإغراق السلعى، ففى إفريقيا جنوب الصحراء اكتسح قطاع صناعة الملابس غير النظامى، وحل محله بيع الملابس المستعملة (المستوردة من الغرب بسعر ٨٠ دولاراً للطن).

وأمام خلفية من الركود الاقتصادى (تشمل معدلات نمو سلبية سجلت فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق وإفريقيا جنوب الصحراء) حققت أكبر الشركات العالمية نمواً وتوسعاً لم يسبق له مثيل فى نصيبها من السوق العالمى. غير أن هذه العملية تمت إلى حد كبير عن طريق إزاحة النظام الإنتاجى الموجود أصلاً ـ أى على حساب المنتجين على المستوى المحلى والإقليمى والوطنى، فتوسع و«ربحية» أكبر الشركات العالمية يقومان على انكماش عالمى للقوة الشرائية، وإفقار قطاعات واسعة من سكان العالم.

«البقاء للأصلح»: إن المنشآت التى تمتلك أكثر التكنولوجيات تقدماً، أو التى تسيطر على أدنى الأجور، هى التى تبقى فى اقتصاد عالمى يتسم بفائض الإنتاج. وفى حين ترتبط روح الليبرالية الأنجلو ساكسونية «بتعزيز المنافسة» فإن سياسة الاقتصاد الكلى لمجموعة السبعة دعمت فى الممارسة (عن طريق الضوابط المالية والنقدية المتشددة) موجة من اندماجات الشركات فضلاً عن الإفلاس المخطط للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبدورها سيطرت الشركات الكبيرة متعددة الجنسية (خاصة فى الولايات المتحدة وكندا) على الأسواق على المستوى المحلى (ولاسيما فى اقتصاد الخدمات) عن طريق نظام التراخيص.

آثار التكامل الاقتصادى

تمكن هذه العملية رأس مال الشركات الكبرى («المرخصة») من كسب السيطرة على رأس المال البشرى والعمل الرخيص والمنظمين. وهكذا يتم الاستيلاء على حصة كبيرة من دخول الشركات الصغيرة و / أو تجار التجزئة، فى حين يتحمل المنتج المستقل («المرخص له») الجانب الأكبر من مصروفات الاستثمار.

ويمكن ملاحظة عملية موازية فى أوربا الغربية، فمع معاهدة ماستريشت أخذت عملية إعادة الهيكلة السياسية فى الاتحاد الأوربى تراعى بصورة متزايدة المصالح

المالية السائدة على حساب وحدة المجتمعات الأوربية. وفى هذا النظام كرست سلطة الدولة عمداً تقدم الاحتكارات الخاصة: فرأس المال الكبير يدمر رأس المال الصغير فى كل أشكاله، ومع الاندفاع نحو تكوين كتل اقتصادية فى كل من أوربا وأمريكا الشمالية استؤصل المنظم الإقليمي والمحلى، وحولت حياة المدن، واكتسحت الملكية الفردية الصغيرة. وتوفر «التجارة الحرة» والتكامل الاقتصادى قدرة أكبر للمنشأة العالمية فى ذات الوقت الذى تكبح فيه (عن طريق الحواجز غير الجمركية والمؤسسية) حركة رأس المال المحلى الصغير. وإذا كان «التكامل الاقتصادى» (تحت سيطرة المنشأة العالمية) يعطى مظهر الوحدة السياسية فإنه كثيراً ما يشجع التكتلية والشقاق الاجتماعى فيما بين المجتمعات الوطنية وداخلها.

ثالثاً: تدويل إصلاح الاقتصاد الكلى

أزمة الديون

تطورت إعادة هيكلة النظام الاقتصادى العالمى عبر عدة فترات متمايزة منذ انهيار نظام بريتون وودز القائم على أسعار الصرف الثابتة فى عام ١٩٧١. وبدأت تتكشف أنماط من فائض العرض فى أسواق السلع الأولية فى النصف الثانى من السبعينيات فى الفترة التى أعقبت حرب فيتنام. واتسمت أزمة الديون فى أوائل الثمانينيات بالانهيار المتزامن لأسعار السلع وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية.

ووقع ميزان مدفوعات البلدان النامية فى أزمة، وأتاح تراكم الديون الخارجية الكبيرة للدائنين الدوليين و«المانحين» «أداة سياسية» للتأثير على اتجاه سياسة الاقتصاد الكلى على مستوى البلدان.

برنامج التكييف الهيكلى

وعلى خلاف روح اتفاق بريتون وودز فى عام ١٩٤٤، الذى قام على «إعادة البناء الاقتصادى» واستقرار أسعار الصرف الكبرى أسهم برنامج التكييف الهيكلى منذ أوائل الثمانينيات إسهاماً كبيراً فى زعزعة العملات الوطنية، وتدمير اقتصادات البلدان النامية.

وتنكر إعادة هيكلة الاقتصاد العالمى، بتوجيه المؤسسات المالية الدولية القائمة فى واشنطن ومنظمة التجارة العالمية، على البلدان النامية المفردة بصورة متزايدة إمكانية بناء اقتصاد وطنى: فتدويل سياسة الاقتصاد الكلى يحول البلدان إلى أقاليم اقتصادية مفتوحة، والاقتصادات الوطنية إلى «احتياطيات» للعمل الرخيص والموارد الطبيعية. ويقوض جهاز الدولة، وتدمر الصناعة للسوق الداخلى، وتدفع المنشآت الوطنية إلى الإفلاس. كما أدت هذه الإصلاحات إلى إلغاء تشريعات الحد الأدنى للأجور، وتصفية البرامج الاجتماعية إلخ...

«الإشراف العالمى»

يمثل افتتاح منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٥ مرحلة جديدة فى النظام الاقتصاي لما بعد الحرب. وتبدى «تقسيم ثلاثى جديد للسلطة» بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية. ودعا صندوق النقد الدولى إلى «إشراف أكثر فعالية» على السياسات الاقتصادية فى البلدان النامية، وزيادة التنسيق بين الهيئات الدولية الثلاث بما يعنى مزيداً من المساس بسيادة الحكومات الوطنية.

وبمقتضى النظام التجارى الجديد (الذى نشأ عن استكمال جولة أوروجواى» فى مراكش فى عام ١٩٩٤) سيعاد تحديد العلاقة بين المؤسسات القائمة فى واشنطن والحكومات الوطنية، فلن يعود إنفاذ الوصفات السياسية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى معلقاً على اتفاقات مخصصة على مستوى البلدان (وهى ليست وثائق «ملزمة قانونا») ومنذ الآن ستصبح كثير من أحكام برنامج التكييف الهيكلى (مثل تحرير التجارة ونظام الاستثمار الأجنبى) مكرسة بشكل دائم فى مواد اتفاق منظمة التجارة العالمية الجديدة، وسترسى هذه المواد أسس «توجيه» البلدان (وانفاذ «المشروطيات») وفقاً للقانون الدولى.

وسيمكن تحرير التجارة بمقتضى قواعد منظمة التجارة العالمية، والأحكام الجديدة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية إلخ.. الشركات متعددة الجنسية من التغلل فى الأسواق المحلية، وتوسيع سيطرتها على كل مجالات الصناعة والزراعة واقتصاد الخدمات تقريباً.

الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار

وفي هذه البيئة الاقتصادية الجديدة أخذت الاتفاقات الدولية التي يتفاوض بشأنها البيروقراطيون تحت إشراف حكومي دولي تلعب دوراً حاسماً في إعادة صياغة الاقتصادات الوطنية، بما يؤدي إلى إتاحة نظم إنتاجية بأسرها. ويوفر إنفاق عام ١٩٩٧ بشأن الخدمات المالية تحت وصاية منظمة التجارة العالمية فضلاً عن الاتفاق متعدد الأطراف المقترح عن الاستثمار ما أسماه بعض المعلقين «ميثاق حقوق الشركات متعددة الجنسية».

وتنتقص هذه الاتفاقات من قدرة المجتمعات الوطنية على تنظيم اقتصاداتها الوطنية. كما يهدد الاتفاق متعدد الأطراف عن الاستثمار تحت إشراف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البرامج الاجتماعية على المستوى الوطني، وسياسات خلق الوظائف، والعمل الإيجابي والمبادرات في المجتمعات المحلية. وبعبارة أخرى فإنه يؤدي إلى نزع قوة المجتمعات الوطنية في حين يعطي سلطات واسعة للشركات العالمية.

حقوق راسخة للشركات العالمية

ومن سخريات الأمور أن أيديولوجية السوق «الحرة» تدعم شكلاً جديداً لتدخل الدولة، قائماً على التلاعب العمدي بقوى السوق. وفضلاً عن ذلك أدى تطور المؤسسات العالمية كذلك إلى تطور «حقوق راسخة» للشركات العالمية والمؤسسات المالية وتتجاوز عملية إنفاذ هذه الاتفاقات الدولية على المستويين الوطني والدولي العملية الديموقراطية حتماً. فخلف الطنطنة عما يسمى «سلامة الحكم» و«السوق الحرة» تضفي النيوليبرالية مشروعية مريبة على من يشغلون مقعد السلطة السياسية.

ويمنع التلاعب في أرقام الفقر العالمي المجتمعات الوطنية من فهم نتيجة عملية تاريخية بدأت في أوائل الثمانينيات مع نشوب أزمة الديون. وغزا هذا «الوعي الزائف» كل مجالات الجدال النقدي والنقاش حول إصلاحات السوق «الحرة». وبدوره يمنع قصر النظر التيار الاقتصادي الرئيسي فهم العمل الفعلي للرأسمالية العالمية وأثرها المدمر على معيشة الملايين. وتتبع المؤسسات الدولية ـ بما فيها منظمة

الأمم المتحدة ـ هذه الخطى، داعمة المسار الاقتصادى السائر، دون تقدير كبير لكيف ترتد إعادة الهيكلة الاقتصادية على المجتمعات الوطنية، بما يؤدى إلى انهيار المؤسسات، وتصاعد النزعات الاجتماعية.


المحتويات

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

تم بحمد الله

من ديوان الإمام الشافعي :-

دع الأيام تفعل ما تشـاء	وطب نفسا إذا حكم القضاء
ولا تجزع لحـادثة الليالي	فما لحوادث الدنيا بقـاء
وكن رجلا على الأهوال جلدا	وشيمتك السماحة والوفاء
وإن كثرت عيوبك في البرايا	وسرك أن يكون لـها غطاء
تستر بالسخـاء فكل عيب	يغطيه – كما قيل -السخـاء
ولا تر للأعداء قط ذلا	فإن شماتة الأعداء بـلاء
ولا ترج السماحة من بخيل	فما في النار للظمآن مـاء
ورزقك ليس ينقصه التـأني	وليس يزيد في الرزق العناء
ولا حزن يدوم ولا سـرور	ولا بؤس عليك ولا رخاء
إذا ما كنت ذا قلب قنـوع	فأنت ومالك الدنيا سـواء
ومن نزلت بساحته المنايـا	فلا أرض تقيه ولا سمـاء
وأرض الله واسعة ولكن	إذا نزل القضا ضاق الفضاء
دع الأيام تغدر كل حيـن	فما يغني عن الموت الدواء

الـكـتـاب الـسـابـع من مـشـروع



" سلسلة إقرأ "

www.ibtesama.com/vb/showthread-t_344536.html



اللهم إنا نسألك الفردوس الأعلى
لنا ولوالدينا ولأصحاب الحقوق علينا

(سلسلة إقرأ)



www ibtesama.com/vb/showthread-t_344536.html

من أشعار الحطيئة :-

و لست أرى السّعادة جمع مالٍ	و لكنّ التقيّ هو السّعيدُ
و تقوى الله خير الزّاد ذخراً	و عند الله للأتقى مزيدُ
و ما لا بدّ أن يأتي قريب	و لكنّ الذي يمضي بعيد

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :-

(من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة)

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول الله عز وجل فى كتابه الكريم:-

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ (29) لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ (30) ﴾ سورة فاطر

صدق الله العظيم